

مصطفى أمين

الكتاب
الممنوع

الجزء الثاني

مطبوعات
كتاب اليوم

يصدر عن مؤسسة أخبار اليوم



مصطفى أمين

الكتاب الممنوع

أسرار ثورة ١٩١٩

الجزء الثاني

■ **المشرف على التحرير : جمال الفيضاني**

● العدد ٥ ● ١٥ يناير ١٩٩١ ●



مطبوعات

كتاب اليوم

انتسمة

مصطفى أمين وعلى أمين

سلسلة الشوامخ

رئيس مجلس الإدارة

سعيد سفسيل

العدد جمادى الآخر ١٤١١ هـ

٥ ١٥ يناير ١٩٩١ م

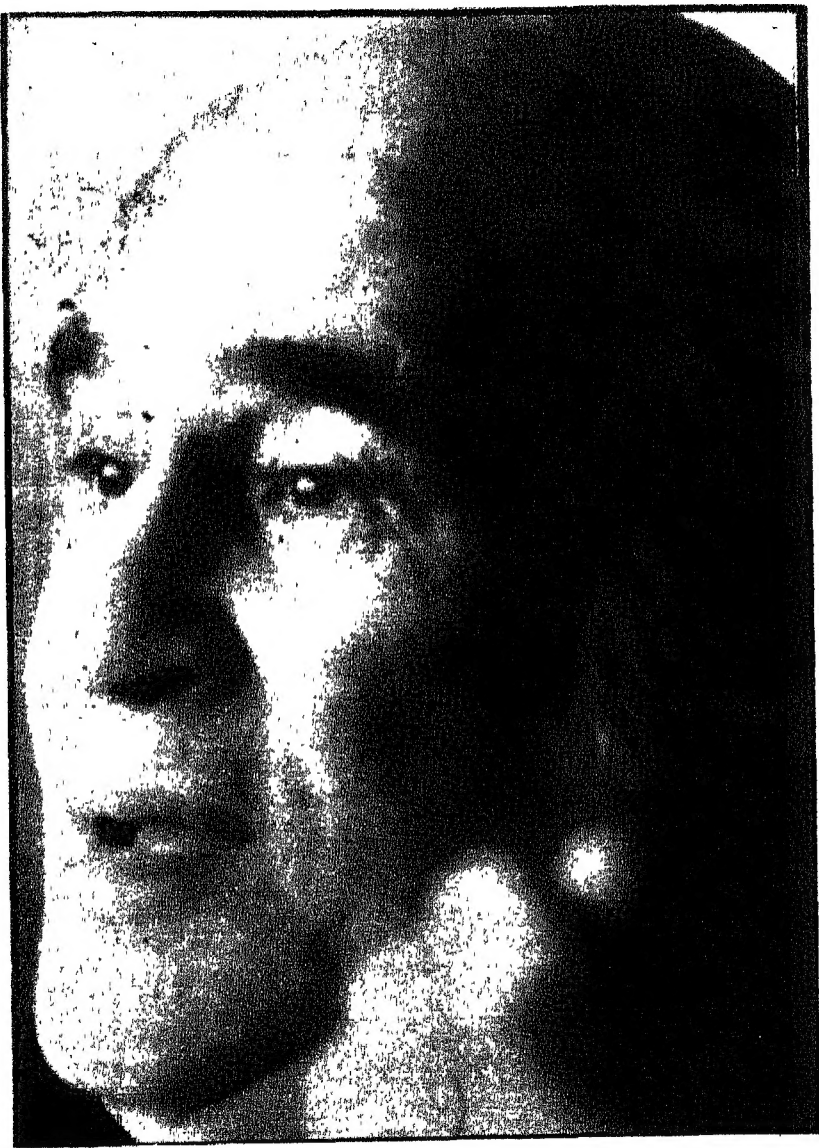
كانون الثاني

الصحافة ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط

تلكس دولي ٩٢٢١٥ - محلي ٩٢٢٨٢

● الغلاف : محمد عمر

● الماكيت : محمد عفت



مقدمة

زعيم ثورة ١٩١٩

صرخت للقبالة وهي تحمل المولود بين يديها : ولد . . ولد !
 وقفت سيدات الأسرة حول فراش « مريم » يتطلعن إلى ولدها الأول !
 وزغردت الخادومات . وأقبل الأب « إبراهيم زغلول » على صوت الصباح ليرى
 مولوده الثامن . لقد رزق قبل ذلك بسبعة أولاد وبنات هم عبدالرحمن ومحمد وأحمد
 وشلي وسنت للدار وفرحانة و « ستم » !
 ولكن ستة من هؤلاء كانوا من زوجته الأولى . وكان هذا المولود الجديد أول ولد
 من زوجته مريم ! لقد تزوجها منذ عامين وفوجئ بها تلد له قبل ذلك بتاً ! وأطلق
 عليها اسم « ستم » ! ولكنه كان يريد ولداً — من زوجته الجديدة التي يحبها !
 وأخيراً جاء الولد وأسماء « سعد زغلول » !
 وجلست سيدات الأسرة حول المولود . وقالت واحدة : سيكون قائداً !
 وقالت الثانية : سيكون معلماً !
 وقالت الثالثة : سيكون وزيراً !
 وقالت الرابعة : سيكون حاكماً ! . .
 وقالت مريم : بل سيكون كل هؤلاء في وقت واحد !
 وضحكت السيدات بالخالسات لنبوءة الأم . ولكن القدر لم يضحك ! فقد كان
 - زغلول هو هذا كله ! كان القائد والمعلم والوزير والحاكم !
 * * *

كانت مريم رائدة الجمال ، وكان والدها عبدالله بركات من أبرز رجال الإقليم :
ورزقت بعد ذلك بفتحي زغلول الذى لعب دوراً هاماً في تاريخ القضاء المصرى ونقل
الثقافة الأجنبية إلى اللغة العربية . :

ولكن مريم فوجئت ب وفاة زوجها إبراهيم زغلول ، وكان عمر سعد خمس سنوات :
وتقدم كثير من عظماء الإقليم والأكابر ليتزوجوا من الأرملة الفتاة ! ولكنها أبت أن
تتزوج وقالت : لقد أصبحت اليوم أمّاً وأباً في وقت واحد !

وكانت امرأة غريبة بالنسبة للنساء الفلاحات في ذلك العصر : لم تكن تقرأ
وتكتب . ولكنها كانت امرأة حكيمة . واستطاعت وهي امرأة أن تزعم الأسرة ، وأن
تصبح أقوى شخصية فيها بعد وفاة زوجها . وأصبحت المرجع الذى يرجع إليه أولادها
من زوجها . وكان بعضهم أكبر منها سنّاً . ولكنها كانت قد ورثت عن أبيها الحكمة
والدهاء وقوة الشخصية والصبر والاحتمال والسيطرة على أعصابها . وكل هذه صفات
قل أن تجتمع في رجل واحد ، فما بالك بامرأة ! ولكنها لم تلبث أن أصبحت أقوى
شخصية في القرية ، ثم في المدينة ، ثم في الإقليم كله ، وكانت الأسرة تسافر إليها
لتحتكم إليها في القضايا والمشاكل . وكان للدور الذى لعبته هذه الفلاحية المصرية أثره
في تفكير سعد زغلول . فإن هذا الرجل الفلاح المحافظ الذى أمضى شبابه في دراسة
الدين في الأزهر ، هو نفسه الذى دفع المرأة المصرية للاشتراك في ثورة سنة ١٩١٩ .
وقبل ذلك كان هو الذى وقف إلى جوار قاسم أمين في دعوته المرأة المصرية للسفور .
فشجعه على إصدار كتابه الذى طالب فيه المرأة بنزع حجابها . وما كاد يصدر كتاب
« تحرير المرأة » حتى ثارت مصر كلها وأغلق الكبراء بيوتهم في وجه مؤلفه قاسم أمين .
ولكن بيتاً واحداً بقي يفتح أبوابه للمؤلف الجريء هو بيت سعد زغلول . ولم يتخل سعد
عن قاسم لحظة واحدة . كان يدعو إلى بيته الكتاب والصحفيين يجلى عليهم المقالات

دفاعاً عن الرجل الذى طالب بتحرير المرأة ، فراح رجال الدين يتهمونهم بالكفر والإلحاد . وذهب الناس إلى بيته يضربونه بالطوب والحجارة والطين . وتسير المظاهرات تحت نوافذ داره تهمه وأسرته بالدعارة والفجور * !

ولقد قيل لسعد زغلول يومها إنه يعرض مستقبله للضياع بوقوفه إلى جوار هذا الرجل الذى تألبت عليه الملايين . . . وحدث مرة أن قال له الخديو عباس : كيف تطالب بتحرير المرأة ! إنها ناقصة عقل ودين ! وقال سعد زغلول : أى هى التى جعلتنى أؤمن بتحرير المرأة : . . . فهى كاملة العقل والدين . . . وهى فى قريتنا أعقل من كل الرجال فيها !

* وهذا الشعور نفسه هو الذى دفع سعد زغلول لأن يسمح لزوجته بأن تتزعم الحركة الوطنية عندما نفاه الإنجليز إلى مالطة وسيشل وجبل طارق : فلم تكن مصر تعهد من قبل أن تتزعم امرأة حركة سياسية أو ترأس اجتماع الوفد أو تحطب فى

* عندما نشر قاسم أمين كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى سنة ١٩٠١ - بعد كتابه الأول « تحرير المرأة » الذى ظهر فى سنة ١٨٩٩ - أهداه إلى زميله وشريكه فى رأيه سعد زغلول بالعبارة الآتية :

« إلى صديق سعد زغلول

« فليك وجدك قلباً يحب وعقلاً يفكر وإرادة تعمل

« أنت الذى مثلت إلى المودة فى أكل أشكالها . فأدركت أن الحياة ليست كلها شقاء

وأن فيها ساعات حلوة لمن يعرف قيمتها .

« من هذا أمكننى أن أحكم أن هذه المودة تمنح ساعات أحل إذا كافت بين رجل وزوجته

« ذلك هو سر السعادة الذى رفعت صوتى لأعلنه لأبناء وطنى رجالاً ونساءً »

قاسم أمين

المظاهرات أو تستقبل الزعماء أو توجه للشعب النداءات الداعية للثورة والإضراب ! ولكن سعد زغلول كان يؤمن في قرارة نفسه بما تستطيع المرأة أن تفعله . وكانت زوجه تشعر بهذه العقيدة ، فاندفعت في غيابه تقوم بدور الزعيم كله : حتى أطلق عليها الشعب اسم « أم المصريين » .

وكان هذا شيئاً غريباً جديداً على ثورة تقوم في بلد إسلامي محافظ كمصر . فلن ثورة عراقى أو حركة مصطفى كامل لم تشترك فيها المرأة المصرية اشتراكاً فعلياً . ولكن هذه أول مرة تخرج فيها المرأة المصرية في المظاهرات وتحرق صفوف الجند الإنجليز الشاكسي السلاح ، وتواجه الرصاص ، وتقاوم القوة بالقوة ، فتسقط نساء قتيلات في معركة الحرية !

وفي سنة ١٩٢١ عاد سعد زغلول من منفاه . واستقبلته مصر استقبال الغزاة الفاتحين . وكانت معه صفية زغلول . وقيل أن تصل الباخرى إلى الإسكندرية سألت صفية زوجها : ألم يكن الوقت لكي أنزع « البرقع الأبيض » ؟ . والتفت سعد زغلول إلى شابين من أنصاره هما وأصف غالى وعلى الشمسى وسألهما رأيهما . فعارضا أن تبدأ صفية زغلول بتزع حجابها ! وقال سعد زغلول : هذه ثورة ! ارفعى الحجاب !

ورفعت صفية الحجاب . . . وظهرت أمام الجماهير لأول مرة بوجه مكشوف . . وإذا بنساء مصر يرفعن حجابهن أيضاً ! وبذلك خرجت المرأة المصرية من « الحرم » بعد ألوف السنين من الحجاب !

* * *

ولكن إذا كان سعد زغلول قد قاد حملة التحرر ، فإن « الأزهري » فيه كان يجعله لا يتدفع مع المجددين . . فعندما قامت في سنة ١٩٢٥ حركة لدعوة

المصريين إلى خلق الطرايش وارتداء القبعات لم يتحمس سعد لهذه الدعوة . بل إنه خشى أن يكون من نتيجتها أن تفقد الحركة الوطنية طابعها المصرى . وأن يندمج المصريون في الأجانب بدلا من أن يندمج الأجانب في المصريين . وكان يقول لأصدقائه إن الشعب الحر يحتمل أن ينزل عن طابعه وشعاره . ولكن الشعب المستعبد يجب أن يتمسك بكل شعاراته ! وعبثاً حاول أنصاره من المهاددين أن يقنعوه بأن يؤيد حركة ارتداء القبعة بدلا من الطربوش كما فعل مصطفى كمال في تركيا . وأذكر أنني سمعته يناقش أنصاره ويقول :

— إن مصطفى كمال إذا أمر شعبه أن يرتدى القبعة ويخلع الطرايش فهو يفعل ذلك بعد أن خرج من بلاده آخر جندي أجنبي . وبعد أن أصبحت تركيا للأتراك . ولكن نحن المصريين لا نزال في معركة ، فكأنكم تطلبون منى أن يغير الجنود أزياءهم وسط المعركة ويرتدوا ملابس الأعداء ! وراح أنصاره يقولون له إن الفكرة من ارتداء القبعة هي القضاء على الأفكار الرجعية !

فقال سعد زغلول : قبل أن نغير غطاء الرؤوس . . يجب أن نغير أولا ما في الرؤوس !

ولكن سعد زغلول الذى كان يعارض في القبعة ، لم يتردد هو في مطلع شبابه أن يخلع عمامة الأزهر والحجوة والقفطان ويرتدى البطلون !

وقد ذكره أنصاره وهم يناقشونه بأنه غير زيه هذا ! فأجابهم : « إننى خلعت العمامة ولبست الطربوش ، عندما تركت الدراسة في الأزهر واشتغلت بالانتماء ! وهى علامة على انتقالى من الدين إلى الدنيا . والذى الذى اخترته هو زى الأغلبية في بلادى . ولكن هذا شىء وارتداء القبعة شىء آخر ! إننى معكم في أن الطربوش ليس زياً مصرياً ، ولكنه أصبح علمنا . وأنا كقائد لهذا الشعب لا أريد أن نغير العلم في أثناء قتالنا !

عندما نحرر بلادنا لن أمانع دقيقة واحدة في أن تضعوا فوق رؤوسكم القبعات ! ولكن ما دامت المعركة مستمرة فلا أرى أن نشغل بلادنا في معركة بين أنفسنا ، بدلا من أن نوجه قوانا إلى معركة ضد الأجنبي الذي يرمز إليه الفلاح الصغير ” بالخواجه صاحب البرنيطة “ ! ويوم نصبح كلنا ببرانيط — قبعات — ستفقد المعركة طابعها . ويصبح من الصعب كثيراً أن أعرف أين العدو وأين الصديق .

وهكذا قضى سعد زغلول بكلمة واحدة على حركة ارتداء القبعة في مصر ، وفي العالم العربي كله . فإن رأى سعد زغلول نقل إلى دمشق وبغداد ومكة وشمال إفريقيا ، وماتت الحركة في مهدها !

وبقي الطربوش على رؤوس المصريين إلى أن جلا الإنجليز عن مصر ! واليوم تمشي في شوارع القاهرة فلا ترى الطربوش إلا نادراً ! . . ولكنك في الوقت نفسه لا ترى القبعة أيضاً .

ولقد قيل إن موقف سعد زغلول وعناده في هذه المسألة هو من رواسب الرجل الأزهرى فيه ومن بقايا التعليم الدينى الذى بدأ به حياته . ولكن سعد زغلول لم يكن متعصباً . فإن موقفه من نزع حجاب المرأة المصرية واشتغالها بالسياسة يجعله أبعد الناس عن التعصب . . . بل إن سعد زغلول هو الذى وجد الصليب والحلال في مصر . فقد كانت سياسة الإنجليز هى التفريق بين المسلمين والأقباط . ونجحوا في هذا الشأن إلى حد بعيد . وتحولت الحركات الوطنية إلى حركات إسلامية كان أغلب الأقباط في معزل عنها . ولهذا فإن عرابي لم يعتمد في ثورته على معاونيه من الأقباط . ومصطفى كامل صنع حركته بصيغة إسلامية وجعل هدفه المطالبة بأن تتبع مصر الخلافة العثمانية في تركيا . . . ثم جاء سعد زغلول سنة ١٩١٩ وتخلل حركته وطنية . وجعلها تجمعت أول ما تعتمد على الأقباط والمسلمين معاً ! . . وعندما أُلِف الوفد المصرى ضم إليه عدداً

من الأقباط . : وجاء وقت كان فيه عدد الأقباط في هيئة الوفد المصري يتجاوز عدد المسلمين . وأرسل المشايخ يخطبون في الكنائس والقسس يخطبون في الجوامع : وجعل شعار حركته عناق الهلال والصليب ! وفي لحظات استطاع سعد أن يقضى على حركة التفرقة الدينية التي عمل لها الإنجليز عشرات السنين . وبهت الإنجليز لهذا الاندماج بين طائفتي الأمة ، وحاولوا أن يخلقوا الفتن والدسائس ، ولكن الشعور القومي الفياض داس كل هذه المحاولات بالأقدام !

وعندما ألف سعد زغلول وزارته بعد أن فاز في أول انتخابات برلمانية ذهب إلى الملك فؤاد يقدم له كشفاً بأسماء وزارته . وقرأ الملك الكشف وبدت عليه الدهشة ! ثم قال الملك :

— فيه غلطة ! إن في الوزارة وزيرين قبطيين ، وإن التقاليد جرت بأن يكون في الوزارة وزير قبطي واحد وتسعة من المسلمين . ولعلك تعرف أن نسبة الأقباط إلى المسلمين بين سكان مصر هي أقل من واحد إلى عشرة !

قال سعد : هذه وزارة الثورة . وعندما كان الإنجليز يطلقون علينا الرصاص لم يراعوا نسبة الأقباط إلى المسلمين ! وعندما كانوا يتفوننا إلى سيشل لم يراعوا النسبة . فقد كنا أربعة من المسلمين واثنين من الأقباط . وعندما حكم الإنجليز على أعضاء الوفد بالإعدام لم يراعوا النسبة أيضاً . فقد كانوا ثلاثة أقباط وأربعة مسلمين ! واضطر الملك فؤاد أن يوقع هذا المرسوم !

وكان لنجاح سعد زغلول في توحيد المسلمين والأقباط أثره في كل الحركات الوطنية في الشرق .

وقال غاندي في لندن سنة ١٩٣١ : « لقد كان سعد زغلول أستاذي . قلدهناه في حركته الوطنية . قلدهناه في فكرة تأليف الحزب من طبقات . كلما اعتقل الإنجليز

طبقة حلت مكانها طبقة أخرى . ولكننا فشلنا في أمرين . نجح فيهما سعد زغلول :
أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد بين الأقباط والمسلمين ، وثانيهما
إضراب الموظفين ! » .

وزار صحفي أمريكي قادم من الهند سعد زغلول وقال له بأنه قابل غاندى .
وإن غاندى قال له : إن سعد زغلول هو أستاذى فى الوطنية وأستاذ كل الحركات
الوطنية الجديدة فى الشرق .

وسر سعد زغلول بهذه التحية وقال : هذا وسام من يملك منح الوسام !
وعلى الرغم من أن أثر ثورة سنة ١٩١٩ كان ضخماً على ثورات البلاد العربية -
كانت خطب سعد على كل لسان فى البلاد العربية . كانت صورته فى كل بيت .
كان التلاميذ يحفظون كلماته كالمحفوظات - فإن سعد زغلول تأخر فى الدعوة إلى
الوحدة العربية . ولقد قيل فى تفسير ذلك إن سعد زغلول كان متعصباً لمصريته ،
وإنه كان يهتم باستقلال مصر وحدها . ولكن الواقع أن سعداً أراد أن تكون ثورته
عربية ، ولكنه صدم صدمة جعلته يؤخر هذه الدعوة . . .

فى سنة ١٩١٩ اختار أعضاء الوفد الذين يقودون الثورة . واختار من بينهم
ميشيل لطف الله . وهو ثرى سورى يقيم فى مصر . وكان سعد زغلول يرى أن وجود
سورى فى الوفد يحول الثورة من ثورة مصرية فقط إلى ثورة عربية .

وأعد سعد زغلول منشور الوفد وتأليفه وفيه اسم ميشيل لطف الله . وإذا بميشيل
لطف الله يذهب إليه ويطلب منه أن يحذف اسمه من بين أعضاء الوفد !
ودعش سعد زغلول وسأله عن السبب ، فقال ميشيل لطف الله : أنا أريد أن
أدافع عن قضية سوريا وحدها !

وحاول سعد زغلول أن يشبه عن عزمه . ولكن ميشيل لطف الله قال إنه استشار

أصداقاه من السوريين في القاهرة فقالوا له إن مزج قضية استقلال مصر باستقلال سوريا يضر سوريا ! .

وكان هذا الحادث نقطة تحول خطيرة في اتجاه ثورة سنة ١٩١٩ ، ولولا هذا الحادث لانتخبت الثورة طابعاً مختلفاً عن طابعها المصري . وإن كان هذا لم يمنع أن يكون أغلب ثورات البلاد العربية قد تأثر بثورة سعد زغلول حتى إن كل زعيم من زعماء هذه الثورات كان يطلق عليه اسم سعد زغلول ، فيقال سعد زغلول العراق وسعد زغلول سوريا وسعد زغلول طرابلس !

وعندما كان سعد في باريس سنة ١٩٢٠ أقام له النواب الفرنسيون حفلة تكريم ، ووقف وخطب فيها وطالب باستقلال الجزائر وتونس ومراكش ! وغضب الفرنسيون . وثار عليه بعض أعضاء الوفد وقالوا إن خطابه أفقد مصر عطف فرنسا . وقامت أزمة في الوفد وطالبه بعض الأعضاء بالاعتذار عن خطابه الذي أغضب فرنسا ، فأبى وأصر على أن الذين يطالبون باستقلال مصر لا يمكن أن يؤيدوا احتلال الجزائر وتونس ومراكش ! وهاجمه محمد علي علوبة باشا في خطاب مشهور في عام ١٩٢٣ .

وبعد ذلك حاول عبدالرحمن عزام أن يقنع سعد زغلول بتزعم حركة الوحدة العربية . فقال سعد كلمته المشهورة : « صفر زائد صفر يساوي صفر ! » ولم يفهم عبد الرحمن عزام المقصود من هذا ، فقال سعد زغلول : إنني أرى أن تتحرر البلاد العربية أولاً ثم تتحد ! إنني لا أؤمن بأن نتحد ونحن ضعفاء مغلوبون ! إن كل واحد منا يجب أن يتفرغ للتحرر أولاً ولطرد المستعمر : وبعد ذلك نتحد ! نحن نؤيد استقلال البلاد العربية . . وعندما تستقل هذه البلاد تفعل ما تريد .

وعندما قامت ثورة سوريا لم ينتظر سعد زغلول وتقدم يؤيدها . .
وقيل له : ولكنك سبق أن قلت إنه يجب أن تتحرر البلاد العربية قبل أن توحدها .

جهودها : فقال سعد زغلول :

— بعد أن ثارت سوريا انتقلت من صفر إلى واحد صحيح ! وأنا لهذا مددت لها يدي ! فكأن سعد زغلول كان يريد من الدول العربية أن تثور ضد الاحتلال ليتحد معها ، لا أن يتحد معها لثور ضد الاحتلال !

وفي سنة ١٩٢٦ زار الكاتب الفرنسي موريس ديكيورا سعد زغلول وقال له :

— كيف تهاجم فرنسا وأنت تعلمت فيها ؟

فقال سعد : إنني لا يسعني أن أرى الأعمال التي تعملها فرنسا في سوريا دون أن تتأجج نار الغضب والحق في قلبي . تلك الأعمال التي تشوه اسم فرنسا وتسيء إلى سمعتها : هل نسيتم أن لتلك البلاد التي تضطهدونها تاريخاً عريقاً في الحضارة والمدنية . هل غرب عن بالكم أن الشعب الذي تناوشونه وتقاتلونه شعب مؤمن يطمح إلى الحياة والحرية ويأبى أن يعيش عيشة الدل والاستعباد ؟ حقاً إنني لا أستطيع أن أدرك كيف أن فرنسا أم الحرية وينبوع النور ومصدر الحق ترتكب تلك الأخطاء في بلاد هي أمانة في عنقها . قال المسيو ديكيورا : ولكن الذي عمل تلك الأعمال ليس فرنسا بل الجنرال سرايل المندوب السامي .

قال سعد : ولكن سرايل عملها كممثل للجمهورية الفرنسية . كما أن سرايل

لم يحاكم حتى الآن !

قال ديكيورا : إذن أنتم تعارضون مبدأ الانتداب ؟

قال سعد : إن الذي أفهمه هو أن الانتداب وضع لمنفعة المنتدب له ، لا لخارجه والتكامل به كما هو الحال الآن في سوريا . بما برهن على أن الانتداب الفرنسي ليس إلا قفازاً ظاهره مخمل وباطنه شوك . ما لكم وتلك البلاد ؟ لماذا لا تدعونها وشأنها تتمتع بحريتها واستقلالها ؟

قال ديكوبرا : وهل تعتقدون أنه لو لم تذهب فرنسا إلى سوريا لما دهمت دوائه
أخرى إليها ؟

قال سعد : وهل تعتقدون أنتم أن هذا عذر مقبول ؟ فهب أن أحد أصدقائك
سرق فهل هذا يسوغ لك أن تخدو حذوه وتسرق ؟

فقال ديكوبرا : وهب أن الذين عملوا تلك الأعمال في سوريا ليسوا فرنسيين .
وكانوا شرقيين . فهل يكون هذا هو شعورك أيضاً ؟

قال سعد : لو ارتكب أخي هذه الجرائم لكرهت أخي . إنني أكره كل رجل
يسىء إلى رجل آخر .

فقال ديكوبرا : وما رأيكم في فكرة تعاون الشرقيين والغربيين ؟
قال سعد : إنني أحب هذه الفكرة ولا أعارض فيها بتاتا . بشرط أن يعامل الغربي
الشرقي معاملة الند للند لا معاملة السيد للعبد !

فقال ديكوبرا : إنها لمبادئ نبيلة .

وضمك سعد وقال : ولماذا لا تريدون أن تكون المبادئ نبيلة ؟ !

• • •

ولكن أبرز ما في سعد زغلول أنه حول ثورته إلى ثورة فلاحين ! كانت ثورة
عراقي عسكرية ، وحركة مصطفى كامل هي حركة شباب مثقف ، وكان الفلاح
المصري لا يشترك اشتراكاً فعلياً في الثورة . ولكن الفلاح في سعد زغلول كان أقوى
فيه من الوزير والمثقف والكاتب والمحامي والقاضي . ومن هنا اتجه بثورته إلى الفلاحين
في نفس الوقت الذي اتجه فيه إلى المدينة . فقام الفلاحون بدور خطير في الثورة .
خلعوا قضبان السكك الحديدية . أحرقوا معسكرات الاحتلال وقاوموا القوات البريطانية
بالقنوس والعصي . ومع أن عراقي نسب نفسه إلى سلالة النبي فإن سعد زغلول نسب

نفسه إلى الجلاليل الزرقاء وإلى الرعاع . وكان دائماً يفخر بأنه زعيم الرعاع . فهو أول زعيم مصري اتجه إلى تلك الملايين من الحفاة العراة الضعفاء المهزومين . وجعل من ثوبهم الأزرق علماً يرفعه ويفاخر به الأمراء والباشوات ويهزم بهم الأرستقراطية التركية التي وجدت أن مصلحتها في أن تتحالف مع الإنجليز المحتلين أو مع الملوك الحاكمين . وقد بعث ثورة ١٩١٩ شعوراً جديداً في الفلاح المصري ، واعتزازاً بقوميته . وقال سعد زغلول :

— إن هذه الجلاليل الزرقاء أشرف من ملابس التشريفة التي يرتديها الوزراء . إنها علم الثورة الجديد . إنها بداية عصر يسود فيه الفلاح وينتهي فيه باشوات الأتراك ! وفعلًا كان هذا بداية عصر جديد للفلاح المصري ولرجل الشارع . وأصبحت الوطنية ديناً . وعندما اختلف سعد مع بعض أنصاره كانت الزوجة تطلق زوجها لأنه يعارض سعد زغلول ! وكان الابن يتبرأ من أبيه إذا خالف سعد زغلول . وحدث في انتخابات سنة ١٩٢٤ أن رشح طباطبا عدلى يكن باشا نفسه ضد عدلى يكن . وكان عدلى باشا رئيساً سابقاً للوزارة وأحد أصهار الملك . وإذا بطباطبا عدلى يكن ينجع في الانتخابات الثلاثينية على مبدأ سعد ، ويسقط عدلى باشا نفسه ! . بل حدث أن رئيس الوزراء الذى أشرف على الانتخابات رشح نفسه في دائرة يملك هو وأسرته كل الأرض فيها .

وفوجئ رئيس الوزراء بأن كل الفلاحين الذين يعملون عنده ، وأقاربه أنفسهم يسقطونه وينتخبون محامياً صغيراً لأنه على مبدأ سعد !

• واعتزاز سعد بأنه فلاح هو الذى جعله يرفض أن يكون ملكاً ! . . وهو يروى ذلك فيقول : عند ما نفيت إلى عدن جاءنى رسول بريطانى وقال إن الحكومة البريطانية كلفته بأن ينجرفنى بين أمرين : إما أن يعينونى سلطاناً على مصر تحت الحماية البريطانية ،

ولما أن أننى إلى جزيرة سيشل . ولم أتردد لحظة بل وقفت وقلت للرسول البريطانى :
— هيا بنا . . . إلى سيشل !

وكان سعد زغلول يروى هذه القصة هازئاً بالذين يظنون أن الألقاب هى التى
تصنع الناس . وكان يرى أن لقب « زعيم الرعاع » أعظم من جميع المناصب والألقاب .
وذات يوم زاره تحفى بمحمود باشا وقال له : إن الملك فؤاد يرغب فى أن يحسن علاقته
به . وإن هناك اقتراحاً بأن ينعم الملك على سعد زغلول بلقب « أمير » كما فعل إمبراطور
ألمانيا مع بسمارك .

وقال سعد :

— فى مصر الآن ٢٧ أميراً وليس فيها إلا سعد واحد ! إنك جئت لتبينى فى
بئى . من قال لى أريد أن أكون أميراً . إننى من الشعب وسأبقى من الشعب . واذكر
أننى لما توليت رئاسة الوزارة بعد فوزى فى الانتخابات قال لى الملك وهو يقدم لى
رتبة الرياسة : يا صاحب الدولة .

قلت له : يا مولائى ، الشعب الآن هو صاحب الدولة . .

فقال الملك فؤاد : وأنت ممثل الشعب فتكون صاحب الدولة .

فقلت له : سأقبلها على هذا الأساس . . .

وروى سعد زغلول أنه اختار أفنديين هما واصف غالى ونجيب الغرابلى للوزارة .
وكاتب هذه أول مرة يتولى فيها « أفندى » منصب الوزارة فى مصر . وقال الملك فؤاد :
أرى أن ينعم عليهما بالباشوية حتى لا يذكرنا بلقب أفندى فى المرسوم الملكى بتأليف
الوزارة . قلت له : إننى قصدت أن يذكر الوزيران بلقبهما الصغير فى المرسوم لأن
هذا إعلان بأن عصر الباشوات انتهى وعصر الأفندية قد بدأ .
فقال الملك : إننى أريد أن أنعم عليهما بالباشوية .

قلت لجلالته : فليكن . . ولكن فلنؤخر هذا الإنعام إلى ما بعد صدور
المرسوم . . .

وصدرت المراسيم تحوى اسمى الوزيرين بلقب أفندى . . .
وبعد بضعة أسابيع أنعم عليهما الملك فؤاد برتبة الباشوية . :
وأعل الفلاح فى سعد زغلول هو الذى ربطه إلى الأرض . فلم تستطع الألقاب
ولا المناصب ، ولا مصاهرتة الأسر العريقة أن تنزعه من شعوره بأنه واحد من
الشعب ، وأنه يتكلم باسم الشعب ، ويحكم باسم الشعب ، ويحاول أن يستعيد للشعب
حقوقه من الملك المستبد والإنجليز المحتلين !

وهذا هو سر الصراع المستمر الذى كان بين سعد زغلول والملك فؤاد . وقد وصف
البارون « فان دن بوش » وهو فقيه بلجيكي كان يشغل منصب النائب العام للمحاكم
المختلطة فى عهد وزارة سعد زغلول ، وصف البارون فى كتابه « عشرون سنة فى مصر »
صورة رائعة للصراع بين زعيم الشعب والملك فى شأن حقوق الشعب وحقوق الملك .
كان الملك يرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من حق العرش . وكان سعد
زغلول يرى أن تعيينهم من حق الوزارة التى انتخبها الشعب . واجتمع الملك مع رئيس
وزرائه واختلفوا اختلافاً شديداً وأرسلوا فى استدعاء البارون « فان دن بوش » لأن
الدستور المصرى كان مأخوذاً عن الدستور البلجيكي .

ووصف البارون هذا اللقاء فقال :

« دخلت إلى مكتب الملك ، كان غاضباً . كان يقلب فى يده مقطعاً للورق
بمركبة عصبية . كان سعد زغلول جالساً أمامه ، مالكا أعصابه ، يتكلم فى تؤدة
وهلوه وإيمان .

ودار الحديث أمامى : وعلى الفور أدركت أنه حديث خطير . ملك نشأ على

التقاليد الشرقية التي تمنح الملوك كل السلطات ، وهو يجاهد ليحتفظ لنفسه ولو بجزء من هذا السلطان ! ويواجهه رئيس وزراء عنيد في غيرته على كرامة الحقوق التي كفلها الدستور للشعب الذي يمثله . ولحت من وراء أدب الخطاب صراعاً على حقوق الشعب وحقوق الملك .^{١٢} وشعرت أنه يجب أن أحاول تسكين هذا الصراع بسرعة وإلا فسوف تحدث كارثة . . .

وعنفت المناقشة : . . .

وفجأة قال سعد زغلول : إذن نستفتي الشعب ! وحلت لحظة صمت : . . . وتطلعت في هذه اللحظة من الشرفة الواسعة الزجاجية إلى ميدان عابدين . الأرض مفروشة بالرمل المذهب وهو يلمع تحت ضوء الشمس . الناس غادون إلى أعمالهم في هدوء . الأطفال يلعبون هنا وهناك .

وقلت في نفسي : كلمة واحدة من سعد زغلول ، تجعل مصر كلها تهب معه أرواحاً وأجساداً . كلمة واحدة منه تحول هذه الحياة الهادئة الوادعة الباسمة إلى ميدان ثورة ، وإذا ثار الشعب فلن تستطيع قوة أن تخمد هذه النار !

وفجأة ارتفع صوت سعد زغلول وقال للملك :

— هل تقبل أن يكون النائب العام هو الذي يفتي في هذا الخلاف ، بشرط أن تقبل أن يكون حكمه نهائياً ؟

واستسلم الملك وقال :

— نعم .

هذه هي القصة كما رواها الرجل الوحيد الذي حضرها . وقد أفتى النائب العام يومها مؤيداً وجهة نظر سعد زغلول . . . وانتصر الشعب . . . ولكن الملك فؤاد لم يقبل الخزيمة على طول الخط . خضع في هذه المسألة وبهدد

شهور أثار الملك أزمة أخرى . . . فقد طالب سعد زغلول بأن يكون تعيين رجال القصر من حق الوزارة لا من حق الملك : : وثار الملك وغضب .
 واجتمع سعد مع الملك لتسوية الخلاف . :
 وفجأة امتلأ ميدان عابدين بعشرات الألوف . . . وكان سعد زغلول ألقى تواباً
 فتحول إلى بشر يزحمون الميدان أمام القصر !
 وقال الملك : لا . . . هذه المرة لن أسلم !
 وقال سعد : إذن سأستقيل !
 وقام سعد إلى النافذة وهو يقول للملك :
 - اسمح لي يا مولاي أن أفتح النافذة . انني أكاد أختنقُ من حرارة الجو .
 (ثم وقف وفتح النافذة) . وإذا بصوت كالرعد يدوي : سعد أو الثورة !
 واهتز مقعد العرش تحت الملك !
 واضطر الملك أن يخضع لزعيم الشعب . . . وخرج إلى النافذة يطل على الجماهير
 الصاخبة الغاضبة النائرة التي تهتف « سعد أو الثورة » ويقول :
 - سعد . . .
 وعرفت الجماهير أن الملك اختار بين سعد أو الثورة !
 وصاحت الجماهير ، ورقصت في الشارع ، وراح الناس يقبلون بعضهم بعضاً ..
 فقد انتصر الشعب مرة أخرى !

مصطفى أمين

- الفصل العاشر -

عندما انفق الملك والمندوب السامى على إعدام زعيم ثورة ١٩١٩ وتصفية الثورة وإبادة رجالها

قرر اللورد أَلْنْبِي المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أن ينتهز فرصة مصرع السردار ، ليحكم بالإعدام على الثورة كلها ، وينفذ فيها الحكم .. وذهب لورد أَلْنْبِي بعد استقالة سعد زغلول وقابل الملك فؤاد ووضع خطة القضاء على الثورة ورجلها وإبادة زعمائها وجهازها السرى . وقد ظهر من الوثائق الرسمية البريطانية السرية التى أذيعت بعد ذلك بسنوات فضيحة كبرى . فقد تبين أن المندوب السامى البريطانى قدم إنذاره بعد مصرع السردار بدون موافقة وزير الخارجية البريطانية سير أوستن تشمبرلين . . بل إن وزير الخارجية البريطانية اعترض على بعض الطلبات الجنونية التى تقدم بها لورد أَلْنْبِي إلى سعد زغلول : وتبعها بإصدار أمر إلى الجيش البريطانى باحتلال جمرك الإسكندرية ، واحتلال بعض المرافق العامة بغير استئذان الحكومة البريطانية . ويقول اللورد لويد جورج الذى خلف لورد أَلْنْبِي فى منصب المندوب السامى البريطانى ، فى مذكراته صفحة ٩٩ الجزء الثانى : « إن مجلس الوزراء البريطانى طلب حذف التعويض بنصف مليون جنيه من الإنذار ، وخفف الطلب الخاص بأن الحكومة الإنجليزية فى السودان تُرَوِّى ما تشاء بمياه النيل : بغير نظر لمصلحة مصر : وخففت باقى الطلبات ، وجعلها أكثر احتمالاً . . ولكن اللورد أَلْنْبِي

أبرق إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إنه أسرع وقدم الطلبات كما وضعها هو ولم ينتظر موافقه لندن ، لأنه علم أن سعد زغلول قد يستقيل من رئاسة الوزارة ، ولأن الرأي العام المصرى كان يتوقع إجراءات شديدة ، فإذا مضت فترة ، فستمر فترة الصلعة التى حدثت بمصرع السردار ، ولأن الجاليات الأجنبية كانت مضطربة ، ولأنه كان يخشى قيام مظاهرات عداوية ضد حكومة صاحبة الجلالة البريطانية » :

وكتب لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠١ الجزء الثانى : « إن اللورد أللنبى عندما تلقى رد سعد زغلول برفض أغلب طلبات الإنذار البريطانى ، أبرق إلى وزير الخارجية البريطانية يقترح عليه أن يستولى الجيش البريطانى على الدخان الموجود فى الجمارك ، وأن تقوم مظاهرات بحرية وحرية لإرهاب الحكومة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، واقترح أيضاً القبض على عدد من المصريين وأخذهم رهائن ، وأن يضربوا بالرصاص فوراً إذا استمرت حوادث الاغتيالات » .

مظاهرة حربية وبحرية

ووافق مجلس الوزراء البريطانى فى الحال على اقتراح اللورد أللنبى بالقيام بمظاهرة حربية وبحرية لإرهاب الشعب المصرى . وفى يوم ٢٣ نوفمبر صدر الأمر إلى الفرقة الضاربة بالجيش البريطانى المعسكرة فى مالطة بالسفر فوراً إلى مصر . . وتحركت فوراً البارجة البريطانية (مالايا) ، وهى أعظم بوارج العالم ، من مالطة . وانجحت بأسرع ما يمكن إلى بور سعيد ، وفوقها الأميرال فيشر أميرال الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، لحفظ النظام فى مصر . وتحركت البارجة البريطانية (فالانت) فوراً إلى الإسكندرية . . وتحرك الطراد (مالكوم) واحتل مع البوارج الأخرى قناة

السويس . وتحركت البارجة (بنو) إلى ميناء الإسكندرية ، ونزل جنودها وبجارتها واحتلوا جمرك الإسكندرية . وتحركت عدة طوابير من الجيش البريطاني ، بمدافعها وأسلحتها ، ومشت في شوارع القاهرة في مظاهرة حربية لم تشهد لها القاهرة مثيلاً . وقام الجيش البريطاني بمظاهرات حربية مماثلة لما جرى في مدن مصر الكبرى . ويقول لورد لويد : « إن الحكومة البريطانية اعترضت على باقي الطلبات ، وقالت إنه إذا لم يخرج سعد زغلول من الحكم ، فإن الحل أن يزيد عدد الجيش البريطاني ويتولى الحكم بالقوة . ويلغى استقلال مصر » .

مؤامرة بين الملك والمنتوب السامى !

وعندما اجتمع لورد ألنبي بالملك فؤاد عقب مصرع السردار ، وجده مستعداً للاشتراك إلى آخر مدى في سياسة التخلص من سعد زغلول ، وكان السبب في ذلك أن الملك ضاق بالبرلمان وضاق بال دستور ، وضاق بإصرار سعد زغلول على أن الملك يملك ولا يحكم ، وقد كان الملك فؤاد معارضاً في وجود البرلمان منذ إنشائه . ويروى الدكتور يوسف نحاس في مذكراته صفحة ٥٩ أنه قابل الملك فؤاد أثناء إعداد الدستور وأن الملك قال له : « إنه كان فعلاً يطمح في أن يعين حاكماً على ألبانيا ، فإن لم يكن فعلى طرابلس الغرب ، ولكنه الآن راغب عن أعباء هذه الوظيفة على حد قوله ، ويقصد بالوظيفة العرش » . وأن الملك فؤاد قال له بالحرف الواحد : « إنها لكيرة على نفسى ما يعترضونه الآن من إنشاء برلمان يعلى على إرادته » . . . وتم الاتفاق بين المنتوب السامى والملك فؤاد على أن يتولى الوزارة الجديدة أحمد زور باشا ، بعد أن تعهد بقبول جميع طلبات الإنجليز ، وأن يتلقى أوامره من المنتوب السامى البريطانى مباشرة !

الرهائن الثلاثة !

وبعد ٤٨ ساعة من تأليف الوزارة ، أى فى مساء يوم ٢٦ نوفمبر ، أصلىر اللورد ألنبي أمراً إلى الجيش البريطانى بأن يقبض على عبد الرحمن فهمى ومحمود فهمى النقراشى ومكرم عبىد ، ويضعهم فى المعسكر البريطانى فى القلعة ، وأن يضرب الثلاثة بالرصاص فوراً إذا اعتدى على أى ضابط أو جندى أو موظف إنجليزى ، حتى ولو لم يقتل ، أو حتى إذا لم تصبه الرصاصات - وكان هذا أغرب أمر فى التاريخ ! - ثم استدعى لورد ألنبي فى نفس اليوم سير ألكسندر كين بويد وطلب إليه أن يتولى مع إنجرام بك مساعد الحكمدار جمع الأدلة التى تثبت أن سعد زغلول هو الذى ارتكب حادث قتل السردار ، وبعد ذلك يقدم إلى محكمة عسكرية تحكم عليه بالإعدام ويشنق ! . وفى ساعة مبكرة من يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ، توجهت قوة من الجيش البريطانى إلى بيوت عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم ، وقبضت عليهم ، ووضعهم فى المعسكر البريطانى فى القلعة ؛

رئيس الوزراء خائف !

واقترح الملك فؤاد على اللورد ألنبي أن يصلىر أحمد زيور باشا رئيس الوزراء الجديد أمر القبض على الثلاثة المطلوب القبض عليهم ، إنقاذاً للمظاهر ، ثم يسلمهم رئيس الوزراء إلى لورد ألنبي الذى يتولى الأمر بضربهم بالرصاص إذا حدث أى اعتداء على إنجليزى . : ووافق لورد ألنبي على اقتراح الملك ، وأبلغ الملك هذا لى رئيس الوزراء زيور باشا . : ولكن زيور باشا لما علم أن هؤلاء الثلاثة

سيضربون بالرصاص بدون محاكمة أصيب بالرعب ، وقال : لو وقعت هذا الأمر يا مولانا اليوم ، فأنا الذى سيضربنى المصريون بالرصاص بعد ٢٤ ساعة . . وأنا مستعد لأن أغمض عيني ولن أفنح فى ، ولن أقول إن هذا من اختصاص الحكومة المصرية ، أو النيابة المصرية أو القضاء المصرى . واتصل الملك فؤاد باللورد ألتنى وأبلغه موقف رئيس الوزراء وذعره ، وكان أن وقع المندوب السامى بنفسه قرار القبض على عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم ، واعتبارهم رهائن !

وأصبحت الحكومة البريطانية فى لندن برعب من الإجراءات المستيرية التى اتخذها اللورد ألتنى فى القاهرة بالاتفاق مع الملك فؤاد !

وحدث خلاف فى مجلس الوزراء البريطانى بشأن الإجراءات الجنونية التى أراد 'ورد ألتنى' اتخاذها ، مثل إعدام الرهائن الثلاثة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، والاستيلاء على الجمارك ، وكانت أغلبية مجلس الوزراء البريطانى تخشى أن تحدث هذه الإجراءات التى لم يسبق لها مثيل ، انفجاراً . وقد أرسل سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية إلى لورد ألتنى المندوب السامى يعترض على هذه الإجراءات بمذكرة طويلة . وقد أشار اللورد لويد المندوب السامى البريطانى ، الذى خلف لورد ألتنى ، فى مذكراته صفحة ١٠٢ الجزء الثانى إلى وجهة النظر التى عارضت لورد ألتنى فقال : « إن قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا سيكون إجراء غير فعال ، إذا لم نكن على استعداد لأن نتبعه بإعلان الحرب على مصر ، ومن الواضح أن إعلان الحرب مسألة لا يمكن التفكير فيها . أما مسألة الرهائن فهو اقتراح يدل على اليأس التام ، فنحن إذا لم نستطع أن نمنع قتل أجانب أبرياء ، إلا بقتل مصريين أبرياء ، نكون قد وصلنا إلى آخر مرحلة من مراحل فقد السيطرة والعجز التام : والسؤال هو :

هل ما زالت لدينا فعلاً القدرة على السيطرة على الموقف ؟ . . . وجرى البحث عن احتمال بقاء سعد زغلول في الحكم بعد رفض قبول الإنذار البريطاني ، وكتب لورد لويد في صفحة ١٠٢ يقول : « إن الإجراء الفعال الذي يمكن اتخاذه هو أن لدينا جيش احتلال في مصر ، ويمكننا تعزيز هذا الجيش ، ونستولى على إداوة الحكومة المصرية ، ونلغى استقلال مصر » .

شهادة سفير أمريكا

وأرسل الدكتور مورتون هاول وزير أمريكا المفوض في القاهرة برقية إلى حكومته مصورة لحالة اللورد أللبي هذا نصها :

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (الساعة العاشرة مساء) - سرى جداً :

من الوزير المفوض ، بالقاهرة إلى وزير الخارجية - واشنطن (وصل في الساعة الأولى صباحاً) :

« ذهبت اليوم إلى دار المنسوب السامي البريطاني لتقديم عزائي في وفاة سير ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصري . وكنت أجلس مع اللورد أللبي ومستر اسكويث رئيس الوزراء البريطاني السابق . وأقبل السكرتير وقال للمنسوب السامي إن سعد زغلول رئيس الوزراء قدم ليقدم للورد أللبي تعازي الحكومة المصرية ، وخرج لورد أللبي وقابل سعد زغلول في غرفة مجاورة : وبعد دقائق عاد إلينا . ووقف اللورد أللبي لحظة صامتاً ، ثم ضرب على المائدة بقبضة يده وقال : « لقد أرسلت إلى حكومتى أبلغها أنني قررت قتل سعد زغلول وعدد من زملائه زمياً بالرصاص بدون محاكمة : ولكن حكومتى لم توافق » . وقال اللورد أللبي : « ليست هذه أول مرة

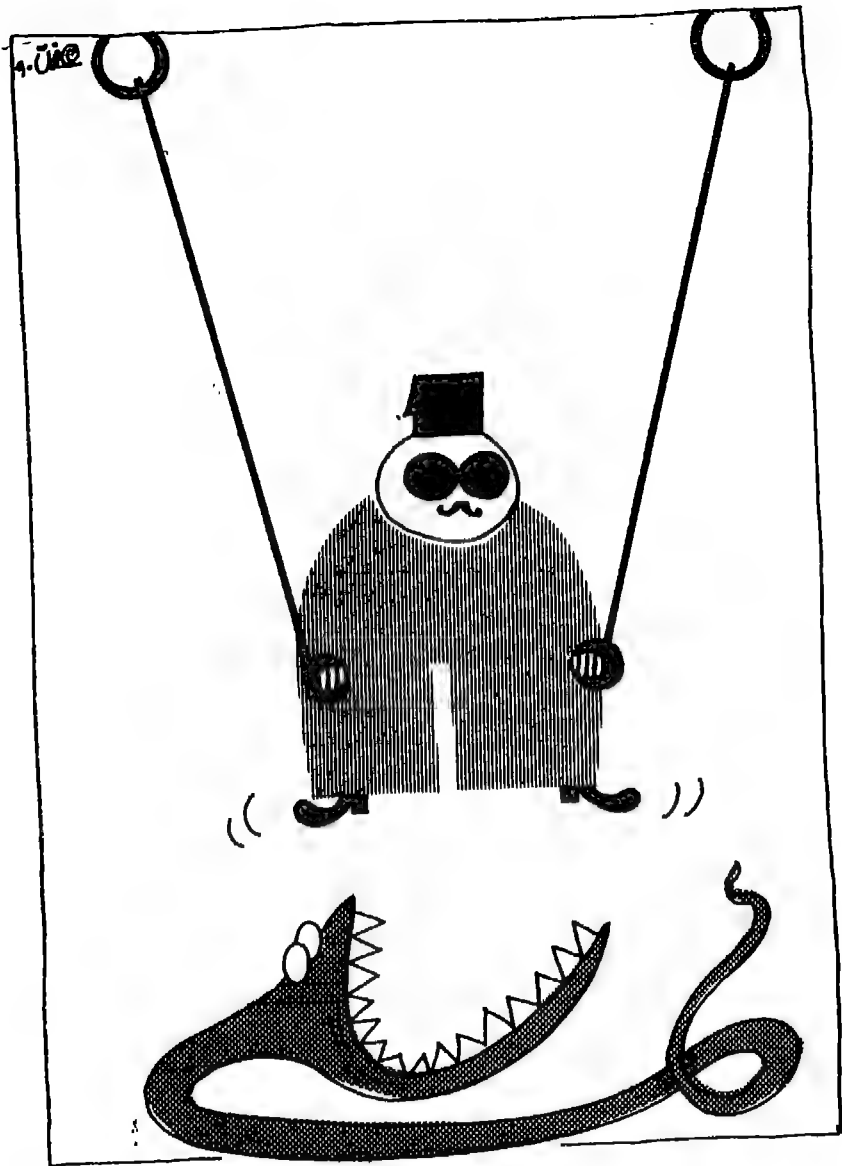
أطلب فيها إعدام سعد زغلول ، وقد طلبت هذا الطلب أثناء الثورة ، ولم توافق حكومتى يومها ، وأنا مؤمن بأن الفرصة الآن تهيأت لإعدام سعد زغلول وزملائه . . . » .
وذكر اللورد أللبي أنه رفض قبول تعازي سعد زغلول . وجرى هذا الحديث في حضور مستر إسكوت .

هاول

وقد ذكر الدكتور مورتون هاول هذا الحديث أيضاً في مذكراته بعنوان « مصر : الماضي ، الحاضر ، المستقبل » المطبوع في مطبعة أوتربيان باريس بولاية أوهايو طبعة عام ١٩٢٩ (صفحة ٢٢٤) :

الرهائن

وفي يوم ٢٩ نوفمبر أ برق وزير الخارجية البريطانية إلى لورد أللبي أن مجلس الوزراء البريطاني بحث موضوع الرهائن الثلاثة ، وأنه يخشى لو نفذت خطة المنسوب السامى البريطانى أن يثور الرأى العام العالمى ، وأنه لهذا يجب تسليم الرهائن الثلاثة للسلطات المصرية ، وفي نفس اليوم سلمت السلطات البريطانية الرهائن الثلاثة إلى الحكومة المصرية . وكتب اللورد لويد في مذكراته صفحة ١٠٤ الجزء الثانى عن هذا فقال : « قبضت السلطات البريطانية على النقراشى ومكرم عبيد وعبد الرحمن فهمى ، الذين قيل إنهم أقسموا اليمين على أن يواصلوا عملية الاغتيالات ، ووضعهم السلطات البريطانية فى القلعة ، وكان رئيس الوزراء (أحمد زيور باشا) قد رفض أن يأخذ على عاتقه مسئولية الأمر باعتقالهم . ولكنه وافق فيما بعد على أن يتسلمهم ، ووافق أيضاً على القيام بعمليات اعتقال أخرى . . . »



أين الجهاز السرى ؟

ويبدو هنا بوضوح أن ثورة سنة ١٩١٩ أخذت على غرة بعد هذه الإجراءات المتلاحقة التي أعقبت مصرع السردار ، وهذا دليل على أن قيادة ثورة ١٩١٩ لم تكن تعلم أنه تقرر اغتيال السردار ، وإلا لاتخذت احتياطات للقيام بعمليات مقاومة سرية لمواجهة هذا الإرهاب ، كما فعلت في ثورة ١٩١٩ ، وخاصة أن الرئيس الفعلي للجهاز السرى ، وهو الدكتور أحمد ماهر كان مطلق السراح ، ولم يقبض الإنجليز عليه بعد مصرع السردار مع أعضاء الوفد الذين قبض عليهم ، ولم تكن السلطات البريطانية قد وصلت بعد إلى خيوط توصّلها للدكتور ماهر ، بل إنها ركزت على عبد الرحمن فهمي والنقراشي ومكرم عبيد . . ولم يكن قد تمّ وقتها القبض على أى فرد من أعضاء الجهاز السرى للثورة . فلماذا لم يتحرك الجهاز السرى للضرب ، ولرد على الاعتداءات البريطانية التي لم يسبق لها مثيل ؟ . . لقد وقع حادث السردار في شهر نوفمبر ، وبقى أحمد ماهر مطلق السراح طوال شهر ديسمبر ويناير وفبراير ومارس وأبريل ، وكان من الممكن أن يتحرك هذا الجهاز ، ولا يكتفى بالمظاهرات والاحتجاجات ، وإثارة العلوان الذي وقع أمام عصابة الأحم . ولم يكن العمر قد تقدم بأحمد ماهر ، فقد كان عمره يومها ٣٥ سنة ، ولا بد أن السبب في عدم انقباض الجهاز السرى للثورة على أعدائها أن سعد زغلول رفض أن يتحرك الجهاز السرى ، وأن يرد على العنف بالعنف . ولكن لماذا لم يصدر سعد زغلول تعليماته إلى الجهاز بالعمل ؟ . هل كان السبب أنه علم بأن اللورد ألباني قرر اعتبار عبد الرحمن فهمي والنقراشي ومكرم عبيد رهائن يضربون بالرصاص فوراً ، إذا أطلقت رصاصة واحدة ؟ أى إنجليزى ؟ أم أن سعد زغلول خشى ، إذا استؤنفت حركات العنف ، أن

يستولى الجيش الإنجليزي على الحكم ؟ . وماذا يضير سعد زغلول لو حدث هذا ؟ . .
لقد كانت مصر تحكم بملك ، و موظف إنجليزي على حد تعبير سعد زغلول ،
يعاونه وزراء مصريون اسما ، ويتلقون أوامره من الإنجليز فعلا . . أو لم يكن من
خير مصر أن تكون الحرب بين المصريين والإنجليز حرباً على المكشوف ، بدلا من
أن يحارب الشعب خيالات « المائة » التي أقامها المحتلون ؟ .

ولكن مذكرات سعد زغلول تلقى شعاعاً من الضوء على هذا الظلام ، ويظهر
منها أن سعد زغلول بدأ يشك في أن الجهاز السرى للثورة ، أو — على الأصح — أن
فريقاً منه خرج على قيادة الثورة ، وأصبح لا يتلقى تعليماته من القيادة . . بدليل
أن شفيق منصور رئيس الخلية السرية التي اغتالت السردار يقول في اعترافاته إن
فكرة اغتيال السردار عرضت على اللجنة العليا للاغتيالات ، وأن أحمد ماهر وافق
عليها والقراشى عارضها . . فلا بد أن هناك أشخاصاً أصدروا التعليمات للخلية السرية
بالقيام بتنفيذ الاغتيال ، ولعل هذا السبب هو الذى جعل سعد زغلول يأمر بوقف
نشاط الثورة السرى بعد مصرع السردار !

ومن العجيب أن ثورة ١٩١٩ عجزت عن إنشاء خلايا سرية في وحدات الجيش
المصرى ، على الرغم من أن عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة كان ضابطاً
قديماً في الجيش . بل إنه عندما أراد الدكتور أحمد ماهر تدريب أعضاء الجهاز
السرى على إلقاء القنابل لم يستطع أن يستعين بضابط من الجيش ، واضطر أن
يستعين بضابط بوليس هو الضابط مصطفى حمدى الذى تولى تدريب أعضاء الجهاز
السرى ، وأصبحه قنبلة أثناء التدريب . ومن الغريب أن الجهاز السرى لثورة سنة
١٩١٩ وفق في إيجاد تنظييات سرية في الجيش المصرى في السودان ، ولم يوفق في عمل
تنظييات سرية في الجيش المصرى في مصر ! . . وقد كتب لورد لويد في مذكراته

يقول في صفحة ١٦٨ : « منذ عام ١٩٢٢ تسرب النشاط المصري إلى السودان ، وألف المصريون جمعيات سرية تدار من القاهرة . وقد وقعت في يد السلطات البريطانية مستندات ثبت منها أنه عندما تولى سعد زغلول الحكم سنة ١٩٢٤ أصبح حزبه هو الذى يدير هذه الأجهزة ، وكلف زعيمين بالذات بتولى العمل : أولهما محمد توفيق وهبى القاضى فى المحاكم الأهلية ، والثانى الضابط السودانى على عبداللطيف : وكان التنظيم أن يظهر على عبداللطيف علنا ، وأن يخفى القاضى المصرى ويتولى عملية تنظيم الجهاز . » .

هذا ما قاله لورد لويد فى مذكراته ، ولكن المؤكد أن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، أقام تنظيمين داخل السودان : تنظيمًا للمدنيين يتولاه محمد توفيق وهبى ، وتنظيمًا داخل الجيش السودانى يتولاه الضابط على عبد اللطيف . وبين أسماء الذين كانوا يعملون فى التنظيمات السرية ، فى السودان ، كانت فى مكتب سعد زغلول عند وفاته : أسماء : عبيد الحاج الأمين وصالح عبدالقادر وحسن صالح ومحمد سر الختم والملازم أول زين العايدى عبد التام . وكان للتنظيمين لجنة تنسيق مؤلفة من على عبداللطيف وتوفيق وهبى ، وكانت على اتصال بالقاهرة بشفرة خاصة بعبد الرحمن فهمى مباشرة ، ثم بعد ذلك بالتقراشى مباشرة . وبما يؤسف له أن التقراشى أحرق جميع الرسائل المتبادلة بينه وبين على عبداللطيف قبل اعتقاله عام ١٩٢٤ ، ولم يعثر فى أوراق - على عبد اللطيف فى الخرطوم على شيء منها . وفى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ قبض الإنجليز على الضابط على عبداللطيف ، فخرج تلاميذ المدرسة الحربية على الفور حاملين البنادق والحراب ، واستولوا على الذخائر ، وتحركت قوة من أوردة السكك الحديدية وقامت معركة بينها وبين الجيش البريطانى قتل فيها ٤ وأصيب ١١ بإصابات خطيرة . واحتجت وزارة سعد زغلول على حاكم السودان ، وكان سعد زغلول فى

باريس يومها فأبرق في ١٤ أغسطس إلى مجلس وزرائه يقول : « أوافق كل الموافقة على خطتكم الحكيمة جداً في السودان واحتجاجكم الذي تبرره الحوادث . زغلول » . ويقول لورد لويد في مذكراته صفحة ١٣٥ الجزء الأول : « عندما صدر الأمر بانسحاب الجيش المصري من السودان ، رفضت المدفعية المصرية والأورطة الثالثة تنفيذ الأوامر . . وفي ٢٧ نوفمبر تمرت الأورطة السودانية الحادية عشرة في الخرطوم ، وخرجت مسلحة إلى جامعة غوردون ، وقامت معركة مع الجيش البريطاني استمرت يومى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر » . وكتب لورد لويد في صفحة ٣٢ من مذكراته أنه بعد أن تولى سعد زغلول الحكم ، تعرض الحكم البريطاني في السودان للتهديد للمرة الأولى ، وأن المصريين كانوا على اتصال بالسودانيين للقيام باضطرابات ضد الحكم البريطاني في السودان . ولكن الغريب أن وحدات الجيش في القاهرة لم تتحرك لرد العدوان ، ولم تمرد لأنه لم يكن يوجد تنظيم ثورى في تلك الأيام داخل الجيش المصري . فلماذا فشلت ثورة ١٩١٩ في إيجاد هذا التنظيم ؟ أغلب الظن أن قبضة الإنجليز كانت قوية على الجيش المصري في مصر ، وسيطرتهم عليه كانت كاملة . بل الأعجب من هذا كله ، أن سعد زغلول رشع عدداً من لواءات الجيش السابقين أعضاء في البرلمان المصري . أو عندهم في مجلس الشيوخ . وما كاد سعد زغلول يختلف مع الملك فؤاد عام ١٩٢٤ حتى استقال جميع هؤلاء اللوات من الوفد احتجاجاً على عدم ولاء سعد للملك . وألقوا حزب الاتحاد الذى أنشأه القصر للقضاء على سعد زغلول . . وأغرب من هذا أن اللجنة التى تألفت لتكريم اللورد ألنبي من المصريين كانت تتألف من عدد من الإقطاعيين وعدد من لواءات الجيش المصري ! ! . ولو أن ثورة ١٩١٩ نجحت في إيجاد تنظيم سرى في الجيش المصري ، لاستطاع هذا التنظيم أن يقوم بحركة عنيفة عقب حادث السردار . صحيح أن الإنجليز كانوا

يستطيعون سحق هذه الحركة نظراً لضعف الجيش المصرى يومئذ وقلة أسلحته ، ولكن هذه المقاومة - حتى ولو كانت ضعيفة - كانت ستصبح عود الكبريت الذى سيشتعل الثورة كلها من جديد . وكان سعد زغلول يقول إن حادث مصرع السردار أخذه على غرة ، فإنه لم يبق فى الحكم سوى عشرة شهور ، ولم يكن يستطيع فى هذه المدة أن يستعد لهذه المفاجأة ! . . وكان هذا من أسباب غضبه على اغتيال السردار بدون علمه وبدون استئذانه ، وقد كان يردد دائماً : « أنا المقصود بهذه الحادثة ! » ، وقد كتب فى مذكراته يقول : (صفحة ٢٨٣١ ، فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥) : « محاكمة المتهمين فى مقتل السردار ستكون بجلسة ٢٦ الجارى (مايو ١٩٢٥) أمام محكمة الجنايات المؤلفة من أحمد عرفان باشا رئيساً ومحمد جعفر وكركشو أعضاء . والذى آخر نظر القضية من جلسة ١٢ منه إلى جلسة ٢٦ استعداد المحامين . وقد امتنع المحامون السعديون عن قبول الدفاع عن المتهمين ، لأن الجناية فى الحقيقة واقعة عليهم ، فلم أستحسن أن يتولاها واحد منهم . وصرحت بذلك مراراً وخصوصاً لمن استشارونى ، مؤكداً أنى لو جاز لى الدخول مدعياً مدنيا لدخلت . وقد طلب شفيق منصور أن يدافع عنه (إبراهيم) الهلباوى ، فقبل بعد تمنع وزارة فى السجن أمس . وقبل إنه لم يقبل إلا بعد أن رضى شفيق عن خطة الدفاع التى عرضها الهلباوى عليه ، قبل ذلك بواسطة عبد الملك حمزة . وماذا تكون هذه الخطة ؟ وماذا يكون قرار المحكمة ؟ الله أعلم . ولم يبق إلا قليل من الأيام وينكشف اللثام » .

افتتحت مذكرات سعد زغلول عن حادث السردار . . وهو يقطع بأنه يعتقد أن الحادث موجه ضده ! ! . . إذن من الذى أوعز باغتيال السردار ؟ . . هل هناك يد خفية لعبت من وراء الستار ، وأوهمت هؤلاء الشبان المناضلين المجاهدين قتلة

السردار أنهم يقومون بخدمة عظيمة لوطنهم الذى فدوه دائماً بأرواحهم ، بينما كانت هذه اليد نفسها تعمل لحساب جهة أخرى ؟ . . وما رأى سعد زغلول فى الذين قتلوا السردار ؟ .

إن مذكرات سعد زغلول ترد على هذه الأسئلة !

من الذى أمر بقتل السردار ؟

من الذى أصدر الأمر بقتل السردار ؟ .. هل هو رئيس الوزراء سعد زغلول ؟ .. هل هو الجهاز السرى للثورة ؟ .. هل هو فريق من الجهاز السرى انفصل عن الجهاز ، وقرر أن يقوم بهذه العملية بغير أن يتلقى تعليمات ؟

إن لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر ، الذى تولى منصبه عقب مصرع السردار ، يقول فى مذكراته صفحة ٩٤ الجزء الثانى : « إن جريمة قتل السردار هى نتيجة حملة الكراهية ضد بريطانيا التى شنها السياسيون المصريون لمدة طويلة ، وهى نتيجة الحملة التى قام بها سعد زغلول عندما كان فى المعارضة ، وعندما تولى سعد الحكم لم يفعل شيئاً ليوقف هذه الحملة . ويجب أن نذكر أن حكومة سعد زغلول منذ توليها الحكم كانت تشغل بمسألة السودان ، وقد كان سير لى ستاك حاكماً عاماً للسودان فى الوقت نفسه . وسعد زغلول أعلن فى خطاب له أن وجود رئيس أركان حرب بريطانى فى الجيش المصرى هو إهانة لاستقلال مصر ، وقد كان سير لى ستاك هو رئيس أركان حرب الجيش المصرى إلى جانب منصبه كحاكم للسودان . وقال لورد لويد : إن هذه الجريمة وقعت بتحريض رئيس الوزراء سعد زغلول مباشرة ، الذى لم يكتف بهذا التحريض ، وإنما وضع فى المناصب العليا فى حكومته أشخاصاً متهمين فى الاغتيالات السابقة التى وقعت على البريطانيين » .

هذا نص ما كتبه لورد لويد فى مذكراته، ولكن مذكرات سعد زغلول تظهر بوضوح أن سعد زغلول فوجئ بهذا الاغتيال ، وأنه شعر بأنه موجه ضده ، فقد كان

هو رئيس الحكومة ، والحكومة هي المسئولة عن الأمن في البلاد . . وكان يعلم أن الإنجليز مع الملك يتحفظون للخلاص من وزارته ومن الحكم البرلمان الوطني ، بل إن سعد زغلول كتب في مذكراته يقول إنه عندما عرف بمصرع السردار كان يردد كلمة : (ضعنا ، ضعنا) ، فقد تصور النتائج التي سيرتبها جيش الاحتلال البريطاني على هذا الاغتيال . .

وهنا يظل سؤال : ألا يكون الجهاز السري للثورة هو الذي قام بهذا الاغتيال ، بغير علم زعيم الثورة سعد زغلول ؟ . نحن نستبعد هذا أيضا ، فإن سعد زغلول كان قد عين اثنين من كبار قادة هذا الجهاز السري في حكومته ، واعتبر الجهاز هذا التعيين انتصاراً له ، وإدخالاً للدم الثوري في الوزارة . . ففي يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ عين سعد زغلول الدكتور أحمد ماهر وزيراً للمعارف ، وبمحمود فهمي النقراشي وكيلًا لوزارة الداخلية . وقامت قيادة الإنجليز : كيف يعين سعد زغلول في وزارته اثنين تؤكد التقارير أنهما أشرفا على عملية اغتيال الإنجليز في مصر ؟ . . وفي يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة (الليبريه) التي تصدر بالفرنسية تصريحاً لسعد زغلول رئيس الوزارة هذا نصه : « إنهم يدهشون لأنني عينت في بعض المصالح رجالاً كان الإنجليز قد اتخذوا ضدهم إجراءات يقوون إنها جنائية . وقد كان الواجب — مع ذلك — ألا يروا في عملي هذا غير أنه أمر طبيعي ، ما دام على رأس الحكومة رجل كان الإنجليز قد نفوه » .

وقد نشرت الصحف العربية في اليوم التالي ترجمة هذا التصريح الخطير : . « فهل من المعقول أن يقوم الجهاز السري الذي يقوده ماهر والنقراشي باغتيال سير لي ستاك سردار الجيش وحاكم السودان بعد ذلك بسنة عشر يوما ، أي في يوم ١٩ نوفمبر () ، وبذلك يخرج الجهاز حكومة سعد زغلول ؟ إن سعد زغلول يقول في

مذكراته صفحة ٢٨٣٧ في يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ : « إن شفيق منصور اعترف بأنه كانت هناك لجنة عليا للاغتيالات مؤلفة من أحمد ماهر والنقراشي وشفيق منصور ، وأن شفيق منصور عرض على اللجنة العليا فكرة اغتيال السردار ، وأن الدكتور أحمد ماهر وافق ، وأن النقراشي عارض » . ولم يتعرض سعد زغلول في مذكراته لتكذيب هذه الواقعة . فهل أخفى أحمد ماهر والنقراشي على سعد زغلول ما حدث في اللجنة العليا للاغتيالات ، وأحدهما وزير المعارف في وزارته ، والثاني وكيل وزارة الداخلية المسئول عن الأمن العام ؟ ولو أن سعد زغلول اعتقد بأن أحمد ماهر أو النقراشي أصدر تعليمات بقتل السردار بغير علمه ، لما اهتم بقضية اتهامهما في الاغتيالات السياسية . هذا الاهتمام الذي يبدو واضحاً في مذكراته .

ولكن مذكرات سعد زغلول تتهم شخصاً آخر بإصدار الأمر باغتيال السردار . . ليس هو أحمد ماهر . ولا النقراشي . . ويحسن هنا أن نترك المذكرات نفسها تروي القصة من ألفها إلى يائها . كتب سعد زغلول في صفحة ٢٨٢٦ من مذكراته يقول : في يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . ونحن على مائدة الغداء دخل الخادم وكانت الساعة ٢ وربع بعد الظهر . دخل الخادم الحاج أحمد علينا وقال إن السيد باشا على وكيل وزارة الحربية حضر وأخبره بأن سردار الجيش حصل الاعتداء عليه بطلقات نارية . فخرجت مسرعاً . وقابلت الباشا المذكور ، فأكد لي الخبر . ولكنه قال إن السردار لم يصب . فاستفهمت عنه في منزله تليفونيا ، فقبل لي إنه لم يعد . فظننت أنه في دار المندوب السامي . فأسرعت إليه . فوجدت في الردهة بعض الإنجليز . يعلو وجوههم الحزن والاضطراب . وقال لي بعضهم إن السردار أصيب . ورأيت باوره في الصدر . وأروني سائق العرببة على سرير في ناحية من الهول . ثم دخلت إلى الصالون الكبير ووجدت السردار ممدداً .

وحوله ممرضات . وقابلتني قريته فأخذت بيدي . . فلم أملك عند هذا المنظر من البكاء . . وخرجت مسرعا ، وكاد قلبي يتمزق حزنا وأسى . وشعرت بهول الموقف وخطورة الحالة ، وصرت أقول : (قد ضعنا) وأكرر هذه العبارة عدة مرات .

وقابلت الملك في الحال ، فهاله الخبر وارتاع له أشد الارتياح ، ثم ذهبت إلى مكان الحادثة ، فتلاقت بالقرب منها مع رسل (باشا) ، حكمدار البوليس .

فقال (رسل باشا) إن اثنين من الإنجليز عرفا نعمة العربية التي كانت تحمل بعض الفارين ، وأن من رأيه القبض على أعضاء جمعية العلم الأبيض . فقلت : لا مانع ، افعل ما تراه موجبا لاكتشاف الجاني والقبض على السيارة التي عرفت نمرتها . واجتمع إخواني عندي . وشددنا الأوامر على النيابة ورجال البوليس ببذل الجهد كله في تعقب الجناة والقبض عليهم . وأخذنا نستعلم في كل حين عن حال المريض ، وكانوا قد نقاوه إلى المستشفى الأمريكي ، حيث أجريت له عملية جراحية ، إذ أن الرصاصات أصابت البطن والذراعين ، ويقال إن عددها أربع . . وذهب كل الوزراء إلى دار الحماية ، وإلى المستشفى يسألون عن الحالة .

وفي يوم الخميس توفي المصاب !

وكان اللورد أللني قد ذهب إلى سراي عابدين في يوم الخميس نفسه ، وطلب من الملك أن يصدر بلاغا بالأسف على إصابة السردار ، وأن يكون الحال مستمرا على ما هو بالنسبة لحاكم السودان المؤقت مدة مرضه ، وقد كانت الوزارة أصدرت بلاغا بالأسف على هذه الإصابة وبلاغاً آخر بوعد من يقبض على عصبة الجناة بعشرة آلاف جنيه . . وذهبت إلى اللورد أللني ، أستوضح منه حقيقة ما أخبرني به جلالة (الملك) فما يختص بمن يقوم مقام السردار ، فقال (اللورد أللني) :

« إن الغرض بقاء ما كان على ما كان ، حتى تتحسن حالة السردار » . وفهمت أن حالة المصاب في تحسن . . .

الإنجليز يريدون الانقضاض علينا !

وفي نحو الساعة التاسعة من صبيحة يوم الجمعة ٢١ نوفمبر علمنا بوفاته ، فذهبنا كلنا إلى المستشفى ، وقيدنا أسماءنا ، ثم إلى الوكالة البريطانية حيث قابلنا اللورد أللبي ، وأدينا واجب التعزية بعد أن فعلنا مثل ذلك لقريئة السردار . وقبل ذلك كنت استلجمت خطابا من مستر كار (مستشار المندوب السامي البريطاني) يقول فيه إنه لوحظ اليوم أن الأعلام لم تنكس على دور الحكومة ، ويطلب تنكيسها، بلهجة الأوامر ، لا الرجى ، فأجبناه إلى ذلك . ولما قابلته بعد ذلك في دار المندوب السامي قلت له : إني مستعد لعمل ما تطلبون لتشجيع الجنائز ، فشكر . ولكنى كنت كلما لاقت إنجليزيا رأيت مكنهراً ، واجبا ، منقبضاً ، كأنما يريد أن ينقض على . وقد قررنا أن تكون مصاريف الجنائز على الحكومة ، وتوليت نعى الوفاة ، والدعوة إلى الجنائز . وبعد أن قيل لنا إن حضور الجنائز لا يكون بكساوى التشرية ، قالوا إنه يلزم أن يكون بها ! . . . وعلمت أن الوزراء ليسوا مدعوين إلى الصلاة في الكنيسة ، فأرسلت واصف باشا غالى (وزير الخارجية) إلى دار المندوب السامي فتأكد الخبر . ولكنه راجع فيه حتى قبلت دعوتنا ، ولكن عند ذهابنا وضعونا في مكان بعيد من الهيكل . غير لائق بنا . وقد كانت الجنائز حافلة حاشدة ، وكان الجنود الإنجليز محتشدين على جانبي الطريق التي مرت بها ، حشداً لم نر مثله ، وفي أثناء الطريق أسرعوا الخطأ إسراعاً شديداً ، حتى وصلنا ساحة الكورني فجلدت مع محمد سعيد باشا (وزير الحفانية) .



كنت أظن أنه سيشكرني !

« وفي نحو الساعة الثالثة والنصف أيقظوني على أن اللورد أُلنبي سيحضر في
الرياسة في الساعة الخامسة إلا ربعا ، فتوهمت أنه آتٍ للشكر على الهأية التي
بذلناها في الجنازة . وذهبت إلى الرياسة في نحو الساعة الرابعة والنصف ، فوجدت
شارعها غاصا بعساكر البوليس ، على غير عادة . ولما دقت الساعة الموعودة ،
حضر على إسماعيل السكرتير ، يخبر بقدم اللورد . وبعد هنيهة سمعت نفيرا يصفر ،
ثم حضر اللورد ، ومعه مستر كار ، بملابسهما العادية . فسلمت عليه ، وكان
واجبا ودخل الغرفة ، وزاغ مستر كار عن السلام ، ولكني مع ذلك تأخرت
عن اللورد ، وسلمت عليه . ثم جلس اللورد على كرسي صغير ، وجلست أمامه
على كرسي كذلك ، فتناول ورقة وقال : « أنت تعلم الإنجليزية » . قلت : « قليلا
جدا » . قال : « إنني سأتلو عليك ، وكار يترجم » . وأخذ اللورد أُلنبي يتلو ،
ثم يقطع التلاوة ، ويحدق في عابسا ، وبعد انتهائه من تلاوة المذكرتين ناوِلهما لي ،
كما ناوِلني مستر كار ترجمتهما الفرنسية .
ثم انصرف من غير أن يقبل شرب القهوة . وفهمت أنهما إنذاران لي ، ولكن
لم أفهم من موضوعهما شيئا !

الجملة التي نسي سعد أن يكتبها !

والشيء الذي نسي سعد زغلول أنه يقوله في مذكراته ، أن اللورد أُلنبي لما قدم
لي مجلس الوزراء ليقدم إنذاره لي سعد زغلول كان راكبا سيارة ، ويحيط بها قوة

من ٦٠٠ فارس بريطاني من حملة الولاح . وأنه عندما دخل اللورد ألتني إلى مجلس الوزراء ، صدحت موسيقى الفرسان البريطانيين بالسلام الملكي البريطاني ، وعندما خرج لورد ألتني من عند سعد زغلول بعد تسليمه الإنذار ، صدحت مرة أخرى موسيقى الفرسان بالسلام البريطاني . ولقد اهتم الكاتب الألماني والمؤرخ العالمي المعروف « إميل لودفيج » بتحقيق هذا الحدث ، لينشره في كتابه الضخم « النيل » وسافر إلى لندن عام ١٩٢٦ واجتمع بلورد ألتني خصيصاً ليعرف منه تفاصيل الحادث . وكتب إميل لودفيج التفاصيل في صفحتي ٥٧٧ و ٥٧٨ من كتابه « النيل » وقال بالحرف الواحد : « دخل لورد ألتني وحوله مظاهرة عسكرية ضخمة إلى مكتب سعد زغلول رئيس الوزراء ليقدّم له إنذاره عقب مصرع السردار ، وأشار سعد زغلول إلى النافذة وسأل القائد البريطاني : « ما معنى هذا كله ؟ . . هل أعلنت بريطانيا الحرب على مصر ؟ » . . إن هذا الحديث ، وفي مثل هذه اللحظة ، ويمثل تلك الطريقة ، وإلى مثل هذا الرجل ، دليل على أن سعد زغلول رجل أكثر كبرياء وأكثر شجاعة ، من كثيرين من معاصريه الذين أظهرهم التاريخ !

وهذا هو نص الإنذار البريطاني

الإنذار البريطاني

« دار المندوب السامي — القاهرة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا ، أبلغ دولتكم التبليغ التالي :

إن حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري ، الذي كان ضابطاً كبيراً ، اغتيل اغتيالاً فظيعاً في القاهرة . فحكومة جلالتكم ترى أن هذا الاغتيال الذي يعرض مصر — بالحالة التي تحكم بها — إلى ازدراء الشعوب المتمدينة ، هو النتيجة الطبيعية لحملة

عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى . وعلى الرعايا البريطانيين في مصر والسودان ، فهذه الحملة المبينة على تكبران الجميل ، وعدم الاعتراف بالخير الذي أسدته بريطانيا العظمى ، لم تقاوم من جانب حكومة دولتكم ، وقد زادت استغفالاتها ذات اتصال وثيق بهذه الحكومة . وقد نهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر إلى العواقب التي لا بد أن تنتجها هذه الحملة إذا لم توقف عند حدها ، خصوصاً فيما يتعلق بالسودان . ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام ، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب ، أو أن ذلك لا يهمها كثيراً . فبناء على ذلك تطلب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

- ١ - أن تعتذر اعتذاراً وافياً كافياً عن الجناية .
- ٢ - أن تواصل بأنهم نشاط ، ومن غير مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين - بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم - أشد العقوبات .
- ٣ - أن تحظر من الآن فصاعداً ، وتقمع كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ - أن تدفع إلى حكومة جلالة ملك بريطانيا في الحال تعويضاً قدره نصف مليون جنيه .
- ٥ - أن تصدر في خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من الجيش المصري في السودان ، مع التعديلات التي تنشأ عن ذلك ، ويصير إعلانها فيما بعد .
- ٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأقطان التي تزرع في الجزيرة ، فبدلاً من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة .

٧- أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الأمور الواردة فيما يختص بحماية المصالح الأجنبية في مصر .
 فإذا لم تلَب هذه المطالب في الحال ، فإن حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصون مصالحها في مصر والسودان .
 وإلى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم تأكيد اعتباري السامي .
 (أَلَنْبِي - فيلده مارشال)

الإنذار الثاني

يا صاحب الدولة : إلحاقاً بتبليغي السابق ، أشرف بإعلام دولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبتها الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وضمان المصالح الأجنبية في مصر هي كما يأتي :
 ١ - بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة للجيش المصري ، تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان فقط . . وتحت قيادة الحاكم العالي العليا ، وباسمه تصدر العرائض للضباط . .
 ٢ - أن القوانين والشروط الخاصة لخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، وتأديبهم وخروجهم من الخدمة ، وكذلك الشروط المالية الخاصة بمعاملات الموظفين الأجانب الذين خرجوا من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها ، وتتفق طبقاً لرغبة الحكومة البريطانية .
 ٣ - إلى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب

في مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالى ، ومركز المستشار
القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية .
وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبى فى وزارة الداخلية ، ومهامه الحالية كما
حددت بالقرار الوزارى .
وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام فى الأمور الداخلة فى
اختصاصه .

وإلى أنتهز هذه الفرصة لتجديد عهدى احترامى الفائق لدولتكم .

« أَللّٰهِي - فيلده مايشال »

المنسوب السامى

* * *

ويكتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « وبعد ذلك جمعت زملائى الوزراء
وقرأناهما ، قرأناهما على جانب عظيم من الخطر : وانطلقت من الملك (فؤاد)
فأخبرته بأمرهما فأظهر عدم الرضا ، ولم يبد رأيا . وقال (الملك) : « تأملوا ، واعملوا
ما شئتم » ! فقبلنا ، ورأينا ألا نقبل من الطلبات إلا ما كان له علاقة بالجرعة ،
كالاعتذار والغرامة ومطاردة الجائنين وقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام . وأحضرنا
مسيو بيولا كازلى (كبير المستشارين الملكيين فى رئاسة مجلس الوزراء) وكلفناه بالرد
مع واصف غالى (وزير الخارجية) . ثم ذهب إلى البرلمان ، وعرضت الأمر على
المجلس فوافق على رأينا وأبدى ثقته فىنا لوضع الرد » .

الله أعلم بما في باطن الملك !

« وفي اليوم التالي تم وضع الرد ، ولما عرضت الأمر على جلالته قلت : « إلى أريد الاستعفاء ، وأرجو أن تفكر في خلقي » .. فأظهر (الملك) عدم الرضا ، والله أعلم بما في باطنه . وكنا طلبنا مهلة ، بواسطة الملك وغيره ، فلم يقبل (لورد ألنبي) مد الميعاد — الذي كان من أربع وعشرين ساعة ، تنتهي في يوم الأحد الساعة الخامسة بعد الظهر — إلا ثلاث ساعات فقط ! . . ولكننا مع ذلك أرسلنا الرد قبل الساعة الخامسة ، ثم كتبت الاستعفاء ، وسلمته إلى الملك في الساعة السادسة من مساء يوم الأحد ، فأخذ الملك لكي يفكر في الأمر ، ولكنني ألححت عليه في القبول . ولما عدت من عنده حضر لي خطاب من اللورد ألنبي يقول فيه : « بما أنكم رفضتم الطلبات التي ذكرتها ، فقد أصدرت التعليمات اللازمة لحاكم السودان بأن يسحب الجيوش المصرية » ، إلى آخر ما اتخذ من الإجراءات فيما يختص بحماية مصالح الأجانب ، وطلب أن يدفع مبلغ الغرامة قبل ظهر غد . وقال : « وأرسلت إلى حاكم السودان أخبره أنه حر في استعمال مياه النيل إلى ما لا نهاية » .

الإنذار الثالث !

« دار المندوب السامي — القاهرة — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤
حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء
رداً على رسالة دولتكم بتاريخ اليوم ، أتشرف بأن أبلغكم أنه نظراً إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغي

المقدم أسس ، أرسلت التعليقات إلى حكومة السودان بما يلي :

أولاً : أن يخرج من السودان جميع الضباط والوحدات المصرية المحضة مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك .

ثانياً : أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى حد غير محدود ، وفقاً لما تقتضيه الحاجة .

وستعلمون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه حكومة جلالة الملك ، نظراً إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية الأجانب في مصر .

وإني أسجل أن الحكومة المصرية قد قبلت - فيما قبلته من المطالب - المطلب الرابع ، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لي مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وإني أنتهز الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامي الأكيد .

ألنبي - فيلد مارشال

« المندوب السامي »

فلحبت إلى جلالته ، وأطلعته على هذا الخطاب ، فأظهر التأثر ، وقال : « عليكم أن تنظروا ماذا تفعلون » . ثم شددت عليه في الاستعفاء ، فاستمهلني ، فتمهلني على مضض . وقد رأى البعض أن نعدل عن قبول ما قبلنا ، لأنه كان تحت شرط ضمني ، يتجاوز جسراً عما عده . ولكن هذا الرأي لم يعجبني ولا محمد سعيد باشا ولا فتح الله باشا بركات . وبتنا على تأمل فيه ، وفي الصباح ملت إليه ، وطلبته ردّاً به ، ولكن مسيو بيولا كازلي (كبير المستشارين الملكيين في رئاسة

الحكومة) وواصف غالى أقنعانى بالعدول عنه . وبناء عليه كلفت « على الشمسى » وزير المالية بدفع المبلغ (نصف مليون جنيه) ، وذهب ليكتب به تحويلا .

وذهبت إلى الملك بعد أن علمت أنه استدعى أحمد زيور باشا (رئيس مجلس الشيوخ) ثم رأيت أحمد مظلوم باشا (رئيس مجلس النواب) عند سعيد ذو الفقار (كبير الأمراء) وعلمت منه أنه قابل بجلالته بناء على دعوة . وقابلت الملك ، وألححت عليه في قبول الاستعفاء ، فأخبرنى (الملك) أنه طبقا للتقاليد الدستورية بعث إلى مظلوم وزيور لاستشارتهما ، وأن لديه تدبيراً يحاول إنعامه ، وربما كان في نجاحه خيراً كثيراً . فلم أستفهم عن حقيقته ، وزدت في الإلحاح ، وكانت الساعة الثانية عشرة عند الظهر تقريباً ، ثم انصرفت ملحاً . وعدت إلى أصحابى ، وفهمنا أن الغرض أن يدفع المبلغ . وقد كان ، ودفع . وفي الواقع لم تأت الساعة الثانية حتى حضر محمود شوقي بك (مدير الإدارة العربية بالقصر الملكي) حاملاً ظراً ، حاوياً قبول الاستقالة ، بعبارة فاترة .. فقبلناه بالشكر والقبول . وقدم لنا الحاضرون عبارات التهنية ، وكان أولهم أحمد خشبه بك ، الذى قبل يدي .

« ثم تواترت الأخبار بأن زيور (باشا) كلف بتشكيل الوزارة ، وانعقد مجلس النواب في نحو الساعة الخامسة ، فأحطته علما بالأمر تفصيلاً ، فوقع اقتراحاً بالثقة ، وصدق عليه بالإجماع . وقال لى وبصا واصف (وكيل مجلس النواب) إن زيور باشا استدعاه إليه ، وأنه لا يريد أن يجيب دعوته ، فقلت له أن يذهب ويرفض إذا لم يرد أن يقبل ، وانصرف . وبعد ذلك سمعنا بتأليف الوزارة الزبورية وبأنها لم ترد أن تضم بروجراما ، من قصدها أن تزجل البرلمان شهراً . ونشرت جرائد الصباح تأليفها ، وفي اليوم نفسه أحالت محمود فهمى النقراشى (وكيل الداخلية) إلى المعاش وتعيين على جمال الدين (باشا) مكانه ، وتتابع أعمالها التى تدل أوضح دلالة على

أنها تريد أن تعطل كل ما عملت الوزارة السابقة ، ومع اعتبار الوزارة المذكورة وزارة خارجة عن القانون ، وأعمالها باطلة .

وامتثلت الجرائد الإنجليزية بالحملة الشديدة علينا عموماً ، وعلى خصوصاً ، وذهبت في مجموعها إلى اعتبار (وزاري) محرّضة على ارتكاب الجريمة بحملتها على الإنجليز ، وأنها مسئولة عن جميع نتائجها . ثم ألفت السلطة العسكرية الإنجليزية القبض على وليم مكرم (عبيد) ، وعبد الرحمن فهمي ، والنقراشي ، وأودعهم السجن . فتدخلت الوزارة وتسلمتهم ، وتعهدت - فيما يظهر - باستمرار سجنهم ، وإلقاء القبض على غيرهم من النواب وغيرهم ، ممن يرشد عنهم مثير الأمن العام الأوربي (مستر كين بويد) . وقد هال الناس أمر هذا الاستخفاف بدستور البلاد ، وقوانينها ، والاعتداء على الحصانة البرلمانية ، والحرية الشخصية ، فاحتج الكثيرون من الأفراد والهيئات على ذلك . وزفت أغلبية مجلس النواب وأغلبية مجلس الشيوخ عرائض لحالة الملك يطلبون فيها التعجيل بعقد البرلمان ، لمنع هذا الاعتداء ، فورد للمجلس من المعية (القصر) ما يفيد بتحويل هذه العرائض على الوزارة . ورئيس الوزارة استفهم بخطاب منه عما يقصد النواب بهذه العرائض : أيقصدون استعمال حق دستوري لهم ، أو مجرد التماس ؟ . فكتبوا إليه يقولون إنهم يريدون ويقصدون صدور أمر جلالة باجتماع البرلمان . فلم يجر على هذا جوراً ، وراجت الإشاعات تتوالى من هنا وهناك ، عن الوزراء ورؤسهم ، وعن البلاط ، بأن في النية حل مجلس النواب . وبعد أن تواترت هذه الإشاعات عدة أيام ، أخذت إشاعات أخرى تروج وتنتشر بأن الإنجليز يتهيئون الحل ، ولا يرونه علاجاً للحالة . لأنهم يخشون أن تكون نتيجةه للسعديين ضد خصومهم ويعودون أشد مما كانوا . وأكثر تصلباً . ولم العذر أن تقوم هذه الحشية في نفوسهم ، لأن الناس يعد أن ينفقوا

على حقيقة موقف الوزارة السعدية إزاء الإنجليز ، مما تنشره جرائدهم ، وما تقول به خطب ساستهم في محافلهم ومجالسهم ، أيقنوا أنها لم تكن إلا مدافعة عن حقوقهم ، وأن حقد الإنجليز عليها لم يكن إلا بسبب معارضتها لمصالحهم ، وعدم تفریطها في التمسك بها ، والالتفاف حولها .

هذا ما كتبه سعد زغلول عن جادث السردار ، وعن الإنذار البريطاني الذي لا مثيل له في التاريخ . . . لقد كان في القاهرة في تلك الأيام الدكتور مورتون إيهاول ، وكان سفيراً لأمريكا في مصر . وقد كتب في صفحة ٢٢٠ من مذكراته بعنوان « مصر : الماضي ، الحاضر ، المستقبل » ما يأتي :

« لا تستطيع حكومة في العالم أن تتخذ إجراءات بعد وقوع مثل هذه الجناية أكثر مما عملت حكومة سعد زغلول . وقد حدثت حوادث مماثلة في العالم ، وقتلت شخصيات أكبر من شخصية السردار ، بغير أن تتخذ إجراءات انتقامية كالتى قام بها البريطانيون . قارن ما فعله الإنجليز بما فعلته أمريكا بعد قتل نائب قنصلنا العام مستر إميرى في إيران ، كانت الطلبات الأمريكية هي :

أولاً : الاعتذار المناسب من الحكومة الإيرانية لحكومة أمريكا .

ثانياً : القبض على المعتدين ومحاكمتهم .

ثالثاً : تنفيذ حكم الإعدام فيهم إذا أدينوا .

رابعاً : دفع ستين ألف دولار تعويضا لمسز إميرى أرملة القتيل .

خامساً : دفع مصاريف نقل بجثة القنصل إلى أمريكا على بارجة حربية .

وقد قبلت حكومة إيران يومها هذه الطلبات ، وعندما أبلغت إيران هذا إلى أمريكا وذكرت أن مبلغ المائة ألف دولار مصاريف البارجة قد أودع في البنك تحت

تصرف الحكومة الأمريكية ، أبلغت أمريكا. حكومة إيران أنها ترى إنفاق هذا المبلغ في تعليم الإيرانيين أن القتل عمل خطأ !

« وبرغم المحاولات التي بذلها الإنجليز طوال محاكمة قتلة السردار لجعل حكومة سعد زغلول مسئولة عن قتل السردار . لم يثبت عليها أى شيء من هذا الاتهام . ومع أن حكومة بريطانيا أخذت من مصر مبلغ نصف مليون جنيه على هذا الأساس الكاذب ، فإن حكومة بريطانيا لم تعد لمصر دولاراً واحداً من هذا المبلغ ، ولم تراجع في الإجراءات غير القانونية التي اعتدت بها على حقوق مصر » .

هذا ما كتبه وزير أمريكا المفوض في مصر مذكراته عن الحادث .

ولكن من الذى أمر بقتل السردار ؟

إن الفصول المقبلة ستحاول أن تجيب عن هذا السؤال الخطير !

من هو المستر « . . ه » .

اليد الخفية في مصرع السردار ؟

من هو المستر « H » ، الرجل الخفى الذى أشار إليه بلاغ مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، والذى كان هو الحاكم بأمره فى وزارة الداخلية بعد استقالة سعد زغلول عقب مصرع السردار ؟ . . وكيف يكون فى استطاعة عميل المخابرات البريطانية أن يخدع خلية شفيق منصور السرية التى خدعت المخابرات البريطانية والضباط البريطانيين وهزأت منهم ، وجعلتهم أضحوكة أمام رجال البوليس والمخابرات فى العالم ؟ إن لورد لويد المندوب السامى البريطانى يزيع الستار فى مذكراته عن رجل يبدأ اسمه بحرف (ه) ، ويقول إنه اتصل سراً بالبوليس عقب خروجه من السجن ، وأنه هو الذى كشف عن الحادث ! . . فهل يكون المستر (. . ه) هذا هو اليد الخفية فى مصرع السردار ؟ إن المؤرخ يتردد كثيراً إذا وصل إلى استنتاج خطير كهذا فيه حكم بالإعدام على مصرى ! فبالك إذا كان هذا الرجل بالذات . . هو الذى سلم ثمانية أبطال إلى المشقة ، وكاد يدفع بأبطال آخرين إلى الإعدام ؟ . . لأننى ليس من حق أن أحكم عليه كقاض ، وإنما من حق أن أتهمه كمؤرخ ، وله كل الحق أن يدافع عن نفسه . .

فى صفحتى ١٠٦ و ١٠٧ من مذكرات لورد لويد المندوب السامى البريطانى إشارة إلى المستر (. . ه) هذا بدون ذكر اسمه . . ولكنه يكاد يحدده . . بل هو يحدده تماماً ! إن لورد لويد وصل إلى القاهرة عام ١٩٢٥ عقب القبض على قتلة السردار ، وقد كان بطبيعة الحال على اتصال بالوئائى السرية البريطانية عن الاغتيال وتديره . وكان على اتصال وثيق بالمستر كين بويد رئيس المخابرات البريطانية

في مصر . وكان على اتصال وثيق . بالضباط الإنجليز في البوليس المصرى الذين كانوا يتلقون تعليماتهم من مستر كين بويد ، لا من السلطات المصرية . .

إن اللورد لويد يكتب في مذكراته فيقول في صفحة ١١٦ : « إن قصة التحقيق في مصرع السردار قصة مثيرة ، حتى للذوق الأجنبي . إن المجهودات البريطانية لعبت دوراً ناجحاً فيها ، وكان بطلها مصرياً أغراه المهيجون في عام ١٩١٥ ليغتال السلطان حسين . وأمضى في سجن طره عشر سنوات ، يكسر الأحجار ، ولكنه كان يفكر دائماً في الانتقام . وعندما أفرج عنه في عام ١٩٢٣ كان قد تلقى درساً لن ينساه ، فبينما هو تعرض للعقاب ، فإن الذين استخدموه آلة في أيديهم لم يتعرضوا للخطر ، بل كوفئوا على ما فعلوه . . وخرج من السجن ، وهو يعلم من هم المسئولون عما حدث له . وصمم على الانتقام . وبضربة عبقرية اتصل البوليس به ، واستطاع بالصبر المتواصل أن ينال ثقته . وكانت خطته أن يحاول كسب ثقة عصابة الاغتيالات ، وأن يتظاهر بكراهيته للإنجليز بسبب ما تحمله من عذاب السجن . ووضعت خطة . بأن يتصل بشاب من العصابة ، ويوهمه بأنه في خطر ويقتعه بالهرب ، ثم يقبض البوليس عليه وهو يحاول الهرب ، ويتم الحصول على اعتراف منه . ووضعت خطة للقبض على اثنين من زعماء العصابة لزيادة إرهاب الشاب ، ونفذت الخطة ، وهرب الشاب إلى طرابلس ، وهناك قبض البوليس عليه ، وتم الحصول على اعتراف كامل منه أدى إلى القبض على ثمانية من المتهمين ، وفي الوقت نفسه أدى إلى الحصول على أدلة هامة ضد أحمد ماهر والنقراشي اللذين عينهما سعد زغلول في مناصب كبيرة على الرغم من الشبهات الموجهة ضد هما » .

وكلام المندوب السامى البريطانى واضح وصريح ، وهو أن هذا «البطل» اتصل بضباط البوليس الإنجليز ، عقب الإفراج عنه ، أى قبل مقتل السردار بعدة

شهور ، لأنه أفرج عنه وكان مصمما على الانتقام في فبراير سنة ١٩٢٤ وقعت
حادثة اغتيال السردار في نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى أن هذا الشاب كان على صلة
بالمخابرات البريطانية طوال هذا الوقت ، وكان مصمما على الانتقام من قيادة الجهاز
السرى لثورة ١٩١٩ طوال هذا الوقت. وهذا « البطل » الذى يصفه لورد لويد في
مذكراته هو محمد نجيب الهلباوى شاهد الملك في قضية السردار !

إن سعد زغلول يكتب في مذكراته عنه فيقول :

الجمعة ٥ يونيو سنة ١٩٢٥ : « روت جريدة « المقطم » أن محمد نجيب الهلباوى
تسلم حوالة على البنك الأهلى بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، قيمة المكافأة التى يستحقها
عن اكتشاف قتلة السردار ، وأنه عزم أن يذهب إلى أوروبا لإتمام دروسه . وهذه
المكافأة هى التى قدرتها حكومتى يوم ١٩ نوفمبر ، أى يوم حادثة القتل . تشجيعا على
ظهور الحقيقة . وبعد ذلك يقال إن هذه الحكومة مشغولة عن هذه الجناية فاللهم
فاشهد . . اللهم فاشهد ! .

والذى يقوله سعد في مذكراته يدل على أنه اعتقد أن محمد نجيب الهلباوى ،
عندها عرف بالمكافأة التى أعلنها سعد زغلول رئيس الحكومة يومها وقدرها عشرة آلاف
جنيه ، اتصل بالبوليس وأبلغهم عن الجناة ! . . ولكن مذكرات لورد لويد واضحة
بأن اتصال محمد نجيب الهلباوى بضباط البوليس الإنجليز ، الذين يتبعون مستر كين
بويد رئيس المخابرات البريطانية في مصر . هذا الاتصال بدأ قبل ذلك بشهور
قليلة أى عقب خروجه من السجن في أوائل ١٩٢٤ راغبا في الانضمام ! وهذا يقوى
الاستنتاج بأن صلة نجيب الهلباوى بالبوليس السياسى ، الذى كان يعمل في خدمة
المخابرات البريطانية . بدأت قبل اغتيال السردار بثمانية شهور . أى عقب خروجه
من ليان طره ! . . إن هذه الحقيقة تظهر الآن لأول مرة . مع أن كتب التاريخ

كلها أجمعت على أن صلة محمد نجيب الهلباوى بدأت بالبوليس السياسى عندما بهره برىق العشرة آلاف جنيه ! . . ولكن المندوب السامى البريطانى هو ثقة فى هذه المسألة أكثر من سواه . بحكم اتصاله بالضباط الإنجليز . وبالمخابرات البريطانية . . وقد كان سعد زغلول فى وقت التحقيق بعيداً عن الحكم والسلطات . . بل إن عبد الفتاح عنایت نفسه ؛ أحد المشتركين فى قتل السردار ؛ كان يتصور أن صلة نجيب الهلباوى بالمخابرات البريطانية بدأت بعد مقتل السردار . . .

كتب عبد الفتاح عنایت يقول فى مذكراته :

« ولم يمض أيام على اغتيال السردار حتى قبض البوليس علىّ أنا وشقيقى عبد الحميد عنایت . ولكن الأدلة أعوزت البوليس . واضطر النائب العام إلى إطلاق سراحنا بعد أن أمضينا فى سجن قره ميدان سبعة عشر يوماً . ولم نكد نعود إلى بيتنا، حتى بدرت حركات دلتنا على أن الحكومة وضعت يدها على بعض الحبيوط الدقيقة . فقد قبض البوليس على بعض الأعضاء العاملين الذين لم تحم حولهم أية شبهة من قبل، ولم يكن البوليس يعلم عنهم شيئاً مريباً . فقد ألقي البوليس القبض على محمود إسماعيل الضابط السابق بخفر السواحل ، وإبراهيم موسى زعيم العنابر . واعتدنا الدهشة . ثم بدأت الأمور تنجلي شيئاً فشيئاً . فقد اندس بيننا مجرم أثم يدعى نجيب الهلباوى . أراد أن يثرى على حساب أرواحنا ليفوز بعشرة آلاف جنيه . . تقدم هذا الخائن بمعلومات . بعد أن هبأ الجو لإحداث فتنة بين أفراد الخلية السرية . فقد كان يصحب أخى عبد الحميد إلى ضواحي العاصمة ، وهناك يتظاهر بأنه مشفق عليه ويخاف أن يتكلم محمود إسماعيل لأنه يشرب الخمر ، فلعله إن شرب مرة أفشى ما عنده من الأسرار ! . . وكان شقيق منصور سليم الطوية : حسن الظن بالخائن الواشى نجيب الهلباوى . فلم يجد مانعاً من أن يفضى إليه بأسماء

بعض الأعضاء العاملين في الجهاز . وتوالى القبض على أعضاء الجهاز الحقيقيين . ثم ضرب الخائن الواشي ضربته ، فاتفق معه البوليس الإنجليزي على مكيدة شيطانية ، واقترح الهلباوى الثعلب أن يؤتى بمحمود إسماعيل من سجن الأجانب في سيارة يجلس بها إلى جوار رسل باشا حكمدار القاهرة حتى تبلغ بهما وزارة الداخلية . ويقابلا إسماعيل صدق وزير الداخلية . ويوجه له الوزير أسئلة تتعلق بمقتل السردار . ثم تنشر إحدى الصحف أن محمود إسماعيل اعترف في حادث السردار . وكان هذا ينافي الحقيقة ، فإن محمود إسماعيل لم يعترف بكلمة واحدة .

وفي الصباح المبكر طرق بابنا محمد نجيب الهلباوى وفي يده إحدى الصحف التي نشرت خبر الاعتراف الكاذب ، وجلس الهلباوى في تأثر وحزن يندب سوء حظ الوطن ، وفداحة الخسارة التي ستلحق بالوطن لو قبض على عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت بعد إعتراقات محمود إسماعيل الشائنة ! وكان الهلباوى يعلم أننا اعتزمنا الهرب خارج القطر إذا اكتشف البوليس سر جساعتنا ، فانهز الفرصة وشجعنا على تنفيذ الفكرة ، وتوجهنا إلى شقيقى عبد الحميد عنايت في مدرسة المعلمين العليا وأفضينا إليه بالأنباء الخطيرة . واستقلنا عربة اتجهت بنا شطر منزل محمود راشد أحد الأعضاء العاملين لناخذ منه سلاحاً ندافع به عن أنفسنا . . وبحث محمود راشد عن السلاح فلم يجد إلا المسدسات التي قتلنا بها السردار . وأسرعنا نحن الثلاثة ، أخى وأنا والهلباوى إلى محطة القاهرة ، وركبنا القطار إلى الإسكندرية ، وأحضر الهلباوى ملابس عربية ارتدبناها ، وانطلقنا تسرعين إلى مرسى مطروح . وبينما نحن نقطع طريق الصحراء ، بالقطار وقف القطار فجأة وأحاطت به صفوف متراصة من الهجانة ، وصعد ضابط إنجليزي يحمل مسدساً . وأحاطت بأربعة من الجنود المدججين بالسلاح . . وبعد قليل حضر إنجرام بك وأخذ يستجوبنا . وأنكرنا ،

ولكن نجيب الهلباوى قال إنه اعترف بالحقيقة . لأنه أمضى في السجن عشر سنوات ، ولا يريد أن يعود إلى السجن مرة أخرى . واضطرنا للاعتراف « . . .
وقد اعترف محمد نجيب الهلباوى بما كتبه عبد الفتاح عنایت في محضر تحقيق قضية السردار صفحات ٢٣٠ و٢٣١ ، و٢٣٣ و٢٣٤ .

* * *

هذا هو ما قاله عبد الفتاح عنایت في مذكراته . وهو يدل أيضا على أنه كان يتصور أن نجيب الهلباوى اتصل بالبوليس ليحصل على ٣ عشرة آلاف جنيه . ولكن مذكرات لورد لويد هي الصادرة في هذه القصة ، نظراً لصلته كمندوب سام بالتحققين ورجال البوليس الإنجليز الذين كانوا يشرفون على التحقيق ، وهؤلاء الضباط الإنجليز كانوا يعملون في المخابرات البريطانية إلى جانب عملهم في البوليس المصرى . ومن هنا نستطيع أن نستنتج ما يأتى :

أولاً : أن نجيب الهلباوى كان على صلة بالمخابرات البريطانية منذ الإفراج عنه من ليمان طره في أوائل عام ١٩٢٤ .

ثانياً : أنه ادعى عندما اتصل بالمخابرات البريطانية أنه يرغب في الانتقام من زملائه في القضايا السياسية !

ثالثاً : أن خطة الحصول على اعترافات من الذين اشتركوا في مقتل السردار كانت موضوعة منذ اليوم الأول لمصرع السردار !

ولكن المخابرات البريطانية لم يكن يهمها القبض على الذين قتلوا السردار ، بقدر اهتمامها بأن تعلق التهمة على رأس سعد زغلول ! وكان أن أرسل اللورد اللنبي برقية إلى لندن يطلب فيها إعدام سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراوى ومكرم عبيد باعتبارهم رهائن ! . ثم كانت معارضة مجلس الوزراء البريطانى التى اعترف

بها لورد لويد في مذكراته صفحة ١٠٢ (الجزء الثاني) . ومن أجل تنفيذ الغرض الأول تقدم مسرر « ه . . » - الذي هو نجيب الهلباوى - بمعلوماته الأولى ، وهى أن الاجتماع الذى تقرر فيه قتل السردار كان بحضور سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد !

ومضت البرقيات تنتقل ذهابا وجيئة بين لندن والقاهرة : اللورد ألنبي يصير على ضرورة إبادة سعد زغلول ومن معه . كما ذكر الدكتور مورتن هاوول سفير أمريكا في القاهرة وسجلها في مذكراته صفحة ٢٢٤ من كتابه « مصر : الماضي ، الحاضر ، المستقبل » المطبوع في مطبعة أوتربيان برس بولاية أوهايو . والحكومة البريطانية تخشى أثر هذا الإجراء الخطير في الرأي العام العالمى ، كما اعترف لورد لويد في مذكراته في صفحة ١٠٢ الجزء الثانى . وعندما فشلت خطة لورد ألنبي التى كانت تؤيدها المخابرات البريطانية . بدأ الاتهام بالقبض على قتلة السردار للحصول منهم على أدلة ضد ماهر والنقراشى بأنهما اللذان دبوا الحادث . . . وبذلك يصل الاتهام إلى رأس سعد زغلول . ثم كان أن تم القبض على قتلة السردار ، وكان اعتراف شفيق منصور على الدكتور ماهر والنقراشى بفضل الهلباوى . كما ذكر لورد لويد في مذكراته صفحة ١٠٦ (الجزء الثانى) . .

ولكن يبقى أهم سؤال في الموضوع : من الذى حرض على اغتيال السردار ؟ إننا إذا جمعنا واحداً إلى واحد نصل إلى المجموع الصحيح . . إن الذى نستنتجه هو أن نجيب الهلباوى اتصل بشفيق منصور قبل الاغتيال ، وأنه حرضه على ضرورة قتل السردار ، وأنه أقنعه بهذه الفكرة . . وأنه أبلغ المخابرات البريطانية بموعد التنفيذ وهو يوم ١٩ نوفمبر . . وعندما قرر السير لى سترك أن يغادر القاهرة في صباح يوم ١٩ نوفمبر جزعت المخابرات البريطانية لفشل الخطة . . واتصلت بلورد ألنبي المندوب

السامى ، وطلبت إليه أن يطلب من السردار سير لى ستاك أن يؤجل سفره لعمل هام . وكان أن أجل سيرلى ستاك سفره ليرتكب الشبان الوطنيون الاغتيال الذى كانت المخابرات البريطانية تعرف تفاصيله مقدما من نجيب الهلباوى أى . ستر « . . ه » وهكذا تم الاغتيال . وقدم اللورد أللنبي الإنذار البريطانى الذى كان معداً من قبل !

و . . دليل هام !

بل إن هناك دليلاً أقطع على اتصال نجيب الهلباوى بالبوليس الإنجليزى فى مصر ، الذى كان يتبع المخابرات البريطانية فى تلك الأيام . إننا رجعنا إلى ملف اغتيال السردار . وهو الملف الذى أطلقت عليه النيابة اسم « الجناية رقم ١١٠ السيدة - دور مايو سنة ١٩٢٤ » . إننا عثرنا فى هذا الملف على اعتراف خطير لنجيب الهلباوى لم تنتبه إليه الصحف يومها : فى صفحة ٢٣٧ من الملف استجواب المحقق لـ محمد نجيب الهلباوى شاهد الملك وفيه بالحرف الواحد :

س : هل تشغل فى البوليس السرى الآن ؟

ج : نعم . من أكتوبر سنة ١٩٢٤ بمقتضى جوابات عندي .

وشهر أكتوبر هنا له أهمية ضخمة ، إنه الشهر الذى يقول عنه لورد لويد فى مذكراته إنه جرت فيه المباحثات بين رامزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية وبين اللورد أللنبي المندوب السامى البريطانى لتقديم إنذار لسعد زغلول ! وهذا يدل على أن نشاط المخابرات البريطانية بدأ فى هذا الوقت بالذات ، وكلفت نجيب الهلباوى ، بواسطة ضباط البوليس الإنجليزى فى الجيش المصرى ، أن يتصل بأعضاء الجهاز السرى وبشفيق منصور بالذات لتحريضه على القيام باغتيال السردار ! . . وفى

الصفحة نفسها ، وهي صفحة ٩٣ من مذكرات لورد لويد الجزء الثانى يتحدث عن الأسباب التى جعلت بريطانيا تفكر فى شهر أكتوبر فى تقديم إنذار لسعد زغلول ، بعد أن قطع المفاوضات مع ماكدونالد ، ورفض أن يستأنفها إلا على أساس الجلاء . يقول لورد لويد : « تدهور الموقف برمجه ، تحول الموقف إلى مهزلة . إن تصرفات سعد زغلول الغربية كانت تثير السخرية ، ولكنها لم تكن لتشغل المسرح طويلا . كان سعد زغلول فى تلك الفترة - أكتوبر سنة ١٩٢٤ - حرّاً فى مواصلة موقفه الطائش ، عاد سعد زغلول إلى القاهرة (بعد قطع مفاوضاته مع ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا) فى أواخر أكتوبر ، وفى ١٥ نوفمبر دبر سعد زغلول اختياراً لقوته ضد الملك فؤاد ، وأجبر سعد جلالة على أن يخضع لمشيئته بتقديم استقالته ، وصحبها باستعدادات خطيرة وعلمية لتدبير مظاهرات شعبية تثير الاضطراب ضد عرش جلالته الملك فؤاد وشخص الملك . وقد حققت هذه الحركة هدفها المباشر ، ولكنها أنزلت بقضية سعد زغلول ضراباً بالغا » .

والذى يقوله المندوب السامى البريطانى دليل جديد على تفكير المخابرات البريطانية بتدبير شيء للخلاص من سعد زغلول ، وكان هذا الشيء هو تدبير اغتيال السردار بتحريض شفيق منصور . ويظهر أن حرص شفيق منصور منه من أن يذكر لتجيب الهلباوى أسماء الذين سيقومون بالعملية . . فى صفحة ٢٢٦ من ملف قضية السردار يعترف نجيب الهلباوى بقوله إنه اندس بين الجهاز السرى فى مكتب شفيق منصور ، حتى سمع يوماً شفيق يسأل محمود إسماعيل عما ذكر فى الجرائد خاصة بالقبض على عدد من قتلة السردار ، فأجاب محمود إسماعيل : « الصيد كل الصيد فى جوف الفراء » فتأكد الهلباوى من أن محمود إسماعيل يعرف أسماء الخناة . . واعترف نجيب الهلباوى فى محضر التحقيق بأنه بعد خروجه من السجن قابل النقراشى ، فعرض

عليه النقراشى وظيفة مدرس بالمدارس الابتدائية ببني سويف . فرفض هذه الوظيفة وغضب . . . وفى هذه الفترة اتصل الهلباوى بإنجرام بك وكيل الحكمдар . . والثابت أن إنجرام بك كان يعمل فى المخابرات البريطانية فى ذلك الوقت . . وكل هذه أدلة ، لا تقبل الشك ، على الاتصال بين المخابرات البريطانية وبين نجيب الهلباوى ، والاتصال بين نجيب الهلباوى وشفيق منصور . . ولكن لابد من وثيقة تثبت مدى الصلة التى كانت بين نجيب الهلباوى وشفيق منصور قبل حادث السردار ، هذه الصلة التى مكنته من إقناع شفيق بأن قتل السردار هو عمل ضرورى وهام لمصلحة الوطن .

السر الهام !

إن بين يديّ هذا الدليل . وهو صفحة من مذكرات عريان سعد صديق شفيق منصور ، وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذي ألقى القنبلة على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء . والذي كان يتردد يوميا على مكتب شفيق منصور فى الشهور السابقة لمصرع السردار.

كتب عريان يوسف سعد يقول بالحرف الواحد فى مذكراته : « عندما أفرج سعد زغلول عني مع المسجونين فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ ، عرفنى زميلى فى الزنزانة « بليان طره » محمد شمس الدين الذى اشترك فى محاولة اغتيال السلطان حسين فى رأس التين بالاسكندرية . عرفنى بشفيق منصور المحامى فى مكتبه بباب الخلق أمام دار الكتب . وهناك رأيت محمد نجيب الهلباوى ، زميل أيضاً فى الزنزانة بليان طره ، وكان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى تهمة محاولة اغتيال السلطان حسين أيضاً . وكلما زرت شفيق منصور كنت أجد هناك نجيب الهلباوى ، الذى توثقت العلاقة

بينه وبين شفيق منصور ، وكان شفيق يعطف عليه ويحاول إلحاقه بإحدى الوظائف ، وكان العائق في سبيله أنه غير حاصل إلا على الشهادة الابتدائية . وعرف شفيق منصور ، محمد الهلباوى بصديقه محمود إسماعيل الذى كان يتردد كثيراً على مكتب شفيق . وكان نجيب الهلباوى يشكو من حالته المالية باستمرار ، حتى أخذه محمود إسماعيل وقدمه لترزيه ، وضمنه فى صنع بدلة ، ودفع له القسط الأول من ثمنها وقدره خمسون قرشا . ولاحظت أن نجيب الهلباوى فى هذه الاجتماعات كان أكثر الموجودين حماسا ضد الإنجليز ، وكان شفيق منصور يهدئ نجيب الهلباوى باستمرار ، وكان شفيق يصحب نجيب الهلباوى أحيانا إلى منزله لتناول العشاء ، أو الغداء . وكان يتصافى فى أثناء وجود نجيب الهلباوى ووجودى أن يحضر محمود راشد وعبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت وبعض العمال الذين أعدموا فى حادث السردار ، وكان شفيق يأخذ كلا على حدة فى نفس المكتب . ويحادثه على أفراد . وكنت أذهب يوميا تقريبا إلى مكتب شفيق منصور . وكنت أجد نجيب الهلباوى غالبا هناك ، باعتباره أحد الأبطال الحوادث السابقة . وهى محاولة اغتيال السلطان حسين . . . انتهت مذكرات عريان يوسف سعد .

* * *

وهذا دليل قاطع على أن محمد نجيب الهلباوى لم يبع أصدقائه بعدمصرع السردار ، بل إنه باعهم قبل ذلك بشهور ، باعهم بعد أن خرج من السجن مباشرة ، معولا على الانتقام من قادة الجهاز السرى الذين أصبحوا وزراء ووكلاء وزارات ونواباً ، بينما هو لا يجد وظيفة ، وعلم عملاء المخابرات البريطانية بسخطه فضموه على الفور إلى جهازهم ، وطلبوا إليه أن يعضى فى التظاهر بالفقر وبالحرمان حتى لا يلاحظ عليه زملائه مظاهر النعمة المفاجئة . . . وطلبوا إليه أن يجمع معلومات لم عن

الجهاز السرى للثورة : لأنهم كانوا يعلمون أن بقاء سعد في الوزارة عملية مؤقتة .
 وطلبوا إليه أن يوثق علاقته بشفيق منصور ، ثم عندما وضعت خطة التخلص من
 سعد زغلول ، كان دور نجيب الهلباوى سهلاً ! إن الأمر لا يحتاج إلا إلى عود
 ثقب ، تماماً كما حدث في حريق ٢٦ يناير ١٩٥٢ . وأشعل نجيب الهلباوى
 عود الثقب بجوار شفيق منصور ، وهو رجل قابل للاشتعال ، ومن هنا كان
 الانفجار الكبير ! .. وكل هذا يدل على أن نجيب الهلباوى هو مستر H اليد الخفية
 وراء فكرة قتل السردار ! .. ولكن سعد زغلول يعتقد أن وراء فكرة قتل السردار مستر H
 آخر ! .. وأن مستر H الجديد لا يعمل لحساب المحابر البريطانية ، وإنما يعمل
 لحساب القصر . /مستر H الجديد هو حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي
 بالنيابة في تلك الأيام ! واسم « حسن » يبدأ بالـ H .

إن سعد زغلول في مذكراته يعتقد أن حسن نشأت كان على صلة وطيدة بعبد
 الحليم البيلى ، وهو أحد قادة الجهاز السرى ، وكان عضواً في الوفد ، وهو في الوقت
 نفسه صديق حميم لشفيق منصور ، وحدث عند استقالة سعد زغلول بعد الإنذار
 البريطاني أن فوجئ سعد زغلول بأن عبد الحليم البيلى استقال من الوفد ، واشترك
 في إنشاء حزب الاتحاد ، وهو حزب القصر الذى أنشأه الملك لمحاربة سعد زغلول !
 وكان عبد الحليم البيلى من أخلص رجال ثورة ١٩١٩ ، وقد اشترك في الجهاز السرى
 اشتراكاً مباشراً ، وقد يكون اقتنع من نشأت بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، ولهذا
 أقنع به شفيق منصور ! وكان هذا اللغز يخير سعد زغلول . . ويحسن أن نترك
 مذكراته تشرح هذه الحيرة !

كتب سعد في مذكراته يقول : « يوم الجمعة ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ : في جرائد
 الصباح اليوم خبر القبض على النقراشى وماهر ، فاستأثرت له ، وعلمت أن شفيق

منصور كتب عريضة يقول فيها إنه يريد مقابلة النائب العموى ، ليبدى له أقوالا ، بحضور محاميه إبراهيم الهدلاوى وعبد الملك حمزة ، وأن شقيق منصور قال للنائب العام إنه استأذن ماهر والنقراشى فى قتل السردار ، فوافق الأول ولم يوافق الثانى . وأنه تبعا لذلك ، ولأن هناك شبهات فى حوادث الاعتداءات الأخرى تقرر القبض عليهما . وأخرجنى بعضهم نقلا عن مسر (ديلىنى) - مدير شركة روتر - أن هذا القبض كان منويا من عدة أسابيع ، وأنه ليس ببعيد أن يقبض على (عبدالحليم) الببلى . قيل لى إن النائب العموى يقول إن جهة حسن نشأت باشا (القصر الملكى) بعيدة عن التهمة ، وأنه مما يؤخذ على (أحمد) ماهر أنه عقب أن بلغه خبر الاعتداء على السردار ، نزل مع شقيق منصور ، وتوجها معا فى عربة واحدة ، إلى سان جيمس ، من غير أن يعطفا على وزير الداخلية الذى كان منهيكا فى الواقعة ، والاستدلال على الجناة . (ملحوظة : كان أحمد ماهر يومها وزيرا للمعارف فى وزارة سعد زغلول) . لماذا نشرت جرائد الصباح خبر القبض السالف ذكره ، مع عدم ذكر شىء عن سببه ، ولم تذكر شيئا عن إشاعة خبر القبض على عبد الحليم الببلى ؟ . . . هذا ما كتبه سعد زغلول ..

* * *

ولقد كان المرحوم الأستاذ عبد الله حسين الصحفى والمحامى يحضر محاكمة أحمد ماهر ، وفى الأوراق التى تركها عندى من مذكراته يقول : « حين قدم النائب العموى محمد طاهر نور المتهمين فى حادث مقتل السردار إلى محكمة الجنايات فى عام ١٩٢٥ قال : إن أحمد ماهر - كوزير للمعارف فى وزارة سعد زغلول - خالف مبدأ التضامن بعدم ذهابه للإشراف على التحقيق فى الحادث ، فلما مثل أحمد ماهر أمام محكمة الجنايات فى سنة ١٩٢٦ تكلم بأعلى صوته قائلا : إن النائب العام

لا يفهم معنى التضامن الوزارى ، إذ ليس من شأن التضامن الوزارى أن يقوم وزير المعارف بعمل وزير الداخلية أو المحقق .
وكانت لهذه الشجاعة ضجة كبيرة !

القبض على حسن كامل الشيشينى

ثم كتب سعد يقول : السبت ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ : كذبت الجرائد خبر القبض على عبد الرحمن البيلى وأخيه (عبد الحليم البيلى) ولكنها نشرت خبر القبض على حسن كامل الشيشينى المدرس فى مدرسة التجارة العليا وصديق حميم للدكتور ماهر . كان قيل لى عن النائب العموى أنه ينوى تأجيل محاكمة المتهمين فى قضية السردار ، إن طال التحقيق ، فإن لم يطل ، نظرت القضية فى يوم ٢٦ مايو المحدد لها . ولكن الجرائد نشرت اليوم أنه لا يحصل تأجيل ، وهذا يدل على أنه لأهمية لاتهام المعتقلين حديثا فى قضية السردار ، والله أعلم .

وخبر القبض على الدكتور تحسن كامل الشيشينى الذى أشار إليه سعد زغلول فى مذكراته أثار ضجة كبرى . . فإن أحدا لم يخطر له يومها أن هذا الرجل الطيب ، الذى لا يكف عن الصلاة والعبادة ، والذى يبكى إذا رأى فرخة تذبح أمامه ، هو عضو فى الجهاز السرى للثورة ! والواقع أنه كان من أهم أعضاء الجهاز السرى ، وقد روى لى المرحوم محمد عوض جبريل المحرر بأخبار اليوم ، وقد كان عضوا فى الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ، أنه لم ير فى حياته رجلا بقوة أعصاب كامل الشيشينى . . وقال : « حدث فى أثناء الثورة أن كنا نحمل قنابل للقيام بعملية معينة ، وكان حسن كامل الشيشينى يحمل القنابل فى سبت مغطى بفوطه ، وأمام البنك الأهلى فى شارع قصر النيل رأينا جندى البوليس الواقف أمامنا ينظر إلينا ، واضطربت

أنا ، وإذا بحسن كامل الشيشيني يتقدم إلى الجندى ويضع السبت أمامه ويقول له : (وحياة أبوك يا عسكري تأخذ بالك من السبت حتى أربط الجزمة) . . ثم انفيه إلى جانئ البنك واستند إليه ، وربط حذاءه ، ثم عاد إلى العسكري وشكره شكراً مستفيضاً ، ثم حمل الشيشيني السبت ، ومضى في طريقه وأنا أكاد أقع على الأرض من الفزع ! » .

* * *

وكتب سعد زغلول في صفحة ٢٨٣٦ من مذكراته يقول :
الأحد ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ : روى عن (ديليني) - مدير شركة روتر - أن شفيق منصور اتهم النقراشي وماهر بالاشتراك معه في حادثة السردار ، وروى عن توفيق دوس أن (شفيق منصور) استشار الاثنين فلم يوافقا على ارتكاب الجريمة ، لأنها تضر بالوزارة السعدية . ولكن كلا من الروايتين تخالف ما رواه النائب العموي . ونقل عن توفيق دوس أيضاً ، أن عبد الحليم البيلي هرب من الآستانة ، ولكن الراوى نقل هذا الخبر بصيغة التضعيف .

وبيندوهنا - من اهتمام سعد زغلول بالاتهام الموجه إلى ماهر والنقراشي بأنهما عرفا بالحدث قبل وقوعه - أنه هو شخصياً لم يعلم به . . ولكن يظهر أيضاً أن سعد زغلول كان يشك كثيراً في أن ماهر والنقراشي علاقة بحادث السردار ، بدليل اهتمامه الشديد بهما ، وحرصه على أن يكتب عنهما كل يوم في مذكراته ويتتبع أخبارهما ، ويتقصى أسرار التحقيق معهما . ولقد كان سعد زغلول يشعر أن الغرض من اتهام أحمد ماهر والنقراشي في قضية السردار ، هو أن يعتبر الإنجليز سعد زغلول مسئولاً عن هذا الحادث . ويبرروا به الإنذار البريطاني ، والإجراءات التي اتخذت ضد

مصر لهذا السبب . . فبراءة ماهر والنقراشي من حادث السردار هي في الواقع براءة لسعد زغلول ، وبراءة لحكومته ، وقطع للطريق على الملك والورد الأنبي الذين كرسا كل جهودهما لإلصاق التهمة بسعد زغلول ! وفي الوقت نفسه كان اهتمام سعد زغلول موجها إلى أبناء عبد الحليم البيل . لأنه يرى أنه الخيط الذي يوصل لحسن نشأت ، ومن حسن نشأت إلى الملك . . ثم عاد سعد زغلول يكتب في مذكراته :

«الانين ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ : وزعت النيابة أمس على المحامين في قضية السردار ملحق تحقيق ورد فيه — على ما روى أحمد سابق المحامي — أن شفيق منصور قرر أنه كان يفتكر أن القتل السياسي مفيد، ولكنه رجع الآن إلى رشده، وافتكر أنه مضر ، ولذلك هو يقول الحق، وكل ما يعرفه منه . ذلك أنه وأصحابه افتكروا أولاً أن يفتكروا بوكيل حكومة السودان هنا ، ولكن أحمد ماهر رفض أن يقر هذه الفكرة ، فأهملت . ثم افتكروا بعد ذلك في قتل السردار ، فوافق . وذكر (شفيق منصور) اسم حسن كامل الشيشيني ، كما أقسم أن الوفد لا تدخل له في الجريمة ، وأصر على قوله في مواجهة ماهر . ولاحظ النائب العام في ذيل محضر التحقيق أن شفيق (منصور) تناقض في اعترافاته . قال الراوى : إن النائب (العموى) قرر حفظ الدعوى بالنسبة لماهر وصاحبه . واليوم تنكشف حقيقة ذلك التحقيق التكميلي ، في المعارضة التي قسّموا يطلب الإفراج (عن ماهر والنقراشي) . قال لى النحاس باشا ، الذى دافع في طلب الإفراج عنهما ، ما يؤيد ذلك ، وزاد عليه أن شفيق منصور قال إن النقراشي صرخ ، ورفض من أول الأمر أن يسمع كلاما في خصوص هذا الإجراء . رفضاً باتاً . ولكنه (شفيق منصور) قال في الوقت نفسه إن اللجنة العليا المكونة للإجراء كانت منه ومن ماهر والنقراشي ، وقد رفض طلب الإفراج . وأكد الكتاب المنوع — ج ٢

النائب العمومي للنحاس باشا أن القضية حفظت بالنسبة لاشتراكهما في قضية السردار نهائيا ، ولكنهما يلبثان في السجن لأن عليهما شيها قوية في غيرها ، وعلى الخصوص ماهر ، وأنه لا يقدمهما للمحاكمة إلا إذا قامت أدلة قاطعة عليهما . وهو يكذب ما روى عن علي ماهر (باشا) أنهما سيفرج عنهما حالا . ولكن الأمر غريب في بابه وغير مفهوم ، لأنه إذا كان القبض عليهما حصل بسبب اتهام شقيق منصور ، لا بسبب التهم القديمة ، فلماذا لا يفرج عنهما بعد ظهور عدم ثبوت هذا الاتهام ؟ ولماذا لم يضرر النائب (العموي) أمرا بانتهاء التحقيق ، وحفظ القضية بالنسبة إليهما ؟ وقد زعم (النائب العموي) في حديثه مع النحاس باشا أنه كلف وكيل النيابة الذي ترفع في المعارضة أن يعلن في جلستها حفظ القضية . فإذا كان هذا التكليف صحيحا ، فلماذا لم ينفذه ذلك الوكيل ؟ لماذا عارض في الإفراج لأسباب ترجع إلى قضية السردار ، ولا تمس القضايا القديمة ؟ لماذا اكتفى (النائب العموي) بهذا التكليف دون إصدار أمر كما هو القانون ؟ ولماذا كانت المعارضة في الإفراج مبنية على أسباب راجعة إلى تلك القضية (قضية السردار) دون غيرها ؟ ثم لماذا التنبيه بأن تكون الجلسة في المعارضة سرية ، ومنع الجرائد من أن تنشر شيئا عنها ، وعن التحقيق التكميلي ؟ لماذا كل هذا ، مما جعل البعض يظن أن القصد بهذا الاعتقال هو تحويل الرأي العام عن الوجهة التي اتجه إليها عقب نشر التحقيقات . وقد حكى لي النحاس ملخص مرافعته ، فشعرت أن من شأنها أن تثير عاطفة الحوصوم ، وتدفعهم إلى زيادة الكيد والتكليل . وقد أخبرني محمد محمود خليل أنه كان عند علي ماهر (وزير الحفانية) اليوم في وزارته . . ويقول أنه ينتظر الإفراج عن أخيه من وقت إلى آخر ، ولكن يظهر أن الإنجليز لا يريدون ذلك ، وللأسف . .

٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ :

صدرت جريدة « السياسة » اليوم كلامها عن المحاكمة في قضية السردار بجملته أشارت فيها إلى ما ذكره وكيل مكتب شفيق منصور ، الذي تعين في هذه الوظيفة وهو في الحقيقة مخبر سرى ، من أن عبد الحليم البيلي كان يتردد على مكتب شفيق مع إبراهيم موسى أحد المتهمين ، حيث يدخلان فيه المتهمين معا ، ويخرجان معا من باب خلتي . إشارة تستلفت الأنظار ! . . . وقيل إن مكاتب التيمس أبرق إلى جريدته يقول إن من الغرابة أن يعين ذلك البيلي في سفارة أنقرة ، في الوقت الذي وجهت إليه التهمة في قضية السردار . فإن صح ذلك كان مجموع هذا دليلا على أن القصد هو التهديد للوصول إلى غرض من السراى ، وربما كان الغرض استبقاء (الوزراء) للدستورين في الوزارة ، أو عدم حرمانهم من أن يكون لهم ممثلون في الوزارة الجديدة ، إذا سقطت كما هو مشاع .

يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٢٥ :

« نشرت أغلب الجرائد أمس واليوم مرافعة النائب العدوى . وقد اشتملت على عدة عبارات تكلم فيها عن فظاعة الجناية ، وضررها بالبلاد وسمعتها ، ولكنه تطرق إلى الاستشهاد بأقوال بعض الجرائد الإنجليزية الحاقدة المتحاملة ضد المصريين . وأشار في أثناء كلامه ، في غير تطويل ، إلى أن هناك هيئة قائمة بذاتها ، مؤلفة لارتكاب الجرائم السياسية ضد الإنجليز ، ومن يخالف رأيها من الوطنيين ، وأن منشورات هذه الهيئة توزع على أعضاء مجلس النواب والوزراء ، ومكتوبة بعبارات في غاية الشدة ، تحذرهم فيها من التهاون بمصالح البلاد ، ولا ينبغي أن يركنوا إلى

التفاف الملتفين ، وهتاف الهاتفين ، وأن من فوقهم رقباء أشداء ، يحصون عليهم كل صغيرة وكبيرة ، وأن هؤلاء الرقباء هم الأبطال في الحقيقة ، وهم الذين تقوم النهضة على أكتافهم ، ولا يقصدون تظاهراً ، ولا جزءاً ولا شكوراً ، بل خدمة البلد دون غيرها . ولكن النائب العمومي كان في قوله ، وفي تحقيقاته ميالاً لثلاث يكشف التحقيق عن إدانة البيلي ، والجهة التي ينتمى إليها (القصر الملكي) . وكان في كلامه عن أحمد ماهر غير خال من الغرض ، كما كان في نذيه التأثير على شقيق (منصور) واستدراجه إلا اتهاماً له كذلك . ولم يعلن براءة النقراشي من الاشتراك في مقتل السردار ، بغير الإشارة إلى ما ورد على لسان شقيق من أنه رفض موافقته عليها . وبما يؤيد عدم خلوه من الغرض أنه لم يفرج عنها ، مع أن سجنهما كان على أثر اعتراف شقيق (منصور) في ٢١ مايو . ويؤخذ على المحكمة عدم توسيع المجال للمتهمين في الدفاع عن أنفسهم ، واستعجالهم ، واستعجال محاميهم ، ومنعها لهم من الكلام عن المؤثرات التي زعموا أنها استعملت ضدهم . وكان النائب العمومي ينهري لمنعهم ، فتوافقه المحكمة . وقد منعت أحد المحامين من مناقشة اعتراف بعض المتهمين على موكله ، بحجة أنه لا يدرى إذا كانت المحكمة ستأخذ بهذا الاعتراف ضد موكله . وقالت إنه إذا حصل ذلك يكون وجهها للنقض والإبرام . يؤخذ من ذلك أنها لا تريد أن تدبّن مئهما باعتراف متهم آخر . وهذا وجهه وعادل ، خصوصاً إذا كان اتهام الغير لم يحصل إلا بعد اعتراف المتهم على نفسه بزمان ، فإن حصوله بعد هذا الاعتراف بتطرق الشك فيه . ويجعله مشبوهاً .

٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

أخبرني أمين يوسف أنه تقابل أمس مع مستر ديليني (مدير شركة روتر) فأخبره هذا أنه لا بد من الحكم بإعدام محمود إسماعيل ، وإذا برأته المحكمة فإن السلطة الإنجليزية تقبض عليه . وأن أحمد ماهر عليه شبهات كثيرة في الحوادث السابقة .

تابع ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

يقولون إن أحمد ماهر كان قبل تعيينه وزيراً . حاقداً على الوفد . كما كان شنيق منصور يطمع في وظيفة . ولقد جاء في كلام هذا الأخير (شفيق منصور) في التحقيق أن حادثة السردار وقعت في وقت كان يتعشم أن يتعين سكرتيراً للوفد ، ثم وزيراً ! ولكن لا أدري من أين أتى له هذا الأمل ، ولم يكن عضواً بالوفد ، ولا يتعين السكرتير إلا من بين الأعضاء .

تابع ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

قال لي سينوت حنا (عضو الوفد) أن مصطفى حنفي (الأفوكاتو العمومي) أكد له أن لاشيء على أحمد ماهر والنقراشي ، وأن حبسهما مسألة وقتية ، وفهم من هيئة كلامه أن هذا الحبس وقع بضغط ، وقال له إنه تقابل مع علي ماهر (وزير الحفانية) فرآه واجماً ، فأكد له أن لاشيء على أخيه ، وأنه سيطلق سراحه عما قليل .

أول يونيو سنة ١٩٢٥ :

قرأت مرافعة لإبراهيم الملباوى فى قضية السردار ، فوجدته قد خرج فيها نوعاً عن حد الدفاع عن ذنوب شفيق منصور إلى اتهام غيره ، وكان لثيماً فى إشارته إلى أحمد ماهر ، فإنه قرر فى أذهان القضاة أن شفيق (منصور) لم يقل عنه إلا تقريراً لحقيقة يعلمها ، ولم يكن موعزاً له ، ولا ينبغي له الإيعاز ، فإن بينه وبين أحمد ماهر صداقة أخوية . وأشار إلى تقرير شفيق منصور الذى قدمه فى يوم ١٣ أبريل واتهم فيه كثيرين . ولكن النائب العموى لم يشر إليه فى مرافعته ، وإن كان أشار إليه فى ملاحظة أثبتها فى محضر التحقيق ، وأورد فيها أن شفيق منصور عدل عن هذا الاتهام فى يوم ١٤ أبريل . حمد الله أحمد مصطفى المحامى - فى دفاعه عن بعض المتهمين فى قضية السردار - على أن بين القضاة قاضياً لإنجلترا اذكر الملباوى فى مرافعته أن المصريين يقابلون إحسان الإنجليز بالإساءة ، وذلك بمناسبة ما أبداه بعض المتهمين ، من أن رئيسة الإنجليزى كان يعطف عليه .

٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« حكمت محكمة جنايات مصر اليوم بإحالة أوراق القضية على المفتى ، وتأجل القرار النهائى إلى يوم الأحد القادم » .

تابع ٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

نظر اليوم القاضى فى معارضة ماهر والنقراشى ، ورفضها ، ومع تكون حبسهما كان على ذمة قضية السردار ، فإن النيابة زعمت أنه كان بسبب قضايا القتل السابقة . ولم يتم ضد هما أى دليل سوى قول شفيق منصور .

٤ يونيو سنة ١٩٢٥ :

رأيت الليلة مناما أزعجني كذلك بعد تيقظي ؛ لاعتيادي أن يقع مكروه بعده .
فاللهم الطف في قضائك ، وخفف من بلائك . ولقد رقت العين اليمنى رقا شديداً
ومثواصلا ، بعد الاستيقاظ ، فأدعو الله أن يكون هذا بشير خير . لعنة الله على
مكاتبي الجرائد الإنجليزية هنا ، وأخصهم مكاتب جريدة التيمس . فإنهم
يخترعون الأكاذيب ، وينشرونها في جرائدهم . وآخر ما نشره الأخير من
الأكاذيب أن شفيق منصور كان عضوا في الوفد . وأنى كنت أجله وأحترمه إلى
حد أنى كنت أريد تعيينه مديراً للأمن العام . لأن شفيق منصور المذكور لم يكن
عضوا بالوفد ، ولكنه كان من هيئة النواب الوفدية ، وفرق بين الاثنين . ولأنى لم يكن
لـي به علاقة خاصة . ولا اختلاط خاص . ومارشحته لأية وظيفة كانت . وإشاعة
ترشيحه لهاته الوظيفة كانت شاعت في بعض الصحف غير الوفدية . وتكذبت
يومها رسميا ، بإعلان أبداه وزير الداخلية على جمهور من الناس ، ونشرته جريدة
المقطم في حينه .

وقد تكرر نشر هذا التكذيب ، ولكن مكاتب (جريدة) التيمس يصبر عليها .
لعنة الله عليه !

* * *

« قاتل الله الدستوريين . ما أفسد ضمايرهم ، وأخبث سرائرهم ، وأشد جرأتهم على
اللس والنميمة ، وتلفيق التهم الباطلة . فقد قرأت اليوم في تعاستهم (وهكذا كان
يسمى جريدة السياسة) جملة لمكاتبتها في الإسكندرية يتهمني فيها بمشايعة الشيوعية
وبذر بذورها في نفوس العمال ، ولم يذكر أن وزارة الشعب كانت أشد على الشيوعيين .

• وأنها أرسلت الكثير منهم إلى القضاء . ما أتعس حال الوفد الآن . فإن كل رجاله اليوم تقريبا تحت الاتهام الباطل . فها هو والنقراشي تحت تهمة الاشتراك في القتل السياسي . وحمد الباسل باشا (وكيل الوفد) تحت تهمة النصب . وأنا والنقراشي وماهر تحت تهمة التحريض على التخريب . وكلنا تحت تهمة تشجيع الشيوعية ، وترويع مبادئها . اللهم إن هذا باطل لا يرضيك . اللهم اكشف الحق . ولا تدع للظالمين سبيلا مع الأمنين .

تابع ٧ يونيو سنة ١٩٢٥ :

صدر اليوم الحكم في مقتل السردار . قاضيا بإعدام كل المتهمين الثمانية . أما سواق الأنوميبييل فالسجن سنتان مع الشغل . وعند افتتاح الجلسة طلب وهيب دوس (محاوى) الكلام ، لأن المحكمة خرجت عن اختصاصها بعد إصدار الحكم في الجلسة التالية ، فلم يصغ الرئيس إليه وقال : أمامك النقض والإبرام ، كما قال إن شفيق منصور قدم للمحكمة عريضة يطلب فتح باب المرافعة ، ورفضتها المحكمة . وقيل إن (إبراهيم) الهلباوى (محاوى شفيق منصور) صرح في محفل . أنه لا بد من العنو . وأنه ذهب مع إسماعيل صدقي (وزير الداخلية) إلى نادى محمد على . ويظهر أنهم يدبرون مناورات بقصد التسويف ، ولكن لم يعد الحق خافيا ولا الظروف تسمح بالأعبيهم .

• • •

انتهى ما كتبه سعد عن حادث مصرع السردار . إن قراءة مذكرات سعد زغلول في تلك الفترة تدل على أنه كان يتتبع يوميا قضية ماهر والنقراشي وزملائهما ، وكان يتصور أن نتيجة التحقيق ستثبت أن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال السردار !

ولكنه لم يكن يعرف أن الإنجليز كانوا يريدون أن يتبتوا شيئاً أهم كثيراً من اغتيال السردار ! وأنهم لم يكونوا يريدون إعدام أحمد ماهر والنقراشي فقط .. بل كان الاتجاه هو إعدام سعد زغلول نفسه ! إن المذكرات المقبلة فيها فصل جديد من القصة .

أهلاً مستر « ه »

عمل المخابرات البريطانية !

فرح اللورد ألابي المندوب السامي البريطاني . عندما قدم له الأميرالاي إنجرام بك المظروف المغلق الذى فيه رؤوس أحمد ماهر والنقراشي . . وسعد زغلول ! ويقول موظفو دار المندوب السامي الذين شهدوا ذلك اليوم . إن هذا القيلد مارشال الوقور قفز من مقعده كأنه كسب أكبر معركة حربية فى حياته ! كان المظروف يحوى ترجمة إنجليزية لاعترافات شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ، قدمها لإنجرام بك بصته أولاً موظفاً فى المخابرات البريطانية إلى فخامة المندوب السامى ! وبعد ذلك بثان وأربعين ساعة . قدم اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة هذه الاعترافات إلى النائب العام محمد طاهر نور باشا ! ولم تكن هذه الاعترافات خاصة بقضية السردار فقط ؛ بل إنها أيضاً كشفت الستار عن جميع الأجهزة السرية التى قامت فى مصر منذ ١٩٠٧ حتى مصرع السردار عام ١٩٢٤ . إنها حوت أسماء أعضاء الجمعية السرية التى تألفت فى عام ١٩٠٦ . وكيف سم اغتيال بطرس غالى باشا رئيس الوزراء ، وكيف قام إبراهيم الوردانى باغتياله ! وفيها أسماء أعضاء الجمعية السرية التى دبرت فى عام ١٩١٢ مؤامرة لاغتيال الخديو عباس . واللورد كيتشنر نائب الملك . ومحمد سعيد . باشا رئيس الوزراء ! وفيها أسماء الذين دبروا مؤامرة

اغتيال السلطان حسين في عام ١٩١٥ . وفيها أسماء أعضاء الجهاز السري للاغتيالات في ثورة ١٩١٩ . وكيف كان يقرر اغتيال رؤساء الوزارات ، الوزراء الذين يتعاونون مع الحماية البريطانية والإنجليز ! وفيها أسماء قيادة جهاز الاغتيالات . . . وفيها أسماء الذين بحثوا فكرة اغتيال السردار . . . والذين يقرأ اعترافات شفيق منصور ، ويعرف هذا الرجل الكنوم . لابد أن يستنتج أنه تعرض لتعذيب هائل حتى فتح فيه ، وكشف الستار عن جميع أجهزة الثورة السرية ! وهو التقرير الذي كتبه شفيق منصور . وأبلغه اللواء رسل باشا حكامدار بوليس مصر إلى النائب العام في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ . ولقد فشل جهاز المخابرات البريطانية في معرفة هؤلاء الرجال ، وفي معرفة الجهاز السري لثورة ١٩١٩ منذ قيامها إلى ذلك اليوم المشؤم في شهر يونيو سنة ١٩٢٥ . إن ثورة ١٩١٩ ضربت أمثلة رائعة في الكتمان . . لم يستطع الإغراء أن يؤثر في الفقراء والعمال الذين كانوا أعضاء في هذا الجهاز السري ، ومنهم النجار . والحداد ، والموظف الصغير . والطالب ، والتاجر ، والصيدلي ، والأزهري فلم يحدث — إطلاقاً — طوال الثورة أن أحد أفراد الجهاز السري فتح فيه بكلمة ! . . وقد كان مرتب بعض العمال الذين يعملون في الجهاز السري سبعة قروش في اليوم ، وكان مرتب بعض الموظفين ستة جنيهات وسبعة جنيهات . . ولإني أنقل هنا — على سبيل المثال — بعض البلاغات التي كانت السلطة البريطانية تصدرها ، وكانت وزارة الداخلية هي التي تتولى إذاعتها .

خمسة آلاف جنيه !

في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمي التالي : « إن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه ستمنح للذين يرشدون إلى قاتل المستر براون رئيس الإدارة بوزارة المعارف ، والمستر جوردان المهندس بمصلحة السكة الحديد ، وإلى مطلق الرصاص على المستر بنش الموظف بالمصلحة أيضاً ، أو الذين يعلمون أية معلومات تؤدي إلى اكتشاف مرتكبي هذه الجرائم . ويجب تقديم هذه المعلومات لجناب حكمدار بوليس العاصمة » .

ولم يتقدم أحد . واستمرت الاغتيالات !

٢٠٠٠ جنيه ونحفي اسمك !

في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمي التالي : « ليكن معلوما لدى الجمهور أنه يمنح مكافأة قدرها ألفا جنيه مصري لأي شخص يعطى معلومات توصل لضبط وإدانة الفاعل في حادثة قتل البكباشي كيف . وهذه المعلومات يمكن إرسالها بطريق البوستة باسم جناب حكمدار بوليس العاصمة أو مدير الأمن العام ، أو يمكن المقابلة ، والتبليغ عنها شفويًا بصفة سرية . وفي كل الحالات يبقى اسم المبلغ سرًا مكتومًا ، ولا يصرح به لأحد مطلقًا بغير رضا المبلغ . وستمنح أيضاً مكافآت بسخاء لمن يعطى معلومات عن حياة الريثولفرات (المسدسات) أو الطينجات المتحركة « أوتوماتيك » بدون رخصة ، ولا نصرح بأسماء المبلغين كذلك . وكل شخص يساعد البوليس في ضبط الفاعلين في حوادث القتل المشار إليها وقت ارتكاب الجريمة سيكافأ مكافأة حسنة جدا » .

ولم يتقدم أحد . واستمرت الاغتيالات !

وخمسة آلاف جنيه . . أيضاً !

في يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمي التالي :
 « تعطى مكافأة قدرها ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) لمن يقدم معلومات
 تؤدي إلى إلقاء القبض والحكم على الشخص أو الأشخاص الذين لهم علاقة بمقتل
 حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى أو بمقتل المستر روبسون . والمخابرة
 تكون مع جناب حكمدار بوليس العاصمة ، أو مدير القلم المخصوص بإدارة الأمن
 العام بوزارة الداخلية . إما شخصياً أو بالمكاتبة . وكل من يقدم هذه المعلومات
 يكون مشمولاً بالحماية التامة » .

ولم يتقدم أحدهم . واستمرت الاغتيالات !

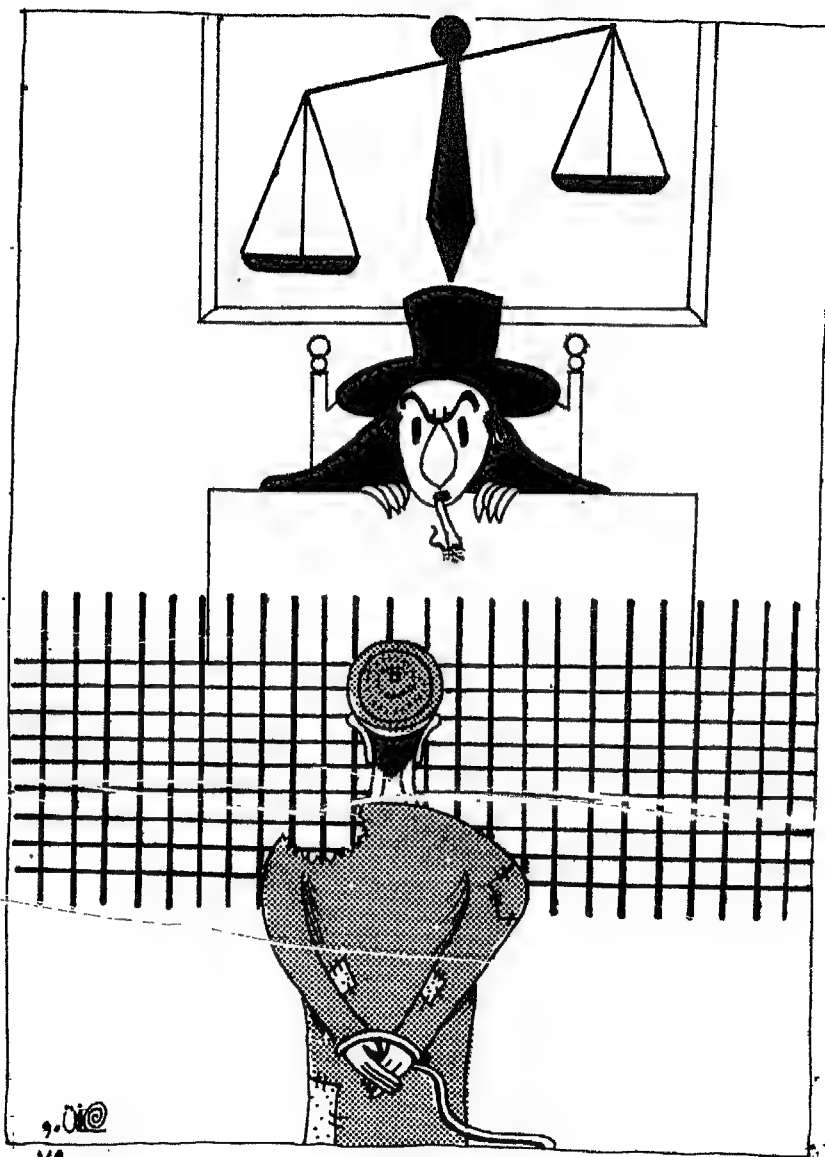
وعشرة آلاف جنيه . . أيضاً !

في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمي التالي :
 « تمنح مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه ، لمن يعطى معلومات توصل لضبط
 وإدانة الشخص أو الأشخاص الذين لهم علاقة بأية حادثة من حوادث إلقاء القنابل
 التي ارتكبت في جزيرة بدران وشارع نوبار أو بحى الأزبكية (على قيادة الجيش
 البريطانى في مبنى فندق إيدن بالأس) . وكل من يقدم معلومات عن هذه الحوادث
 يكون في حماية تامة . ويجب إعطاء هذه المعلومات إلى جناب حكمدار بوليس
 العاصمة . وفي حالة وقوع أية حادثة من حوادث الاعتداءات المماثلة يمنح

مكافأة قدرها ألف جنيه . لكل من يتمكن من القبض على الجاني أو الجناة في مكان الحادث أو بالقرب منه . »
ولم يتقدم أحد . . واستمرت الاغتيالات !

ثلاثة ملايين جنيه !

وقد اعترف اللورد ألباني بأن المخابرات البريطانية أنفقت في أثناء ثورة ١٩١٩ . وفي المدة ما بين نوفمبر سنة ١٩١٨ ومنتصف ١٩٢٥ حوالى ثلاثة ملايين جنيه في مصر وحدها . وأنها لم تحصل في طوال هذه المدة على خيط واحد يوصلها إلى الجهاز السرى للثورة ! . . ولقد كان الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى العالمى يعمل مع المخابرات البريطانية في مصر . في محاولة الكشف عن هذا الجهاز السرى ، وفي صفحة ٨٨ من مذكراته يقول بالحرف الواحد : « في خلال الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٢٢ وقع حوالى ٣٠ حادث اغتيال على الموظفين الإنجليز في مصر والضباط الإنجليز في مصر . والجنود الإنجليز في مصر بالأسلحة النارية . ووقعت خمس حوادث أخرى بإلقاء قنابل مصنوعة محليا . . ومع أن أكثر هذه الهجمات كانت تقع في وضع النهار . وفي شوارع مزدحمة بالسكان . فلم يحدث مرة واحدة أن تقدم شاهد عيان واحد . للتعرف على أحد المتنبه فيهم . ولم يحاول أحد من الجمهور أن يساعد البوليس بأية طريقة ! . . وكان من الصعوبة بمكان إثبات أى جريمة من هذه الجرائم على أى فرد . ولم يحصل البوليس مرة واحدة على أثر واحد مفيد في التعرف على القتلة ! »



الذين تكلموا !

وليس معنى هذا أنه لم تحدث خيانة ، بل لقد حدثت بعض الخيانات ، ولكنها ليست من أعضاء الجهاز السرى نفسه ، وإنما من أشخاص يستعين بهم أعضاء الجهاز السرى ! وكان يحدث في مثل هذه الأحوال أن تعقد المحكمة من أعضاء الجهاز السرى نفسه ، وتصدر حكمها ، وتنفذه في الحال . وقد روى الدكتور سيدنى سميث قصة واحد من هؤلاء تكلم ا روى سيدنى سميث في مذكراته صفحات ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ : أن لإحدى الخلايا السرية قررت اغتيال مستر جابر أندرسون أحد كبار الموظفين في الداخلية المصرية . وعهدت بدور معين إلى خادم الموظف الإنجليزي الكبير ، في عملية الاغتيال . ثم علمت الخلية السرية أن هذا الخادم اتصل بالبوليس . فقرر أعضاء الخلية الخلاص منه ، واستدرجوه إلى تلال المقطم ، حيث حاكموه ، ثم أعدموه بضربه على رأسه بقضيب حديدى ، وأخفوا الجثة في كهف قريب .

* * *

وفي مذكرات حسنى الششتاوى المحامى وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ يقول : « حدث في عام ١٩٢٣ أننى كنت وزميلي الأستاذ محمد يوسف من سجناء قره ميدان ، محكوما عليه بالأشغال الشاقة في قضية عبد الرحمن فهمى ، وكان قد مضى علينا في السجن ٣ سنوات ، وحضرت ثلثة من الجنود الإنجليز في سيارة بوكس ، وأخرجونا من السجن ، وأخذونا معهم إلى وزارة الداخلية ، والقيود الحديدية في أيدينا ، وكان على صدرى رقم السجن (٤٠٨) ، وصعدنا إلى الدور الذى به الوزير ، وفي أحد جوانبه إدارة التفتيش العام ، وأدخلونا واحدا واحدا - أنا وزميلي محمد يوسف الذى كان قد حكم عليه بالإعدام وعُدل إلى السجن المؤبد - دخلت إلى حجرة بها

ضابط هو الضابط أحمد حمدي من القلم السياسي . وقد أصبح بعد بضعة أعوام مديراً لأمن جرجا . وفتح هذا الضابط محضرا يعرض على ١٠ آلاف جنيه وقال : « نريد منك أن تسرد لنا ما تعرفه عن نظير » . . ونظير هذا كان زعيم خلية فدائية ، وكان من سكان شارع محمد علي ، وكنت أعرفه . فاعتذرت للضابط وقلت : ليس عندي معلومات ، وأضفت أنه سبق أن قلت في التحقيق الذي أجرى معي في سنة ١٩٢٠ أنه عرض على عشرة آلاف جنيه والإفراج فورا وتعليمي في الخارج على حساب الحكومة ، وأني رفضت هذا العرض وفضلت السجن ! وأخرج الضابط أحمد حمدي ، وأحضر لي مرطبا ، وقال لي : « لا تؤاخذني ، فأنا أقوم بما كلفتني به رؤسائي » ، وأعتقد أن هذا المحضر لا يزال موجودا في الأوراق التي تركها القلم السياسي بوزارة الداخلية بعد إلغائه - ثم أخرجت من الحجرة ، وأدخلوا الأستاذ محمد يوسف فكان موقفه مثل موقفى تماما .

* * *

فما الذى حدث بعد ذلك . . حتى ينجح الإنجليز في أن ينفضوا على الجهاز السرى للثورة ؟ ! الذى حدث أن محمد نجيب الهلباوى كان طوال هذه المدة مسجوناً في ليان طرة ! وعندما خرج من السجن ، بعد أن عفا عنه سعد زغلول في ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ مع جميع المسجونين السياسيين . . عند ذلك بدأت تتغير الصورة ! لقد أرسل لي محمد نجيب الهلباوى مذكراته : . وقال إن هذه المذكرات هى دفاعه عن نفسه ! وإني أومن بأن حق الدفاع مقدس ، وأتمنى من كل قلبي أن يخرج محمد نجيب الهلباوى من محاكمة التاريخ بريئا ، فليس آلم على نفسى من أن يضطرنى واجبي ككؤرخ أن أخرج جثة من قبرها ! لقد كان نجيب الهلباوى بطلا عام ١٩١٥ ، عندما ألقى القنبلة على السلطان حسين لأنه قبل أن يجلس على

العرش في ظل الحماية ! وإن من سخرية القدر أن سعد زغلول كتب أكثر من ثلاثين صفحة في مذكراته عن هذه القنبلة التي ألقاها الهلباوى . . وأنه ذهب يومها ليراه في التحقيق ووصفه بقوله : « إن الغريب أن في ملامح هذا الشاب - نجيب الهلباوى - وهيته شيئا يشبه مصطفى كامل ، وعلى الأخص حركاته . . . فما الذى تغير في خلال ٩ سنوات ؟ من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٢٤ . . من شاب يشبه في حركاته « مصطفى كامل » ، إلى رجل يشبه في حركاته « كين بويد » ؟ . . ما الذى حول البطل الوطنى إلى مستر « ه . . . » ؟ إن كل ما يقوله نجيب الهلباوى في مذكراته : أن السبب هو أنه بعد الإفراج عنه عرض عليه سعد زغلول وظيفة بخمسة عشر جنيها ، بينما عين أحد الصحفيين بمرتبة قدره خمسة وثلاثون جنيها !

وهنا يحسن أن أتركه هو يتكلم . . إننى أنشر مذكراته بكل ما فيها من شتائم ومطاعن كما هى !

المفاجأة رقم ١

أزبني صفحة ١٥ من مذكرات نجيب الهلباوى كتب تحت عنوان : (أول بذور الشقاق) ما يأتى : « أفرج عن جميع السياسيين ، فالتحق الموظف الحكوى بوظيفة حكومية ، وغير الموظف من الهتافة بوظيفة في البرلمان ، أما أنا وعريان يوسف سعد ويوسف العبد ، فقد أغدق علينا سعد كراهيته بلا سبب نعرفه حتى الآن . طلبنى النتراشى باشا في مكتبه بوزارة المعارف ، وكانت السيدة نبوية موسى هناك ، فسألتنى : « هل تعرف السبب الذى لا يطيق الباشا من أجله ذكر اسمك ؟ » . فقلت له : « لأنى أحمل اسم الهلباوى عدوه » . قال : : « هل تحب أن تكون

مدرساً في بني سويف ؟ » . قلت له : « لا أحب أن أغادر القاهرة . لأتم دراسة الحقوق » . قال : « اقبل هذه الوظيفة مؤقتاً » . قلت : « لا أقبل ، لأنكم أعقدتم الوظائف على الهتاف ، وتركتهم من حملوكم على أعناقهم للرياسة » . قال : « اضرب مثلاً » . قلت : « فلان وكل جهاده مقال في جريدة الأفكار يسب ثروت باشا تحت عنوان (إني أضحكك منك يا ثروت) . ولو كان لي أخت جميلة وريقة لكنت اليوم في أعلى المناصب » . فقالت السيدة نبوية مرسى بعد أن رفعت الحجاب من على وجهها (والسيدة نبوية موسى كانت غير جميلة) : « وهل أختك أجمل مني ؟ » . قلت لها : « إنك أجمل منها بكثير » . قال النقراشي : « حاسبوا شوية .. انتم (ح) تلضموا مع بعض ! بلاش غزل ! » ضحكنا ثم قلت له : « طريقة حل المسائل عندكم غلط » .

النقراشي باشا : « وكيف كان ذلك ؟ »

قلت : « إليك مسألة : جهاد ربيع قرن يساوي ١٥ جنيتها خارج القاهرة .. وقاحة وهتاف في الشارع يساوي ٣٥ جنيتها في الشهر وفي قلب العاصمة .. فعلل ذلك ! » . حار النقراشي باشا في الجواب ، فغادرت المكتب . وسافرت إلى بلدي أزرع وأفلق ، فقد تنبت التبر الجبال . ومن ذا الذي يطبق الظلم من الأحرار ويحب ظالمه . . .

• • •

انتهى كلام الهلباوي في مذكراته عن سبب الخلاف ! ولا نظن أن هذا الظلم يساوي أن يذهب الهلباوي ليعرض نفسه على المخابرات البريطانية ! . . إن محمد يوسف الذي حكم عليه بالإعدام في قضية عبدالرحمن فهمي ، مكث عامين بعد العقوبة بغير وظيفة ، وأخيراً وجد وظيفة بثلاثة جنيهاً في الشهر ! ومع ذلك لم يفكر في أن يذهب إلى إنجرام المسئول عن المخابرات البريطانية ! . . وعريان يوسف سعد الذي ألقى

قننة على يوسف وهبه باشا عينه سعد زغلول بمرتب سبعة جنيهاً ونصف . .
ويوسف العبد أحد أبطال الجهاز السرى عينه سعد زغلول بمرتب تافه !
ولكن أحداً من هؤلاء لم يذهب إلى إنجلترا بك !

المفاجأة رقم ٢

يقول نجيب الهلباوى فى مذكراته صفحة ٦٢ من الكراسة المكتوب عليها : « إماطة اللثام عن أخطر الأسرار » وهى بخط يد نجيب الهلباوى أيضاً ! . .
كتب الهلباوى فى يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ - وضع خطاً تحت كلمة « أكتوبر سنة ١٩٢٤ » - لأن هذا الشهر هو الذى اعترف فيه لمورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مذكراته صفحة ٩٣ (من الجزء الثانى) بأنه بدأ فيه البحث بين لورد اللنبى ورئيس الوزراء البريطانى عن صيغة الإنذار الذى قدم لسعد زغلول بعد ذلك . لمناسبة قتل السردار فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . قال نجيب الهلباوى فى السطر السادس من صفحة ٦٢ ما يأتى بالحرف الواحد . وبخط يده : « دارت الدنيا فى رأسى . وكاد الغضب يقتلنى ، وعزمت على أن أسير بخطى واسعة نحو حب ذاتى متخذاً حطام الأصنام التى عبدتها سلماً أرتقى عليه . وفى ساعتها . وحينما كنت أتميز من الغيظ . وبكاد الشرر يتطاير من عيني ، إذا بشاغراف يصلنى من حكمدارية مصر تطلبنى فيه على عجل لأمر هام ، وتستحلفنى باسم مصر وباسم الملك أن ألبى دعوتها . سافرت إلى مصر فى أول قطار . وقابلت رسل باشا وسليم زكى فقالوا لى : لقد اعتدى على سعد ونريد منك المحافظة عليه . . أما من جهتك فكل شرط تمليه علينا فهو مقبول ، فأملت عليهم الشروط الآتية :

أولا : لا أدخل الحكمدارية ولا أى دار للحكومة .
 ثانيا : أن يكون الكلام بواسطة التليفون ، ومرة واحدة فى اليوم .
 ثالثا : أن يكون ٠ رتبى الشهرى ٤٠ جنيها ، خلاف المسكن والمأكل
 والمشرّب .

« قبل الحكمدار — رسل باشا — شروطى وقبلت العمل لحماية سعد ، وهو
 عمل صورى فى اعتقادى على الأقل ، والتحقت فى ثانى يوم بمدرسة الحقوق الفرنسية
 لأتم دراسى . . قلت لنفسى : « لقد ضحيت بمستقبلى العلمى والمادى من أجل
 مصر والمصريين ، وساقى عدو بلادى إلى المشنقة ، ونجاني ربى بمعجزة منه ، ورفضت
 وأنا مكبل بالحديد فى سجن طره الثراء والحرية ، وفضلت حياة السجون على خدمة
 الحكومة فى عهد الاحتلال ، وأخيراً كان نصيبى من زعيم الأمة ، الجحود ، وحرّبا
 لا هواده فيها ، ومن أهلى وعشيرتى وأصدقائى الإهمال ونكران الجميل . ثم نظرت
 إلى الماضى القريب ، فوجدت أناسا تقدمتني وكان شوطهم ورائى ببعد ستحيق
 إذ أمشى على مهل » .

هذا ما سجله نجيب الهلباوى فى مذكراته بخط يده . . ولكننا نقف هنا عند
 تاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قليلا . وهو التاريخ الذى أرسل فيه الحكمدار
 الإنجليزى إلى نجيب الهلباوى يستدعيه على وجه السرعة ! . . فى يوم ٢٨ سبتمبر
 سنة ١٩٢٤ قالت جريدة السانداى تيمس فى مقال افتتاحى موعز به أن من الصعب
 الوصول إلى اتفاق بسرعة بين سعد زغلول وماكدونالد فى المفاوضات التى تجرى
 الآن ، والسبب فى ذلك متطرفو البرلمان المصرى . فى يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٤
 أبرق المستر رامزى ماكدونالد وزير الخارجية إلى نائب المندوب السامى فى القاهرة
 يقول له : « لا أمل فى الاتفاق مع زغلول . رفض زغلول قبول احتلال أية نقطة من

الأراضي المصرية . أصر على موقفه من السودان الذى صرح به فى أقواله العمومية .
سأجتمع به يوم ٣ أكتوبر للاتفاق على قطع المفاوضات .

الإمضاء « ماكدونالد »

وفى هذا الوقت بالذات بدأ البحث بين اللورد ألبني وماكدونالد فى لندن فى صيغة الإنذار الذى يقدم إلى سعد زغلول ! كما جاء فى مذكرات لورد لويد صفحة ٩٣ من الجزء الثانى . وفى هذا الوقت بالذات بدأت المخابرات البريطانية تستعد ! وفى يوم ٢ أكتوبر أرسل رسل باشا برقية إلى نجيب الهلباوى : « يطلبنى على عجل لأمر هام » كما دون نجيب الهلباوى فى مذكراته بخط يده فى صفحة ٦٢ ، السطر العاشر ! . . . وفى يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أذاعت شركة روتر أنه صدر بلاغ رسمى فى لندن بأن المحادثات بين سعد زغلول وماكدونالد قد انتهت !

مصادفة غريبة . . أليس كذلك ؟ ولكن الأدلة التى ستجىء بعد ذلك سوف تثبت أن بداية الاتصال بين رجل المخابرات البريطانية مستر إنجرام وبين نجيب الهلباوى قد بدأت قبل ذلك بشهور !!!

• • •

أما قول نجيب الهلباوى فى مذكراته أن رسل باشا الحكمدار الإنجليزى استدعاه بهذه البرقية المستعجلة فى يوم ٢ أكتوبر لحراسة سعد زغلول فهو أمر لا يتصوره العقل ! أن يهتم الحكمدار الإنجليزى بحياة سعد زغلول فى هذه الفترة التى تقرر فيها قطع المفاوضات . لأن سعد زغلول أصر على مطالب شعب مصر ! ولكن أغرب من هذا أنه فى يوم ٢ أكتوبر لم يكن سعد زغلول فى مصر حتى يتولى الهلباوى حراسته على وجه السرعة ! لقد كان سعد زغلول يومها فى لندن ! . . . ولم يعد من أوروبا إلا فى صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ . فلم يكن هناك داعٍ إذن لأن يرسل الحكمدار الإنجليزى إلى الهلباوى برقية قبل ذلك

بثانية عشر يوما يستدعيه على وجه السرعة! وحتى الملباوى نفسه في مذكراته صفحة ٦٢، اعترف بأن تكليف الحكمदार الإنجليزي له بحراسة سعد زغلول كان « عملا صوريا » . ثم إن سعد زغلول أعتدى عن حياته في يوليو .. وبرقية الحكمदार في ٢ أكتوبر! .. فكيف يحصى الملباوى في القاهرة سعد زغلول الذي كان موجودا في لندن في تلك الأيام ؟ .. إنها دعوى .. ضعيفة جدا ! .. بل إن الملباوى نفسه اعترف بأنه هو الذي عرض خدماته على البوليس .. جاء في صفحة ٤ من مذكرة نجيب الملباوى في قصيته التي رفعها على الحكومة ما يأتي بالحرف الواحد : « في سنة ١٩١٦ حكم على محمد نجيب الملباوى بالإعدام . لأنه ألقى قبلة على عظمة السلطان حسين بالإسكندرية . واستبدل هذا الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة . وفي ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ خرج نجيب الملباوى أفندي من سجن طرة بالعفو العام الذي صدر عن المجرمين السياسيين . وإذا بالبوليس السياسى يتخبط في ظلام خالك . من غموض الحوادث، تلك الحوادث التي ظلت تتتابع مدى عامين كاملين دون أن توفق الحكومة لضبط الفاعلين . فكر محمد أفندي نجيب الملباوى في أن يتصل بالبوليس . لديه بالمعلومات عن كحوادث القتل السياسى . لأنه كان عضوا في جمعية سرية كان قوامها في سنة ١٩١٣ الدكتور شفيق منصور والأستاذ أحمد سابق الخامى ومحمد أفندى شمس الدين الموظف بالمالية الآن وغيرهم كثيرون من جميع أنحاء القطر . وكان الملباوى يعتقد في ذلك الوقت أن شفيق منصور هو العقل المفكر في حوادث الاغتيال السياسى جميعها » .

المفاجأة رقم ٣

ولكن في صفحة ٣ من الكراسة رقم ٤ من مذكرات الملباوى مفاجأة ! لقد أزعجت الستار في فصل سابق أنه عقب حادث السردار تقدم مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ببلاغ إلى الأورد ألبنى هذا نصه :

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ - أبلغني مرشدى المستر H أن سعد زغلول عقد اجتماعاً في بيته حضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمي والنقراشي وكرم عبيد ، وأنهم أقسموا اليمين على اغتيال الإنجليز . وأن سعد زغلول هاجم في الاجتماع السردار لأنه لم يزره في أثناء وجوده في لندن . وأنه بناء على هذا وضعت خطة لاغتيال السردار .

نشرت هذا السر الخطير في مقال سابق . وتساءلت : من يكون مستر H هذا ؟ . وقلت إنني أستنتج أن مستر H هو نجيب الملباوى . ورحت أقدم الأدلة على هذا الاستنتاج . وعندما قدم لي نجيب الملباوى مذكراته فوجئت في صفحة ٣ من الكراسة الرابعة ، بنجيب الملباوى يكتب بخط يده ويقول إنه بعد مقتل السردار عقد اجتماع في منزل لإنجرام بك في الجزيرة ، وأن اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة كان يتأديه « يا مستر H !! »

اعترف نجيب الملباوى بهذا بخط يده في الصفحة الثالثة في السطر الرابع عشر !! وقال نجيب الملباوى في مذكراته . إنه عقدت جلسة في منزل لإنجرام بك بالجزيرة حضرها إسماعيل صدقي وزير الداخلية والنائب العام ورسول باشا وإنجرام بك وسليم زكي ، ثم قال : « انعقدت الجلسة . وبعد مناقشة طويلة سلمتهم خطة القبض على الجناة مكتوبة بيدي . وطلبت منهم تنفيذها بدقة سير عقرب الساعة . وحذرتهم مغبة التأخير أو التقديم . فقد تؤدي غلطة بسيطة إلى النشل الذي سوف يعقبه ثأر المذلة لجميع سكان وادي النيل . قال رسول باشا : « وإن لم تنجح هذه الخطة فامصيرك بامستر H » قلت : « سوف أقتل نفسي على الطريقة اليابانية ، لأنني لا أطيق صبرا على ذل بلادى ومايكى » .

انتهى ما قاله نجيب الملباوى بخط يده في مذكراته . فهذا اعتراف كامل

من الهلباوى بأنه رجل الخبابرات البريطانية الذى أطلق عليه مستر كين بويد لقب مستر H . . ولقد قلت إن نجيب الهلباوى اتصل بإنجرام بك مدير الخبابرات البريطانية قبل حادث السردار . . وأن الخبابرات البريطانية هى التى حرصت على اغتيال السردار ، وأن نجيب الهلباوى هو الذى تولى تخريض شفيق منصور . . أو تخريض بعض الذين قاموا باغتيال السردار .

ولم أذكر كل ما لدى من أدلة ! لأننى توقعت أن يرد نجيب الهلباوى ! وأردت أن أبين بعض الأدلة فى يدى احتياطا للطوارئ !

المفاجأة رقم ٤

وقد اعترف لإنجرام بك بأن الهلباوى لم يقل الحقيقة عندما قال نجيب الهلباوى فى مذكراته أنه اتصل بالبوليس فى ٢ أكتوبر . بل إنه اعترف بأن الاتصال بدأ قبل ذلك . فى شهر فبراير سنة ١٩٢٤ . فى صفحة ٤٣ من الدوسيه حرف ج فى جنائيه محمد فهمى على وآخرين : قال لإنجرام بك نائب الحكمدار فى القاهرة ، وهو فى الوقت نفسه موظف فى الخبابرات البريطانية : « إني تذكرت أن محمد نجيب الهلباوى الذى كان متهما بإلقاء القنبلة فى الإسكندرية . وكنت شاهدا ضده أمام المحكمة العسكرية . من الأشخاص الواقفين على أسرار كثير من الجمعيات السرية . وكان قد حضر لى بعد الإفراج عنه . وطلب أن يشتغل معنا ، فوجدت أنه عامل مفيد . وأوصيت على تشغيله فعلا . وخابره سليم أفندى زكى فى غيابي للحضور للاشتغال معنا . وحصلت مكاتبات بهذا الخصوص بين البوليس وبينه . » هذه هى شهادة إنجرام بك الموظف فى الخبابرات البريطانية المسجلة فى محكمة الجنائيات فى صفحة ٤٣ . ومعنى هذا أن محمد نجيب الهلباوى اتصل بإنجرام بك

بعد الإفراج عنه في ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ . أى قبل حادث السردار بأكثر من ثمانية شهور . وقد اعترف محمد نجيب الهلباوى بأن إنجرام بك صادق في هذه الرواية في المذكرة التى قدمها محمد نجيب الهلباوى إلى محكمة مصر الابتدائية ، الدائرة الخامسة المدنية والتجارية فى القضية التى رفعها نجيب الهلباوى على وزارة الداخلية يطالب فيها أن تدفع له الوزارة جميع المكافآت التى أعلنت عنها الحكومة مقابل الإرشاد عن أعضاء الجهاز السرى والمحدد النطق بالحكم فيها جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ . قال الهلباوى فى صفحة ٥ من هذه المذكرة بالحرف الواحد : « بدأ نجيب الهلباوى أبحاثه من تاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بالاتصال بشفيق منصور ، لأنه كان عضوا فى الجمعية السرية فى سنة ١٩١٣ ومنه تعرف بمحمد إسماعيل ، وهو أشد رجال العصاة جرأة وخطورة . ومنه تعرف بأولاد عنايت ، عبد الفتاح وعبد الحميد ، وإبراهيم موسى . وأخذ يتلمس منهم الأخبار . فعرف الكثير من مرتكبي الحوادث السابقة »

انتهى كلام الهلباوى فى مذكرته صفحة ٥ . فالهلباوى - إذن - اتصل بإنجرام بك رجل الخبايا البريطانية عقب الإفراج عنه فى ١٢ فبراير . . أى قبل أن يعرض عليه النقراشى وظيفة فى بنى سويف بخمسة عشر جنيها . . وهذا يؤيد ما قاله لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠٦ الجزء الثانى عندما قال : ~~إن الهلباوى اتصل بالبروليس~~ الإنجليزي عقب خروجه من السجن لكنى يستقيم من زملائه فى قضية الاعتقالات ، وكان الإفراج عنه فى ١١ فبراير ١٩٢٤ . والهلباوى باعترافه فى مذكرته صفحة « ٥ » يقول إنه بدأ الأبحاث فى الكشف عن الجهاز السرى لشوكة ١٩١٩ بعد ذلك ، وبدأ الاتصال بشفيق منصور من ٣ أكتوبر ! . . وقد كان يتردد عليه يوميا ، وكان يمثل دور الفقير المحتاج لثمن بذلة . حتى دفع له محمدود إسماعيل قسط البذلة ! واكمه

فى الواقع كان يخذع شفيق منصور ومحمود إسماعيل ، ونجح فى خداعهما ، كما نجح بعد ذلك فى إقناع بعض أعضاء الخلية السرية بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، وبهذا أشعل الكبريت فى صفيحة البترول !

إنقاذ وادى النيل

ثم يقول فى مذكراته إن سر تبليغه عن قتل السردار أنه أراد لإنقاذ وادى النيل ! فى صفحة ٢٦ من المذكرات كتب نجيب الهلباوى تحت عنوان « الطريق الوحيد لإنقاذ وادى النيل » : « كان هناك طريق واحد لإنقاذ البلاد من شر هذا البلاء ، طريق لا بد من السير فيه بين الأشواك وفوق القتاد ، لأنه لا يوجد طريق سواه . هذا الطريق هو القبض على قتل السردار ومحاكمتهم . . كانت هذه أمنية الملك وهدف وزارته والشرط الأساسى الذى طلبته إنجلترا ثمنا لرجوع الجيش المصرى إلى السودان . شرطت إنجلترا هذا الشرط وهى وافقة تماما أنه لا قبل لأى حكومة مصرية على تنفيذه ، كما حصل من قبل فى جميع الاغتيالات السياسية . . كانت إنجلترا تمنى ألا يقبض على الجناة حتى تستغل الحادث إلى أبعد حد ، فلا يرجع الجيش المصرى إلى السودان ويخلو لها الجو هناك »

انتهى ما ذكره نجيب الهلباوى فى مذكراته حرفيا . إن نجيب الهلباوى رجل ذكى ، وهى مكلف من إنجرام بك بمراقبة شفيق منصور . وهو يرى عند شفيق يوما الشبان الذين قرروا اغتيال السردار . . وكان يجلس معهم فى الصباح والمساء ، ويأكل معهم ، ويتسامر معهم ، فلم يستنتج - فى أضعف الإيمان - أنهم ينوون القيام باغتيال ! فهل لم يبلغ إنجرام بك ؟ أبلغه طبعاً ! فإذا فعل لإنجرام بك . ؟ هل منع الحادث ؟ هل قبض على هؤلاء الذين كانوا يتآمرون ؟ إنه لم يفعل أى

شئ من هذا . بل إنه - وهو المشرف على البوليس السيامى - دفع نجيب الهلباوى طوال هذه الفترة من ٣ أكتوبر إلى ١٩ نوفمبر ليشجع ، ويلهب ويتحمس ، ويحمس ، لكى يستطيع الإنجليز أن يقدموا الإنذار الذى اعترف لورد لوييد المندوب السامى ، بأنهم بدأوا يعدونه فى أكتوبر ، أى قبل مصرع السردار بأكثر من شهر ! ثم هناك مسألة أخطر ! تزيد أن الإنجليز هم الذين أوحوا باغتيال السردار ، وشهلوأ اغتياله . فإنه تقرر - حسب الاعترافات المسجلة فى التحقيقات - قتل السردار يوم ١٩ نوفمبر ، ثم فوجئ شقيق منصور بخبر فى الصحف بأن السردار سيسافر فى اليوم السابق . وتصوروا أن السردار أفلت . . وإذا باللورد الذى يطلب من السردار أن يبقى إلى يوم ١٩ لأمر هام . . والثابت من علاقة نجيب الهلباوى بإنجرام رجل المخابرات البريطانى ، أن تخطيط مقتل السردار كان يبلغ من نجيب الهلباوى إلى إنجرام بك دقيقة بدقيقة . . فلو لم يكن لإنجرام بك موافقا ومؤيدا لتنفيذ الاغتيال . لشجع لورد الذى السردار على السفر فى يوم ١٨ أو قبل ذلك ليفلت من الموت . ولكن ما الذى استبقاه ليوم ١٩ نوفمبر . بدون سبب ظاهر ؟ .. اللهم إلا أن يتم الاغتيال فى ذلك اليوم تنفيذا لخطة السياسة البريطانية المرسومة !

المفاجأة رقم ٥

ثم تعالوا نمشي مع الأيام إلى أن نصل إلى يوم ١٩ نوفمبر . يوم مصرع السردار . إننا نجد مسألة أهم ! . قال سليم زكى فى صفحة ٣٣ من محضر تحقيق جنائية محمد فهمى على ومن معه - ملف حرف ج (وهى قضية ماهر والنقراشى) : فى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ - أى يوم مقتل السردار - كنت على اتفاق لمقابلته (أى نجيب الهلباوى) فى الساعة الخامسة والنصف بجهة مصر الجديدة بالقرب من لونا بارك

(سينما رو كسى الآن) فتوجهت فعلا وتقابلت معه ، وأخبرته أنه اعتدى اليوم على حياة السردار ، فأفهمنى بأنه ليس لديه خبر بهذه الحادثة ، وأن أول كل شيء سيعمله أنه سيذهب إلى مكتب الدكتور شفيق منصور المحامى لأنه إذا كان مرتكبو الحادث من المصريين ، فلا بد وأن الدكتور (شفيق منصور) يكون لديه معلومات . . ولا نكتفى بالدليل من أقوال سليم زكى المسجلة فى التحقيقات . . إننا نبحث عن الدليل من أقوال نجيب الهلباوى نفسه ! . . هذا هو تقرير نجيب الهلباوى لإنجرام بك المقدم بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ ، وهو مقدم ليضم إلى التحقيق ، وقد سجل فى دوسيه الجناية رقم ١١٠ سنة ١٩٢٤ .

قال الهلباوى : « كنت مرتبطا بوعده مع حضرة اليوزباشى سليم أفندى زكى فى الساعة الخامسة بعد الظهر بمصر الجديدة ، يوم حادث السردار . وفى الساعة الخامسة تقابلنا لأعطينى له بعض معلومات . ففاجأنى بخبر الاعتداء على السردار وطلب منى التحرى بأسرع ما يمكن . فركنته وذهبت فى الحال إلى مكتب شفيق أفندى منصور ، لأننى على يقين بأنه ليس هناك حادث يحدث بدون علمه تقريبا . » . قد يجوز أن يطعن نجيب الهلباوى فى تقريره إلى الحكماء بالتزوير . على الرغم من أنه مسجل فى قضية السردار فى دوسيه القضية رقم ١١٠ سنة ١٩٢٤ . . ولكن نجيب الهلباوى أعاد نشر هذا التقرير بحروفه فى صفحة ١٨ من المذكرة التى قدمها أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية ، الدائرة الخامسة المدنية والتجارية فى القضية المحدد لها النطق بالحكم فى جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ . . فهذا دليل ثابت واعتراف بصحة هذا الاعتراف الخطير !

ولكن . . . كاد المريب أن يقول : خذونى ! . . ما هو السر فى إصرار سليم زكى على أن يقول فى التحقيق أمام النيابة أنه عندما قابله نجيب الهلباوى الساعة

الخامسة والنصف - بعد ثلاث ساعات ونصف ساعة على الأقل من الحادث - إن نجيب الهلباوى لم يكن يعرف بهذه الحادثة ! . وما هو السر أيضا فى إصرار نجيب الهلباوى على أن يقول فى تقريره المقدم لإنجرام بك ليرفق بالتحقيق إنه عندما اجتمع بسليم زكى فى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الحادث فاجأه سليم زكى بخبر الاعتداء على السردار ! . إن المقصود بهذا أن يسجل سليم زكى وإنجرام أن نجيب الهلباوى لم يكن يعرف بحادث الاغتيال !

ولكن هل هذا معقول ؟! هل يصدق ساذج أن نجيب الهلباوى المتصل بمحادثات الاغتيالات السياسية ، والذي يعمل باعترافه من ٤ أكتوبر مع إنجرام بك وكيل الحكمدار ، والموظف فى المخابرات البريطانية ، لم يعلم بحادث إطلاق الرصاص على السردار إلا بعد وقوعه بثلاث ساعات فى روايته هو ، أو بعد ثلاث ساعات ونصف فى رواية سليم زكى مساعد إنجرام بك ؟! وهل يصدق ساذج أن حادثا وقع فى شارع قصر العيني الساعة الثانية ظهراً ، وهز القاهرة بعنف ، وصدرت ملاحق الصحف بعد وقوعه بساعة ترويها ، وجرى باعة الصحف فى جميع شوارع القاهرة يصيحون : « ضرب السردار الإنجليزي بالرصاص يا جدع ! » ، ثم يصاب نجيب بالصمم فلا يسمع به فى الترام الذى ركبته من بيته إلى محطة المترو ، ثم فى المترو الذى حمله إلى مصر الجديدة ، لا يسمع فى كل هذه الأثناء أن السردار أطلق عليه الرصاص ! . . . ثم هل يصدق عاقل أن سليم زكى وكيل القلم السياسى يترك التحقيقات الخطيرة فى حادث السردار بعد وقوعه بثلاث ساعات ، ليذهب إلى مصر الجديدة ، ويجتمع بمحمد نجيب الهلباوى ، إلا إذا كان واقفا ومتأكدا ومتيقنا بأنه سيجتمع برجل يعرف سر الاغتيال من ألفه إلى يائه !!

إن كل هذا يؤكد أن نجيب الهلباوى عندما كان ذاهبا إلى لوناپارك فى مصر

الجديلة كان يعرف أن السردار قد قتل ! بل إنه كان يعرف موعد قتل السردار
قبل أن يقتل السردار !

المفاجأة رقم ٦

إن علم الإجرام يقول إنه مهما كانت كفاءة المجرم ، ومهما كان ذكاؤه ،
ومهما بلغت حيلته وحذره ، فإنه دائماً يترك أثراً ! إن هذا الأثر هو الخيط الرفيع
الذي يصل إلى إثبات التهمة ! ولكن العجيب أن المخابرات البريطانية - بكل دهائها
وعبقريتها وكفايتها - تركت بصمة لها في حادث مقتل السردار !
ما هي ؟ !

الفصل الحادى عشر

ببصمات على جثة السردار

المخابرات البريطانية بصمة إحدى أصابعها على جثة السردار ! إنها
تركت
 بذلت مهارة عجيبة في إخفاء كل علاقة لها بالحادث .. غسلت جميع
 بقع الدم ، رمت بعض الملابس الملوثة بالدم على سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشى
 . . . ثم أطلقت المخابرات البريطانية صفارة البوليس تطالب برؤوس المحرضين على
 اغتيال السردار . وحي تقصد أولاً وأخيراً القضاء على الحركة الثورية في مصر .
 ولكنها ، في عجلتها وفي نشوة انتصارها الضخم بهذه الضربة العالمية ، نسبت بصمة
 على جثة القتيل . ويقول العلماء في العلوم الجنائية إن المعروف جيداً أن تحقيق
 الشخصية ببصمات الأصابع يعتمد على الحقيقة القائلة بأنه ليس هناك أية بصمتين
 متشابهتين تماماً . وقد يكون الاختلاف طفيفاً ، بل ولا يرى إلا بالميكروسكوب !
 واعتقد أن وثائق التاريخ هي خير ميكروسكوب يكشف البصمات !

ولكن وجدت بصمة على جثة السردار . دون حاجة إلى استعمال ميكروسكوب
 علمي . وإنما مستمدة من الوثائق والمستندات ! إن بريطانيا استندت في الإنذار
 البريطاني عقب مصرع السردار إلى أنه بالرغم من أن الحماية البريطانية على مصر
 قد انتهت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فإن الحكومة البريطانية احتفظت ببعض
 المسائل : ومن هذه المسائل المحتفظ بها حماية الأجانب : وأن لها صفة خاصة مع

مصر ، وأنه ليس من حق أى دولة أن تتدخل فى العلاقات بينها وبين مصر . وبناء على هذه النقط المحتفظ بها قامت بريطانيا بعدوانها على مصر ، بتقديم الإنذار البريطانى الذى لم يسبق له مثيل فى التاريخ .

ولكن هناك مفاجأة بعد ساعتين !

إن السردار قتل فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . والثابت من وثائق عصبة الأمم فى جنيف ، التى حلت مجلها الآن الأمم المتحدة فى نيويورك - أن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم ذهب فى الساعة العاشرة والنصف بوقت جنيف - أى الساعة الحادية عشرة والنصف ظهرا بوقت القاهرة ، فى يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقابل السكرتير العام لعصبة الأمم وقدم له مذكرة تقول : « إن الجمعية العامة لعصبة الأمم وافقت فى سبتمبر على بروتوكول خاص بأن شاق السلام والتحكيم ونزع السلاح يجوز أن توقع عليه الدول التى ليست أعضاء فى عصبة الأمم . وبما أن هذا القرار يمكن مصر التى ليست عضواً فى عصبة الأمم أن تنضم إلى هذا الميثاق وتطالب بالاستفادة منه فى شأن التحكيم فى أى خلاف ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تجد نفسها مضطرة لأن تحيط عصبة الأمم علماً بأنه بالرغم من أن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت ، فإن الحكومة البريطانية قد قامت ببعض تحفظات فيما يتعلق بمسائل معينة ، وهذه التحفظات تتعلق بمسائل تتضمن المصالح الحيوية الإمبراطورية البريطانية . . ولذا لا تسمح الحكومة البريطانية بأى تدخل أو بأى مباحثات بشأنها من جانب دولة أخرى . وإن أى تدخل فى الشؤون المصرية ، أو محاولة البحث فيها فى عصبة الأمم من جانب أى دولة هو عمل غير ودى » .

هذه هي المذكرة التي قدمها مندوب بريطانيا إلى عصبة الأمم في الساعة العاشرة والنصف صباحاً بوقت جنيف . أي الساعة الحادية عشرة والنصف بوقت القاهرة في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وبعد تقديم هذه المذكرة بساعتين فقط . أي في الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر تم اغتيال السردار في مدينة القاهرة ! . . واستندت بريطانيا في الإجراءات التي اتخذتها ضد مصر عقب الإنذار البريطاني بالعدوان المسلح الذي قامت به على هذه النقطة نفسها . التي سجلتها بريطانيا قبل مصرع السردار بساعتين . إن عصبة الأمم بدأت عملها . وعقدت أول اجتماعاتها في جنيف في نوفمبر سنة ١٩٢٠ . وكانت مؤلفة يومها من ٤٢ دولة كما جاء في كتاب تاريخ أوروبا في زماننا تأليف جيمس هارفي روبنسون وشارلس بيرو في صفحة ٦٣٥ ، فلماذا لم تسجل بريطانيا يومها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ في عصبة الأمم ؟ . . لماذا لم تسجل هذا التصريح . وحققها في حماية الأجانب . واتخاذ ما تشاء من الإجراءات عند صدور التصريح . في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

تم يمر عام ١٩٢٢ كله ولا تفعل ذلك ! تم يمر عام ١٩٢٣ كله ولا تفعل ذلك ! ويمر شهر يناير سنة ١٩٢٤ . وفبراير . ومارس . وأبريل . ومايو . ويونيو . ويوليو . وأغسطس . وسبتمبر . وأكتوبر . يوماً في نوفمبر دون أن تخطر عصبة الأمم بحقوقها المترتبة على تصريح ٢٨ فبراير : ولكن في الساعة العاشرة والنصف قبل ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ يهرول مندوب بريطانيا إلى السكرتير العام المساعد ، ويقابله في جنيف في الحادية عشرة والنصف ظهراً بوقت القاهرة . ليقدم هذه المذكرة ، وبعد ساعتين يقتل السردار ! ألا يمكن من هذا التصرف المريب العجيب أن نرددها اقتناعاً بأن مستر « هـ » أو نجيب الهلباوي عرف في وقت متأخر من أحد أفراد عصابة الاغتيال . أو من أحد أعضاء الخلية السرية ، أنه تقرر الكتاب الممنوع ج ٢

اعتقال السردار في يوم ١٩ نوفمبر . وأن المخابرات البريطانية أخطرت وزير الخارجية البريطانية سير أوسن تشمبرلين بالموعد . وأن وزير الخارجية أسرع وطلب من مندوب بريطانيا في عصبة الأمم أن يتقدم بهذه المذكرة إلى سكرتير عصبة الأمم المتحدة في الحال ؟ . وكان تقديم المذكرة في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا بوقت القاهرة . وكان اعتقال السردار في الساعة الواحدة والنصف ظهرا بوقت القاهرة أيضا ! وإلا فكيف تعرف لندن - قبل مقتل السردار - أن حادثا خطيرا سيقع . وأن هذا الحادث سيفضي من بريطانيا أن تقوم بعمل عدواني على مصر . وأن تحتاط بريطانيا فتقدم هذه المذكرة إلى عصبة الأمم لتقطع الطريق على مصر إذا اشتكت إلى عصبة الأمم من العدوان الذي وقع عليها ؟!! أو إذا طلبت مصر تحكيم عصبة الأمم في هذا العدوان . طبقا للميثاق الذي كان من حق مصر الانضمام إليه بالقرار الذي أصدره مجلس العصبة سنة ١٩٢٤ . اللهم إلا إذا كان وزير خارجية بريطانيا يضرب الرمل ويقراً الطوالع . ويعرف المستقبل من سير النجوم ؟!

* * *

ثم هناك دليل آخر على أن هذا التصرف غير طبعى ! ولو أنه كان تصرفا طبعيا . فلماذا أخفى مندوب بريطانيا عن الصحف يومها أن بريطانيا قدمت هذه المذكرة . كما يحدث دائما عندما تقدم أي دولة مذكرة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم . وكما يحدث الآن عندما تقدم أي دولة مذكرة إلى سكرتير الأمم المتحدة ؟! . ولكن الشيء المريب أن مندوب بريطانيا في عصبة الأمم أطبق شفته ولم يقل شيئا . ولم تنشر أى صحيفة في العالم يوم ١٩ نوفمبر أن بريطانيا قدمت هذه المذكرة . ولا في يوم ٢٠ نوفمبر . ولا ٢١ نوفمبر . ولا ٢٢ نوفمبر . ولا ٢٣ نوفمبر . ولا ٢٤ نوفمبر .

ولا ٢٥ نوفمبر . ولا ٢٦ نوفمبر . ولا ٢٧ نوفمبر . ولا ٢٨ نوفمبر . ولا ٢٩ نوفمبر .
ولا ٣٠ نوفمبر . ومر أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ ولا كلمة في أى صحيفة في العالم .
ومر ٢ ديسمبر . . ولا كلمة !
ومر ٣ ديسمبر . . ولا كلمة !

وبدأ الخميس في سكرتيرية عصبة الأمم عن هذه المذكرة السرية . التي قدمت في موعد غريب . وتسبب الخميس إلى الوفد البريطاني . . وفي يوم ٤ ديسمبر أذاعت شركة روتر - وهي شركة بريطانية - برقية من مراسلها في جنيف تقول : إن بريطانيا العظمى أرسلت إلى سكرتيرية عصبة الأمم في ١٩ نوفمبر . مذكرة أشارت فيها إلى قرار عصبة الأمم الصادر في ٧ أكتوبر . والذي جاء فيه أن ميثاق السلام والتحكيم ونزع السلاح يجوز أن توقع عليه الدول التي ليست أعضاء في عصبة الأمم . وأضافت مذكرة الحكومة البريطانية أن نص هذا القرار قد يفيد أن مصر يمكنها الانضمام إلى هذا الميثاق . ولكن الحكومة البريطانية لا يسعها والحالة هذه أن تعلم بحق الحكومة المصرية في أن تطلب توسط عصبة الأمم في تسوية المسائل التي احتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير .

انتهت برقية روتر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عن المذكرة التي قدمت في ١٩ نوفمبر قبل مقتل السردار بساعتين . ولكن برقية روتر لم تستطع أن تزيل الشكوك التي بدأت تظهر في مبنى عصبة الأمم عن هذه المذكرة الخطيرة التي أخفيت في السكرتيرية طوال هذه المدة . . وبدأوا يتساءلون : لماذا لم تنشر السكرتيرية هذه المذكرة دون سواها . وأخفتها طوال هذه المدة ؟ واتصل لورد سيسيل مندوب بريطانيا بسكرتيرية عصبة الأمم الذي كان وقتها يتلقى أوامره من مندوب بريطانيا . وطلب إليه نشر المذكرة . واضطرت سكرتيرية عصبة الأمم أن تذيع المذكرة المختفية . .

عجائب الصدف !

وفي يوم الجمعة ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة البريطانية فى تلك الأيام الخبر التالى فى الصفحة التاسعة بعنوان : « ارفعوا أيديكم عن مصر . . إنذار شديد لعصبة الأمم » .

من مراسلتنا الخاص : جيف - يوم الخميس : نشرت عصبة الأمم اليوم نص مذكرة من الحكومة البريطانية بشأن مصر . ومن عجائب الصدف أن يتضح أن هذه المذكرة أرسلت من لندن فى نفس يوم مقتل السردار فى القاهرة وهو ١٩ نوفمبر . ولكن نظراً لظروف فنية ظلت هذه المذكرة سرا حتى الآن . . وتقول المذكرة : « إنه لما كانت نصوص مشروع القرار الذى وافقت عليه الجمعية العامة لعصبة الأمم فى سبتمبر . بمناسبة افتتاح البروتوكول الخاص باتفاقية الباسيفيكي لتسوية المنازعات الدولية . تطالب بإبلاغ نص هذه الاتفاقية إلى الحكومة المصرية . فإن الحكومة البريطانية تجد نفسها مضطرة إلى أن تحيط عصبة الأمم علماً بأنه على الرغم من أن الحماية على مصر قد انتهت فى فبراير سنة ١٩٢٢ . فإنها - أى الحكومة البريطانية - قد قامت ببعض التحفظات فيما يتعلق بمسائل معينة . لحين الوصول إلى اتفاق بشأن هذه المسائل مع الحكومة المصرية . وهذه التحفظات تتصل بمسائل تتضمن المسائل الحيوية للإمبراطورية البريطانية . ولا تسمح بأى تدخل أو بأى مباحثات بشأنها من جانب أى دولة . ولذلك فإن بريطانيا تعتبر أية محاولة بالتدخل فى الشؤون المصرية من جانب أى دولة ، عملاً غير ودى . وسوف تصد بكل ما لديها من وسائل أى عدوان على الأراضى المصرية ، وبريطانيا لا تستطيع الاعتراف بأنه إذا وقعت مصر البروتوكول الخاص باتفاقية الباسيفيكي . فإن ذلك سوف يمكن

الحكومة المصرية من المطالبة بتدخل عصبة الأمم لتسوية المسائل التي تعتبر بريطانيا جهة الاختصاص الوحيدة فيها بمقتضى هذا الإعلان .
انتهى حرفياً ما نشرته جريدة الديلى ميل ، لسان حال الحكومة البريطانية في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ :

أرأيت البصمة !

« ظروف فنية هي التي جعلت هذه المذكرة سرّاً » من الساعة ١١,٣٠ صباح يوم ١٩ نوفمبر إلى يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . . إن هذه الظروف الفنية هي أنه في الساعة ١١,٣٠ قبل الظهر قدمت بريطانيا هذه المذكرة . . وفي الساعة الواحدة والتصنيف بعد الظهر تم اغتيال السردار! والغريب أن بريطانيا أسمت مذكرتها « إعلاناً » والمفروض في الإعلان أن ينشر . لأن أن يخفى ١٥ يوماً إلى أن تنسرب أخباره ، وتثار من حوله الريب والشكوك . فنضطر سكرتيرة عصبة الأمم أن تبذره مع هذا الاعتذار المريب ! . . ثم تعالوا نبحث عن مندوب بريطانيا في عصبة الأمم الذى قام بهذه العملية المريبة العجيبة !! . . إن مندوب بريطانيا في عصبة الأمم في ذلك الحين ، كان اللورد سيسيل وزير الدولة في الوزارة البريطانية ومندوب بريطانيا في عصبة الأمم في الوقت نفسه . ورحت أبحث عن كلمة قالها يوم ١٩ نوفمبر فلم أجد . . ولا بعد ذلك بأسبوع : . . ولا بأسبوعين . . وفجأة وجد اللورد سيسيل . . إن جريدة التيمس قالت في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ : « عقدت الجمعية البريطانية الفنلندية اجتماعاً ، وقد حضره اللورد سيسيل وزير الدولة ومندوب بريطانيا في عصبة الأمم . وألقى خطاباً في الاجتماع ، والخطاب كله عن علاقات الصداقة والمودة والأخوة بين بريطانيا وفنلندا . ثم فجأة يتحدث لورد سيسيل عن مصبر ويقول بالحرف الواحد : « إن

العلاقات البريطانية المصرية لها صفة استثنائية . ومن المصادفات الغريبة أن الحكومة البريطانية -- في يوم مصرع السردار بالذات . أبلغت السكرتير العام لعصبة الأمم مسئولياتها وتعهداتها في تسير المستجلة من تصريح ٢٨ فبراير . إن واجبنا نحن علينا أن نتخذ من التدابير ما نراه ضرورياً للقيام بتلك التعهدات . وضمان سلامة الأجانب في مصر . التي نحن مسئولون عنها . ومن بين هؤلاء الرعايا البريطانيين . وكان من الضروري أن نقرم في مصر بعمل سريع وعمل حازم . ولا اعتقد أن أي إنسان عاقل خال من الغرض . لا يرى في التدابير الصارمة التي اتخذتها الحكومة البريطانية مع سعد زغلول وحكومته . إلا عملاً يقتضيه الموقف .

هذا هو ما قاله لورد سيسيل في خطابه في الجمعية البريطانية الفنلندية ، وهو اعتراف آخر بأن بريطانيا قدمت مذكرتها في ١٩ نوفمبر إلى عصبة الأمم . في نفس اليوم الذي تم فيه اغتيال السردار . إذا كانت هذه مصادفة غريبة . كما يقول مندوب بريطانيا في عصبة الأمم . فإنها لأغرب مصادفة في العالم أو لعلها زلة لسان . . أو لعلها بصمة تركتها اخبارات البريطانية . . أو لعل اللورد سيسيل وزير الدولة لم يكن يعرف ما يدور بين الاخبارات البريطانية ووزير الخارجية . فليس من المعقول أن يعرف هذه الأسرار الخطيرة كل أعضاء مجلس الوزراء البريطانيين .

٥ ٥ ٥

ويزيد في خطورة هذا التصرف أنه بريطانيا سبق أن أخطرت الدول العظمى عقب تصريح ٢٨ فبراير . بحقوقها المستمدة من التصريح . ولكنها تحركت -- فجأة . قبل مصرع السردار بساعتين -- لتخطر عصبة الأمم . وذلك لتقطع الطريق على عصبة الأمم . أن تبحث هذا العدوان . بل لقد حدث بعد أن أرسلت بريطانيا -- بعد تصريح ٢٨ فبراير مباشرة ~~مباشرة~~ إلى أمريكا تسجل حقوقها في مصر وتقول

إنها لن تسمح بأن تكون حقوقها موضع تساؤل أو أى مناقشة من أية دولة من الدول! ولكننا - كؤرخين - لا نستطيع أن نقرر هذه الحقيقة ، بغير مستند .. وخاصة أن هذه الحقيقة تثبت العمل المريب الذى قامت به بريطانيا قبل مقتل بالسردار بساعتين ! إن تحت بدى الآن وثائق تثبت هذا . . إن فى السجلات السرية للحكومة الأمريكية فى المجلد الخاص بعام ١٩٢٢ - المجلد الثانى - صفحة ١٠٣ - مطبعة حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٣٨ فيه نص المذكرة السرية التى أرسلتها بريطانيا إلى أمريكا فى هذا الموضوع ، وإننى الآن أنشر هذه المذكرة .

«سرى - رقم ٤٠٣ - ٨٨٣٠٠٠ - من السفير البريطانى فى واشنطن شيلتون ، إلى وزير الخارجية الأمريكية تشارلس هيوز - رقم ١٩٤ .
واشنطن فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ .

سيدى . . أتشرف بأن أحيطكم علما ، بناء على تعليقات من حكومتى ، بأن حكومة جلالة الملك قد قررت ، بموافقة البرلمان ، على إنهاء الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة . وقد كلفت عند عرض هذا الموضوع على أنظاركم ، بأن أرسل لكم المذكرة التالية :
«عندما هدد دخول تركيا الحرب العظمى - حليفة لدول وسط أوروبا فى ديسمبر عام ١٩١٤ - بسلام مصر وتقدمها ، أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر بوضع البلاد تحت حمايتها ، وأعلنت أنها قد أصبحت محمية بريطانية . ولقد تغير الموقف الآن . وانبعثت مصر من الحرب مزدهرة لم يصبها سوء ، وقررت حكومة جلالة الملك بعد ترو وإمعان دقيق . وطبقا لسياستها التقليدية ، إنهاء الحماية . بتصريح تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . بينما احتفظت لاتفاقات مقبلة . تعقد بينها وبين مصر ، ببعض المسائل التى تتضمن مصالح

والتزامات الإمبراطورية البريطانية . وإلى أن تعقد هذه الاتفاقات : سيظل الوضع الراهن بالنسبة لهذه المسائل على ما هو عليه . وسيكون للحكومة المصرية الحرية لإعادة إنشاء وزارة للخارجية . وبذلك تمهد الطريق لإقامة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في الخارج . ولن تتولى الحكومة البريطانية في المستقبل حماية المصريين في الدول الأجنبية . إلا في الحالات التي ترغب فيها الحكومة المصرية في ذلك : وإلى أن يتم إقامة التمثيل المصري في الدول المعنية . ولا يتضمن إلغاء الحماية البريطانية على مصر . على أية حال . أى تغيير في الوضع الراهن بالنسبة لمركز الدول الأخرى في مصر نفسها . إن رفاهية مصر ووحدة أراضيها ضروريتان لسلام وأمن الإمبراطورية البريطانية التي ستمسك بهما دائماً . باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية بالعلاقات الخاصة التي بينها وبين مصر . والتي اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل . . وقد حددت هذه العلاقات في التصريح عن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وقد وضعتها حكومة جلالة الملك باعتبارها مسائل ذات أساس حيوي بحقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية . ولن تسمح بأن تكون موضع تساؤل . أو مناقشة من أية دولة من الدول الأخرى .

وبناء على هذا المبدأ الذي تعلمه الإمبراطورية البريطانية إلى كل الدول . ستعتبر أية محاولة من أية دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي . كما ستعتبر أى عدوان على أرض مصر عملاً يجب رده بكل ما لديها من الوسائل .
وإني إلخ »

« عن السفير البريطاني »

« هـ. ج. شيلتون »

- هذه المذكرة السرية نفسها التي أرسلها السفير البريطاني في واشنطن يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ . هي التي قدم مندوب بريطانيا في جمعية الأمم صورة مشابهة لها إلى السكرتير العام لعصبة الأمم في جنيف يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر بوقت القاهرة . . أى قبل مصرع السردار بساعتين أليس هذا دليلا جديدا يبعث على الشك ؟ . . أو - على الأصح - يبعث على اليقين ؟ ! فإذا لم يكن كل هذا بصمات ، فأين هي البصمات ؟

البصمة الثانية

هذه هي البصمة التي وجدناها على جثة السردار بعد ٣٩ سنة ! ولكن سعد زغلول كان يبحث في عام ١٩٢٥ عن بصمة أخرى على جثة السردار . . وترك مذكرات سعد زغلول تتكلم :

يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرني أمين يوسف أن عبد الهادي الجندي (المستشار بمحكمة الجنايات) أبلغه أن التحقيقات الأخيرة أثبتت بجلاء أن الوفد لادخل له في قضايا القتل السياسي ، وأن جميع المتهمين المعترفين صرحوا بذلك ، وفي مقدمتهم شفيق منصور . ومن يدعى محمد فهمي على النجار ، وأن هذا الأخير صرح بأن المتآمرين كانوا يعرفون بعضهم بعضا خلافا لما قيل . وأن الطبيب الشرعي قرر أن الجثة التي وجدت في الجبل هي جثة مصطفى حمدي . »

الصراع . .

وكان سعد زغلول يعيش في صراع هائل : الإنجليز يحاولون أن يثبتوا عليه أنه هو الذي كان يشرف على الجهاز السري لثورة ١٩١٩ ، وأنه هو المسئول عن عمليات العنف التي كانت ترد بها الثورة على إعدام المئات من المصريين ! ولذلك أعلنوا عليه الحرب . . ووزارة زيور بدأت حملة من الإرهاب ، والبطش ، بتأييد من القصر والإنجليز . . لتجعل الناس ينفضون من حول سعد زغلول ولتقضي على الحركة الثورية في مصر . . وكان الملك يمنع الناس من أن يزوروا سعد زغلول ، وحدث أن يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات ترك بطاقته لسعد زغلول بمناسبة عيد الفطر ، ونشرت الصحف الخبر في يوم ٥ مايو سنة ١٩٢٥ ، وفي اليوم التالي ٦ مايو سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم ملكي بتعيين محمد حلمي عيسى باشا وكيلًا للداخلية ، وصدر مرسوم بقبول استقالة يوسف قطاوى باشا من وزارة المواصلات . وفهم كبار الموظفين من هذا أن سعد زغلول أصبح من المنبوذين . . وكتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« في هذه الأثناء وصل أحمد زيور باشا رئيس الوزراء إلى لوندرة ، وأولم له وزير الخارجية البريطانية وليمة ، ثم أولم له رئيس الوزراء البريطاني وليمة ، وأولم غيرهم ولائم ، ولم يحصل في واحدة منها خطب ، وكذلك أولم له عزيز عزت باشا للوزير المفوض في لندن وليمة . وقابل زيور باشا ملك إنجلترا . وحياه ملك إنجلترا برسام سان ميشيل وسان جورج من الدرجة الأولى . ولم يحدث أحدًا في السياسة ،

ويقال إنه سيبرح لوندرة بعد يوم أو يومين . وقد اختلف الناس في سبب سفره . وجاء في جريدة الأهرام أن زملاءه الوزراء لا يعرفون شيئاً ! وأنه لا يخبر وزارة الخارجية وأن مخبراته رأساً مع السراى . والله أعلم . وإنى ألس أنه ذهب لكى يقنع خصومنا واللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد بحسن استعداد جلالة ملك مصر . وبصواب الخطة التى سار عليها بعد وزارة الشعب (وزارة سعد زغلول) لغاية الآن . وأن هذه الخطة — إذا استمرت من غير تعديل — قضت على الحركة الثورية قضاء مبرماً . ولا يبعد أن يدخل فى ذلك توقيف الدستور أو استبدال آخر به . وسينكشف كل ذلك . .

« خطب جورج لويد خطبتين متواليتين فى اجتماعين فى لندن . ورأس أحدهما سير رونالد ستورس (حاكم قبرص) الذى كان سكرتيراً شقيقاً فى دار المندوب السامى أثناء الحرب العالمية الأولى . وحضر الخطبتين أحمد زيور باشا (رئيس وزراء مصر) . وصرح المندوب السامى الجديد أن أول جهده سيكون فى مصر هو المحافظة على الصوالح الإنجليزية واحترام أمانى المصريين . وأسلوب المندوب السامى الجديد فى الكلام جيد . ولكن يطوى تحته ما لا تراتح نفوس العقلاء من المصريين إليه . وقد رأيت مصطفى النحاس ومكرم عبيد ومقص حنا متفائلين خيراً . ولكنهم واهمون فى هذا الاعتقاد . حقق الله ظنهم . . . وخيب ظنى !

رفضت محكمة النقض والإبرام يوم ٢٣ الجارى طلب المحكوم عليهم فى قضية السردار : وأهل المحكوم عليهم قدموا عرائض لكثير من الجهات بالتماس العفو . أباهنى عبد القادر حمزه (صاحب جريدة البلاغ) أنه سمع أن وزارة الداخلية استلقت نظر المديرين والمحافظين إلى الذين أرسلوا لى خطابات تهنته برأس السنة (الهجرية) أو تلغرافات . لكى يمنعوهم عن مثل ذلك ! . . ومن بضعة أيام تعسكر قوة حول بيت الأمة . وتقرر أن تزيد اليوم . والله أعلم بالسبب »



الجهاز السري
لثورة ١٩١٩

© م. ٩

٢١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« إشاعة أن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة سيعين سفيراً في مدريد .
وأن الدستوريين والاتحاديين اتفقوا على أن يكون للأولين ٤٥ كرسيًا في مجلس
النواب ، وأن لجنة تتكون من خمسة أعضاء تفصل في الخلاف بين الحزبين .
نشرت بعض الجرائد حديثاً ليحيى باشا إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة مع محرر
جريدة « الريفورم » جاء فيه أن الإقبال على حزب الاتحاد (حزب القصر) عظيم .
وأن الناس مندفعون للإقبال عليه باختيارهم ! وهكذا . . . وإلا . . . فلا .

« ألم بالنفوس هزال شديد . وهون شديد لدى من كانوا أكثر الناس حماساً
وأشدهم غيرة . . . ومن بقي منهم على عهده . فإما حياء وتورطاً ، وإما لعدم وجود
وسيلة أخرى . وهي مصيبة ليس لها إلا ربك من منج .

« أخبر عبد القادر حمزه عن سعيد (رئيس الوزراء السابق) عن إسماعيل
شيرين أن نشأت سيجرى معه تحقيق في قضية السردار بعد أربعة أيام ، وأن سفارة
إنجلترا بالآستانة كلفت بإرسال عبد الحلیم البيلى مستشار السفارة المصرية إلى هنا .
وأن رسولین قادمین من هنا للبحث عن شخص آخر . وكان مع عبد الحلیم البيلى
وفر إلى أوروبا . فهل هذه الرواية صحيحة ؟ إلى أشك فيها .
طوقت بيتى قوة من عساكر البوليس »

٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« لا تزال هذه القوة موجودة ، بل زادوا عددها عن قبل . إنها اليوم فوق الثمانين .
منعوا الناس من الدخول إلى البيت ، كالسيد حسين القصبي ، وكذلك حاولوا منع

الخدم . وقد تمكن وفد من القيوم أمس أن يحضر عندي بواسطة تسلي أفراد من منزل حمد باشا الباسل . وألقيت عليهم كلمة ربما نشرت في جرائد اليوم »

٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« لا تزال قوة البوليس تحيط بيت الأمة » .

٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« إن استمرار الإدارة في الشدة والضغط على السعديين ومعاكسة مصالحهم قد أثر في ضعف النفوس منهم . فأخذوا ينحازون لحزب الاتحاد ، انقاء للشر ، ومنهم من يأتي لنا . ويستأذن في مفارقتنا . ويشكو لنا حاله . فلا نرى بداً في كثير من الأحوال من موافقته !

« اليوم حضر بعض رجال المنوفية من الأعيان . وقالوا إن بلخان الوفد بمركز قويسنا رأت أن تستأنف أعمالها وتجدد لهذه المناسبة ثقتها بالوفد . وأنه تفاديا من مصادرة اجتماعها فكرت في أنها تستأذن في عقد اجتماع بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك حتى لا يمنع الاجتماع ! » . . فقلت : « أنا لا أعارض في الاجتماع لهذه الغاية . ولا وجه لاستئذاني . بل عليكم أن تستأذنوا القصر الملكي في ذلك » . . فأخذوا يتصلون ويعتذرون بأن هذه فكرة طارئة ، ولا تختص في روحهم ! وبعد قليل من الكلام انصرفوا ! »

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ :

« زارني ديليني مدير شركة رويتر . وفهمت منه أنه لم يتقرر شيء عن حسن نشأت . . خلافا لما كان أكده لأمين يوسف . وقال إنه لم يسمع شيئا عن أحمد

ماهر ومحمود النقراشي ، ولكن يوجد ضدهما شبهات ، وأن المسألة تصفو بعد الإفراج عنهما ، وأشار إلى إحضار عبد الحلیم البیلی من إستانبول ، فقلت له ما أتصل بعلمي من حضوره .

٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ :

« أخبرني أمين يوسف — نقلا عن مستر ستانلي باركر رئيس تحرير جريدة الإيجيشيان جازيت — أن دار المندوب السامي نهبت على مكاتبى الجرائد الإنجليزية ألا يتعرضوا بالنقد للقانون الذى أصدرته الحكومة عن أجمعيات السياسة وتسييد نشاط الأحزاب) لأن ذلك يفيد عدم موافقة دار المندوب السامى على هذا القانون ، خشية أن يجبر ذلك الوزارة على الاستقالة حالا ، قبل أن يتخذ المندوب السامى البريطانى عدته لتأليف وزارة أخرى . ومع ذلك كلفت دار المندوب السامى مستر برسيفال المستشار القضائى أن يخبر الوزارة أو رئيسها ، أنها غير راضية عنه ، أى عن القانون . ويلوح لى أن الإنجليز فرحون فى الحقيقة بهذا القانون ! لأن القصد منه القضاء على الوفد دون سواه . ولكن تدبير الله فوق كل تدبير . »

الأحد أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« لا يزال بيت الأمة محصوراً بالجنود ، غير أنهم لا يمنعون أحداً إلا الوفود والعلبة » .

الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« قبضت النيابة على عبد الحلیم البیلی وأخيه (عبد الرحمن البیلی) منذ بضعة أيام تقريبا . وكان الأول قد دعى من الآستانة بتلغراف ، ونبه عليه أن يقول كل ما يعلم

عن حادثة اغتيال السردار أو يقبض عليه . فتجاهلها ولم يقل شيئاً . ويتكتمون التحقيقات الجارية معهما ، ومع شخص يدعى محمد يوسف السيد . كان قبض عليه قبلهما بقليل . وقيل إنه ضبطت أوراق ضدتهما مهمة . ويجوز أن تمس نشأت باشا . وقد شاعت إشاعات كثيرة على هذا الباشا . حتى قيل إن المندوب السامى توجه يوم السبت الماضى إلى الإسكندرية . وقابل الملك بقصد طلب إخراجه من السراى على الأقل ؛ ولكن لم يحدث شىء فى هذا الخصوص .

* * *

هذه هى مذمكرات سعد زغلول عن هذه الفترة . وهكذا ترى أن سعد زغلول يبحث عن بصمة أخرى على جثة السردار !
هل سيجد هذه البصمة ؟

الملك الصغير !

والبصمة التى يبحث عنها سعد

كانت البصمة التى يبحث عنها سعد زغلول على جثة السردار هى بصمة الملك ! فإذا لم تكن بصمة الملك فؤاد شخصياً . فلا بد أنها بصمة الملك الصغير حسن نشأت رئيس ديوان الملك بالنيابة ! إن سعد زغلول كان يعتقد أن مؤامرة القضاء على ثورة ١٩١٩ لا بد أن الملك فؤاد اشترك فيها . لأنه كان يعرف أن الملك يريد أن يتخلص من حكم الشعب . وكان الملك يعتقد أن سعد زغلول يريد إعلان الجمهورية .

ولم تكن هذه التهمة سراً ! إن جريدة التيمس كتبت يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥

مقالا افتتاحيا قالت فيه بالحرف الواحد : « إن السبب في تأليف حزب الاتحاد يرجع إلى اعتقاد دوائر القصر الملكي وكثير من أصحاب الأراضي المصريين أن سعد زغلول يريد استبدال الملكية في مصر بالجمهورية » وقبل ذلك كتبت جريدة التمس في يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٥ : « إن جميع الدلائل تؤكد أن سعد زغلول يسير سيرا مطرداً نحو إعلان الجمهورية في مصر ! » . . وقبل ذلك كتبت جريدة الديلي تلغراف في يوم ٣ يناير سنة ١٩٢٥ : « إن المعركة في مصر هي بين أنصار الملك وأنصار سعد زغلول » . . وقبل ذلك كتبت جريدة ليثربول پوست في يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ : « إذا ربح سعد زغلول فقد انتهى الملك فؤاد » ! وكان سعد زغلول يتلقى من جهاز المعلومات في جهازه السري أخباراً ومعلومات تزيد في شكوكه . إنه يعلم أن عبد الحليم البيلي على علاقة بشفيق منصور : وأنه يخبره بالاعتقالات ! ويعلم أن عبد الحليم البيلي صديق حميم لحسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي والملك الصغير ! ويعلم أنه عندما اختلف سعد مع الملك فؤاد بعد مصرع السردار . . استقال عبد الحليم البيلي من عضوية الوفد وأنشأ حزب الاتحاد الذي كان حسن نشأت زعيمه الحقيقي ! إنهم كانوا يسمون حسن نشأت الملك الصغير . . فما هو دور الملك الصغير في مصرع السردار ؟

ويجيء جهاز المعلومات بتحريات غريبة : في الساعة الثانية ظهراً عقب مصرع السردار بنصف ساعة ، حضر محمود إسماعيل أحد زعماء الخلية التي قتلت السردار ، على موتوسيكل ، إلى دار عبد الحليم البيلي وعبد الرحمن البيلي في شارع قصر العيني - أمام دار الحكمة الآن - ونادى محمود إسماعيل على عبد الرحمن . . وردت خادمة عبد الحليم البيلي السورية قائلة إن عبد الرحمن لم يحضر بعد ! وأنه سيحضر بعد قليل . . وإذا بمحمود إسماعيل يقول للخادمة : قولي لعبد الرحمن عندما يحضر

« انتهينا » ! وبدأ جهاز المعلومات الذى يعمل مع سعد زغلول يجمع واحد، واحد، واحد يساوى اثنين . . إن معنى هذا أن عبد الرحمن البيلى يعرف أن السردار سيقتل ، وهو كان من المشتركين فى حوادث الاغتيال فى الماضى . وعلى علاقة وثيقة بتشفيق منصور ومحمود إسماعيل ! وما دام عبد الرحمن البيلى يعرف . فلا بد أن شقيقه عبد الحليم البيلى يعرف . وما دام عبد الحليم البيلى يعرف . فلا بد أن حسن نشأت يعرف . وما دام حسن نشأت يعرف . فلا بد أن الملك فؤاد يعرف ويعرف ويعرف ! ثم يجرى الجهاز السرى معلومات أغرب : إن هناك معلومات تثبت اتصال عبد الحليم البيلى بشفيق منصور ومحمود إسماعيل . وأن محمود إسماعيل كان يتردد باستمرار على عبد الرحمن البيلى فى بيته . وأنه بدأت شبهات تخوم حول عبد الرحمن البيلى . . وأن الشبهات على عبد الحليم البيلى أقل من الشبهات على عبد الرحمن ! وإذا بيد مجهولة تتدخل . وتتخذ عبد الرحمن البيلى . وتترك عبد الحليم البيلى . الذى عليه شبهات ضعيفة ! ويقال لسعد زغلول إن هذه اليد المجهولة هى يد القصر ، وأنها طلبت من النائب العام أن يوصى خيراً بعبد الرحمن البيلى . . ويفرج فعلاً عن عبد الرحمن البيلى ويبقى عبد الحليم البيلى !

ولكن الشئ الذى لم يكن يعلمه سعد زغلول — برغم جهازه السرى للمعلومات — أن بريطانيا كانت تعلم بمصرع السردار . وبمؤعد مقتل السردار . وأنها قدمت المذكرة السرية المريبة قبل مصرع السردار بساعتين ! . . والسرى أن سعد زغلول لم يعلم ذلك — لأن القصر ملأ مناصب السلك السياسى كله — قبل تولى سعد زغلول الحكم — برجاله . . ولو كان لسعد زغلول عيون فى عواضم أوروبا . يوافونه بالمعلومات الدقيقة لعرف سر المذكرة المريبة . ولعرف أن الإنجليز لا يهمهم أن يبحثوا عن قتلة السردار . لأنهم يعرفون من أول يوم من هم قتلة السردار . . وإنما الذى

كان يهتم الإنجليز - قبل كل شيء - أن يقضوا على ثورة ١٩١٩ نفسها، وعلى جهازها السرى . وأن هذا هو سر الاهتمام بأن يعرفوا كل التفاصيل عن الذين قاموا بأعمال العنف في ثورة ١٩١٩ . ومن الذين نظموا الجهاز السرى ، ومن الذين قادوا الجهاز السرى . . ومن الذى كان يصدر الأوامر والتعليمات ! . . وهذا هو السر في أنهم اهتموا بقضية ماهر والنقراشى أكثر من اهتمامهم بحادث السردار . . وأنهم اهتموا بالحصول على اعترافات شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ، أكثر مما اهتموا بأن يعرفوا من الذى اشترك في حادث السردار وقتل السردار ! إن الإنجليز لم يكن يهتمهم إطلاقاً أن يشتوا علاقة الملك الصغير بمقتل السردار
ونترك مذكرات سعد زغلول تروى تفاصيل هذا الصراع العجيب . .

تابع يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« كثرت الإشاعات حول تحقيق حوادث الاغتيال . بالنسبة لحسن نشأت وعبد الحليم الببلى . وقد أكد لنا بعضهم أن أحمد إسماعيل - أخا محمود إسماعيل - عنده كثير من الأوراق الهامة التى تلقى الشبهة على الببلى ونشأت باشا (وكيل الديوان الملكى) . منها خطاب عبد الحليم الببلى إلى محمود إسماعيل ، يدعوهُ إلى مكتبه لمقابلة نشأت فيه، ومنها (صورة) فوتوغرافية لنشأت مهداة منه إلى محمود إسماعيل بعبارة بخطه * وكذلك أكد أحمد هذا أن أخاه (محمود إسماعيل) كان عضواً في لجنة معركة الزهور التى كان نشأت يرأسها في العام الماضى ، وأنه فصل له « ريدنجوت » عند خياط كبير . وقد ضبطت (صورة) فوتوغرافية كبيرة عن اجتماع ماسونى كبير كان فيه محمود إسماعيل وشفيق منصور على مقربة من (حسن) . نشأت وقد رأيت أنا هذه الصورة حيث أحضرها عبد القادر حمزة من

من محل زولا المصور الشهير . ثم أخذت إلى إدارة التحقيق . ويقال إن المحققين عثروا على صورة فوتوغرافية فيها نشأت وعبد الحلیم البیلی ومحمود إسماعیل . وفي قول وبدراوی باشا عاشور ! وأكد لي أمس بعضهم أنه أثناء وجود نشأت بالأوقاف (كان وكيلًا للأوقاف قبل تعيينه وكيلًا للديوان الملكي) عثر في مكتبه على رصاص ، وتقدم حسن نشأت فأخذه . ولم يظهر له من بعد ذلك أثر . وقد أرسل النائب العموی مع عبد الهادی القصبي يطلب تلك الصورة الكبيرة . كما فاتح (النائب العام) محمود الإنترني باشا في شأن حديث صدر عنه . وما كان من عبد الحلیم البیلی عند سماع خبر الاعتداء على حسن عبد الرازق باشا وزهدي بك . من كونه قال إنه لم يكن القصد منه اغتيال هذين الرجلين بل عدلى ورشدى . ولا أظن لهذه الواقعة أهمية . وليس من البعيد أن يكون النائب العموی يريد - بطلب العون وهذه الشهادة - أن يظهر لنا اهتمامه بكشف الحقيقة . دفعا لما حام حوله من الشكوك في إخفائها لمصلحة السراى . ولقد قيل بهذه المناسبة إنه (النائب العموی) ذهب إلى الوكالة البريطانية وأفهم العميد (المندوب السامى) بعد التهمة عن حسن نشأت . والله أعلم »

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« فهمت من مستر ديلينى (مراسل رويتر) أن طاهر نور (النائب العام) قال إن الأدلة ضد نشأت لم تبلغ حد اليقين . وتردد في كونها كافية لإدانة البیلی » .

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« نقل لى الدكتور حامد محمود عن مستر ديلينى مراسل رويتر أن نشأت سيسأل عما قليل فى النيابة . وحينئذ يطلب (الإنجليز) إبعاده عن السراى بحجة أنه لا يليق أن يكون من فيها عرضة للاستجواب فى هذا الشأن . وأبدى بشرى حنا عن مدحت باشا (يكن) عن صدق باشا أن نشأت سيسأل اليوم فى النيابة . ويقول (إسماعيل) صدق إنه سمع ذلك من مصدر موثوق به . وروى لى أمس (إبراهيم) ممتاز المحامى أن مؤامرة اكتشفت فى إستانبول . وأنها دبرت بواسطة (عبد الحليم) البيلى لاغتفال حياة الخديو السابق ، وأن الرواية اختلفت فى زمن اكتشافها . فن قائل إنها اكتشفت من زمن طويل . وكرم على عبد الحليم البيلى هبوط أنقرة بسببها ، ومن قائل إنها اكتشفت فى هذه الأيام بعد عودته من تلك البلاد . وربما كانت الرواية الثانية أقرب إلى العقل . ولكن الممول عليه هو البرهان المثبت . وأخبرنى النحاس باشا . عن (الدكتور محمود ماهر) - شقيق أحمد ماهر . وهو فى منصب كبير فى إدارة الطب الشرعى - أنهم يبحثون الآن بطريقة كيميائية عن معرفة بصمات فى أوراق يعتبرونها ذات أهمية كبيرة . ونسبة هذه البصمات إلى أشخاص معينين . يقولون إن التحقيقات تبحث الآن عن دعوة السردار إلى حفلة الشاى التى كانت أعدت له : من قام بها ؟ ومن اقترحها ؟ مع عدم وجود مناسبة لها . ومن دفع نفقاتها ؟ حيث يشاع أنه قام بها نشأت باشا . وعما إذا كان محمود إسماعيل دعى إليها ، إذ قيل إنه عثر على تذكرة بدعوته إليها . كما يقولون إنها تبحث عما إذا كان نشأت أقرض ريدنجوت لمحمود إسماعيل . وأنه عملها غير مرة كما يقول الشهود .

وأخبرنى ممتاز المحامى . سالف الذكر أن أحمد رشدى المحامى لديه قسيمة باسم

من دفع إليه أتعب (المرافعة في قضية السردار) وخاصة عن محمود إسماعيل ،
وأن مساعي بذلت عنده في تسليمها فلم يقبل ، وأنه سئل من يومين في النيابة عن
معلوماته في قضية السردار . وقال إنه « طينها » .
هكذا رواية ممتازة .

ما أقل عقولنا !

انتشرت في البلاد الأخبار بأن المندوب السامي البريطاني سيطلب من الملك
إخراج حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة من القصر . وكان الساسة
يسمون نشأت باشا « الملك الصغير » ! وفرح الناس بهذا النبأ . وراحوا يهتفون
بعضهم بعضا ! وكان الساسة وأعضاء الأحزاب سعداء بهذه البشرى ! إن الإنجليز
سيخلصوننا من نشأت الحاكم بأمره ! الرجل الذي يرفع الوزراء ويسقط الوزراء !
الدكتاتور الذي يحكم مصر من وراء الستار ! الملك الصغير الذي وحده نبذ التعزيز
فهمى باشا بقوله : « يقرب من يشاء ويقصى من يشاء . ويعز من يشاء ويذل من
يشاء . وأوامره مقدسة في كل وزارة من الوزارات . تصعق الوزير والوكيل والمدير
والعمدة والشيخ والخفير ! . . حنانيك يا نشأت باشا ! رفقا بقومك فما خلقوا من
حديد ! لقد صيرتهم الحوادث عظما وجلودا . رضاك وغفرانك ! ها نحن أصبحنا
لا حول لنا ملك ولا قوة ! ها نحن مقرون بكفاءةك وقدرتك . فخفف عنا وطأتك .
وخفض من بطشك . وارفع عنا مقتك وغضبك ! ! » . . وكان الملك الصغير أعلن
على سعد زغلول حربا لا هوادة فيها . وأعلن سعد الحرب على الملك الصغير . . والملك
الكبير . . وجاءت الفرصة الذهبية . . إن المندوب السامي البريطاني سيخلع الملك
الصغير من عرشه ! وصفق الناس وهلل القادة . .

ولكن سعد غلول رفض أن يشترك في الزفة ! لقد كتب في يوم الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يعلق على ابتهاج الناس بتدخل الإنجليز لإخراج نشأت باشا من القصر بقوله : « ما أقل عقولنا . وأقصر أنظارنا . وأضعف صبرنا ! اشتدت بنا المظالم . وطمخينا نشأت وعصبته . وسامونا أنواع الخسف والعسف . وشدوا خناقنا . وضيقوا أنفاسنا . وأنزلوا بنا كل شدة . فلم نجد مفرجا لكربتنا . ولا منفذ لنا إلا الله القادر على كل شيء . ولا شعيراً بأن الإنجليز سيضربون على يد الظالم . ويحبروننا من عسف الغاشم استبشرنا . وانتظرنا وأخذنا كل يوم نتشوق إلى ما يفعلون . توهمنا أن فيه كل الراحة لنا . ولكننا لا ندري أن هؤلاء القوم يحمون الغم من الذئب . لا لاستحيائها وضمانه وجودها ولكن لتكون لهم . ولتختص بطونهم بالمحومها . فلا ينبغي أن يأخذنا النمرح من أن يفك الأجنبي قيد أرجلنا . لأنه سيقيد أعناقنا . فنحن على أى حال فريسة المفترس . ورمية الراعى . والله وحده هو القادر على إنقاذنا من الظالم لنا . والطامع فينا » .---

إن سعد زغلول كان يريد أن يخلع الشعب المصرى الملك الصغير . لا أن يخلعه المنادوب السامى البريطانى !!
ثم عاد سعد زغلول يكتب . .

تابع الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« يتحدثون كثيراً عن أن التحقيق الجارى مس وقائع كثيرة . تلقى شبهات قوية على نشأت باشا . ونشرت « الأهرام » اليوم أنه سافر الى الإسكندرية . وروى أمين عز العرب عن صليب سامى أن النائب العموى قال إن ما شهد به (أحمد رشدى الحامى) فى خصوص توكيله عن الدفاع عن محمود اسماعيل . ومقابلته نشأت باشا

له أهمية عظيمة في التحقيق . وقد نشرت جرائد الصباح أن مسكن (عبد الحليم البيلي) فُتس في الآستانة ، واستحضرت الأوراق التي كانت فيه الى وزارة الخارجية . ويقال إن وزارة خارجية تركيا كانت خابرت وزارة خارجية مصر بخصوص (حسن) نشأت في مؤامرة دبرها (عبد الحليم) البيلي ضد حياة الخديو ، وأن هذه المخابرة لم يظهر لها أثر فأعلمت بها دار المندوب السامي . وهذه أخذت تبحث أمرها . وسيعود الملك غداً من مصيفه في سكون . ويقال إنهم رثبوا له مظاهرة من طلبة الأزهر تهتف له عند قدومه . ويقال إن التحقيق تناول البحث عما لنشأت (باشا) من العلاقات مع النساء » .

يوم الجمعة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« عاد أمس الملك من إسكندرية . ولم يكن في استقباله من الأمراء إلا الأمير حيدر (فاضل) و (الأمير) إسماعيل داود ، ونجل جميل طرس . أما الباقي من أكابرهم فلم يحضروا . وحضر المندوب السامي . وجملة من سفراء الدول : وموظفي الحكومة والوزراء السابقين والأعيان . ومن بينهم علوى الجزائر . وكان طلبة الكليات والمدارس والمعاهد قد أضربوا عن المدارس . وكان آلاف منهم ومن خيرهم على جانبي الطريق الذي مر (الملك) فيه من المحطة إلى (قصر) عابدين ، فهتفوا كلهم بالهتافات الآتية : يحيا الملك الدستوري . . يحيا الدستور . . يحيا سعد . . تسقط الوزارة الخائنة . . يسقط نشأت . . واتفقت روايات كثيرة على أن الهتاف يسقط نشأت والوزارة وبحياة سعد كان قويا وعاليا . وفي طول الطريق . وتفرغت عن هذه الجموع مظاهرة هاتفة للدستور . ولسعد . وللنواب . . وأيد الكثيرون أن الملك كان عابسا مكفها . وأن الوزراء ونشأت كانت رؤسهم منكسة . ولا يكادون يرفعون »

أبصارهم . وقد تناولوا الغداء على المائدة الملكية ، ويقال إن الحديث دار عليها . وفي (قطار) السكة الحديد كان في موضوع استعفائهم . ولكن لم يظهر لغاية اليوم أثر لذلك . قال على إسماعيل سكرتير رئيس مجلس الوزراء إن (زيور) باشا رئيس الوزارة استدعى إليه حسن نشأت : ومكث معه زهاء ساعة ونصف . وخرج من عنده متكدرا مكفها . وأنه نصحه بالاستقالة (من منصب وكيل الديوان الملكي) . وأن جورج لويد (المندوب السامي) تقابل مع نشأت في (قصر) المنتزه . ولبث معه مدة طويلة ، ولم يعلم ما دار بينهما . وأن الملك قرر عدم التفريط في نشأت . والتشبث به إلى النهاية . »

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« أكد مستر ديليني (مراسل رويتر) أمس إلى أمين يوسف أن لورد لويد (المندوب السامي) سيقابل الملك . ويطلب منه عزل نشأت باشا نهائيا . وأكد له هذا اليوم أيضا . وزاد عليه بأنه سيطلب من الملك أن يكف عن التدخل في أمور الدولة . وأنه أعد المعدات اللازمة لقهر مقاومته لحد خلعه . وروت « الأهرام » أن طراداً قام على وجه السرعة من مالطة إلى مصر . بسبب أمور هامة فيها . وإن لم يكن في الإسكندرية اضطراب . قابل اليوم الساعة الحادية عشرة جورج لويد (المندوب السامي) الملك فؤاد ولبث معه مدة غير قصيرة . وقابله عقبها زيور باشا (رئيس الوزارة) . ولا يعلم ماذا كانت النتيجة . ولم تنشر جرائد أمس شيئاً منها . »

الإثنين ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« قال ديليني (مراسل رويتر) لأمين يوسف إن الملك متشدد كل التشدد .
وقد اشتد الأمر بينه وبين لورد لويد » .

الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ :

« قابل لورد لويد (المنسوب السامي البريطاني) في يومى الثلاثاء والأربعاء جلالة الملك . ولبث معه كل مرة زهاء ساعة . وتناقلت الجرائد المصرية والإنجليزية خبر هذه المقابلة . بما تركه للذين يفهمون أنها بخصوص إبعاد نشأت باشا من خدمة السراى . وقد شاخ أن جلالتة معارض كل المعارضة . حتى قيل إنه صرح بأن نشأت لا ينفصل عنه . فيما أن يمكثا معاً . أو يرحلا معاً . وأن لورد لويد تشدد . ولو أدى الأمر إلى تنازل الملك . وقد تواترت الأخبار أمس واليوم بأن عزل نشأت تم . وأنه يعلن اليوم . وأن الملك عرض تعيينه في معيته . أو في إحدى وظائف الوزراء بالقاهرة أو السفارات ، فلم يقبل المنسوب السامى . كما لم يقبل منحه نيشانا . وقيل إنه سيقبض عليه بعد الاعتزال . واتفقت الروايات اليوم على أن فصله تم . وأن دار المنسوب السامى أخبرت دار النيابة به ، وإن هذه أوصلت هذا الخبر إلى النائب العمومى في المنصورة . ويظن أن هذا لا يتأخر عن العودة إلى القاهرة ، ليباشر التحقيق مع نشأت . وقد أخبرنى اليوم أمين عز العرب أنه ذهب إلى مستر هيوز (مفتش النيابة) في النيابة . وأخبره عن تفتيش بيت في الآستانة كان يتردد عليه عبد الحليم البيلى . وقد نشرت الجرائد أن مستر جريفيث — أحد المفتشين بوزارة الداخلية — سافر إلى الآستانة لإحضار أوراق هامة خاصة بالبيلى . ولكنى أظن أنه هو ذلك الذى أخبرنى عنه مستر ديليني من بضعة أيام أنه ذاهب لحمل بعض القوانين على العودة . والإباحة بما يكون عندهم من المعلومات .

وقد روى على الشمسى وأمين يوسف عن ديلينى أن اللورد لويد يفتكر إن
العديين قوم مخربون . مقلقون . وله أن يظن ما يشاء .

الجمعة أول يناير سنة ١٩٢٦ :

قال مصطفى النحاس نقلا عن محمود ماهر (شقيق الدكتور أحمد ماهر)
نقلا عن أخيه (على ماهر وزير الحقانية) إن طاهر نور النائب العموى صرح
(على ماهر) ناظر الحقانية بأنه لا شيء (على الدكتور أحمد) ماهر ولا على
النقراشى . وأنهما إذا حولا على محكمة الجنائيات فلا بد من تبرئة ساحتهم . ولكن
الإنجليز يريدون مع ذلك إحالتهما إلى محكمة الجنائيات . فقال له الوزير (على
ماهر) : ما دام أن هذا رأيك . فاعمل به ولا تعمل بغيره وأذهب إلى مستر
پرسيفال (المستشار القضائى فى وزارة الحقانية) فلن لم يقتنع فارجع إلى . إذ لا يمكن
أن أقبل الإحالة إلى محكمة الجنائيات فى هذه الحالة . وأول من أمس قابل مصطفى
النحاس النائب العموى . بعد جهد جهيد . فأفهمه النائب العموى أنه تقرر
إحالة أحمد ماهر والنقراشى إلى محكمة الجنائيات ، وأنه لا يزال يرى عدم الإدانة .
وطلب النائب العموى من النحاس ألا يخرج به بكثير من الإلحاح . ويؤكد مصطفى
النحاس أن لا شيء فى القضية إلا تقرير شفيق منصور . وشهادة يعقوب صبرى .
بأن أحمد ماهر قال أمامه وأمام عبد الرحمن الرافعى وعبد اللطيف الصوفانى قصة
الضابط مصطفى حمدى .

ولكن الصوفانى مات مع الأسف . ويظهر من الاختصار على مواجهة أحمد ماهر
بمعقوب المذكور . دون عبد الرحمن الرافعى : أن هذا الأخير لم يوافق على هذه
القصة . فإن كان الأمر كذلك فلا خوف من العقوبة ، إلا إذا كان تعيين مستر
كيرشو رئيسا لمحكمة الجنائيات له علاقة بهذه الحقيقة . والله أعلم .

الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ :

انعقدت جلسة المحاكمة في قضايا الاغتياال تحت رئاسة مستر كيرشو . وعضوية كامل إبراهيم وعلى عزت .. وتوالى انعقادها إلى الآن . ولما تنته بعد . وقد سمعت شهادات الإثبات والنفي وطلبات النيابة ومرافعة بعض المحامين . وبقيت مرافعة البعض الآخر . ولم يأت شهود الإثبات بشيء ضد ماهر والنقراشي . وثبت من شهادة هؤلاء الشهود :

أولاً : أن الذين كانت النيابة تسجنهم كانوا تحت تصرف البوليس . ينقلهم من مكان إلى مكان ويحقق معهم تحقيقات غير رسمية . أى من غير تحرير محاضر ، وينقلهم من مكان إلى مكان حسب إرادته . وكذلك كانوا تحت تصرف إدارة الأمن العام .

ثانياً : أن تقرير شفيق منصور الذى قدم من ٣٣ صفحة كتب في البوليس ، لا في السجن ، وبعد تمامه سلمه سليم زكى إلى مأمور السجن : وهذا أرسله إلى البوليس .

ثالثاً : أن النيابة سلمت بأن سليم زكى اشترك في تحرير هذا التقرير ، بأن كان يذكر شفيق منصور بتواريخ الوقائع التى سردها .

رابعاً : أن وزير الداخلية إسماعيل صدق كان وعد شفيق منصور بالعفو عنه ، إذا هو أدلى بمعلومات تفيد التحقيق . وثبتت صحتها . وأن هذا الوعد كان بواسطة إبراهيم أطلبواى بك .

خامساً : أن اللورد ألنبي وإسماعيل صدق يوصيان بهذا العفو : إذا قام شفيق منصور بما ذكر .

وقد كانت شهادة إسماعيل صدق تشهر بسوء نية . إذ كان يزعم أنه لا يتذكر وقائع هي من الأهمية بمكان ، وأغلبها ينفع المتهمين . ولقد وسعت المحكمة صدرها للدفاع ، ولا تزال مستمرة . والنيابة تلت مرافعتها تلاوة وهي تجرى بقلم جيد . وفيها لوم وخبث . وشيء من الأضاليل . ولا أستبعد الحكم على ماهر والنقراشي . لا لأن هناك إثباتا ضدهما . بل لأن الإنجليز يعملون إلى ذلك ، والله أعلم .

الخطاب البريء !

هذا ما كتبه سعد زغلول عن تقرير شفيق منصور إلى البوليس المكون من ٣٣ صفحة . إنه التقرير الذي كتبه شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ! . . إنه التقرير الذي وضع المحجوم بك ترجمته بالإنجليزية في مظهر مغلق وقدمه على صينية إلى اللورد ألبني ، وقال إن رؤوس سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشي في داخل هذا المظروف ! إن هذا التقرير حصل عليه الملازم أول هيدريسي الضابط بالمخابرات البريطانية ، والذي كان يعمل متكرراً تحت اسم ضابط في البوليس المصري ! وكان هذا الضابط على رأس عدد من الضباط الإنجليز يتولون حراسة شفيق منصور وزملائه ليلاً ونهاراً . وهذه ترجمة خطاب الملازم أول هيدريسي :

« صاحب السعادة حكمدار بوليس القاهرة .

« سيدى . مرفق مع هذا ٣٣ صفحة من تقرير كتبه المسجون شفيق منصور وطلب تقديمه إلى صاحب السعادة النائب العام » .

« إمضاء - هيدريسي »

« ملحوظة : إنه أحد المسجونين المحكوم عليهم في قضية السردار في سجن المنشية .

ومرفق به خطاب من اللواء رسل باشا حاكمدار البوليس هذا نصه :

« سرى جداً ٩٦ »

« حضرة صاحب السعادة النائب العموى لدى المحاكم الأهلية »

« نتشرف بأن نرسل لسعادتكم مع هذا الجواب الوارد لنا من الملازم أيل هيدرسى
اليعين بسجى مستمر للمحافظة على المحكوم عليهم فى قضية مقتل المأسوف عليه
السردار . ومعه تقرير من المسجون شفيق منصور مكتوب فى ٣٣ صفحة حيث
طلب إرساله لسعادتكم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .»

« الإمضاء - رسل »

أرأيت صيغة الخطابين ! مسألة عادية جداً ! حتى الملاحظة التى كتبها ضابط
المخابرات البريطانية ليدكر الحكمدار بأن شفيق منصور هو أحد المسجونين
المحكوم عليهم فى قضية السردار . . أرأيت البراءة ! ؟! إننى حصلت على نص
التقرير السرى الذى كتبه شفيق منصور بخط يده . وهو يدل على أن شفيق
منصور لم يكتبه وحده ! إن الذين اشتركوا فى كتابته هم كين بويد رئيس المخابرات
البريطانية فى مصر . وإنجرام بك وكيل المخابرات البريطانية فى مصر . ومستر
جريفيث أحد رجال المخابرات الذى كان يشرف على مسائل العمال فى وزارة
الداخلية . إن الذى يقرأ هذا التقرير يشعر بأن شفيق منصور فقد إرادته تماماً ،
فإن التقرير مكتوب ليشق ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ويثبت على
قيادة ثورة ١٩١٩ أنها هى التى قامت بجميع عمليات العنف .
إننى أنشر هذا التقرير الخطير !

الزنازة رقم ٨ تتكلم

المكان : عنبر المحكوم عليهم بالإعدام في قضية السرّار . في سجن مصر .
 المحجّونون بملابسهم الحمراء . كل واحد منهم في زنازة منفردة .
 الزمان : الساعة ١١ من صباح يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ . . الهدوء يسود
 العنبر . . وفجأة دوى صوت كالرعد في الزنازة رقم ٨ . إنه صوت شفيق
 منصور !

• • • •

ونترك المستندات تتكلم . . بين يدي تقرير سرى جداً موجه إلى اللواء رسل باشا
 حكمدار القاهرة . . إن هذا التقرير موجود الآن في مكتب النائب العام بالقاهرة .
 إنه مسجل تحت حرف س ص ٤ و ٦ ف ! وهذا هو التقرير الخطير :
 سرى جداً

« بمعرفتنا نحن الأميرالاي لإنجرام بك حكمدار بوليس الإسكندرية : ولنخضع
 سليم زكي مفتش ضبط فرع (ب) . والملازم أول أحمد طلعت بحكمداية
 مصر . ثبت الآتي بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ : أثناء وجودنا اليوم الساعة ١١
 صباحاً بسجن مصر . بناء على طلب عبد الحميد عنايت لنا ، سمعنا شفيق
 منصور . يتكلم بصوت مرتفع . مسموع من الخارج . يقول ما يأنى : « لقد قال
 حسن (كامل) الشيشني إن الحقيقة ستظهر في يوم من الأيام . وسعد برىء من
 ذلك . وأن المحرم الأثم هو نشأت . باتفاقه مع البيلي . أين محمود إسماعيل ؟ يا من
 أوجدتنا في هذه الحالة ليتك ما كنت . فإننا مبسكين . وليس هناك من يسأل عنا .
 أو يعول عافلاتنا . محمود إسماعيل ! أظهر النور ! اعترف ! لا تنكر ! إننا اعترفنا

جميعا . ومن العار أن تنكر . وأن تسبب للأحزاب الأحرار ولعائلتنا الآلام . وأنت تعرفها ! أظهرها ! لا تخفها أبداً . قل الحق ! ذلك الحق هو النور . ذلك الحق هو أن سعداً برئ منها . برئ من قتل السردار ، وأن نشأت والبيلى ومحمود هم الذين دبروها ! هل تخاف من ظلام الدسيمة ؟ إيه يا محمود ! قل الحقيقة ! لا تنكر يا محمود يا إسماعيل ! يا محمود يا إسماعيل قل فى المحكمة . وقل للنائب . ولكل الناس . وعلى رؤوس الأشهاد . ولا تخف الحقيقة وأظهرها . إن سعد باشا برئ من هذه التهمة . وأن الذى أجرم هو البيلى ونشأت . هما اللذان فعلا هذه الحادثة ، وأن سعد والسعديين وهؤلاء الشبان المساكين أبرياء منها . ووجود هذه الحقائق عار أن تخفى . إذ يجب أن يضحى الفرد فى سبيل الأمة . ويجب أن من كان سببا فى ارتكاب الجريمة يظهر . ولا يؤخذ الأبرياء فى سبيل الجرمين .

• • •

« الأغرب من كده محمود إسماعيل ! وتغريه لنا ، ويفهمنا أنها فكرة وطنية ! وأن سعد باشا خسر الدنيا . وخلق أكاربه فى الحكومة لحما ودما ! ياسلام يا حسن يا شيشينى ! أما أنت بتفهم ! وقلت إن محمود إسماعيل جايب فوله ! ياليتنى افتكرت زيك . وأن كان عندى عقل زيك ! أنت اللى فهمت القولة . . . أنت مش عارف يا محمود أن البرلمان انحل . وسعد باشا ساب البلد وقال : أنا بعيد عن السياسة ؟ يا محمود دى مش عواطف . يا محمود اختشى عيب . يا محمود خليك راجل . يا محمود أوجد لنفسك شخصية وقل كل شىء ! . . اختشى بقى ، وقل الكلمتين اللى فى نفسك : وسلم أمرك لله . وآدى أنت ضيعت البلد وظلمتها . عقلك زى الزفت ومش أنت طبيعتك كده . رجل صلب . افتكرك بس هذا الظلام يصح أن يحل محله نور . وحسن (الشيشينى) قعد يفهمك ، ويقول لك إن دى تجر على البلد مصائب .

والإنجليز يأخذوا السردار في مركب على حسابنا . ويفرضوا غرامة حربية ،
ويبهدلونا ، ياما نصحته يا حسن إنك كنت معتقد إذا ما نجوت من هذه الحادثة
فإلى السعادة والطمأنينة المستمرة . وأنتك تكون عضو في حزب الاتحاد ، مع
نشأت والبيلي ، وتكون ثالث الثالث . . . سيبك من الطمع . . . وميلك للسعادة
وتكون وسط أغوات وباشوات ، وبكوات ! لكن وقعت ! قال سعادة . . . وتكون . . .
وتكون سكرتير نشأت في السرايا ، والضجر والظلام والفقر وتستلف فلوس من فلان
وفلان . ده كله يروح ، وترتكب هذه الجريمة ! المال والفلوس . . . وأهنا السرور ،
ده كله راح عنك ، والفقر باقى عليك . وعلى أفكارك السخيفة ! . . . حكموا عليك
وخسروا وجودك وحياتك . وكان يصح لما واحد زى نشأت يزهره لك بشوية حاجات
فارغة ، تكون مخلص . والله يا محمود أنا قلبى يخلص لك جداً ، رغما من كل
ما حصل . أنا مالى ومال الناس ؟ أنا ليه أوجدت نفسى فى ظلام زى ده ؟ وكم مرة
قلت لحسن الشيشي إن محمود إسماعيل رجل صحيح بدون أن أحمل لك ضغينة .
يعنى رايح أزعل منك يا محمود ؟ كم واحد تحمله ! وكم واحد أهاننى ! وكم واحد
ظلمنى ! ومع كل ذلك أتركه ! لا تفتكر أن السرايا ستعفو عنك . إن العفو بيد
الله ، وليس بيد مخلوق . عفو ليه ، وبتاع ليه اللى بتتظره من السرايا ! قل الحق واتكل
على ربنا وهو يخلصنا # .

ثم قال شفيق منصور بالإنجليزية : « يارب خلصنا من عذاب أليم ! » .

امضاءات : أميرالاي إنجرام

صاغ سليم زكى

ملازم أول أحمد طلعت

٣١ يوليو سنة ١٩٢٥

انتهى التقرير . .

ثم تقرير آخر أخطر ! إنه بإمضاء مأمور سجن مصر ! إنه يبدأ بتأشيرة من إنجرام بك هذا نصها : « سرى جداً » . وفي الحال ذهب مأمور سجن مصر إلى شفيق منصور . ليسجل أقواله . في محضر : فسجلها كما يأتي :

سجن مصر في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

في الساعة ١١ صباحاً ، طلبني المسجون مرة ٨ شفيق منصور ، فذهبت إليه . وسألته عما يطلبه . فأخبرني من تلقاء نفسه بالآتي : « لبدى سر عظيم ، أريد أن أخبرك به . إننى أتكلم عن قضية مقتل السردار . ومن الضروري أن تعرف من هم مرتكبو هذه الجريمة التي جرت المصائب على مصر . وليس السعديون هم المسئولين عنها . وما كنا إلا آلات ، لارتكاب هذه الجرائم . ونشأت باشا باتفاقه مع الببلي . دبرا قتل السردار . لإسقاط سعد والبرلان . وكان المنفذ لأغراضهم محمود إسماعيل . ومحمود إسماعيل لا يريد الاعتراف . لأنه يظن أن نشأت باشا سيسمى لدى الملك ليغفو عنه . وبعد أن يمضى سنتين أو ثلاثا بالسجن ، يخرج ويتقلد الوظيفة التي أعلما له نشأت باشا . ومحمود إسماعيل دماغه ناشف وعنيد . وكل الذين حكم عليهم بالإعدام يثقون به . ويصدقونه في كل ما يقوله ، وهو الذي كان يخفي القنابل والمسدسات التي تستعمل في حوادث الاغتيالات بمنزله . نشأت باشا وعده بكافأة حسنة . ووظيفة كبيرة في السراي ، أو في أى عمل آخر . وكان يرسل له التعليمات والأوامر اللازمة لاغتيال السردار . محمود إسماعيل كان صديق عبد الحليم الببلي الحميم . وكان يزوره يومياً تقريباً ، ودائماً كانا مع بعضهما ، ومحمود إسماعيل من أكبر المحرضين . ولما كنا نجتمع كنت أظن أنه يخلص . ولكن حسن كامل الكتاب الممنوع ج ٢

الشيشيني ، ذكر أن له علاقة بالسرايا ، ولاحظ أيضاً أنه الآن يكره سعد باشا ، محمود إسماعيل يعرف كل شيء ، لكنه لا يريد الاعتراف ، إذ يظن أنه سينال المكافأة التي وعده بها نشأت باشا ، ولكن لمن الواجب أن يعترف ، وأن الملك يجب أن يعرف أن الرجل المقرب له مشغول عن القضية الحاضرة ، ومصلحة الأمة فوق مصلحة الفرد . البيلي كان الواسطة بين نشأت ومحمود إسماعيل ، وكان في جمعية ماهر والنقراشي الأولى ، ولما تقلد الوزارة سعد باشا ، ظن أنه سيكافئه كغيره ، ولما أسند سعد باشا وزارة المعارف لماهر ، ووكالة الداخلية للنقراشي ، حنق عليه وخرج على الوفد ، وانضم لنشأت في مؤامره ضد سعد والبرلمان ، فنجح في إسقاط وزارته بقتل السردار .

• • •

« كوفى » (عبد الحليم) البيلي على ذلك بالوظيفة التي تقلدها بمساعي نشأت بأنقرة ، ولا يزال يرأس نشأت باشا الحكومة التركية بواسطته ، ولما كان البيلي في لندن كان محتكاً بالأتراك ، وفي السنة الماضية ذهب خلصة إلى أنقرة بحجة الاستشفاء ، ولم تكن لديه نقود ، ومع ذلك تمكن من السفر ، ولم يقل لى شيئاً من ذلك ، مع أنني كنت صديقه الحميم ، وكنا كأخين ، أنكر عني ذهابه لأنقرة . وأثناء محاكمتي أخبرني إبراهيم الهلباوى بك (المحامى) أن البيلي طلب منه الدفاع عن محمود إسماعيل ، وأن يدفع له المصاريف من عنده ، فرفض ذلك الهلباوى ، ولم يشأ المرافعة عنه .

نشأت رجل دسائس ، وله مطاعم كبيرة وكان أفندى بسيط ، وبدعائسه توصل للسراي ، ولا يهجم سعد أو البرلمان أو الإنجليز أو الملك نفسه ، بل هو يريد أن يكون ملكاً ، ويرأس الحكومة التركية في ذلك لمساعدته على تحقيق غايته . .

هذا وقد كتبت التقرير بعد مغادرتي غرفة للسجون ، ولم أكتب شيئاً أمامه .

مأمور السجن

إمضاء : روبر

ومستر « روبر » هذا هو ضابط يربطني كان يقوم بأعمال مأمور السجن !!
انتهى تقرير مأمور سجن مصر المؤرخ في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ حرفياً .

شيء غريب !

وثبت في قضية الاغتيالات أن لإنجرام بك لم يقدم هذين التقريرين الخطيرين إلى النائب العام إلا في ١٩ نوفمبر . وفي محضر جلسة محكمة الجنايات في قضية الاغتيالات يوم ٨ أبريل سنة ١٩٢٦ أثر هذا التأخير العجيب . لماذا يتأخر تقديم التقرير إلى النائب العام إلى ما بعد تنفيذ حكم الإعدام . واستدعى لإنجرام بك لسؤاله ، وأنقل هنا أقوال لإنجرام بك لخطورتها :

م - من مستر كرشو رئيس المحكمة : التقرير الذي عمل في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ أرسل إلى النيابة في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، فما هو سبب التأخير ؟
الإنجرام - أتخلت التقرير إلى مستر هيوز مفتش النيابة ، إما في نفس اليوم أو في اليوم التالي ، وأخبرته عن جميع ما بخصوصه ، وأخبرنا مستر هيوز أن نحفظه وأن نعمل تحريات أخرى .

مستر كرشو - بعد ذلك ، هل التقرير حفظ عندكم إلى يوم إرساله إلى النيابة ؟
الإنجرام - حفظ في البوليس إلى يوم إرساله إلى النيابة !

هذا هو ما ورد في محضر جلسة محكمة الجنايات ! . . وتصور أن تقريراً كهذا كتب في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ويخفيه إنجرام مدير المخابرات البريطانية في مصر . . ومستر هيوز المشرف على النيابة . . طوال شهر أغسطس ، إلى أن يتم تنفيذ حكم الإعدام في شفيق منصور ، وطوال شهر سبتمبر ، وطوال شهر أكتوبر . . ويقدمونه في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ! . . ألا يدل هذا على أن الإنجليز كانوا لا يرغبون في أن يكشف دور الملك والقصر في قضية السردار ؟ . . وأنهم كانوا يعلمون دائماً بهذا الدور ؟ . . وأنهم كانوا على اشتراك كامل في هذا كله ؟ وإلا فلماذا يخفى الإنجليز هذا التقرير الخطير إلى أن يتم إعدام شفيق منصور الذي يذكر في التقرير أشياء خطيرة جداً ؟ . . لماذا لم يحققوا ؟ لماذا لم يسلموا التقرير إلى النائب العام على الفور ، أو بعد يوم ، أو بعد أسبوع ؟

شيء مربب ، وغريب !

وأهمية هذين التقريرين الرسميين في أنهما صدرا في الوقت الذي كان فيه حسن نشأت رئيساً للديوان الملكي بالنيابة ، وحاكما بأمره في مصر ، أو ملكاً صغيراً . . فتاريخ التقريرين في يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ، ونشأت لم يخرج من منصب رئيس ديوان الملك فؤاد بالنيابة إلا في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . ونقطة أخرى تستوقف النظر أيضاً . . أن الحكم بالإعدام صدر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ ، وأن الشعب قدم عرائض إلى الملك فؤاد يطلب منه أن يستعمل سلطته ويخفف الحكم . وقدم التقريران في يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ، وبعد سبعة أيام فقط أصدر الملك فؤاد في ٧ أغسطس أمره برفض تخفيف حكم الإعدام . وفي يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٥ صدر أمر ملكي بإبدال عقوبة الإعدام على عبد الفتاح عنایت بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وفي يوم ٢٣ أغسطس تم تنفيذ حكم الإعدام في شفيق منصور

وزملائه ! والإسراع بتنفيذ الإعدام في شقيق منصور مسألة تستوقف النظر أيضا .
لأن شقيق منصور كان شاهد الإثبات ضد ماهر والنقراشي في قضية الاغتيالات
التي لم تكن نظرت بعد أمام محكمة الجنايات !!! .. وكان القروض أن يبنى حياً
حتى يشهد بنفسه ! وقد تلقيت لهذه المناسبة خطاباً من السيد أحمد إسماعيل شقيق
محمود إسماعيل هذا نصه :

... مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد : فيؤسفني ولاشك يؤسف كل مواطن شريف . هذه المحاولة
المتعسفة لتمجيد طلاب تنظيم الحماية على حساب دماء الثوريين الأضلاء الذين
ضحوا بحياتهم في سبيل بلادهم ، بل تذهب هذه المحاولة إلى أبعد من ذلك فتضع
بصمة الإنجليز مرة على جثة السردار ثم بصمة السراي مرة أخرى . ثم يكن هذا
الجهاز الثوري صنعة للإنجليز . ولا كان من عمل الوفد أو السراي . فقد وجد هذا
الجهاز البطول في بلادنا منذ أكثر من نصف قرن يوم قتل بطرس غالي باشا بيد
الشهيد إبراهيم الورداني ليوقف مؤامرة مد امتياز قناة السويس . وبينما كان الورداني
يساق إلى المشتقة يردد له الشعب أنشودة « يا ميت صباح الخير على الورداني » ، كان
سعد زغلول يدافع في الجمعية التشريعية عن مد امتياز القناة باسم الوزارة العميلة
التي خلفت وزارة بطرس غالي . والذين ألقوا القنابل على السلطان حسين لتخليص
البلاد من خيائنه ، والذين هموا بالتخلص من السلطان فؤاد . لا يمكن أن يكونوا
عملاء للسراي . وما زلت أذكر قول الدفاع في محكمة الجنايات « لقد عودنا الإنجليز
منذ عهد بعيد ألا يستمعوا إلى جمعية سعد أو يؤخذوا بجنثلة عدلي . بل كانوا دائماً
يستمعون إلى طلاقات الرصاص التي تخرج من أفواه مسدسات هؤلاء المتهمين » .
على أن الحديث عن الثوريين والسياسيين بطول : وإذا كنت قد عشت هذه المرحلة

شاباً بافعاً بشخصى ، فقد عاشها كال إسماعيل ابن أخى الشهيد محمود إسماعيل بوجدانه ودموعه ، بقلبه وعقله ، واستوعب الوثائق ، واستمع إلى البقية الباقية من أعضاء هذا الجهاز الثورى ، ولذلك أترك له أن يعرف بهذه المرحلة التاريخية الثورية . وأن ينشر الحقائق حتى الناس . وأكتفى من ذلك كله بالوقائع التي اتبعت بها .

أولاً : أتعاب المحاماة : كنت على اتصال بشقيق محمود وهو فى سجن الأجانب بالمكاتبات السرية عن طريق حرس السجن . ومن بين هذه الرسائل تلقت رسالة منه تقول : اتصل بالنحاس بك فى مكتبه بشارع المدايق ، وقل له إن موقفنا سليم ، فيها عدا شقيق منصور الذى انهار من موقف الوفد وتخليه عنه ، وإرساله أمين عز العرب للدفاع فى إحدى جلسات المحاكمة ، وأمين تلميذ شقيق ويتمرن فى مكتبه ، وأطلب من النحاس فى شدة أن يندب أحد كبار المحامين الوفديين للدفاع عنه ليعمل شقيق عن موقفه . . . وللغور صحبت الأستاذ محمد عبده صهر شقيقى إلى مكتب مصطفى النحاس المحامى ، وقابلته وشرحت له الموقف كما جاء على لسان أخى ، فلذا بالنحاس يشور ويصرخ قائلاً : أنت يا أستاذ عايزنا ندافع عن محمود إسماعيل إلى وقفنا من على كراسينا ! . . قلت : أنا لم أطلب منك الدفاع عن أخى ، وإنما أحدثك عن شقيق منصور وحالته ، ورأى أخى فى موقفه وموقفكم منه . . . قال : « ده كلام فارغ ، دول وقفونا من على كراسينا . . أنا ماليش دعوة . . ماليش دعوة . . »

وبأى بعد ذلك أمر الدفاع عن أخى ، فوقع اختيارنا حينئذ على الأستاذ وهيب دوس المحامى ، الذى طلب ألف جنيه أتعاباً . ولما رآنى قد ذهلت لفداحة المبلغ ونحن من متوسطى الحال قال : يا أخى أنت حاتدفع حاجه من جيبك ؟ . . ما هو الوفد

حايدفع . وتركت الأستاذ وهيب إلى غيره . ولم يكن موقفهم بأحسن من موقفه .
وأخيراً اتفقت مع الأستاذ أحمد رشدي المحامي على أتعاب مائتي جنيه ،
والله يعلم كيف دبرنا هذا المبلغ من بيع مصوغات شقيقاتي وزوجة شقيقي ، ودفعنا
المبلغ مقدماً . فالقول بأن إنساناً مهما كان شأنه قد دفع أتعاب الدفاع عن محمود
إسماعيل قول مكذوب لا يستند إلى أساس . وهكذا ينهدم حجر من الحجارة التي
بنيت عليها صلة محمود إسماعيل بحسن نشأت .

ثانياً : صورة الشهيدين محمود وشقيق مع حسن نشأت : وينهدم حجر آخر
حينما تعرف حقيقة هذه الصورة . فقد كان أخى الشهيد محمود إسماعيل « أخاً وأستاذاً
ماسونياً » ، بعد وفاة المرحوم والدنا سنة ١٩١٢ وأيام كان أخى ضابطاً بالسواحل .
وأذكر أن هذه الصورة أخذت للمجموعة التي ذكرتموها ، يوم انتخاب سعد زغلول
« أستاذاً أعظم للمحفل الوطنى المصرى الأكبر » ، وأقيمت لهذه المناسبة حفلة
تكريم دعى إليها الشهيد محمود إسماعيل ببطاقة لاتزال فى حوزة ابن الشهيد حتى
اليوم .

ثالثاً : حفلة الزهور ومحمود إسماعيل : لم تنظم السراى هذه الحفلة ، وإنما نظمتها
الجمعية الزراعية برئاسة فؤاد أباطه باشا فى ظل وزارة الوفد ، وحضرها وزراء الوفد ومن
بينهم حينئذ محمد نجيب الغرابى باشا .

رابعاً : مطالبتي بمحادة حسن نشأت : لذلك قصة أساسها وقوعى فى شباك
التضليل والخداع ، فى وقت جعلتنى شهوة الانتقام لدم أخى سهل الوقوع فى هذه
الشباك . فبعد إعدام أخى الشهيد محمود إسماعيل زارنى فى بيتى المرحوم الأستاذ
أحمد أبو الخير ، وكان حينئذ يسكن المنزل المواجه لمنزلنا ، وكان يعمل مدرساً
بالمدراس الثانوية ، زارنى ومعه الأستاذ محمد فهمى عضو لجنة الوفد المركزية

لقسم الخليفة . وبعد حديث طويل . طلبا إلى مقابلة المرحوم فتح الله باشا بركات من أقطاب الوفد . وزرت فتح الله باشا مع الأستاذ محمد فهمي ، وفي هذه الزيارة حدثني بركات باشا عن حادث مقتل السردار ممجداً أخى الشهيد وبطلته ، ثم أخذ يقنعني بأن أخى قد خُدع ، ذلك أن قتل السردار كان بتدبير من حسن نشأت نكاية بالوفد . وعبنا حاولت إقناعه بأن الجهاز القدائي قديم ، وأعضاءه بعد تعدد الأحزاب ينتمون إلى مختلف الأحزاب ، فكما كانت الجماعة تضم الوفديين مثل ماهر والنقراشي وشفيق منصور وعبد الحليم البيلي والشيخ مصطفى القاياتي ، فإنها كانت تضم المكباتي والصوفاني ومحمد عوض جبريل ومحمد عبد الحفيظ من الحزب الوطني . ثم عدداً من ضباط الجيش والبوليس والسواحل ، فضلاً عن نقابات العمال مثل راغب حسن ومحمود راشد وإبراهيم موسى وأحمد جاد الله ، ولا يحرك هؤلاء إلا وطنيتهم . ولا يدفعهم غير ضميرهم الوطني .

وعلى فتح الله باشا على ذلك بقوله : نحن لا نتهم شقيقك أو أحداً من الشهداء بالنكاية بالوفد ، بل أنا مقتنع بأنهم أبرياء ، وقد ارتكبوا الحادث بدافع من وطنيتهم دون أن يفطنوا أن وراءه حسن نشأت . ثم أخذ يستغزني ضد حسن نشأت ويستثير شهوة الانتقام في نفسي . وقد كنت حينئذ شاباً يافعاً لم أتعد الرابعة والعشرين من عمري . وعلمتني قطب من أقطاب الوفد ، وقد ضرب لي على وتر الوطنية ودم أخى وضرورة الانتقام له ، حتى تم له ما أراد ووقعت في المخطوطة . وتحقق للوفد ما أراد .. وهو إبعاد الشبهة عن رجاله وإصاقها بالسراي ، ثم إبعاد حسن نشأت عن السراي ..

وهكذا يبدو واضحاً أن قصة علاقة حسن نشأت بمقتل السردار تدبير وفدي اشتركت فيه مخدوعاً ومغرراً بي . لقد أراد الإنجليز اصطیاد الوفد . . وأراد الوفد

اصطياد السراى . . . وفى سبيل إنقاذ رؤوس رجاله . تخلى الوفد عن الجهاز التورى
ليخلو الجو للسياسيين . ورغبة فى القضاء على كل أثر للتوريين . أفسح الإنجليز
المجال للطعن فيهم . وروج القصص التى ترددونها اليوم وأنتم تبحثون عن الحقيقة . .
القصص التى أرادوا بها ألا يترك الأبطال بصمات حرة على تراب مصر تراها الأجيال
ويتابعونها ، ليخلو تراب مصر لبصمات الإنجليز . السراى .
شاهدت الحقيقة أمس واليوم . . ولكن للحقيقة رجالا سوف يقدمونها
للناس .

١٩٦٣/٩/٦

أحمد إسماعيل

ولقد أثبت خطاب السيد أحمد إسماعيل كما هو بحروفه . ولى بعض
ملاحظات :

أولاً : أنه لا يجوز أن يعدل إنسان عن شهادته التى أقسم عليها اليمين . بعد
أن يؤديها بعد ٣٨ سنة ! وأن القضاء عادة يأخذ بالشهادة المسجلة .

ثانياً : أن كل الأشخاص المذكورين فى الخطاب الذين يستشهد بهم توفوا إلى
رحمة الله ، وكان عمر الأستاذ كمال إسماعيل نجل المرحوم محمود إسماعيل يومها
٤ سنوات .

ثالثاً : أن الذين يعرفون دقائق الأمور ، يعرفون جيداً أن المرحوم فتح الله باشا
بركات لم يكن له علاقة بالجهاز السرى . وأن عمله فى الوفد هو التنظيم السياسى
فوق الأرض .

رابعاً : أن المتصلين بالرئيس السابق مصطفى النحاس يؤكدون أنه بنى هذا
الحديث إطلاقاً . .

إننا أكدنا دائماً أننا نؤمن بوطنية محمود إسماعيل . وبأنه اندفع بإيمان وطني بدون غرض ، ومع ذلك فإننا نرى أن ننشر شهادة السيد أحمد إسماعيل من محضر القضية نفسها . حضر أحمد إسماعيل أمام صاحب السعادة النائب العمومي وسئل بالآتي : « اسمي أحمد إسماعيل ، عمري ٢٤ سنة . مولود بطنطا ، ومقيم بدرب البيضة نمرة ٧ قسم الخليفة ، ميكانيكي بالسكة الحديد . وحلف اليمين :

س : من الذي سعى لأخيك محمود إسماعيل في دخوله وزارة الأوقاف ؟
ج : عبد الهادي بك الجندی . لما كان المرحوم إبراهيم باشا فتحي وزير الأوقاف .

س : ومن أين يعرفه عبد الهادي بك الجندی ؟
ج : أخى أول ما خرج من المدرسة اشتغل تلميذاً بالنيابات ، وعبد الهادي بك الجندی كان قاضياً في السيدة ويعرفه .

س : من الذي سعى إلى نقله إلى مصر ؟
ج : لم يخبرني عن اسم الشخص .
س : هل عرفت الأشخاص الذين ترددوا على أخيك بالمنزل ، أو تردد عليهم هو بمنازلم أو بمحال أعمالهم ، أو بالقهاوي ؟

ج : أول ما جئ مصر ، ما كان يتردد عليه أحد بالمنزل . وكنت أنا مرافقه في أول الأمر ، أخرج معه . وأعود معه ، وبعد قليل انقطع عن مرافقتي ، وكان يخرج وحده ، فكنت أسأله : رايح فين يامسي محمود ؟ ربما حد ييجي يسأل عليك ، فكان يقول لي : أنا رايح نيو بار أقابل شفيق منصور ، وبعد ذلك أضاف على اسم شفيق منصور اسم حسن نشأت الذي كان وقتها موظفاً بالأوقاف . وقد رأيت أخى

مع شفيق منصور في قهوة نيوبار مراراً ، وكذلك مع حسن
نشأت باشا مرة أو مرتين ، وجلست معهم .

س : ألم تسأل أخاك عن كيفية معرفته بشفيق منصور أو حسن نشأت
باشا ؟

ج : لم أسأله ، ولكن رأيته مجتمعاً بهما وجلست معهم ، وكان الحديث
الذي سمعته منهم أثناء اجتماعهم دائراً حول الحالة الحاضرة .

س : هل كنت تعرف بأن أخاك يشغل بالمسائل السياسية ؟

ج : كل ما أعرفه أنه كان يكتب في الجرائد مقالات سياسية ، مثل جريدة
المنبر والأهالي والمحررة .

س : ألم يعترف لك بشيء من أعماله ؟

ج : لما حبس أخني في حادثة السردار ، كنت على يقين من أنه
بريء ، حتى بالرغم من الحكم عليه . ولكن في زيارتي الأخيرة
له اعترف لي بأنه اشترك في الحوادث الجنائية منذ خمسة عشر عاماً ،
وأثنى على إبراهيم موسى وعبد الحميد عنايت وأنهما من الأبطال ،
وأنه يفضل أن يموت هو ، وينجو الاثنين دول ويخرجوا .

س : ألم يخبرك عن تفصيلات اشتراكه في هذه الحوادث ؟

ج : لا . . . وإنما عثرت على قنابل مخبوءة في حوش الفراخ في المنزل ،
والقيتها في النيل .

ثم تحدث الشاهد عن أنه لاحظ اتصال أخيه بحسن نشأت باشا وقال : . . . وقلت
له ما يصحش إنك تكون معروف إنك من السعديين وماشي معهم ، وتمشي ضدهم

مع نشأت باشا . فقال لى : « البلد دى كل واحد ما بيعملش فيها إلا لصالحه ، وإحنا فقراء ، وإيه الى أخذناه من السعدين ؟ »

« وكان أخى يتردد على نشأت باشا كثيراً ، حتى إن عبد الرحمن الببلى أهدها . بذلة ريدنجوت يلبسها كلما أراد مقابلة نشأت باشا ، وشفّت أخى لابسها ، وواقف مع نشأت باشا فى حفلة الزهور بجنينة الأسماك التى حصلت سنة ١٩٢٣ . حيث كان مكلفاً بمأمورية استقبال الزائرين . وكانوا عاطفينه علامة فى صدره ، وأخى جاب لى علامة أحطها على ذراعى ، وأدخل مجانا . وكنت مكلفاً بالوقوف على بوفيه لمراقبة الماركات ، ولا تزال العلامة التى أعطيت لأخى موجودة عندى . وحفلة الأزهار استمرت ثلاثة أيام ، ونشأت باشا بصفته رئيس الحفلة كان يتردد على الجنينة يومياً ، وكلما كان يحضر ويلتف الجنينة كان يأخى . أخى وشمسى .

« ولا أنشئ حزب الاتحاد (حزب القصر) كان أخى محمود مهما به ، حتى انى رأيته مرة راكباً مع نشأت باشا أوتومبيلاً أحمر ، أظن أنه من أوتومبيلات السراى ، وفزلاً أمام حزب الاتحاد ، وكنت وقتها ماراً بالشارع بالصدفة . ولما حبس أخى ما كنت أعرف أن له مرتباً خاصاً يدفعه إليه حزب الاتحاد ، إلا من جواب ورد إلىّ منه وهو فى السجن يخبرنى فيه أنه يعلم بأنى متضايق شوية ، فعلىّ أن أتوجه لحجيد أفندى نشأت ، شقيق نشأت باشا ، وهو موظف بالصحة ، وأطالبه بخمسة جنيهات ، دفعها إليه أخى ثمن سرير . ثم أقابل أيضاً عبد الرحمن الببلى ، وأطالبه بمرتب نصف شهر من الحزب ، وقدره عشرة جنيهات ، فعرضت الأمر على عبد الرحمن الببلى ، فقال لى ما تروحش لنشأت أفندى ، وأنا أجيب القلوس منه ، وأجيب لك القلوس من الحزب أيضاً ، وفعلاً أعطانى الخمسة عشر جنيهاً .

س : هل يمكنك أن تخبرنا عن وجه اهتمام عبد الرحمن الببلى بموضوع أخيك ؟

اعتقادی بكل اطمئنان أن عبد الرحمن البيلى ونشأت باشا لهما دخل
فى الموضوع . لأن أخى الصغير فى مركزه لما يحتك بمثل هؤلاء
الأشخاص ، وخصوصا نشأت باشا ، ويكون معه فى صورة واحدة .
يكون ممثلاً آمال كبيرة فى مستقبله . وبالطبع يعمل كل ما يرضيهم
للحصول على هذه الغاية ، وأظنكم لاحظتم عليه فى التحقيق أنه كان
كالصخرة أملاً فى النجاة بواسطة مساعدة هؤلاء الأشخاص . وأذكر
لكم بعض ملاحظات ، تستنتجون منها ما أستنتجه أنا : أخبرنى يوماً
عبد الرحمن البيلى بأن حسن باشا نشأت تقابل مع المستر هندرسون
(الوزير المفاوض فى دار المندوب السامى) بدار المندوب السامى وبلغه
أن فى موت محمود إسماعيل خسارة - ويجب المحافظة على حياته ،
وبلغنى بأن أذكر ذلك له فى السجن . لكى يطمئن ، فلما قابلت
أخى فى إحدى المقابلات . ذكرت له ذلك الموضوع . فأخى كلبنى
بمقابلة نشأت باشا ، فقلت له : يمكن مايقابلنيش .

فقال لى : لا . أكتب أنت عريضة ، وبمجرد ما يعرف إنك أنت أخى يقابلك .
وقد سافرت إلى الإسكندرية . وقصدت أولاً دار المندوب السامى ، وتقابلت مع
المستر جرافنى سميت . وأخبرته بأنى مكلف من قبل أخى بالحضور إلى دار
المندوب السامى . وأبلغكم عن لسانه ، بأنكم إذا أبقيتهم على حياته سيقدم لكم
خدمات جلية فى المستقبل . فقال لى : طيب نشوف . ثم قصدت سراى رأس
التين . وانتظرت نشأت باشا لغاية الساعة ١٢ فلم يحضر . فرحت له تانى يوم
وانتظرت . حتى حضر ، وطلبت مقابلته بواسطة أونباشى على الباب ، فقال لى :
ما يمكنش مقابلته ، فقلت له : أنا معى جواب خصوصى له ، وسلمته

الجواب ، لتوصيله إليه ، وكتبت في الجواب (كان بودنا أن نلجأ إلى سعادتك قبل أن نلجأ إلى أى أحد آخر للاسترحام في أمر تخفيف العقوبة) ولكن الضجة التى أثارها الجرائد السعدية حول اسمكم ، وعلاقتكم بأخى جعلتني لا أتجراً إلى الالتجاء إليكم . والآن ، وقد كلفني أخى . وهو في سجنه ، بأن ألجأ إلى سعادتك مسترحماً معتمداً على مالكم من النفوذ ، أتمس السعى لدى الأعتاب الملكية، إلى آخره) . وانتظرت قليلاً ، فحضر لي ضابط لا أعرف اسمه ، ويمكن أعرفه لو عرض على ، وهو أبيض الوجه ، متوسط الطول ، يمثل الجسم نوعاً ، ووجهه أحمر ، ويظهر أنه ملازم أول ، وخلفه الأونباشي وبلغني العبارة الآتية :
« الباشاي يقول لك روح مصر وكون مطمئن » .

• • •

هذه شهادة أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل المسجلة في دوسية القضية . . ومع ذلك فإننا نسلم جدلاً بأنه شهد هذه الشهادة بإيعاز من فتح الله بركات لمصلحة الوفد . . ولهذا نبحت في دوسية التحقيق في قضية السردار عن شهادة أشخاص لا علاقة لهم بالوفد ، فنجد شهادة سليمان فوزى صاحب جريدة الكشكول ، وهو الذى هاجم في كل عدد من أعداد جريدته سعد زغلول ، من يوم صدور هذه الجريدة إلى يوم وفاة سعد زغلول . . بل إنه استمر في مهاجمة سعد زغلول بعد وفاته إلى اليوم الذى توقفت فيه جريدة الكشكول عن الصدور في عام ١٩٣٨ ، بعد وفاة سعد زغلول بإحدى عشرة سنة . ومجموعات الكشكول كلها موجودة تحت يدي الآن ، وموجودة في دار الكتب . . ونجد شهادة أيضاً للأستاذ أحمد رشدي محامى محمود إسماعيل ، والأستاذ رشدي كان خصماً لسعد زغلول إلى أن توفي إلى رحمة الله ، وهذه حقيقة معروفة ومسجلة أيضاً في مقالات كتبها بإمضائه وخطب

نشرتها الصحف . . وإذا كان فتح الله باشا أثر على أحمد إسماعيل ليشهد لمصلحة الوفد وسعد زغلول . . فليس من المعقول أن سليمان فوزي وأحمد رشدي يشهدان لمصلحة الوفد وسعد زغلول . . ونبدأ بشهادة أحمد رشدي المحامي عن محمود إسماعيل . . . وقد تولى التمسير، معه النائب العام محمد طاهر نور باشا ، وهذا هو نص التحقيق :

« استحضرنَا الأستاذ أحمد رشدي أفندي المحامي فحضر . محضر معه الأستاذ أحمد بك لطفي نقيب المحامين ، وسألنا الأول فقال : اسمي أحمد رشدي ، ومهنتي ٣٢ سنة ، محام . مولود بمينا القمح . وحلف اليمين :

س : من الذي وكلك بالدفاع عن محمود إسماعيل ؟
ج : عبد الرحمن البيلى أفندي هو الذى كلفنى بالدفاع . .
س : هل يمكنك أن تخبرنا بالظروف التى أحاطت بهذا الدفاع ؟
ج : الظروف التى أذكرها عرضتها كلها على الأستافين أحمد لطفي بك وصليب ساي بك ، وهما نقيب المحامين ووكيل النقابة ، لأنين ما يصح ذكره فى التحقيق عندما علمت أنى سادعى للتحقيق، ولا أعرف ما لا يصح ذكره باعتباره سراً من أسرار المهنة، وقد أجاز لى ذكر ما يأتى :

وهو أن الأستاذ عبد الرحمن البيلى عرض على هذه القضية ، وهل لدى مانع من المرافعة فيها ، فأجبتة سلباً ، ولما تكلمنا فى أجر الدفاع ذكر لى أن أهل المتهم — وهو محمود إسماعيل — لا يستطيعون أن يدفعوا أكثر من خمسين جنيهاً ، وكنت عند ذلك أحس بأن للقضية مركزاً خاصاً ، وأن معظم المحامين تنحوا عن الدفاع فيها ، للشبه السياسية التى كانت تحيط بالدعوى يومئذ ، وأحسست أنه يجب القبول مع

إلحاح زميلي فقبلت ، وقد حضر عبد الرحمن أفندي البيلى ودفع لى خمسة وعشرين جنيها ، وقلت لو كيلى أن يعطيه إيصالا — ولا أذكر كيفية دفع الخمسة وعشرين جنيها الأخرى ، هل دفعت فى المكتب أو فى المحكمة ، إنما الذى أذكره بشأنها أنها لم تدفع مرة واحدة ، وإنما دفعها البيلى أيضا .

س : هل الإيصال كتب باسم عبد الرحمن البيلى أو باسم أخنى محمود إسماعيل ؟

ج : باسم عبد الرحمن البيلى .

س : أحمد إسماعيل قرر أنه دفع ٢٥ جنيها لعبد الرحمن البيلى ، وأن الخمسة والعشرين جنيها الأخرى دفعها عبد الرحمن البيلى من عنده ، فهل عرفت ذلك ؟

ج : لا بالعكس . . فهمت من عبد الرحمن البيلى أن المبلغ مدفوع من أهل محمود إسماعيل ، ولو أحسست أن المبلغ دفع من عبد الرحمن البيلى كنت أكتفى بمبلغ الخمسة والعشرين .

س : هل تعرف حسن نشأت ؟

ج : نعم أعرفه . .

س : من أى تاريخ ؟

ج : أنا أعرفه فى المدة بين ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى جوالى شهر يونيو أو يوليو سنة ١٩٢٥ . . سليمان فوزى صاحب الكشكول قال : إن نشأت باشا يريد أن يعرفك .

س : هل حصلت مقابلات كثيرة ؟

ج : حصلت مقابلات كثيرة ، وكان يطلبنى نفس نشأت باشا بواسطة سليمان أفندى فوزى . .

س : قلت إن نشأت باشا طلبك . راراً ، فهل تذكر أن هذه المقابلات كانت قبل توكيلك عن محمود إسماعيل أو بعده . ومتى انقطعت هذه المقابلات ؟

ج : هي كانت في الوقت المعاصر للتوكيل . وأظن أنها كانت كثيرة في هذا العهد . خصوصاً بعد التوكيل . وقد فترت بعد الانتهاء من القضية . ثم انقطعت نهائياً من نفسي بعد استقالتي من حزب الاتحاد في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ . .

ومن الحوادث التي استلقت نظري أن سليمان أفندي فوزي كان دائماً يفهمني . أن نشأت باشا على استعداد أن يجيبني إلى كل ما أطلب . على أن أطلب . ولكنني لم أطلب شيئاً بأسمى خاصة . بل وقفت المسألة عند طلب قطعة أرض لقنابة المحامين . خصوصاً وأني لاحظت أن علة الاهتمام بشخصي غير ظاهرة لي يومئذ . على أنه يلوح لي الآن أن هذه العلة - مع مجموعة الحوادث السابقة - مرتبطة بعضها ببعض . إلى كنت فقط وكيلاً عن محمود إسماعيل عن طريق عبد الحليم بك البيلي وعبد الرحمن أفندي البيلي . وأن محمود إسماعيل قبض عليه ودو في المحكمة . بعد أن كان في الليلة السابقة للقبض عليه مع عبد الرحمن أفندي البيلي بشرين لنشر الدعوة الانتخابية لعبد الحليم . وأن عبد الحليم البيلي كان موضع رعاية خاصة من نشأت باشا . فقد اشترك في تأليف حزب الاتحاد ، وكان العامل الوحيد له ، وأنعم عليه بالرتبة الثانية ، وعين سكرتيراً لمفوضية مصر في إستانبول ، وأنه أنشأ جريدة « الاتحاد » واشترى جريدة الليبرية لخدمة الحزب . وأتفق في هذا السبيل نحو العشرة آلاف جنيه ، كل هذه العناصر تسمح بأن يستنتج الإنسان أن الدفاع عن محمود إسماعيل كان دفاعاً عارضاً عن نشأت باشا ، للشبهة التي قامت يومها ، وأني كنت محل اهتمامه لهذا .

س : ألا تذكر أن اسم محمود إسماعيل ذكر في اجتماع بينك وبين نشأت باشا ؟ . .

ج : لم يذكر اسم محمود إسماعيل بالذات ، ولكن ذكرت بيننا قضية السردار ، وأذكر أن ذكرها كان بعد يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ وقبل جلسة المحاكمة ، ولا أذكر المناسبة التي جاء ذكر القضية فيها ، وإنما كل ما أذكره أن نشأت باشا قال لي بمناسبة الشبهة التي كانت ضده في القضية ، إن شفيق منصور رجع عن قوله ، ويخيل لي أنه قال كلمة (إميأرح) وكان في ذلك الوقت ، وعند ذكر هذه العبارة ، ظاهرة عليه علامة الاطمئنان . .

س : هل كنت تلاحظ أن عبد الرحمن البيلي كان مهتماً بأمر محمود إسماعيل ؟ .

وهنا طلب أحمد بك لطفى تقيب المحامين من حضرة المحامي ألا يجيب على هذه السؤال .
وأقفل المحضر . .

النائب العام

إمضاء : محمد ظاهر نور

هذا هو نص شهادة أحمد رشدي خصم سعد زغلول في التحقيق الذي أجراه النائب العام . ويظهر هنا أنه لم يقل كل شيء يريد أن يقوله ، لأنه - باعتباره المحامي عن محمود إسماعيل - اضطر أن يحتفظ بسر المهنة . . وأن تقيب المحامين منعه من الرد على أسئلة أكثر خطورة ! ولكن شهادة سليمان فوزي صاحب الكشكول وخصم سعد زغلول المسجلة في محضر التحقيق أخطر ، لأنه لم يكن محامياً عن محمود

إسماعيل ، ولم يكن محكوما بسر المهنة الذى يقضى بالألا يقول المحامى ما يعلمه من المتهم الموكل عنه . إن هذا التحقيق أيضاً أجراه النائب العام محمد طاهر نور باشا ، وهو مسجل أيضاً فى ملف تحقيقات قضية السردار الموجودة فى مكتب النائب العام .

استجواب « سليمان فوزى »

« استحضرننا سليمان فوزى أفندى ، وبسؤاله قرر أن اسمه كما ذكر ، وعمره ٤١ سنة ، مولود بمنشية سلطان مركز منوف ، صاحب جريدة الكشكول ، ويقم بمصر . . . خلف اليمين :

- س : هل تعرف أحمد رشدى أفندى المحامى ؟
 ج : أعرفه من مدة التلمذة ، أى من مدة عشرين سنة .
 س : هل تعرف نشأت ؟
 ج : نعم ، أعرفه من سنة وكسور .
 س : ما مناسبة المعرفة ؟
 ج : بعد سقوط وزارة سعد زغلول باشا وتأليف وزارة زيور باشا ، رحلت السراى ، وقيدت أسمى فى دفتر التشرىفات ، وأحد موظفى السراى قال لى إن حسن نشأت باشا يحب يشوفك ، فرحت قابله ، ومن وقتها حصلت المعرفة .
 س : هل كلفك نشأت باشا بأنه يريد أن يعرف أحمد رشدى ؟
 ج : نعم . . .
 س : هل أخبرت الأستاذ رشدى بطلب نشأت باشا له ؟

- ج : نعم .
ثم وجه النائب العام السؤال التالى إلى سليمان فوزى :
- س : هل عرفت من رشدى أنه كلف بالدفاع عن محمود إسماعيل ؟
ج : نعم . .
س : ألم يخبرك من الذى كلفه بذلك ؟ . .
ج : قال إنه عبد الرحمن البيلى .
س : ألم يخبرك عن الأتعاب التى طلبها أولا ؟
ج : هو قال لى إن عبد الرحمن (البيلى) حضر له ، فطلب منه أن يدافع عن محمود إسماعيل ، وقال له إنه يهيمه شخصيا ، فقبل رشدى ، وبصفته زميلا له لم يذقق فى الأتعاب ، وأذكر أن رشدى أخبرنى أن عبد الرحمن البيلى لما كلفه بالدفاع عن محمود إسماعيل قال : الأحسن أن يكون نشأت باشا رأى فى اختيار المحامى الذى يدافع عن محمود إسماعيل ، لأن الجرائد السعدية ذكرت اسمه ووجود علاقة بينهما ، وبينك أنت وأخوك عبد الحليم البيلى ، فتركة عبد الرحمن البيلى وعاد بعد أسبوع ، وكلفه بالدفاع عن محمود إسماعيل . .
- س : ذكر فى جريدة الكشكول بعددها الصادر فى يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أنه لما نقل فى التلغرافات خبر إعدام قتلة السردار إلى الآستانة ، من غير ذكر الأسماء ، أراد أحد الصحفياء المصريين الواقفين على بعض الدخائل ، أن يعرف وقع الخبر على الأستاذ عبد الحليم البيلى ، فاستوقفه فى الطريق وسأله إن كان علم ؟ فقال له : لا . . قال : إنه شئت سبعة وعفا جلالة الملك عن واحد .

قال عبد الحليم : ومن الذى عفا جلالته عنه ؟ . . . قال : هو محمود إسماعيل ، لأنه أفاد التحقيق بذكر معلومات . . فاضطرب عبد الحليم البيلى إلى درجة أن عصاه سقطت من يده ، واصفر وجهه ، وكاد يقع . إلى آخر ما جاء بهذه العبارة . فمن هو ذلك الوجه الذى كان بالآستانة وقابل عبد الحليم البيلى ؟

ج : أنا لم أقابل هذا الوجه شخصياً ، ولكنى عرفت من أحد من أتى بهم أنه أحمد عرفان باشا (رئيس دائرة محكمة الجنايات التى حكمت على قتلة السردار بالإعدام) .

س : ألم تستمع شيئاً عن رشدى بصفته صديقاً خاصاً بمحمود إسماعيل عندما توكل فى الدفاع عنه ؟

ج : أذكر أنه أخبرنى أنه لما قابل محمود إسماعيل وجده فى غاية الثبات ، وأنه لما أخبره أن ماهر والنقراش قبض عليهما . . قال : أظن أن المسألة سائرة حرج .

س : هل عندك معلومات أخرى تفيد التحقيق ؟

ج : أنا كصعفى يمكن أن أخبركم أن محمود إسماعيل كان له ذلته . . لما كان بوزارة الأوقاف ، على وكلاء الوزارة ، خصوصاً على نشأت باشا (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) وزكى الأبراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية فيما بعد) حتى إنه لما قبض عليه لم يكن بمنزله . ويبحث عنه فى مكتبه فلم يوجد . وسئل مدير القسم التابع له فلم يعرف أنه متغيب ، واتضح أنه صرح له بإجازة مباشرة من وكيل الوزارة زكى باشا الأبراشى بدون علم رئيسه . وأذكر أنه لما نشرت وزارة الداخلية البلاغ

الرسمي الخاص بعدم معرفة نشأت باشا لمحمود إسماعيل ، وأن نشأت باشا
— بالعكس — وقع عليه جزاء ، عرفت ما يمكن أن أستنتج منه ،
لأن الجزاء كان لصالح محمود إسماعيل ، لا ضد محمود إسماعيل ،
لأن التهمة التي نسبت إليه تهمة زنا ، والعقاب الذي توقع عليه تخفيف
جداً بالنسبة للتهمة .

س : هل تعرف العلاقة الموجودة بين عبد الحليم البيلي ، وبين حسن نشأت
باشا ؟

ج : العلاقة موجودة من زمن ، ولما حصل خلاف بين سعد باشا ونشأت
باشا انفصل عبد الحليم البيلي من السعديين ، وانضم لنشأت باشا ،
وكان عبد الحليم البيلي هو أكبر عامل في تأسيس حزب الاتحاد
(حزب القصر) ، ورخصة الجريدة (جريدة الاتحاد) باسم عبد الحليم
البيلي ، وهو الذي أنشأها باتفاقه مع نشأت باشا . تليت عليه أقواله
فأصر عليها وأمضى بذلك .

النائب العام

امضاء : محمد طاهر نور

ولكن ماذا يثبت أن المستشار أحمد عرفان باشا رئيس محكمة الجنايات أدلى
بهذه الواقعة الخطيرة عن عبد الحليم البيلي التي تلقى ظلاً خطيراً على نشأت ؟
إن عرفان باشا هو الذي أصدر حكم الإعدام على السبعة الذين أعدموا في حادث
السرदार ، وعندما يروى قاض كبير مثال هذه الواقعة الخطيرة فهذا أمر له معناه ومغزاه ،
ولكن لا يجوز أن يكتفى في أمر خطير كهذا بشهادة صحنى أمام النائب العام ! إن

التحقيق الرسمي وثيقة رسمية . . ولكن في أمر خطير كهذا ، لابد من شيء أكبر من تحقيق يجريه النائب العام ! ولقد عثرنا على وثيقة رسمية فعلا . . في صفحة ٢٧٠ من تحقيق السردار الذي تولاه النائب العام تحت عنوان « ملحوظة » كتب محمد طاهر نور باشا النائب العمومي ما يأتي بالحرف الواحد : « ورد لنا اليوم كتاب موصى عليه من سعادة حداية باشا وزير مصر المفوض بالآستانة هذا نصه : « طلب مني المستر جريفيث وكيل إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية ، أن أكتب لسعادتكم معلوماتي بخصوص ما نشرته جريدة الكشكول في أحد أعدادها السابقة بشأن عبد الحليم البيلى بك المقبوض عليه الآن . وتفصيلات المسألة تتلخص كالآتي :

« في يوم لا أتذكره في الصيف الماضي ، أخبرني سعادة عرفان باشا المستشار السابق الذي كان يقيم وقتئذ بالآستانة في أجازة ، أنه تحدث مع عبد الحليم البيلى بك المذكور بخصوص الأشخاص المحكوم عليهم في قضية السردار ، بأن أحدهم قد استبدلت عقوبة الإعدام بالنسبة له إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . ولا سألته البيلى بك عن اسم هذا الشخص أجابه عرفان باشا بأنه محمود إسماعيل . وعند ذلك لاحظت الباشا المشار إليه علامات اضطراب على البيلى ، الذى اصفر وجهه أيضا عند سماعه ذكر ذلك الاسم .

هذه هي معلوماتي عما كتبه الجريدة بادية الذكر ، ولست أتذكر إن كان ذلك حصل في دار السفارة أو خارجها .

وزير مصر المفوض

إمضاء : محمد حداية

والآن نترك كل هذا ، ونبحث كيف تم اغتيال السردار ! . . إن أحد الذين اشتركوا في قتل السردار ، والذين حكم عليهم بالإعدام ، سيتركلم . .

أنا الذى أعطيت الإشارة فانهال الرصاص على السردار!

إن الوحيد من الأحياء الذين قتلوا السردار يتكلم ! إنه واحد من ثمانية شبان حكم عليهم بالإعدام : شق سبعه ، وبقى هو ليضى ٢٥ سنة أشغالا شاقة فى اللبان ! ، إنه عبد الفتاح عنایت ، أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . إنه هو الذى أعطى الإشارة بقتل السردار . . . فانطلق الرصاص من كل بجانب ، وبقى هذا الرصاص يدوى فى صفحات التاريخ ! ولقد عرفت عبد الفتاح عنایت وهو فى السجن يضى ٢٥ سنة فى اللبان ! ! وكتبت عنه سلسلة من المقالات والتحقيقات الصحفية مطالبا بالإفراج عنه . . . ولقد فكرت فى أن أطلب إليه أن يتكلم . إنه هو . . . مستند حتى يستطيع أن يذيع أسراراً خطيرة فى التحقيق الذى نقوم به عن السردار . . . وفجأة رأيته يفتح باب مكتبى ويدخل ، ويسلمنى هذا الفصل من مذكراته الذى أنشره كما هو ، لأنه يكتبه بنفس الطريقة التى كان يصوب بها مسلسه فى الثلاثين حادثا التى حكم عليه بالإعدام من أجلها ! . . . ولذا فإنى أتنبجى عن مكانى لعبد الفتاح عنایت ، وهذه هى رسالته :

« عزيزى مصطفى أمين »

إنك أول صوت ارتفع مطالبا بالإفراج عنى ، عندما كنت بين جدران الجحيم لثمضية ٢٥ سنة بالأشغال الشاقة ، بعد الحكم علىّ بالإعدام فى قضية السردار ! قلت أنت ذلك منذ ٢٥ سنة ! وأنا الحى الوحيد من الذين أطلقوا الرصاص على السردار ، والوحيد الذى لا يزال على قيد الحياة من الجهاز السرى الذى قام باغتيال أكبر عدد من الإنجليز انتماءا للذين أعلموا من الأبرياء ضحايا الثورة .

وإني أبعث لك فصلا من مذكراتي عن كيفية وقوع الحادث . وإني لم أقدم بهذه الأسرار إلا عندما بدأت تكتب أسرار ثورة ١٩١٩ .

عبد الفتاح عنایت

وهذه هي صفحة من مذكراتي : أنا الذي أعطيت الإشارة لإطلاق الرصاص على السردار : أشرت بمندبيل فانطلق الرصاص على السردار . . ولكن قبل أن أروى القصة ، أحب أن أزيح الستار عن تنظيم خلية السرى ، وكيف كانت تعمل ، وكيف كانت تتصل بقيادة الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . كان المجلس الأعلى للاغتيالات في سنة ١٩٢٢ مؤلفا من شفيق منصور وأحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلي . ولم تكن نعلم من الذي يتصل به المجلس الأعلى للاغتيالات في القيادة العليا للثورة التي فوق المجلس الأعلى للاغتيالات ، وكانت مهمة المجلس الأعلى عندئذ الموافقة على من يقتل من الإنجليز . وكان المجلس التنفيذي للاغتيال مكونا مني وكنت طالبا بمدرسة الحقوق - وشفيق عبد الحميد عنایت الطالب بالمعلمين العليا ، ومحمود راشد مساعد المهندس بمصلحة التنظيم ، وإبراهيم موسى زعيم عمال العنابر ، ومحمد فهمي على النجار زعيم عمال الترسنة . وكان لكل عضو من هؤلاء الخمسة خلية فرعية ، مكونة من خمسة ، لا يعرف أحد عن الحلقة الأصلية أي واحد من هؤلاء الخمسة والعشرين الذين يؤلفون الخلايا السرية للتنفيذ . وكان محمود إسماعيل عضو الاتصال بين المجلس الأعلى والمجلس التنفيذي . بمعنى أن قرارات المجلس الأعلى للاغتيالات يتلقاها شفيق منصور الذي كان المحور الحيوي للمجلس الأعلى ، ويبلغها شفيق منصور إلى ضابط الاتصال محمود إسماعيل ، الذي يوصلها إلى المجلس التنفيذي . . وكانت مهمة المجلس التنفيذي مراقبة المراد قتله ، ثم وضع الخطة للتنفيذ ، ثم التنفيذ . أما أعضاء الخلايا السرية الفرعية

فكانت مهمتهم الحضور يوم الحادث ، لمساعدة المفذين ، ومراقبة الطريق ، وتضليل البوليس عن الفاعلين ، ومساعدتنا في عملية الهروب .

وقد بدأ اتصالي بشفيق منصور في يناير سنة ١٩٢٢ عندما عرضت أننا فريد أن نقوم بعمليات انتقام من الإنجليز ، ردأ على ما فعلوه في شبابنا من إعدام وتعذيب ، حتى إن أخى الأكبر محمود عنايت مات في السجن سنة ١٩١٧ بعد أن حكم عليه بالنفى إلى جزيرة مالطة في قضية إلقاء قبيلة على السلطان حسين كامل ، فكان رد شفيق : موش كفاية أخوك الكبير اللي راح ؟ . . . وكان ردى : « لا نستطيع أن نسكت دون أن نتقم لجميع الضحايا وفي مقدمتهم أخى ! » . . . وبدأ العمل . واتصلت بأخى عبد الحميد عنايت ، وأخبرته بالحديث الذى دار بينى وبين شفيق منصور ، فقال عبد الحميد إنه قرر أن ينضم إلى المعركة . وكان عمره وقتئذ ١٧ سنة ! . . . ولقد حرصنا في كل الظروف أن نخفى أسماء المجلس الأعلى للاغتيالات ، حتى عندما اعترفنا على أنفسنا ، وكنا نعلم أن مصيرنا الإعدام . . . ولكن شعرنا أن في بقاء المجلس الأعلى للجهاز السرى للثورة بقاء للثورة نفسها ، وكنا نقول : إذا بقى الجهاز وذهبنا ، فإنه سيجى بعدنا آلاف من الشباب يفعلون ما فعلنا . . . أما إذا انكشف الجهاز ، فإن ثورة ١٩١٩ تكون قد انتهت فعلا . . . وأنا لا أقول هذا الكلام اليوم فقط . . . وإنما هو ما قلته وفعلته ، وأستند في ذلك إلى الوثائق والمستندات . فقد أردنا — مثلا — أن نخفى في اعترافاتنا دور الحاج أحمد جاد الله ، العامل في العنابر ، وكنا نعلم أنه المسئول عن تنظيم جهاز العمال السرى ، وهو غير جهازنا ، وقد ورد في الحكم ببراءته صفحة ٤٦ ما يأتى بالحرف الواجد : « سئل عبد الفتاح عنايت إذا كان يعرف الحاج أحمد جاد الله فقال إنه لا يعرفه ولم يسمع عنه شيئا . . . » . واستندت المحكمة على هذه الشهادة في إنقاذه من الإعدام والحكم

عليه بالبراءة . . ذلك لأنني شعرت أنه لو أعدم الحاج أحمد جاد الله ، فقد الجهاز السرى للعمال الرجل الذى كان يعمل من عام ١٩١٩ فى تجنيد العمال فى هذا الجهاز تحت الأرض . . وعندما اعترف شفيق منصور بأن المجلس الأعلى للاغتيالات يتألف من ماهر والنقراشى والشيشينى وعبد الحليم البيلى ، استدعى أنخى عبد الحميد أمام النائب العام فقال إنه لا يعرفهم !! . . وإنكم تجدون فى صفحة ٥٥ من الحكم فى قضية ماهر والنقراشى ما يأتى :

« قرر عبد الحميد عنايت - أحد المحكوم عايهم بالإعدام فى قضية مقتل المأسوف عليه السردار - أمام سعادة النائب العام فى ٢٧ يونسنة ١٩٢٥ نمرة ٣١ من دوسيه حرف ى أنه لا يعرف ماهر ولا النقراشى ولا الشيشينى ولا عبد الحليم البيلى » .

وبعد ذلك استدعانى النائب العام وأنا محكوم على بالإعدام . . وقيل لى يومها لى إذا قلت كل ما أعرف فسيفرج عنى أنا وأنخى . وسألنى النائب العام عن أعضاء المجلس الأعلى للاغتيالات ، فرفضت أن أذكر من أعرف ، وكنت أعرفهم واحداً واحداً . . وقد ورد فى نص الحكم فى قضية ماهر والنقراشى صفحة ٥٥ : « سئل أيضا عبد الفتاح عنايت فقال بالصحيفة نمرة ٢٥ من دوسيه حرف ى ما يأتى :
س : شفيق منصور قرر أخيراً بأنه عضو فى لجنة رئيسية ، أنتم تعرفون أعضاءها .

ج : لا أعرف ذلك .

ذكرنا له أسماء الأشخاص الذين ذكرهم شفيق منصور فى تقريره ، وفى أقواله فى المحضر (أحمد ماهر ، النقراشى ، حسن كامل الشيشينى ، البيلى) فيما يختص بأعضاء الجمعية الرئيسية ، فقال (عبد الفتاح عنايت) : « لى أسمع عن

أسماء هؤلاء الأشخاص . ولكنى لا أعرفهم بصفة أنهم أعضاء فى جمعية رئيسية .
وقد يقول بعض الناس : « ولكنك اعترفت على عبد الرحمن الببلى وعبد الحليم الببلى
عندما حقق معك النائب العام فى يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ . نعم حدث هذا ،
فقد خدعنا نجيب الهلباوى الذى تسمونه بحق « مستر . . » رجل المخابرات
البريطانية ! . . وقد يظهر أن نجيب الهلباوى كان يعمل - منذ خروجه من السجن
فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ - مع المخابرات البريطانية ، وأنه كان يحىء إلينا فى مكتب
شفيق منصور . وفى منزلنا . ويأخذ أخى عبد الحميد عايت ليضشح معه ،
ويستدرجه فى الكلام ليحصل منه على معلومات ، قبل مقتل السردار بعدة شهور . .
وكان يبدو أمامنا بصورة المتحمس ، المنادى بضرورة استئناف حوادث الاغتيال ،
الساخط على الوضع . المؤمن بأنه لا وسيلة لإنقاذ مصر إلا بالقيام بالاغتيالات السياسية
التي كنا نقوم بها ! . . وكان يقول إن الإنجليز اضطروا أن يلغوا الحماية البريطانية
فى ٢٨ فبراير بسبب الاغتيالات السياسية ! . . وأنهم أفرجوا عن سعد من مألطة
بسبب الحوادث والاغتيالات ! . . وأنهم نقلوا سعداً من هضاه السحيق فى سيشل
بعد الاغتيالات ! . . وأنهم اضطروا إلى الإفراج عن سعد من جبل طارق وعن
المحكوم عليهم سياسياً بعد موجة الاغتيالات !

وإني أعتقد الآن أن نجيب الهلباوى انقلب من وطنى فدائى يلقى قنبلة على
السلطان حسين إلى « مستر ه » الذى يعمل مع متركين بريد مدير المخابرات
البريطانية فى مصر . لأنه عندما سجن فى سنة ١٩١٥ لم يسأل عنه أحد ! . .
ولو كان فى ذلك الوقت يوجد جهاز يهتم بالمسجونين السياسيين ، لما انقلب هذا
الرجل هذا الانقلاب . ولقد سمعت هذا من زميله فى لبنان طره شيخ العرب الجبالى
حمد ، الذى كان محكوماً عليه فى لبنان طره أيضا . وخرج نجيب الهلباوى من

السجن مصرأ على الاشتغال مع المخابرات البريطانية ، حاقداً على ثورة ١٩١٩
وحاقداً على الجهاز السرى للثورة ، وحاقداً على المصريين جميعاً . . ولكننا فى تلك
الأيام : قبل مصرع السردار . لم نكن نرى فيه إلا بطلا سابقا ألقى قبلة على
السلطان حسين ، ولهذا ائتمناه . كئنا نعرف أنه لا يمكن أن يتحول البطل إلى خائن !
وكئنا نسمعه - قبيل اغتيال السردار - يطالب بالعمل الثورى ، وبالعرف ،
وبالاغتيالات ، فتتصور أن هذه وطنية . . وليست خطة موضوعة من المخابرات
البريطانية للقضاء على الجهاز السرى للثورة عن بكرة أبيه ، بل للقضاء على ثورة
١٩١٩ كلها ! كان يفعل هذا متحمسا . نائراً ، متفانيا . وإذا به يظهر أنه كان
طوال هذا الوقت موظفا فى المخابرات البريطانية ! . وقد خدعنا وأفهمنا أن محمود
إسماعيل قال كل شيء ، واعترف بكل شيء ، فاضطررنا أن نذكر اسمى عبد الحليم
الببلى وعبد الرحمن الببلى اللذين كانا على اتصال فعلى بجهازنا ، وكانا على علم
بأسرارنا . . ثم مالبتنا أن اكتشفنا خديعة نجيب الهلباوى ، فأصررنا على الإنكار فى
كل شيء عن دور عبد الحليم الببلى .

وعندما سأل النائب العام أنجى عبد الحميد عن عبد الرحمن الببلى وعبد الحميد
الببلى أنكر دورهما فى الحادث ، طبقا للخطة التى وضعناها لإخفاء أسماء قادة
الجهاز السرى للاغتيالات . وفى صفحة نمرة ٢٢ من دوسيه حرف (ى) من
قضية السردار سأل النائب العام عبد الحميد عنيت فى يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٥
بشأن اتهام عبد الرحمن الببلى وعبد الحليم الببلى ، فقال عبد الحميد عنيت بالحرف
الواحد : « الحقيقة أنى اتهمتهما ظلما ، لأنى علمت - أثناء هروى - من
نجيب الهلباوى أنهما حرضا محمود إسماعيل على التبليغ ضدنا ، فأنا تقيظت منهما
واتهمتهما . ولكن لما تبين لى أن محمود إسماعيل لم يبلغ ، قررت الحقيقة . وأنا
لم أعرفهما . وليس لهما يد فى الحوادث السابقة » .

السِر الخطير !

وَأَجِبْ بُنْ أَذِيْعَ لِلْمَرَّةِ الْأَوَّلَى أَنْ الْخَطَّةَ الَّتِي قَرَرْنَاهَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لَمْ تَكُنْ اغْتِيَالُ السَّرْدَارِ . . . وَإِنَّمَا كَانَتْ الْخَطَّةُ هِيَ اغْتِيَالُ اللُّوردِ الْأَلْبَنِيِّ الْمُنْدُوبِ السَّامِي الْبَرِيطَانِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ . . . فَقَدْ جَاءَتْ الْأَنْبَاءُ فِي شَهْرِ أُكْتُوبَرِ سَنَةِ ١٩٢٤ بِأَنْ سَعْدُ زَغَلُولُ قَطَعَ الْمَقَاوِضَاتِ مَعَ مَا كِدُونَالْدُ رَئِيسَ وَزَرَءِ لَانْجَلْتِرَا . . . وَكَانَتْ الْمَقَاوِضَاتُ بِشَأْنِ الْجَلَاءِ وَالسُّودَانِ . وَاجْتَمَعْنَا ، وَقَرَرْنَا اسْتِثْنَاءَ الْكَفَّاحِ . . وَأَنْ نَبْدَأَ بِاغْتِيَالِ أَكْبَرِ الرُّؤُوسِ الْإِنْجَلِيزِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي مِصْرَ . . وَبَدَأَ التَّفَكُّيرُ أَوَّلًا فِي اغْتِيَالِ اللُّوردِ الْأَلْبَنِيِّ الْمُنْدُوبِ السَّامِي الْبَرِيطَانِي ، فِي يَوْمِ ١٣ أُكْتُوبَرِ سَنَةِ ١٩٢٤ . وَدَرَسْنَا طَرِيقَةَ خُرُوجِ وَدْخُولِ اللُّوردِ الْأَلْبَنِيِّ مِنْ دَارِ الْمُنْدُوبِ السَّامِي فِي قَصْرِ الدُّوَابَرَةِ ، وَالشَّوَارِعِ الَّتِي لَا يَدُ أَنْ يَمُرَّ بِهَا . . وَوَجَدْنَا أَنَّهُ يَخْرُجُ بِسَيَارَتِهِ مَحْوَطًا بِالْمُوتَوَسِيكَلَاتِ ، وَكَانَ يَمْشِي أَمَامَهُ مُوتَوَسِيكَلَانِ وَخَلْفَهُ مُوتَوَسِيكَلَانِ ، فَعَيْنَا لِكُلِّ مُوتَوَسِيكَلٍ اثْنَيْنِ مِنَ الْمُنْفَلِينَ ، وَأَنْ يَقُومَ بِاغْتِيَالِ اللُّوردِ الْأَلْبَنِيِّ نَفْسَهُ إِثْنَانِ مِنْ أَعْضَاءِ جِهَازِ التَّنْفِيزِ . وَأَنْ يَقُومَ بِالْإِشَارَةِ لِإِثْنَانِ ، أَحَدُهُمَا لِإِعْطَاءِ الْإِشَارَةِ الْإِيجَابِيَّةِ بِالْبَدءِ بِضَرْبِ النَّارِ وَكَانَتْ هَذِهِ هِيَ مَهْمَتِي ، وَالثَّانِيَةِ إِشَارَةَ سَلْبِيَّةٍ لَوْقِفِ التَّنْفِيزِ إِذَا مَا اقْتَرَبَ أَيْ خَطَرَ مِنَ الْبُولِيسِ ، وَكَانَ سَيَقُومُ بِهِذِهِ الْإِشَارَةُ أَخِي عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنَابِتِ . . وَاخْتَرْنَا إِبْرَاهِيمَ مُوسَى الْعَامِلَ بِالْعَنَابَرِ وَمُحَمَّدَ فَهْمِي عَلَى النِّجَارِ بِمُصْلَحَةِ التَّلِفُونَاتِ لِاغْتِيَالِ اللُّوردِ الْأَلْبَنِيِّ نَفْسَهُ . . . لِأَنَّهُمَا يَجِيدَانِ الرَّمَايَةَ بِثَبَاتٍ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ . وَبَعْدَ إِعْدَادِ الْخَطَّةِ ، وَجَدْنَا أَنَّهُ مِنَ الصَّعْبِ تَنْفِيزُهَا . لِأَنَّنَا لَاحِظْنَا حِرَاسَةَ زَائِدَةٍ حَوْلَ اللُّوردِ الْأَلْبَنِيِّ . . وَفِي هَذِهِ الظَّرُوفِ . . نَشَرْتُ الصَّحْفَ أَنَّ سَرْدَارَ الْجَيْشِ الْمِصْرِيِّ سَيَعُودُ مِنْ إِجَارَتِهِ فِي لَنْدُنْ ، وَسَيَمُرُّ بِالْقَاهِرَةِ فِي طَرِيقِهِ إِلَى أَسْوَانَ . . وَسَيَبْقَى بِهَا حَوْلَى أُسْبُوعٍ .

فانتقلت الفكرة إلى اغتيال سردار الجيش ! وبعد أن توليت أنا وأخى مراقبة السردار في دخوله وخروجه من داره . ومن وزارة الحربية . وجدنا أنه يخرج من غير حرس . . فقررنا تنفيذ الخطة في شخص السردار . وفي يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ تناول شفيق منصور ومحمود اسماعيل الغداء في منزلنا معى ومع عبد الحميد عنایت. وبعد الغداء انتقلنا نحن الأربعة إلى حجرة نوم عبد الحميد . وتم الاتفاق على قتل السردار . . وتم الاتفاق كذلك على أن يقوم محمود اسماعيل باختيار مكان الجريمة ، وإبراهيم موسى بإحضار ثلاثة عمال للاشتراك في ضرب النار ، وأن يكلف محمود راشد المهندس بالتنظيم باستئجار السيارة التي نهرب بها بعد الحادث ، واتفقنا نحن الأربعة على أن نتتوب تتبع حركات السردار لاختيار الموعد الذى يسهل فيه الاغتيال . وبعد أيام أحضر محمود اسماعيل إلى منزلى بعض المسلسات وقنبلة يدوية ، وكلفنا عبد الحميد عنایت بتوصيلها إلى إبراهيم موسى العامل في العنابر . . ثم جلسنا ندرس حركات السردار ، وقال محمود اسماعيل إنه عاين منزل السردار - وهو الآن نادى الضباط بالزمالك - وموقع وزارة الحربية عدة مرات ، فلاحظ وجود بعض الجنود بالنقطتين المذكورتين . مما يجعل ارتكاب الحادث صعبا ، وعلى ذلك تقرر اختيار نقطة التقاطع بين شارع الطرقة الغربى وشارع القصر العيسى ، حيث لا يوجد جنود بوليس . ثم ذهب عبد الحميد عنایت مع محمود اسماعيل وإبراهيم موسى وعائناو النقطة ، ورسموا تخطيطا للموقع ، ثم حددوا مكان كل من أعضاء الجمعية عند ارتكاب الحادث .

وتحدد يوم ١٩ نوفمبر لقتل السردار ، ثم حدث أن قرأنا في الصحف أن السردار قرر السفر إلى السودان يوم ١٨ نوفمبر . واعتقدت أنا أن العناية الإلهية أُنقذت

السردار . . وإذا بنا نسمع عن مفاجأة : أن اللورد أُلنبي استبقى السردار يوماً واحداً لعمل هام . وإذا بالعمل اذام أن القصر الملكي قرر فجأة إقامة حفل شاي للسردار في ذلك اليوم . في الحرس الملكي .

وقررنا عندئذ القيام بالتنفيذ ! . . وفي الساعة الواحدة بعد الظهر . ذهب محمود راشد إلى مرقف التاكسيات بميدان لاطوغلي . واتفق مع السائق النوبي محمود صالح محمود على أن يكون بسيارته الفيات في الانتظار . على ناصية شارع سعد زغلول . وأن يترك الماكينة دائرة حتى تكون السيارة على استعداد للمسير . عند تمام إطلاق النلو . وكانت مهمتي إعطاء الإشارة بتحريك منديل في الهواء ، وأنا واقف أمام وزارة الحربية . في أول شارع الطرقة الغربى . . وكان الواقف في مكان التنفيذ . عند اتصال شارع الطرقة الشرقى بشارع القصر العيني . إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر وعلى إبراهيم وهو عضو في خلية إبراهيم موسى وراغب حسن النجار وهو عضو في خلية إبراهيم موسى أيضاً . وقد تقرر أن يقوموا في ذلك اليوم بالتنفيذ . وكان يقف بين مكان التنفيذ . ومكان السيارة المعدلة للهروب في شارع القصر العيني . عبد الحميد عنایت . وكانت مهمته إعطاء الإشارة بوقف الضرب إذا رأى أى خطر . . وكان في جيبه قنبلة لإلقائها بدون رفع زنادها للتهديد . على من يحاول القبض علينا . .

وفي منتصف الساعة الثانية غادر السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاشم السودان مكتبه بوزارة الحربية . . وإذا بصوت ! « قره قول سلاح ! » . ثم ركب سيارته من اليمين وركب ياوره من اليسار . وتحركت السيارة . وبعد مرورها أمامى . متجهة إلى شارع القصر العيني . أخرجت منديل وأعطيت الإشارة . . وعند وصول السيارة إلى مكان التنفيذ ، كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس إبراهيم موسى

زعيم عمال العنابر وفي هذه الدقيقة تحركت بدراجتي واختارت شارع ناظر الجيش ، الواقع بين شارع الطرقة الغربى وشارع سعد زغلول ، الواقعة فى انتهائه سيارة الهروب . وعندما وصلت إلى شارع القصر العينى ، وجدت المنفذى ينذرون إلى سيارة الهروب شاهرين مسدساتهم فى الفضاء . . . وبضوت رائع يصيحون : « اوعى ! » . فانضممت اليهم بدراجتي ، حتى وصلوا إلى سيارة الهروب ، وفى هذه اللحظة إذا بموظف إنجليزى يريد أن يتعقب سيارة الهروب بموتوسيكله ، فقلت لإبراهيم موسى : « خذ بالك ! » فأطلق عليه عيارا مر بجانب أذنه ، فارتد الموظف الإنجليزى هاربا . . . رأينا جنديا يجرى ، فأطلق إبراهيم موسى عليه النار إرهابا ليستمر فى الجرى ، ولكنه سقط على الأرض ، وركب الجميع السيارة ، وألقى عبد الحميد عنايت القنبلة على سبيل التهديد ، وقفز إلى السيارة ، فأتجهت بهم إلى مصر القديمة . . . أما أنا فقد عدت بالدراجة إلى منزل بعابدين .
وبذلك انتهى الحادث . . .

رجل البوليس الذى تعاون مع الإنجليز !

انتهت هذه الصفحة المثيرة من مذكرات عبد الفتاح عنايت ، وقد ذكر عبد الفتاح عنايت : « رأينا جنديا يجرى ، فأطلق إبراهيم موسى النار عليه ، ليستمر فى الجرى ، ولكنه سقط على الأرض » . ولجندي البوليس هذا قصة طريفة ، فقد ارتكب حادث السردار فى شارع القصر العينى ، فى الساعة الواحدة والنصف ، ساعة انصراف الموظفين من الوزارات ، والشارع مزدحم بالمارة ، ولم يتقدم مصرى واحد ليقبض على القنبلة أو يشهد ضدهم . وكان الإنجليز يشكون من أن المصريين يرون الإنجليز يقتلون فى النهار . فى الشوارع المزدحمة فلا يتقدم أحد للشهادة !
الكتاب المنوع ج ٢

وفى هذا يقول الدكتور « سيدنى سميث » الطبيب الشرعى فى مذكراته صفحتى ٨٨ و ٨٩ : « فى خلال الفترة الرئيسة للاضطرابات بين ١٩١٩ و ١٩٢٠ وقع حوالى ٣٠ حادث اغتيال للموظفين والجنود البريطانيين بإطلاق الرصاص ، وخمس حوادث أخرى بإلقاء القنابل ، ومع أن هذه الاعتداءات كانت تقع فى وضع النهار وفى مناطق مزدحمة بالسكان ، فلم يحدث مرة واحدة أن تقدم شاهد عيان واحد للتعرف على أحد من المشتبه فيهم ، ولم يحاول واحد من الجمهور أن يساعد السلطات بأى طريقة . لم يكن الشعب يهتم بأمر القبض على القتلة ما دام الضحية بريطانيا . وكان من المستحيل لإثبات الجرائم على أى فرد » .

ولكن عندما وقع حادث السردار ، وسقط هذا الجندى برصاصه لإبراهيم موسى ، قال فى التحقيق إنه هاجم الجناة ، وأراد أن يقبض عليهم ، فأطلق أحدهم الرصاص عليه ، وسمع اللورد أَللنبى المندوب السامى البريطانى بما حدث ففرح . إنها أول مرة يحاول فيها مضرى أن يقبض على الذين قتلوا الإنجليز . وأسرع اللورد أَللنبى فى موكب رسمى إلى المستشفى الذى يعالج فيه الجندى على محمد عبد الجواد ، من رجال بوليس بلوك الحضر . وزار المندوب السامى الجندى فى فراشه ، وقال له إنه يهديه باسم الحكومة البريطانية مكافأة قدرها ألف جنيه على ما أظهره من الشجاعة والبطولة . وأنعم الملك فؤاد على الجندى بنوط الجدارة ، وأنعم ملك إنجلترا على الجندى الذى هاجم القتلة المصريين بنيشان . وأمر اللورد أَللنبى بإذاعة هذه الأنباء كلها فى الصحف ، ليعرف المصريون أن هناك من يحاول القبض على المصريين الذين يقتلون الإنجليز ، بل إنه ينقض عليهم ، ولا يستسلم إلا بعد أن يسقط جريحاً بالرصاص . . وأن هذا سيكون جزاء كل من يتعاون مع الإنجليز . .

وكان يذكره جيدا، وضحك كثيرا ، ولما لم يكن قد فرض حظر آخر على نشر هذا الحادث ، فإننى أشعر بأننى حر فى ذكر القصة ! .

خطة نجيب الهلباوى

وكان نجيب الهلباوى هو الوحيد الذى قبل أن يتعاون مع الإنجليز للكشف عن الذين يقتلون الإنجليز . وكان هو الذى دبر خطة القبض على عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت ، والحصول على الاعترافات . . وفى صفحة ٣ من مذكرات الهلباوى (الكراسة الرابعة) يقول : « إنه فى الاجتماع الذى عقد فى منزل إنجرام بك ، عرض الهلباوى الخطة التى وضعها للقبض على قتلة السردار » ، ثم كتب يقول : « ها هى الخطة التى سلمتها لى وزير الداخلية بعد أن قرأتها عليهم ، ووافقوا على كل حرف فيها :

أولا - يقبض على محمود إسماعيل فى الساعة السابعة والنصف فى ميدان السيدة زينب .

ثانيا - فى الساعة العاشرة يدخل الحكمدار ومعه محمود إسماعيل حجرة وزير الداخلية .

ثالثا - على وزير الداخلية أن يطلق محمود إسماعيل على صورة ضابط البوليس مصطفى حمدى ، ويقول له : لقد عرفنا كل شىء . حتى المكان الذى فيه صاحب هذه الصورة . ثم يصمت عن الكلام ، فلا يتكلم ولا يناقش ولا يرد . وفى الحال يغادر الحكمدار ومعه محمود إسماعيل حجرة الوزير وهو يضحك . رابعا - يصرح الحكمدار لمكاتب الجريدة ، الذى ينتظره خارج غرفة الوزير ، بأن محمود إسماعيل قد اعترف وقبض على كثير منهم . والحالة حال .

خامسا - تنشر جريدة . . . هذا الخبر في أربع نسخ فقط .
سادسا - يبيع البوليس السرى عددا ليعبد الفتاح عنايت في ميدان الأزهار ،
ويبيع عددا آخر في ميدان المحطة لأحد عمال ورشة السكة الحديد .
سابعا - يقبض على شفيق منصور المحامى في ردهة المحكمة جوالى الساعة
الحادية عشرة ، ويفتش منزله ، ويحتله البوليس بقية اليوم .
وأما الباقي فسيكون حسب الظروف ، وسيتلقى البوليس الأوامر في الطرقات .
وفي صفحة ٥ من الكراسة الرابعة من مذكرات نجيب الهلباوى كتب يقول :
" نفذت الخطة بدقة وإخلاص من جميع رجال البوليس الذين انتشروا في
العاصمة ، وفي ميدان المحطة وميدان الأزهار كان الذى يبيع الجريدة من رجال
البوليس ، وكان الذين يلعبون القمار بزهر الطاولة أمام منازل المتهمين من رجال
البوليس ، وكان ماسحو الأحذية في المقاهى التى كان المتهمون يترددون عليها
من رجال البوليس ، وكان جامعو أعقاب السجائر في الشوارع من رجال البوليس ،
وكان راكبو الدراجات الذين يلعبون في الشوارع ويعاكسون المارة من رجال
البوليس ، وهم الذين كانوا ينقلون حركاتى إلى الرؤساء في الشوارع وعلى المقاهى
أو في مكاتبهم .

وقبض على محمود إسماعيل في الساعة المحددة وفي المكان المحدد ، وقبض على
الدكتور شفيق منصور في ردهة المحكمة . وذهب الحكمदार ومعهم محمود إسماعيل
إلى مكتب وزير الداخلية . وحوالى الظهر ، حينما ظهر عبد الفتاح عنايت لرجل
البوليس ، نادى الأخير على مقربة من عنايت (اعترافات محمود إسماعيل)
ووقف عبد الفتاح عنايت مذهولا عندما سمع نداء بائع الجرائد ، ثم نادى عليه
واشترى نسخة وأخذ يتفحصها . وفي أثناء ذلك اختفى البائع لأن مأموريته

انتهت ، وبدأ دورى ، وتكلمت الحوادث . . . عرجت على عبد الفتاح عنايت وهو يقرأ فلسمت عليه فقال لى :

— اعترف علينا ابن الكلب ؟

— عليكم بالهرب إلى طرابلس .

— ليس معنا نقود .

— أحضرها لكم . هيا ، أسرعوا .

وفى أثناء الكلام حضر عبد الحميد عنايت . واشترك معنا فى رأى ، ووافق على الهرب . ذهبنا إلى منزلهما القريب لإحضار ملابسهما ، ووقفت أنا فى انتظارهما أمام إدارة جريدة المقطم ، فلما حضرا قلت لهما : سوف نمشى فى الجبال وكلها وحوش من الحيوان والإنسان ، ويلزمنا سلاح ندافع به عن أنفسنا . فوافقا على ذلك وذهب أحدهما إلى منزل محمود راشد بسكة رجة عابدين ، وأحضر ثلاثة مسدسات قد استعملت فى أغلب حوادث الاغتيالات السياسية كما أخبرنى . قلت لهما : « نأخذ رأى الدكتور شفيق منصور فى مسألة الهروب » . فوافقا ، وذهبنا إلى منزل الدكتور شفيق ، فوجدنا البوليس يحتله فتأكدا من أن محمود اسماعيل قد اعترف بكل شيء ، وهذا ماكنت أقصده ثم ذهبنا إلى البنسيون الذى كنت أقطنه لآخذ ملابسى وأهرب معهما ، وفى الحقيقة كنت أريد مقابلة رجل البوليس فى الحجرة المجاورة لحجرتى . أخذت ملابسى وسافرنا إلى الإسكندرية ، وسافر معنا رجال البوليس . نزلنا نحن الثلاثة فى اللوكاندة العثمانية ، ونزل رجال البوليس فى لوكاندة العاصمة بجوارنا . وفى ثانى يوم قال عبد الفتاح عنايت : لا نهرب حتى نعرف أن البوليس يبحث عنا ، فطلبت من البوليس أن تكتب جريدة المقطم التى تصل الإسكندرية مساء اليوم خبر تفتيش منزل أولاد عنايت والبحث جار عنهما . وفى مساء اثرينا جريدة

المقطم وفيها قرأنا الخبر . فصمما على الحرب . وفي ثالث يوم ذهبنا إلى سوق الجمعة بالإسكندرية ، واشترينا ملابس لنا تشبه ملابس العرب في الصحراء . . وفي اليوم الرابع ركبنا قطار الصحراء . ونحن في لبس الأعراب . وتركنا ملابسنا الإفرنجية في اللوكاندة . . كان سواق القطار المستر هن أحد رجال البوليس . ينهب الأرض نهبا ، حتى إذا لاحت له الإشارة من بعد أوقف القطار . قبل أن يصل محطته . وصعدت ثلة من الجند إلى العربة التي كنا فيها . فقبضوا علينا . وضبطوا مع عبد الحميد عنايت المسدسات وساقونا إلى السجن . وأدخلوا كل واحد منا في حجرة خاصة فكنت أول الداخلين تحت نظرهما ! . . ومكثنا في الضبعة يومين ، ثم رجعنا إلى معسكر الماطة عن طريق الصحراء الغربية ، ما بين وادى التطرون والأهرامات وبتنا ليلة في الماطة ، وفي الصباح طلبت ملابس الإفرنجية ، وظهرت بها أمام عبد الفتاح عنايت الذي قال لي : ما سر هذا التغيير ؟ قلت له : لقد اعترفت !

* * *

ويقول نجيب الحلبي في صفحة ٨ من الكراسة الرابعة من مذكراته : « كنت أعمل وأنا الخبير بعقلية القاتل السياسي ، فلقد طبقت حالتي العقلية عندما حاولت استنباط حياة السلطان حسين على عقلية أولاد عنايت ، لأن سنهما كانت في مثل سني . وتوالت الأعزافات . وقلت في الخطة التي رسمتها للقبض على قاتلي السردار كلاما لا يعرف القارئ الغرض منه ، منه : لماذا يقبض على علي محمود اسماعيل في ميدان السيدة زينب ؟ لماذا يقبض على شفيق منصور في ردهة المحكمة ؟ لماذا لا يناقش وزير الداخلية محمود اسماعيل ؟ ما فائدة صورة ضابط البوليس مصطفى حمدي في التحقيق ؟ لماذا حرضت أولاد عنايت على الحرب ؟ لماذا يقبض عليهم في الصحراء ؟

لقد قصدت من القبض على محمود إسماعيل في ميدان السيدة ، ومن القبض على شفيق منصور في المحكمة ، وعلى احتلال البوليس لمنزله ، أن يعرف أكبر عدد من سكان العاصمة خبر ذلك ، ويعتقد أن هذا كان من جراء اعتراف محمود إسماعيل ، فيضيق صواب الخافي من الحوف . ويفقد ملكة التفكير حتى لا يفكر في أن اعتراف محمود إسماعيل ربما يكون خبرا كاذبا . أما نشر خبر اعتراف محمود إسماعيل ، فقد كنت أقصد به أن يتنافس المتهمون في اعترافاتهم حتى يتحاشوا حبل المشنقة، وأما احتلال البوليس لمنزل شفيق منصور فغرضي منه إيهام أولاد عنایت بأن الأمر جد خطير . . وأما سفرنا إلى الصحراء فالغرض منه إبعادها عن العاصمة حتى لا يتصل بهما أحد ، فيعرفان أن اعتراف محمود إسماعيل ما هو إلا حيلة . وأما تحديد الساعة الثانية عشرة لبيع الجريدة ، فهو الوقت الذي يخرج فيه الطالب والعامل لتناول الغداء . أما حكاية الضابط مصطفى حمدي فهي سر لا يعرفه غير القليل . من أعضاء جمعية الاغتيالات أمثال محمود إسماعيل ، وهو سر دفنه الدكتور ماهر باشا في جبل حلوان منذ سنين . وكان ضابط البوليس مصطفى حمدي قد ترك خدمة الحكومة ، وانضم إلى رجال الثورة ، وذات يوم خرج من بيته ومعه الدكتور ماهر ليتمرنا على إلقاء القنابل في جبل حلوان . لوجود المحاجر بالقرب منها حتى يخيل لسامع الانفجارات الصادرة من القنابل ، أنها انفجارات في المحاجر . وجهاز أحمد ماهر قنبلة . وألقاها في غور هناك فلم تنفجر . وأطل عليها الضابط ليعرف سر عدم انفجارها . وفي هذه اللحظة انفجرت فأطاحت بجميعته . ومات لساعته . فدفنه على الفور . ومشى ليخبر أمه وإخوته بأن مصطفى مسافر إلى إستانبول خفية لأن البوليس يجد في القبض عليه .

وفي كل شهر كانت الجمعية ترسل لأمه عشرة جنيهاً . على زعم أنها

مرسلة من ابنها . ودام هذا الحال ست سنوات . لا تعرف الأم حقيقة مصير ابنها . ولا يعرف البوليس أين ضابط البوليس . فإذا أطلع صديق باشا (وزير الداخلية) على صورة الضابط لمحمود إسماعيل ، فعنى ذلك أن الحكومة عرفت كل شيء حتى الدفين في الصحراء . . إن الاعترافات هي أقوى الأدلة ، ولكن الحصول عليهما من أمثال هؤلاء الجبابرة أبعد المستحيلات . وأما تجنب وزير الداخلية مناقشة محمود إسماعيل ، فهو لخوف من أن يعرف محمود إسماعيل ، إذا ناقش الوزير ، جهل وزارة الداخلية وعدم معرفتها أخبار الجمعية .

ولقد أصبت الهدف !

* * *

انتهت مذكرات نجيب الملباوى . . وصحيح أنه أصاب الهدف وشق السبعة الذين أطلقوا الرصاص على السردار ! وكان هذا هو الهدف الأول ! ! ولكن كان يوجد هدف آخر ! هل استطاع الملباوى أن يصيبه ؟

كان الهدف الثانى هو رؤوس أحمد ماهر والنقراشى والشيشينى وزملائهم . وكان الصراع مثيرا !

هذا القفص ينقصه نشأت !

وقف أحمد إسماعيل ، شقيق محمود إسماعيل المحكوم عليه بالإعدام في قفص السردار ، وقف في محكمة الجنابات التى تنظر قضية الاغتيالات ، ونظر إلى قفص الاتهام وصرخ : « هذا القفص ينقصه نشأت ! . . واهتزت القاعة وارتجت ، كأن قبلة انفجرت في محكمة الجنابات ! . . وقبل ذلك كتب سعد في مذكراته ، عن الشكوك التى تساوره بأن الملك حرض على قتل السردار ، بواسطة حسن نشأت

رئيس الديوان الملكي بالنيابة ، وأن حسن نشأت على اتصال دائم بعبد الحليم الببلي ، وعبد الحليم الببلي على اتصال دائم بشفيق منصور ومحمود إسماعيل . . . وفي صفحة ٢٧ من الكراسة الثالثة من مذكرات نجيب الهلباوى المكتوبة بخط يده قال بالحرف الواحد : « كنت أعرفت من الدكتور شفيق منصور أن أحمد ماهر غير راض عن قتل السرदार ، وأنه حذرهم مغبة ما اعتزموا عليه . . ولكن الدكتور شفيق منصور ومحمود إسماعيل نقذا ما عزموا عليه ، وأبعدا سعد والوفد عن الوزارة ، ليخلو الجو لنشأت باشا الذى سيؤلف الوزارة بعد الوفاء »

والواقع أن نشأت لم يؤلف الوزارة ، وإنما كان هو رئيس الوزراء الفعلى ، بشهادة عبد العزيز فهمى ، الذى كان وزيرا للحقانية فى ذلك الوقت ، فى وزارة زيور باشا . وقد نشرت خطبة عبد العزيز فهمى فى جريدة السياسة يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . . . وفى صفحة ٣٠ من تقرير شفيق منصور الذى كتبه بعد الحكم بإعدامه كيف أن عبد الحليم الببلي كان يرغب فى أن يكلف ماهر والنقراشى - اللذان كانا يومها لا يزالان فى الوزارة - التحقيق . . فقال : « أما عبد الحليم الببلي فقد تكلمت معه عن الحادثة بعد حدوثها ، وكلمته بذلك فى صالة من صالات البرلمان ، وفهمت منه أنه لا يعارض فى ذلك وقال لى عبد الحليم الببلي : « يستحسن أن تخبر إخواننا أنه لا لزوم للإطالة فى التحقيق (مقتل السرदार) وأن يكتفوا بما هو أمامهم ، حتى يحصروا عملهم ، وينهوا المسألة على ما هى عليه . » فأجبتة بأننى سأكلمهم ، وكان عبد الحليم الببلي يقصد بذلك أن أكلم النقراشى وماهر بأن يكلفوا التحقيق وينتهوا منه ، فوعده بذلك . ومن هذه الوجهة ، يمكن للإنسان أن يفهم الصلة القائمة بين عبد الحليم وببى . »

وفى صفحة ٢٩ من الكراسة الثالثة من مذكرات نجيب الهلباوى بخط يده

قال : « لما كنت أعرف أن محمود إسماعيل يحب الشراب ، فقد دعوته إلى سهرة في النادي الماسوني ، وهناك أترعت له كؤوس الطلا ، حتى ذهب عقله ، وقص عليّ كل قصصه من ألفها إلى يائها . . . قال لي محمود إسماعيل ضمن ما قال : « كان شفيق منصور يطمع في أن يكون وزيرا للداخلية أو مديرا للأمن العام ، وكنت أطمع في أن أكون مفتشا بوزارة الداخلية ، لأن دوسيه خدماتنا مكتوب بدماء أعدائنا الإنجليز ، فلما رأينا أتباعنا وأذياننا قد أصبحوا وزراء ، ونحن ما زلنا كما كنا ، قررنا إبعاد الوفد عن الحكم لتتولاه نحن » .

وأنا أشك في كل كلمة يقولها الهلباوى ، ولا أقبل أن يكون من حق الهلباوى أن يطعن الوطنيين الذين داسوا بأقدامهم ألوف الجنيهاات ، والذين انفتحت المخابرات البريطانية ثلاثة ملايين جنيه لتعرف سرهم ، فلم تستطع أن تعرف شيئا مطلقا ، إلى أن تقدم لها نجيب الهلباوى . :

دور محمود إسماعيل

وأنا أشك في أن محمود إسماعيل كان يعرف أن اغتيال السردار كان لمصلحة الملك ، فالمؤكد أنه رجل وطني ، وأنه إذا كان أحد رجب بفكرة قتل السردار أمامه ، فإنه فعل ذلك مقتعا محمود إسماعيل بأن هذا عمل وطني لمصلحة مصر بحدها . والذي أعرفه أنا أن محمود إسماعيل كان بطلا من أبطال ثورة ١٩١٩ ، وعضوا في جهلها السرى ، وكان معروفا بكراهيته للإنجليز . وقد كان قبل الثورة ضابطا في السواحل ، وقام بعمليات تخريب في أثناء الحرب العظمى لأولى ضد الأسطول البريطانى ، انتقاما من إعلان الحماية على مصر . وقد خرب في عام ١٩١٦ المدمرة سوفيت شور ، ونقل إلى القوات البرية في الجيش الإنجليزى

في العراق ، فانتهاز الفرصة ونسف مستودعا للذخيرة في كوت العمارة بالعراق .
وأرسل يومها إلى شقيق زوجته يطلب إليه أن يرسل برقية بأن والدته على فراش
الموت ، حتى يستقيل . ثم عاد إلى مصر حوالي عام ١٩١٧ واتصل بالثورة ،
فوجد جناخا في الثورة للعمل الفدائي ، لقتل الخونة من المصريين المتعاونين مع
الحماية البريطانية ضد الثورة . وشكل محمود إسماعيل جناخا للعمل ضد القوات
البريطانية في مصر ، والتقى الجناخان في العمل السري . . ولا أتصور أن رجلا
كهذا يمكن أن يؤثر فيه حسن نشأت مباشرة . ولقد رأيت أن أرجع إلى الأستاذ
كمال إسماعيل - نجل محمود إسماعيل - في واقعة اتصاله بنشأت ، وما قاله
الأستاذ أحمد إسماعيل في التحقيقات خاصا بهذه الصلة ، وكيف أنه قال في
محكمة الجنايات عندما كان يؤدي شهادته في قضية الاغتيالات : « هذا القفص
ينقصه حسن نشأت » . . فقال كمال إسماعيل - النجل الوحيد لمحمود إسماعيل
وهو نائب مدير صوت العرب - : « إن عمي أحمد إسماعيل خدعوه وضللوه ،
وحاول أن يفتح والدي بعد الحكم عليه بالإعدام ، وهو مرتد البدلة الحمراء ، بأن
يعترف في مقابل عفو ملكي قيل إنه معد للتوقيع . ولكن أبي محمود إسماعيل قال :
« انت لسه صغير يا أحمد ! . . أنا لو تكلمت فسيقم الإنجليز مائة مشقة
لمائة رأس كبيرة !! »

وقد بذل إنجرام بك وكيل الحكمدار - والذي كان يعمل في المخابرات
البريطانية في الوقت نفسه - مجهودا شاقا حتى يوم التنفيذ لحكم الإعدام ! . . فظل
إنجرام بك جالسا مع أبي محمود إسماعيل في الغرفة المجاورة لغرفة الإعدام ، وهو
يرى جثث رفاقه تحمل بعد تنفيذ حكم الإعدام فيهم . وكان إنجرام بك قد
أبقى دور محمود إسماعيل في الإعدام إلى ما بعد آخر رفاقه ، ليؤثر على أعصابه ،

ليحصل على الاعتراف . . فصاح محمود اسماعيل فيه : « أين المشتقة ؟ ! »
وعندما حاول عثماوى أن يربط قدميه رفض قائلا : « أنا قوى وشديد ، ويمكن
أن أطلع المشتقة بساقى ! ! . . . » وصعد محمود اسماعيل إلى المشتقة فعلا . وقال
وهو فوقها : « أنا وابنى وعائلتى فداء لمصر ! يسقط الظلم أينما كان ! لتحى مصر
مستقلة . »

ثم نفذ حكم الإعدام .

وقال كمال اسماعيل : « وفى تقديرى أنه إذا كان الإنجليز قد فكروا فى تقديم
إنذار إلى سعد زغلول قبل ارتكاب الحادث ، فقد وجدوا بغيتهم فى هذا الحادث
بالذات . أما أن الإنجليز دبروا الحادث نفسه ، مستغلين الوطنيين ، فهذا ما
أبكره كل الإنكار ، فإن شباب وطنى لا يمكن أن يخدعهم أحد بسهولة ، وخصوصا
أن من رؤوس هذه الجماعة شخصا عرف بسعة الثقافة وإخلاصه فى وطنيته ،
وهو شفيق منصور ، فضلا عن أن تاريخ المسئولين فى هذا الجهاز ثبت أنه ليس
من السهل خداعهم . والحادث - فى رأيى - كان انتقاما للعسف والإرهاب
والتمييز الذى قام به « سير لى ستاك » شخصا ، بوصفه حاكما عاما للسودان ،
فى الشباب السودانى المؤمن بوحدة وادى النيل . ولا يزال نذكر ما وقع حينئذ
للملازم على عبد اللطيف وأقرانه ، يضاف إلى ذلك تعثر مفاوضات سعد -
ماكدونالد ، وكان ماكدونالد - وهو خارج الحكم - قد قال إن القضية المصرية تمثل
على فئجان قهوة ! . والدليل على ذلك أن البوليس المصرى ، الذى كانت قيادته
إنجليزية تابعة للمخابرات البريطانية ، اتجه أول ما اتجه إلى الرعايا السودانين
المقيمين فى مصر فقبض على المئات منهم ، وملف الجناية يبدأ بالتحقيقات مع
هؤلاء السودانين ، وذلك أن من الطبيعى أن ينتقم السودانيون فى منصر لرفاقهم
الذين نكل بهم سير لى ستاك فى السودان . »

انتهى كلام كمال اسماعيل نجل محمود إسماعيل ، ولكن شفيق منصور قال في تقريره صفحة ١١ : « إن النقراشى وماهر وافقا على ألا أتصل بأحد ، ولا أتعرف بأحد ، وأن أكون متفرجا ، لما يعرفونه عنى من سلامة النية والبساطة المتناهية ، حتى إننى إذا قال لى شخص إنى صديقك ويظهر شيئا من العطف أصدقه ، وذلك لبساطة أخلاقى وتساهلى . » والذى قاله شفيق منصور هو صورة حقيقية له ، وقد ثبت هذا باطمئنانه إلى نجيب الهلباوى وثبته به . . . وثبت أيضا هذا بالتقرير الذى كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام ! وقد تعرض محمود إسماعيل لمثل ما تعرض له شفيق منصور فلم يفتح فيه بكلمة . . . ولكن يحسن أن نترك الوثائق تتكلم :

بين يدى صفحة ٢٠ من تقرير شفيق منصور ، وهو يتكلم فيه عن « حادثة المغفور له السير لى ستاك باشا » . ويبدو هنا من إطلاقه لقب « المغفور له » على السردار أنه كان يكتب ما يكتب تحت ضغط من الضباط الإنجليز فى البوليس الذين يتولون حراسته ، وأنه يرغب فى إرضائهم ! .. فإنه ذكر فى تقريره عشرات الأسماء ممن اشتركوا فى ثورة ١٩١٩ وتوفوا إلى رحمة الله ، وكان يذكر أسماءهم مسبقة بكلمة المرحوم ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يستعمل فيها كلمة « المغفور له » !

تقرير شفيق الخطير !

إن شفيق منصور يتهم فى تقريره السرى محمود إسماعيل بأنه هو الذى أصر على اغتيال السردار ، رغم مغاضته ! إنه يبدأ فى صفحة ٢١ من تقريره السرى عن حادثة « المغفور له » السير لى ستاك باشا بما يأتى :

أولا : تاريخ حياة محمود إسماعيل : تعرفت به في سنة ١٩١٥ من محمود أفندي عنايت ، وقد كان عضوا معه في الجمعية ، وأظنه انضم بالإسكندرية ، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر ، فدخل في شعبة مع عنايت ، واستمر يعمل بهذا الشكل حتى بعد القبض على في حادثة إلقاء القنبلة على السلطان حسين وسفرى إلى مالطة ، فقد عدت منها فوجدته على ما هو عليه من الشدة والتمسك . فأتى إلى وزارتي ، وأخذ يتردد على ، وانضم إلى فرعي فعلا في حوادث الاعتداءات على الوزراء وكنت أعرض عليه كل حادثة ، ولو أنني لم أكلفه بعمل فيها ، لأنني لم أشارك فيها كما سبق وذكرت ذلك . ولكن هذا لم يمنعني أن أتخذ محمود إسماعيل كفرع لي أبلغه كل شيء ، وأتشاور معه ، لأبدي رأيي مع الجماعة (المجلس الأعلى للاغنيالات) ناصحا . ومحمود إسماعيل يعلم بالجمعية ، ويعرف معظم الأسماء التي كانت انضمت إليها . ولما عرضت الجمعية على اشتغالي مع أولاد عنايت ، تكلمت مع محمود إسماعيل ، وخاطبته في هذا الصدد ، فوجدته مستعدا جدا لأن يخاطبهم في الأمر . وأخذ محمود إسماعيل ، عبد الفتاح عنايت ، وجعله يقسم اليمين ، كما سبق أن وصف عبد الفتاح عنايت ذلك في اعترافاته ، على حسب الطريقة الروسية ، أي بغطاء العينين إلى آخر ما جاء في ذلك الوصف . وكذلك جعل محمود إسماعيل ، عبد الحميد عنايت ، يقسم اليمين ليعمل معه ، ثم أخذ يرتب لهما ما يجب ، ويدخل معهما ما يراد إدخاله من الأعضاء . وكان يعمل معهما بجهد ونشاط لا مثيل له ، إذ كان هو الرئيس الفعل لهم ، والمرتب لجميع الحوادث ، والمنظم لها ! . والذي يستحضرهم السلاح والقنابل ، ويراقب الأشخاص ويستحضر المعلومات اللازمة . .

إسقاط سعد زغلول

وفي صفحة ٢١ من تقرير شفيق منصور ، الذى كتبه بعد الحكم عليه وعلى محمود إسماعيل بالإعدام ، اتجاه غريب إلى اتهام محمود إسماعيل بأنه أصر على القيام بعمل حادث كبير ، حتى يسقط وزارة سعد زغلول . . وفى التقرير أيضا أن شفيق منصور بدأ يشك فى أن محمود إسماعيل مدفوع إلى هذا العمل لغرض إسقاط وزارة سعد زغلول ، وهنا يجب مراعاة ملاحظة ، وهى أن الصراع كان قد اشتد فى ذلك الوقت بين الملك وسعد زغلول . فى يوم الأحد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ : أى قبل مصرع السردار بثلاثة أيام فقط نشرت جميع صحف القاهرة الخبر التالى :

« فى منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حظى الرئيس الجليل (أى سعد زغلول) بمقابلة جلالة الملك وقدم إليه استقالته ، وأبان لجلالته السبب الذى حمّله على ما فعل . فأظهر جلالته الاستياء من تقديم الاستقالة ، وقال للرئيس الجليل إنه يثق به ، وأعرب عن رغبته فى أن يعدل عن عزمه . فقال الرئيس الجليل : إن عزمه هذا نهائى . . فقال جلالة الملك : « فلتبق المسألة على الأقل إلى غد » ، فوافق الرئيس على ذلك . وفى يوم الأحد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أيضا نشرت صحف القاهرة كلها أن سعد زغلول - بعد أن قدم استقالته - ذهب إلى بيته ، وقابله الشيوخ والنواب ليسألوه عن أسباب استقالته من الوزارة فقال لهم سعد بالحرف الواحد : « هناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهناك أيضا - والكلام فى سرهم - دسائس . . » .

فما كاد الرئيس يفوه بكلمة « دسائس » حتى استولى عليهم الانقباض ، وقال بعضهم بلهفة : نرجو التصريح . وقال آخرون : نحن عارفون . . . وليس فى الأمر سر . . وقال غيرهم : لا . . لا . . نريد التصريح . يجب أن نعرف كل

شيء ، يجب أن تكون البلاد واقفة على الحقائق . . . وحيدتك تكلم الرئيس فقال :
« أنا رجل حر : ألعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله في ضوء النهار ، ولا أحب
العمل في الظلام ، ومن أجل هذا لا بدلي من الاستقالة » .

نشرت الصحف هذا في صباح يوم ١٦ نوفمبر ، وما كاد الشعب يقرأ هذه
التصريحات حتى سرت هذه الكلمات كالكهرباء في عشرات الألوف من الطلبة
والعمال ، فاندفعوا كاللوح ، وتداقوا جماعات ، صاخبين هائجين ثائرين نحو قصر
عابدين . وفي دقائق كان عشرات الألوف من الشعب الهائج تحاصر قصر
عابدين وتهتف : « سعد أو الثورة ! » . وأمر الملك بإغلاق الأبواب ، لأن الشعب
يحاول اقتحام القصر . وجاء الحرس الملكي يحاول صرفهم فرفضوا ، وظلوا يهددون
ويتوعدون . . . وفي صفحة ٣٨٩ من كتاب آثار الزعيم سعد زغلول مؤلفه الأستاذ
محمد إبراهيم الجزيري سكرتير سعد زغلول الخاص ، والمطبوع في عام ١٩٢٧ في
طبعة دار الكتب المصرية يقول بالحرف الواحد : « اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية
عصا ١٦ نوفمبر في قاعة البرلمان ، وكان عدد الحاضرين في الجلسة نحو ٢٧٠ عضواً .
يقول الرئيس الجليل رئاسة الجلسة ، وحضر الوزراء جميعا . ثم تكلم الرئيس ،
فأبدى ما عنده . ثم جرت المناقشات بين كثير من الأعضاء ، وبعد ذلك
انسحب سعد باشا ، وانسحب معه الوزراء ليتركوا للأعضاء الحرية في القرار الذي
ينخذونه ، فجرت مناقشات أخرى ، ثم قرر الأعضاء بالإجماع ما يلي :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية ، بعد سماع تصريحات دولة الرئيس ، ومناقشات
حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التي أوقفنا إزاءها استقالة الوزارة ، أن
نقرر ثقتها الإجماعية بدولته ، وأن تترك الأمر لحكمته ، لإنجاز ما يراه لازماً
لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث به . وكان الأستاذ عبد الحليم أفندي

البيلى حاضرا هذا الاجتماع ، ولكنه كان واقفا عند الباب .

أليس غريبا أن يضع سكرتير سعد زغلول هذا السطر الأخير تحت قرار النواب بتأييد سعد زغلول ضد الملك ؟ . ولكن الشعب رفض أن يخضع لقرار النواب بترك الأمر لحكمة سعد زغلول ، بل رأى الشعب - بإذامه - أن يتولى الأمر بيده . . وإذا بالجماهير تندفع نحو القصر ، وتنفخ إلى المظاهرات الأولى ، وترفض الجلاء عن المكان إلى أن يخضع الملك لإرادة الشعب ، وصوتها يدوى كالرعد هاتفة : « سعد أو الثورة ! » . واضطرب الملك ، وأسرع يتصل بسعد زغلول يرجوه أن يأمر المظاهرات بالانصراف ، وأنه قبل جميع مطالبه . .

وقال سعد زغلول إن الأمر خرج من يده ! . . وطلب الملك من سعد زغلول أن يحضر إليه فوراً . وقالت صحف يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ : « فى الساعة الخامسة بعد الظهر يوم الأحد ١٦ نوفمبر ، قصد الرئيس الجلليل إلى قصر عابدين ليتلقى أمر جلالة الملك فى استقالة الوزارة ، فلما وصلت السيارة إلى ميدان عابدين ، كانت جماهير غفيرة مجمعة فى الميدان ، فعلا هتافها حينما رأت السيارة ، وأحاطوا بها ، فهدأهم وطمأن خاطرهم . ثم مثل بين يدي جلالة الملك ، فبقى فى حضرته ساعتين كاملتين . . عرض فيهما كل مالمديه ، فوجد من جلالته إصغاء تاما ، ثم قبولاً لتأييد الدستور وسلطة الأمة ، فشكر له الرئيس هذا العطف ، وابتهل إلى الله أن يحفظ جلالته دائماً حارساً للمستور ، وعضداً للأمة . ولم يبق بعد ذلك ما يوجب أن يصير الرئيس الجلليل على استقالته ، فاستردها نزولاً منه على إرادة الأمة وإرادة جلالة الملك »

وفى مذكرات لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجزء الثانى صفحة ٩٣ قال : فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قام سعد زغلول بمحاولة لامتحان قوته مع

الملك فؤاد ، وأرغم صاحب الجلالة على التسليم ، باستقالة مصحوبة بتحدٍّ ومظاهرات
عاجزة خطيرة ضد عرش لصاحب الجلالة الملك وشخص الملك ، ونجح في الحصول
على غايته . حدثت هذه المعركة الفاصلة بين الشعب والملك في يوم ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ ، وبعد ثلاثة أيام ، أى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، اغتيل
للسردار ! أليست هذه مصادفة غريبة ١٩ . .

دور « البيلي »

وفي صفحة ٢١ من تقرير شفيق منصور ، المكتوب بخط يده ، والذي كتبه
بعد الحكم عليه بالإعدام ، وبعد الحكم على محمود إسماعيل وزملائه بالإعدام ، في
هذه الصفحة يبدأ شفيق منصور يتجه اتجاها غريبا . . لأنه يتهم محمود إسماعيل صراحة
بأنه أصر على القيام بعمل حادث كبير حتى يسقط وزارة سعد زغلول . وفي التقرير
حد ذلك ما يدل على أن شفيق منصور بدأ يشك في أن يبدأ خفية تدفع محمود
إسماعيل إلى القيام بارتكاب جريمة سياسية لإسقاط وزارة سعد زغلول . . وفي هذه
الواقعة الخطيرة ليس من حق المؤرخ أن يستنتج ، ويحسن أن نثبت أقوال شفيق
منصور كاملة . قال شفيق منصور في تقريره صفحة ٢١ بالحرف الواحد : « طلب
منى محمود إسماعيل - في وزارة سعد زغلول باشا - أن أساعده إلى أن يرجع إلى
البحرية ، وكتب طلبا بالفعل بذلك . وأخذت الطلب إلى صاحب الدولة توفيق
نسيم باشا ، وزير المالية في وزارة سعد زغلول ، وأشر عليه الوزير ، ولكن لم يتم
ذلك . فحقن محمود إسماعيل جداً على وزارة سعد زغلول ، وكان يشنع عليها في كل
مكان ، ويطعن في التعيينات الجديدة ، وفي الوزراء ، وفي كل أعمال سعد باشا ،
ويتمنى سقوط وزارة سعد باشا ، والتخلص منها ، حتى يفتح أمامه الطريق »

وكان يدهشني جداً استمراره في الطعن . للدرجة أنني شككت فيه . واعتقدت أنه لا بد وأن يكون مدفوعاً على ذلك . وناقشته الحساب بالفعل . ولكن محمود إسماعيل كان يدافع عن نفسه بأنه يعمل ذلك للوطن فقط ، وقد حاولت أن أفهم منه شيئاً فلم أتمكن ، إلا أنه كان متعجلاً ومتعظاً دائماً . وقد اقترح محمود إسماعيل أولاً الاعتداء على وكيل حكومة السودان ، فأخذت اقترح محمود إسماعيل وأبلغته - كالعادة - إلى أحمد ماهر والنقراشي ، وبعد مناقشة مع ماهر كان الاتفاق على السردار ، لأن النقراشي لم يرض أن يبحث في موضوع كهذا .

وقد أتى محمود إسماعيل بفكرة السردار أيضاً ، وغير رأيه من أنه لا يفكر كثيراً في السودان وحضر إلى مكتبي متحمساً لهذا ، ومعه عبد الحميد عنایت وعبد الفتاح علي ما أتذكر . وأخذ محمود إسماعيل يشرح ويحبد ، ويناقش بطريقة مدهشة ، ثم انصرفوا من عندي وهم متفقون . ولم أكن قد قررت الرأي نهائياً ، أو اتفقت معهم . ثم كان يمر علي محمود إسماعيل متردداً بالمكتب ، حتى أخبرتني عن الميعاد الذي ضربه لزيارة أولاد عنایت عندما مررت عليه مصادفة بمكتبه بوزارة الأوقاف ، فأخبرته بأنني أفضل الذهاب إلى منزلي للراحة ولكنه لم يقبل هذا العذر ، وألح علي في الذهاب معه ، وفي أن نتناول طعام الغداء عند أولاد عنایت . فأخبرته أنه يستحسن أن نأخذ معنا طعاماً ، فأخذنا بالفعل لحمة رأس وطعمية من إبيدان باب اللوق ، واشترينا فجلاً وعيشاً ، وحملنا كل هذا إلى منزل عنایت ، للأكل هناك . فذهبت معه ، وقابلت عبد الحميد عنایت هناك ، وأخاه عبد الفتاح عنایت ، ولا أتذكر إن كان هناك شخص آخر من عدمه . فتناولنا الطعام ، وفهمت بأن محمود إسماعيل كان علي موعد معهم بذلك . وبعد الانتهاء من الطعام دخلنا إلى حجرة الجلوس ، وهناك أخرج عبد الحميد عنایت حقيبة جلد صغيرة ، وقال لي

عبد الحميد عنایت : « هذا ما أحضره لنا محمود إسماعيل أفندى . وهى أسلحة ، ولم أرها لأننى كنت نائماً على الكتبة ، ولم أرد عليه » . وأخذ عبد الحميد عنایت ومحمود إسماعيل يتكلمان فى الخطوة ، وفى الطريقة ، ويرسمان كل شئ . ولكن - رغماً من أننى لم أناقش معهما - فى آخر الحديث ، رغياً فى أخذ رأيي ، فقلت لهما : « حتى أستشير الغير » . . وأقصد بالغير طبعاً الهيئة الرئيسية التى أتبعها شخصياً ، وهى المكونة من أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى العضو الاستشارى : وكذلك عبد الحلیم الببلى . ولكن - تخليصاً للذمة - لم أسأل شخصياً إلا أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى . أما محمود إسماعيل فقد كان على اتصال تام مع الببلى ، وكان يتردد كثيراً عليهم (على عبد الرحمن الببلى وعبد الحلیم الببلى) وذلك حوالى أواخر شهر أكتوبر وأوائل نوفمبر . وكان محمود إسماعيل دائماً يقول : « ماذا استفدنا من وزارة سعد زغلول ؟ » . . وإذا ناقشته يقول : « وماذا يهم إذا انقلبت الدنيا وتغيرت الحكومة وتبدلت ؟ إلى غير ذلك من الأقوال . ويظهر أنه كان كبير الأمل إذا ما تغير الحال بالنسبة لنفسه » .

اسم نشأت !

فى صفحة ٢٣ من التقرير ظهر اسم حسن نشأت رئيس ديوان الملك فؤاد النيابة لأول مرة صراحة ، وإن كان قد ظهر بين السطور فى الصفحات السابقة التى نشرناها حرفياً . وهذا هو الذى جعل سعد زغلول فى مذكراته يكتب كثيراً عن يد حسن نشأت الخفية فى مصرع السردار ، نظراً للعلاقات الوثيقة التى بينه وبين عبد الحلیم الببلى وعبد الرحمن الببلى . ولأن سعد زغلول كان يتلقى من جهاز معلوماته

١٠ يدل على أن عبد الحليم البيلي وعبد الرحمن البيلي كانا على اتصال وثيق بحسن نشأت ، وأن نشأت كان يرغب في التخلص من وزارة سعد زغلول^١ ، وأنهما على علم دائم بكل ما تقرره خلية شفيق منصور ومحمود إسماعيل ، وأن الذي حدث أن نشأت باشا وجد - بالاتفاق مع الملك فؤاد - أنه بعد أن عجز عن التخلص من سعد زغلول بسبب ثورة الشعب الذي حاصر عابدين وأرغم الملك على إعادة رئيس وزرائه ، فإنه إذا قتل إنجليزى كبير ، فقد تهيأت الفرصة للتخلص من سعد زغلول بتدخل بريطانى . . وهنا تبرز حقيقة هامة : أن المخابرات البريطانية كانت طوال ثورة ١٩١٩ على اتصال بوى مع الملك فؤاد ، وكان مستر ألكسندر كين بويد مدير المخابرات البريطانية لديه الرقم السرى الخاص للملك . . ولما مات الملك فؤاد ، كان في أجنדתه الخاصة رقم التليفون السرى لمستر كين بويد ، مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية ومدير المخابرات البريطانية في مصر في الوقت نفسه ، فالمخابرات البريطانية لا تعتمد على شخص واحد في عمل خطير حيوى كهذا . . إنها تعتمد على مستر « ه » رقم واحد ، وهو نجيب الهلباوى للقيام بعملية الإثارة والتحرير في الخلية السرية للاغتيالات ، وتعتمد على الملك فؤاد في أن يبحث من جانبه عن طريقة للتنفيذ . ونحن نعتقد أن حسن نشأت لم يكن يعلم بالاتصال الذى بين الملك فؤاد والمخابرات البريطانية ، وأنه كان مهتما بالتخلص من سعد زغلول لأن الملك فؤاد يريد ذلك . وفي مذكرات الدكتور يوسف نحاس التى^٢ طبعها بعنوان : « ذكريات سعد ، عبد العزيز ، وهاجر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ » ، قال المؤلف في صفحة ٥٨ بالحرف الواحد : « استمرت علاقتى بنشأت علاقة صداقة متينة ، لما لقيته في ذلك الشاب من أخلاق كريمة ، وصفات عقلية عالية يمتاز بها . وكنا نلتقى مساء كل يوم عقب خروجه من السراى في مقهى صغير كان يوجد بجوار

فندق سميراميس . ونتجاذب أطراف الحديث . وكان نشأت يتغنى بمواهب الملك فؤاد تغنى العاشق بمعشوقته ، فبث في قلبي محبة جلالته «
هذا ما قاله الدكتور يوسف نحاس عن العشق بين الملك ونشأت ، فإذا كان نشأت لم ير يومها اتصال المخابرات البريطانية بالملك فؤاد ، فذلك لأن الحب أعمى !

• - •

إن تقرير شفيق منصور يكاد يشير إلى ما اعتقده سعد زغلول في مذكراته ، من أن الملك اتصل بنشأت ، وأن نشأت اتصل بعبد الحليم البيلي وعبد الرحمن البيلي ، وأنهما اتصلا بالخلية السرية التي قتلت السردار ، وأن الخلية فعلت ما فعلته وهي تعتقد أنها تقوم بهذا العمل القذائ لمصلحة الوطن نفسه ! . . بدليل أن سعد زغلول سجل في مذكراته إعجابه بشجاعتهم ساعة الإعدام ، فيما عدا شفيق منصور .

ونعود إلى قصة خطيرة ، وهي اتصال عبد الرحمن البيلي بنشأت رئيس الديوان الملكي بالنيابة . حدث أن اتهم محمود إسماعيل في حادث نسائي عندما كان في دمنهور ، وقررت وزارة الأوقاف فصله من وظيفته . وكتب شفيق منصور في تقريره صفحة ٢٣ : « ولقد ذهبت مع عبد الرحمن البيلي إلى حسن نشأت باشا ، وأوصيناه على محمود إسماعيل بعد حادثته في دمنهور ، فكانت النتيجة أن تغيرت عقوبته إلى خصم خمسة عشر يوما من الماهية . ولقد أخبرني محمود إسماعيل أنه أراد أن يترقى ، وتوسط لدى زكي الأبراشي باشا (ناظر الخاصة الملكية فيما بعد) ، بواسطة عبد الحليم البيلي ، فأخبره زكي الأبراشي بأنه ما دام يسير مع شفيق منصور فهو لن يترقى » . (ملحوظة من الكاتب : إن رجال القصر وخصوم سعد يطلقون

على كل نصير له اسم « سمدجي » على وزن « عربجي » ! . . . ويصير نبي منصور في تقريره صفحة ٢٣ يربط العلاقة بين محمود إسماعيل وعبد الرحمن البيلى وشقيقه عبد الحليم ، اللذين كانا على علاقة وثيقة بحسن نشأت فيقول : « ولقد تناقشت مرة مع محمود إسماعيل لأمنعه من فكرة السردار وحذرتة من الهادى فى ذلك ، وشككت فى أن يكون هذا بإيعاز ، فإذا بعبد الرحمن البيلى ، فى اليوم الثانى وفى خرفة المحامين ، يناقشنى الحساب على ذلك ، ويدكر كل ما دار بينى وبين محمود إسماعيل . فتأكدت من ذلك أن محمود إسماعيل قد أخبر عبد الرحمن البيلى ، وأن هناك صلة بينهما متينة وقوية . وقد تأكدت من ذلك عندما علمت أخيراً بأن محمود إسماعيل هو الذى سافر مع عبد الرحمن البيلى لعمل بروباجنده انتخابية لأخيه عبد الحليم ، وأن عبد الرحمن قد قضى الليلة بمنزل محمود إسماعيل قبل سفرهما » وعندما تركت أولاد عنایت ، دون أن أعطى لهم رأيا ، اجتمعت مع أحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى بقهوة دلبانى عند كوبرى قصر النيل ، وتناقشت معهما فى مسألة السردار . وكان حسن كامل الشيشينى يرفض بشدة . ويعارض فى ذلك معارضة تامة ، ولقد أخبرتهما أننى أخشى أن أولاد عنایت يقومون بها ، بالأخص من محمود إسماعيل ونحمسه ، فكان جواب أحمد ماهر أنه من الواجب أن نمنعهم ما استطعنا . فأخبرته أنهم ربما أفلتوا من يدي ، ولا يمكننى التأثير عليهم ، لأنهم شياطين ، والسلاح معهم ، وكل شىء فى يدهم . وبعدها قال لى أحمد ماهر ، وكنا نجلس فى القهوة ، أنا وهو وحسن كامل الشيشينى فى الجهة اليسار ، قال لى أحمد ماهر : « لأنهم إذا أفلتوا من يدك فإذا يمكنك أن تعمل ؟ ما عليك إلا أن تنصحهم بقدر الاستطاعة ، وغير ذلك لا تملك شيئا » .

تسليح الجيش

وفي صفحة ٢٤ من التقرير كتب شفيق منصور يقول بالحرف الواحد :
 « ثم إنتقلنا إلى المناقشة في مسألة عمل كبير للبلاد ، وبحسنا فكرة تكبير الجمعية ونشرها . وتكفل أحمد ماهر بدرس كل ما يتعلق بنظام الجمعيات ، وأن يضع نظاما راقيا بذلك . ثم تكلمنا في أن الواجب يقضى — وهذا كان رأى حسن كامل الشيشيني — بأن نفكر في أعمال أخرى أنفع للبلد . ورأى أحمد ماهر بأن الخفراء المصريين يمكن تسليحهم بسلاح آخر غير السلاح الذى يحملونه ، إذ أنه في مدة الحرب قد أخذ (الإنجليز) سلاح « رمنتجون » واستبدل بسلاح آخر ، لا يرى عن بعد . فيمكن لإعداد جيش بشكل سرى ، حتى نتمكن من أن نكون وجها لوجه أمام إنجلترا ، وتكون لإنجلترا أمام الأمر الواقع ، فلا تحصل ثورة ولا إطلاق نار . لأن إنجلترا عندما ترى الأمة والحكومة متحدة وقوية بجيش وطنى ، فلا تقاوم إرادة بلد يريد الحياة ، ولا يكون هذا إلا إذا كانت عندنا حكومة شيان ؛ وستأتى هذه الحكومة قريبا . ويلاحظ أن هذه المناقشة قد دارت قبل أن يتعين أحمد ماهر وزيراً (عين سعد زغلول أحمد ماهر وزيراً للمعارف في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤) ،
 « ثم خرجنا من القهوة على ذلك بعد أن عول كل منا على دراسة الموضوع تماما ، وكلفوني أن أعمل جهدى لمنع أولاد عنایت من ارتكاب الحادثة (حادثة السردار) . ورأى أحمد ماهر أنني أجتهد في أن أقول للأولاد بالانتظار إلى انعقاد البرلمان ، حتى تحمي الحصانة البرلمانية ، ويكون ذلك طريقة للتسويق ، ولتخدير أعصابهم ، ولربما أفادت عندهم » .

هذا نص ما كتبه شفيق منصور حرقا ، في تقريره الذى كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام في صفحات ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ .

القرار الخطير !

ونعود إلى موضوع الاتفاق على اغتيال السردار . لقد قال شفيق منصور :
 « إن أحمد ماهر والشيشيني عارضا في اغتيال السردار ، وخرجنا بعد أن عول كل
 منا على دراسة الموضوع تماما » . إن معنى هذا أن الموضوع سيبحث في المجلس
 الأعلى للاغتيالات الذي كان مؤلفا وقائد من أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل
 الشيشيني ، ماذا قرر المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ إن المجلس الأعلى للاغتيالات
 رفض فكرة قتل السردار رفضا باتا ، وطلب إلى حسن الشيشيني مستشار المجلس
 أن يذهب على الفور إلى شفيق منصور ومحمود إسماعيل ويبلغهما أن قتل السردار
 كارثة ، وأن يبلغ شفيق منصور رسالة خطيرة . . . وترك شفيق منصور في تقريره
 في صفحة ٢٥ يروي ما حدث : « وقد حضر لي حسن كامل الشيشيني في ثاني
 يوم ، وأخبرني أنه لا بد أن أذهب إلى أولاد عنایت ، وأن أمنعهم من ارتكاب الحادثة
 وأن أنصحهم وأبعد عنهم أفكار محمود إسماعيل . وقد كان حسن كامل الشيشيني
 مندهشا جدا من تصرف محمود إسماعيل ، وتمسكه بالحادثة وميله إليها ورغبته
 فيها ، وتحريضه عليها ، وسعيه المتواصل في ذلك . وقد تناقش حسن كامل الشيشيني
 مرارا أمامي مع محمود إسماعيل في ذلك ، إلى درجة أنه حصل بينهما نزاع شديد
 وخصومة ، لأن حسن كامل الشيشيني كان ضد الحادث على خط مستقيم ، وكان
 شاككا في نية محمود إسماعيل . وقد صرح لي حسن كامل الشيشيني بأنه يعتقد
 أن محمود إسماعيل لا بد وأن يكون مدفوعا بيد أخرى ، وستظهر الأيام صحة ذلك .
 ولقد أخلني حسن كامل الشيشيني إلى منزل أولاد عنایت - عبد الفتاح عنایت
 وعبد الحميد عنایت - وانتظرتني في خارج المنزل ، وطلب مني أن أدخل إليهم ،

وأن أشدد عليهم في عدم القيام بالحادثة .

ودخلت بالفعل ، وقابلت عبد الحميد عنایت وعبد الفتاح عنایت ، وكلمتهما بكل ما قاله لي حسن كامل الشيشيني ، من أن الحادثة خطيرة جداً ، ومصرة بمصلحة البلاد . وأنها ستجر الولايات على مصر ، وستجعلنا ندفع جزية كبيرة ، وأنه سيكون من ورائها قفل البرلمان ، وضياح كل ما فعلته البلاد من مجهود ، وضياح اسم مصر في نظر العالم المتمددين ، ويكون من إل ورائها أيضا الخسارة الكبرى لنا . فلما كلمت الأولاد - عبد الحميد وعبد الفتاح عنایت - في ذلك اقتنعوا أمامي ، وذكرت لهم فكرة افتتاح البرلمان والحصانة البرلمانية التي أبدأها أحمد ماهر . فسكتوا ، ورضوا بقول ، وأقسموا يمينا بقبر والدتهم بأنهم لا يفعلون شيئا ولا يقدمون على شيء ، إلا إذا أعطوني خبرا ، وأعلموني بذلك ، فركبهم وانصرف . وأخبرت حسن كامل الشيشيني بهذه المسألة ، فحمد الله على ذلك . وكان في عزى في ذلك الوقت أن آخذ السلاح من الأولاد ، ولكنني اكتفيت باليمين الذي أقسموه ، واعتقدت تماما بأنهم سيقوهون به من غير إخلال . وقد قابلت أحمد ماهر ، وأخبرته بهذه النتيجة أيضا . وبعد افتتاح البرلمان ، وسيرنا فيه ، لم أسمع بشيء .

• • •

وفي صفحة ٢٦ من التقرير ، وصف شفيق منصور كيف عرف باغتيال السردار ، فقال : « وفي يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ، يوم الحادثة ، كنت بوزارة المعارف . وقد كنت لا أعلم مطلقا بأن الحادثة ستحصل في ذلك اليوم ، ولم يخبرني أحد بها . وقد علمت بعد ذلك ، كما صرح الأولاد - عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت - أمامي بمحكمة الجنائيات ، وفي التحقيق ، بأن محمود إسماعيل قد ذهب إلى الأولاد فعلا ، وأخبرهم بأن موافق على الحادثة وأنى راض عنها ، وأنه قد قابلني

وأخذ موافقتي ، فاندھشت جداً من ذلك . وعندما كنت بوزارة المعارف ، إذ ذهبت إليها حوالي الساعة العاشرة والنصف ، سألت عن طلب مقدم لسيف الدين طاهر أفندي أخى مصطفى حمدي (ضابط البوليس) الذى قتل فى حادث القنبلة ، وكذلك عن طلب مقدم لشقيق حسن كامل الشيشيني ليكون مدرسا فى مدرسة الهندسة ، فأخبرنى محمد أمين لطفى (مدير مكتب الدكتور ماهر وزير المعارف) ، أن الوزير قد قبل هذه الطلبات ، وأنه أشّر عليها . فدخلت على الوزير أحمد ماهر بدون استئذان ، ووجدت عنده عبد الرحمن حمادة نجّل خليل باشا حمادة وكان قد حضر لزيارته ، فمكثنا معا نحو ربع ساعة ، ثم انصرف عبد الرحمن حمادة . ووجدت عند الوزير أحمد ماهر حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف ، وكنت أتحدث معه فى الوقت الذى يسمح له بذلك ، لأنه كان يباشر أعماله ، ويمر الموظفون أمامه . ثم حوالي الساعة الواحدة والنصف ، تقريبا سمعنا فرقة ، ونحن فى غرفة الوزير ، فتعجبت لها . ونظر أحمد ماهر إلى ، ونظرت إليه ، ركنه ، قالت له : أظنها فرقة أوتومبيل ، فقال أحمد ماهر : يمكن . . وبعد ذلك حضر حسن أفندي سلام ، يرجو الوزير لمسألة خاصة بأخيه أحمد حمدي سلام الضابط بالمدارس ، فرجوت الوزير أنا أيضا ، ذلك لأن حمدي كان تلميذاً معي فى مدرسة باب الشعرية . وبعد ذلك انشغل الوزير فى مسألة مصلحة ، وبعدها أخبرنى حسن سلام بأنه فى أثناء مجيئه من وزارة الحربية ، سمع بأن السردار قد أطلق عليه الرصاص ، وأنه لم يعصب بشئ ؛ ولكن الجنادة لم يقبض على أحد منهم ثم خرج حسن سلام بعد ذلك ، فأخبرت الوزير أحمد ماهر بالأمر ، فقال « وهل لم تحصل إصابة ؟ » . فقلت له : « لا » . وسأل أحمد ماهر : « ألم يقبض على أحد من الأولاد ؟ » . قلت له : « كلا » . .

وأحمد ماهر يعام - بطبيعة الحال - عند كلامي له أن الذين اوتكبوا الحادث هم أولاد عنایت ومن معهم . . وقد قال لى أحمد ماهر : « وكيف ذلك ؟ » . قلت له : « لقد سبق أن أخبرتك أنهم قد يفلتون من يدنا » . قال أحمد ماهر : « إذن ما العمل ؟ قد حصل ما حصل . وحيث أن الأمر انتهى بهذا الشكل فلا نهرر فيه . . ودى فى دى ! » . . وتبسم أحمد ماهر . ثم مكث معى فى المكتب بعد ذلك مدة نصف ساعة تقريبا . وعند خروجنا من مكتبه حضر أمين لطفى وأخبرنا أن السردار أصيب إصابة خطيرة ، فنزلنا معا وركبت الأتوموبيل الخاص بأحمد ماهر! . وهو يعلم تماما اسم عبد الحميد وعبد الفتاح عنایت ومحمود إسماعيل كأشخاص يقومون بهذه الحوادث . ثم خرجنا فى السيارة من الوزارة ، وكنت أنا فى الوسط ، وأمين لطفى عن اليمين ، والوزير أحمد ماهر على الشمال . فررنا بمكان الحادثة بشارع القصر العيني ، ولما وصلنا إلى هناك رأى أحمد ماهر وزير الداخلية بوكيل الداخلية ، فقال لى أحمد ماهر : « إنهم ملخومون ! » ، وضحك . . ومررنا عليهم : ثم نزلنا فى مطعم سان جيمس ، ودخل هو وأمين لطفى ، وطلب نبي أن أمر عليه بعد الظهر ، لأخبره بالنتيجة ، وليخبرنى بما أمكنه أن يحصل عليه من المعلومات

* * *

ثم ذهبت إلى منزلى ، فحضر لى عبد الحميد عنایت حوالى الرابعة مساء وأخبرنى . . حصل منه ، فتأملت ونهرته وطرדתه من عندى ، وأخبرته أن يذهب إلى منزله وأن يلزمه . ولكنه جاء فى المساء إلى مكبى ، وحضر كذلك محمود إسماعيل ، وطلب محمود إسماعيل من عبد الحميد عنایت أن يقول بأنه لا يعرفه وأنه لا معرفة بينهما .

وكان حسن كامل الشيشيني يجلس في الغرفة المجاورة . وكان يندد بالحادثة ويتكلم ضدها ، لأنه كان ساخطاً جداً عليها . . ولقد تكلم محمد شمس الدين (الذي ألقى القنبلة على السلطان حسين) مع نجيب الهلباوى ، وحدثت مناقشة بينه وبين محمود إسماعيل في أن يتوقف عن شدة انتقاده وطعنه في حكومة سعد . وفي ثاني يوم ذهبت إلى وزارة الداخلية ، وقابلت هناك النقراشى (وكيل وزارة الداخلية وقتئذ) فتكدر النقراشى لمقابلتي . وفي المساء كنا في البرلمان ، فقابلني النقراشى على الباب ، وناداني هو وأحمد ماهر ، وأخبرني النقراشى أن مسرّكين بويد (مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية) يشك في أمرى ، ويجب على الاحتياط لنفسى ، وأن أنبه على الأولاد بذلك ، وتركنى وانصرف . وبعد ذلك اعتقل بعض أعضاء البرلمان (النقراشى وعبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد) ، فاجتمعنا في منزل عطا عفيفى (عضو الوفد) ، وحصلت مناقشة شديدة بينى وبين محمد كامل حسن الأسيوطى (عضو مجلس النواب) عن تأليف الوزارة (وزارة زيور) واعتقال أعضاء البرلمان . ثم تأثر كامل الأسيوطى منى ، فخرجت إليه لكنى أستسمحه ، وأرده إلى الاجتماع ثانياً ، فقابلني أحمد ماهر في الغرفة المجاورة ، وقد كان يكتب احتجاج (أعضاء البرلمان) الذى نشر في الجرائد لأجل الاعتداء على الحصانة البرلمانية . وقال لى أحمد ماهر : « اتلهى على عينك واسكت يا أخى . . أنت فيه شك كبير حولك ، وأحسن تبعاً عن المناقشات ، لأن النقراشى أخبرنى بأنهم (الإنجليز) ينظرون إليك بنظر آخر ، فاحترس . . » (ملحوظة من الكاتب : في ذلك الوقت كان كين بويد قد تقدم ببلاغه المعروف الخاص بمسّر (هـ) . . أى « نجيب الهلباوى »)

* * *

وفي صفحة ٣٠ من التقرير ، كتب شفيق منصور يقول : « وسألني أحمد

ماهر عن الأولاد ، وعن المتهمين ، فأخبرته بأنه لم يقبض على أحد ، ولم يمس أحد . ثم حضر إلى مكنتي إبراهيم موسى (أحد الذين قتلوا السردار والعامل بالعنابر) وتقابل مع محمود إسماعيل ، واتفقنا على عدم التعارف . وكان محمد نجيب الهلباوى موجوداً في أول يوم ، هو وعدد كبير من الناس الذين يحضرون إلى مكنتي ، من العمال ، أو أرباب القضايا ، أو الأصدقاء . واستمرت في مقابلة أحمد ماهر حتى قبض على ، وكان معي في السجن عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت . وقبل القبض علينا كنا في محل السمك الذى يقع أمام محل محمد يوسف ، وخرجت من هناك ، فسمعت بخبر أن عبد الرحمن البيلي علم بأنه سيقبض على محمود إسماعيل وآخرين ، وهذا على ما أتذكر ، ولست متأكداً . أما النقراشي فكان يعرف عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ومحمود إسماعيل وإبراهيم موسى ، وعرف النقراشي عبد الفتاح عنايت لأنه كان قدم طلباً للمجانبة في وزارة سعد باشا ، فقبل الطلب بمساعدة النقراشي وتوسطه . أما محمود إسماعيل فيعرفه النقراشي منى ، إذ كثيراً ما جلس معنا في حلوانى صولت . . وكان النقراشي يعلم صلة محمود إسماعيل في الخاصة بجمعية الاغتيالات ، وكذلك يعرف النقراشي تماماً ما يخص عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ، وأما إبراهيم موسى فيعرفه النقراشي منى بالاسم ، لأنه أبرز لى مرة كشفاً مكتوباً ، فيه أسماء عمال ، وطلب منى أن أبدى له رأى عن بعضهم . وكان بينهم اسم إبراهيم موسى ، فأخبرته بأنه الشخص الذى يعرفه ، فشطب النقراشي اسمه بالفعل ، وهذا الكشف كان قد قدم للنقراشي وهو وكيل داخلية من مدير الأمن العام القيسى باشا .

« وأما أحمد ماهر فكان يعرف عبد الحميد عنايت ، وعبد الفتاح عنايت ، ويعرف عنهما اشتغالهما بذلك ، أى بالقتل السياسى ، وكذلك يعرف أحمد ماهر

محمود إسماعيل كما سبق أن بينت ذلك . وأما عبد الحليم البيلي فقد تكلمت معه عن الحادثة بعد حدوثها ، وكلمته بذلك في صالة من صالات البرلمان . وفهمت منه بأنه لا يعارض في ذلك ، وقال لي عبد الحليم البيلي : يستحسن أن نخبر إخواننا بأنه لا لزوم للإطالة في التحقيق . وأن يكتفوا بما هو أمامهم ، حتى يبحرروا عملهم ، وينهوا المسألة على ما هي عليه . فأجبت عبد الحليم البيلي بأنني سأكلّمهم . وكان عبد الحليم البيلي يقصد بذلك أن أكلّم القراشي (وكيل وزارة الداخلية) وأحمد حاهر (وزير المعارف) بأن يكلفوا التحقيق وينتهوا منه ، فوعدته بذلك ! ومن هذه الوجهة يمكن للإنسان أن يفهم الصلة القائمة بين عبد الحليم البيلي وبينى . وقد علمت من عبد الحميد عنايت أن إبراهيم موسى قد أصيب بجرح (في حادثة السردار في رجله ، ولما سئل عبد الفتاح عنايت أمام محكمة الجنائيات اعترف بذلك ولكنه لم يشرح الأمر . وعبد الحميد عنايت يعرف بالتأكد ، لأنه هو الذى أخبرنى عن الإصابة . وقد علمت من محمود إسماعيل بأنه في مدة اعتقالى الأولى في حادثة السردار ، ذهب إلى الدكتور عبد الواحد الوكيل وهو حكيم بالإسكندرية شارح رأس التين ، وقد عالج به طبعا من غير أن يعلم شيئا عن حقيقة على ما فهمت : وكان يصحبه محمود إسماعيل . ولقد كشف الطبيب الشرعى بالفعل على الجرح ، وقرر أن الأثر يحتمل أن يكون من رصاصة ؛ ولكن لبعد المدة كان من الصعب معرفتها . ولقد علمت من عبد الحميد عنايت بإصابة إبراهيم موسى في حادث السردار ، فأخذت له الدكتور عبد الفتاح يوسف ، دون أن يعلم شيئا عنه . وذمينا إبراهيم موسى إلى منزل محمود إسماعيل ، فعالج به الدكتور بإسعافات هناك . ولقد سمعت من إبراهيم موسى بأن الذى كان يعطيه السلاح شخص اسمه الحاج أحمد [جاد الله وهو من العمال . وسمعت من حنّى ناجى (النائب الوفدى) كثيراً أنه

يشغل مع العمال ، وأنه لولا الأعمال التي يقوم بها معهم من قتل الإنجليز ما كانت حصلت البلد على ما حصلت عليه ، وكان يتفاخر بذلك أمام جميع النواب والناس . كنت أجمع من كل من أحمد ماهر والنقراشي - وفي كل شهر تقريبا - جنيهين ونعطيهمما لحسن كامل الشيشيني ، الذي كان يدفع قسطه أيضا ، ويدفع كل هذا لعائلة الضابط مصطفى حمدي شهريا . . . »

وختم شفيق منصور تقريره بقوله : « وهذا التقرير قد صدر مني ، لإظهار الحق ، وحتى يعلم الناس بأنني ما كنت إلا آلة تحركها أيدي آخرين ، ولكي أبرئ ذمتي أمام الله ، وخدمة لبلادي ، وإلى أرفع هذا التقرير لكي تأخذ العدالة مجراها . . . »

الإمضاء

شفيق منصور

١٨-٦-١٩٢٥

نشأت يتكلم . . والوثائق ترد !

أخرج الإنجليز حسن نشأت من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة ، وهو الذي جعل الناس يسمونه « الملك الصغير » ، فلماذا أخرج الإنجليز الملك الصغير ؟ هل وجدوا بصمة الملك فؤاد على جثة السردار ؟ هل عرفوا أن نشأت يحاول أن يؤثر من منصبه الكبير ، على التحقيقات في مصرع السردار ، وأنه حاول أن يخفي الحيعط الذي يربط القصر بالحادث ، ولهذا أبعده ؟ . . إن حسن نشأت سيتكلم . . لقد تكلم بعد أن جاوز السبعين من عمره ، وكان بصحة جيدة . وقبل أن يتكلم ترك مذكرات سعد زغلول تتكلم ، لترسم الجو ، الذي حدث فيه قرار الإنجليز بإخراج الملك الصغير .

الكتاب الممنوع ج ٢

عدوان على سوريا :

كتب سعد زغلول في مذكراته ، في يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، يقول : « ورد على أمس تلغراف من لجنة الخلافة بالهند ، يامضاه أجمل خان أبو الكلام وكفاية الله وأنصارى وشوكت على ومحمد على ، مستنهضين الجهم لمساعدة السوريين ماليا بالبذل ، وأدبيا بالاحتجاج على حكومة الانتداب الفرنسي . فوجهت اليرم نداء للأمة بالمساعدة ، واستنكرت فيه تلك الفظائع ، وتبرعت بمبلغ مائة جنيه ، وهذا هو النداء : « سوريا ، التي تربطنا بها روابط وثيقة من تاريخ ، ولغة ، ودين ، وعادة ، وجوار ، نزلت بها هذه الأيام حوادث هائلة ، تقشع من هولها الأبدان ، ونوازل جانحة تنخلع من بشاعتها القلوب ، وشروع من أظفح ما يرتكبه إنسان ضد إنسان . . منكرات ارتكبتها عمال حكومة الانتداب ضد محكوميتهم الآمنين ، فأزعموا الكثير من أرواحهم البريئة ، وأراقوا الغزير من دمائهم الطاهرة ، وحرقوا كثيراً من قراهم وبيوتهم ، وعفوا كثيراً من آثار مدينتهم الفاخرة ، ورملوا اللحم الغفير من نساءهم ، ويطموا العدد العديد من أطفالهم ، وصيروا كثيراً من السكان بلا سكن يؤويهم ، ولا غطاء يغطيهم ، ولا خبز يتباغون به . . وبهذه الآثام أذلوا شعبا كان عزيزاً ، فأسلموه للعلم والشقاء ، وأفهموا الناس جميعاً أن حكومة الانتداب لم تقم — على ما زعموا — لمصلحة المحكومين ، بل لمصلحة الحاكمين . . ووصموا اسم فرنسا المحيد ، في الغرب والشرق ، وصيات لا يمحوها إلا إنزال العقاب بهم ، وترك البلاد لأهلها ، يحكمون أنفسهم كما يشاءون . »

« وإننا معشر المصريين ، لنشعر في قلوبنا بكل عطف ، على إخواننا المصابين ، ونرتقي لمصائبهم رثاء الإخوان للإخوان ، ونحس بأن علينا واجب مساعدتهم بكل ما في الإمكان ، مما يخفف من بلواهم ، ويلطف من آلامهم ، ونرى أن هذا أيسر ما يجب للجار على الجار ، وأقل ما يساعده به الإنسان أخاه الإنسان »

« سعد زغلول » .

الجمعة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« يظهر أن ندائى للأمة لمساعدة السوريين المنكوبين وقع من الناس وقعا حسنا وتقبلوه أحسن قبول » .

وكتب سعد زغلول أيضا فى يوم الجمعة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول :
« الذى أشعر به أن العميد — اللورد لويد ، المندوب السامى الجديد — يريد أن يسترد لبريطانيا كل نفوذها ، وأن يغفل يد الملك عن العمل ، ويتولاه هو ، وأن يعمل على إعدام الحركة القومية ، ويساعده فى ذلك كل نواب الأحرار الدستوريين ، وكثير غيرهم من قصار النظر ، عباد المصالح وعبيد الطمع . . ولا يرضيه منا إلا الاستسلام ، ولكن دون ذلك أهوال وأهوال ، والله فوق كل قاهر جبار » .

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أقام حزب الدستوريين احتفالا فى مدينة تلا فى بيت عبد الله أبو حسين ، دعى إليه كثير من السعديين فلم يلبوا الدعوة ، وكان دعى للخطابة إبراهيم الملباوى فحضر واعتذر بالمرض ، ومحمد على فاعتذر بوليمة العميد (المندوب السامى البريطانى) ، وخطب أحمد عبد الغفار وعباس أبو حسين فى الطعن فى حزب الاتحاد (حزب القصر) . وخطب عبد العزيز فهمى (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) فطعن على نشأت باشا طعنا فاحشا ، وقال إنه يساوم على الرتب ، ويتناول أثمانها تحت حجة مساعدة جمعية الحشرات ، واستحسن الناس خطبته . . قيل إن على ماهر (وزير المعارف) طعن فى نشأت لدى العميد (المندوب السامى الجديد) ، أصبح مركز هذا الياسا (نشأت) حرجا ، فلما أن يبعد عن السراى ، أو يحاكم عبد العزيز فهمى بالسب فى حق الملك »

. . .

وكتب سعد زغلول في يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « قبضت النيابة على عبد الحليم البيلي وأخيه عبد الرحمن البيلي منذ بضعة أيام تقريبا . وكان عبد الحليم قد دعى من الآستانة بتلغراف أشرنا إليه فيما سبق ، ونبه عليه بأن يقول كل ما يعلم عن حادثة اغتيال السردار أو أن يقبض عليه ، فتجاهلها ولم يقل شيئا . ويتكتمون التحقيقات الجارية معهما ، ومع شخص يدعى يوسف العبد ، كان قد قبض عليه قبلهما بقليل ، وقيل إنه ضبعت أوراق ضدهما مهمة ، ويجوز أن تمس نشأت باشا . وقد شاعت إشاعات كثيرة عن هذا الباشا ، حتى قيل إن المندوب السامي توجه يوم السبت الماضي إلى الإسكندرية ، وقابل الملك ، بقصد طلب إخراجه من السراى على الأقل .

ولم يكن يحدث شيء في هذا الخصوص »

• • • •

وكتب سعد زغلول في يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « يقول كثير من الذين يجتمعون بهذا اللورد (اللورد جورج لويد ، المندوب السامي البريطاني الجليدي في مصر) إن أغلب من حادثهم أكدوا له أنه لا يمكن أن يحصل اتفاق بغير واسطى ، وأنه إذا حصلت انتخابات فلا بد أن تكون الأغلبية سعدية . وهناك إشاعة أن الانتخابات ستؤجل إلى أجل غير معلوم ، وأظن أن هذه النية ليست غريبة من تلك التأكيدات ، لأن القرائن تدل على أن الإنجليز لا يريدون أن يستسلموا لتجربة جربوها ، وما نالهم منها إلا الفشل . والذي أشعر به — من كل ما يتصل بي من المعلومات ومن طبيعة الأشياء — أن الإنجليز يريدون أن ينفردوا هم بالحكم والسلطان ، فيغلوا يد الملك عن التدخل في الحكم ، ويقضوا على الروح الوطنية ، بواسطة وزارة تكون طوع يمينهم . ولا يتأتى أن يسعوا في عقد

مجلس نيابى ، إلا إذا كانوا واثقين كل الثقة من كونه ينجىء دائماً من صنعهم .
ولا يأتى بقرار ضدهم . ومن أين لهم الحصول على هذا ؟ . . لأن أضعف العناصر
يمكن للملك تحريكها ، وأقواها لا يؤمن لها جانب .

ولهذا فإنهم يفضلون أن يحكموا بلا مجلس نواب ، وهكذا كانت سياستهم من
أول الاحتلال ، حتى لإنهم كانوا يستكثرون علينا الجمعية التشريعية . مع أنه لم يكن
لها رأى قاطع . ومن أعجب ما أراه من كثير . وخصوصاً من أعضاء الوفد وأنصارهم .
أنهم يتصورون أن المنتظر من الإنجليز أن يغيروا الحالة فى صالح النهضة . وهو
تصور باطل ، وانتظار خائب ، ويشبه الاستعانة بالغاز لإطفاء النار . وانتظار
صيانة الأمن من الأشقياء ! . . ولكن الضعف يغطى الحقيقة . ويعبى
البصر .

• • •

وكتب سعد زغلول فى يوم ١٩ نوفمبر يقول : « كنت وضعت نداء طويلاً ،
وقرأته على أعضاء الوفد فلم يقابل بحماسة ، فصرفت النظر عنه ، وأصبحت فوضت
غيره قصيراً وهو فى عبارة شديدة ضد الحكومة . وقد استحسنته الذين قرأته عليهم .
ولأن كان رأيهم لا يعتد به كثيراً » .

• • •

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أخبرنى
على الشمسى ، عن صاحبه أحمد عبود ، أنه كان عند لويد (المندوب السامى
البريطانى) ، وأن هذا قال إنه ليس فى الإمكان الاحتفاظ بالبرلمان الحالى . لأن فيه
تحقيقاً للملك ، وأن قانون الانتخاب سيعيدونه ، وأنه ما دام هنا لا تخلو البلاد من
برلمان . وأنه لا شىء على نشأت ، وأن جنابة السردار تقع مسئوليتها على السعديين ،

وأنه لم يقابل أحداً منهم لأن في مقابلتهم إشكالات ، وأن سعد زغلول رجل ظريف ، ولكن لا يمكن أن يرأس الحكومة . ونقل مكرم عبيد عن عبد الملك حمزة ما يؤيد ذلك ، وكذلك نقل لى أمين يوسف اليوم عن ديلينى ما يفيد موافقة لورد لويد على قانون الانتخاب وعلى أن نشأت لا شىء عليه ، وربما يعين فى وظيفة خارج القطر كسفير فى البرازيل مثلاً ، وأنه يراد الاحتفاظ بزبور باشا فى الوزارة ، وإدخال أشخاص كهبد الحميد سليمان ، واستبقاء على ماهر لأنه سيكون مع كل ربح ، وتعين توفيق نسيم رئيس ديوان ملكى .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ : « قابل لورد لويد يومى الثلاثاء والأربعاء جلالة الملك ، ولبث معه كل مرة زهاء ساعة ، وتناقلت البعثات المصرية والإنجليزية خبر هذه المقابلة بما ترك الناس يفهمون أنها كانت بخصوص إبعاد نشأت باشا من خاتمة السراى ، وقد شاع أن جلالتة معارض كل المعارضة ، حتى قيل إنه صرح بأن نشأت لا ينفصل عنه ، فإما أن يمكثا معاً ، أو يرحلا معاً ، وأن اللورد لويد تشدد ، ولو أدى الأمر إلى تنازل الملك عن العرش . وقد تواترت الأخبار أمس واليوم أن عزل نشأت تم ، وأنه يعلن اليوم ، وأن الملك عرض تعيينه فى معيته ، أى فى وظيفة من وظائف السراى بالخاصة الملكية ، فلم يقبل المندوب السامى ، كما لم يقبل منحه نيشاناً . وقيل إنه سيقبض على حسن نشأت بعد الاعتزال ، واتفقت الروايات على أن فصله تم ، وأن دار المندوب السامى أخبرت به دار النيابة ، وأن هذه أوصلت هذا الخبر إلى النائب العمومى فى المنصورة ، ويظن أن هذا لا يتأخر عن العودة حالا إلى القاهرة لياشر التحقيق مع نشأت . »

« كبيرة »

وفي نفس اليوم كتب سعد زغلول يقول : « نشرت الجرائد أن مستر جريفيث - أحد المفتشين بوزارة الداخلية - سافر إلى الآستانة لإحضار أوراق خاصة بعبدالحليم البيلي ، ولكن أظن أنه ذلك الذي أخبرني به مستر ديليني ، من بضعة أيام ، أنه ذاهب لحمل بعض الفارين على العودة والإباحة بما يكون عنده من المعلومات . »

و« بعض الثارين » الذين أشار إليهم سعد زغلول هو أحمد عبد الحى كبيرة ، عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، الذى أصدر عليه الإنجليز حكما « بالقبض عليه حيا أو ميتا » . إن المخابرات البريطانية كانت لاتزال تطارد أحمد عبد الحى كبيرة ، تطارده من مكان إلى مكان ، من بلد إلى بلد ، وأنها أرسلت مستر جريفيث - وهو أحد رجال المخابرات البريطانية - للقبض عليه ، وإقناعه بأنهم سيعفون عنه ، إذا قبل أن يشهد ضد ماهر والنقراشى ، ويذيع أسرار الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وسوف تستمر المطاردة بعد ذلك . . وسوف تبنى تفاصيلها فى حلقات مقبلة .

ونعود إلى مذكرات سعد زغلول عن إخراج نشأت من القصر . كتب سعد زغلول فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أخبرنى محمد محمود بأن لورد لويد (المندوب السامى البريطانى فى مصر) قال للملك يوم الثلاثاء أنه يخاطبه بصفة صديق فى شأن حسن نشأت ، وينصحه بإبعاده ، رغم أنه ملك سبقتل ، ولكنه يخشى إذا تركه مع نشأت للأمة التى تكرهه أن يذهب الاثنان معا . . ثم قال المندوب السامى البريطانى للملك إنه عائد غداً لأخذ الجواب ، فهبطت شدة الملك وسكنت تأثيرته . »

وكتب سعد زغلول في يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « زارني اليوم حفي محمود ، وقال لي إن أحمد حسنين الأمين الثاني « للملك فؤاد » فاتمه في التقرب بين الملك والسعديين ، وأنه هو قال له إن ذلك غير ممكن قبل أن يصدر من الملك شيء من شأنه أن يضمد الجروح التي أصابتها بها . وكان موجز كلام أحمد حسنين أن تدخل الإنجليز لا يرضى الوطنية . فقال له حفي : هذا حق ، والوطنيون متألمون له ، ولكن الملك هو السبب فيه . عقلت لحفي : « أحسنت الجواب » ، وأظهرت لحفي محمود أن التقرب مع الملك مستحيل ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

الإنجليز يعينون رئيس الديوان الملك !

وفي نفس اليوم كتب سعد زغلول يقول : « زار فتح الله باشا بركات أول أمس توفيق نسيم (رئيس الديوان الملكي الجديد) ورآه مسروراً من تعيينه . وزعم أن الملك فؤاد أرسل إليه يوم السبت مع محمد نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية في أنه يريد تعيينه في هذا المنصب . فاستغرب وقبل . ثم زاره صباح الأحد محمود شوقي باشا (السكرتير الخاص للملك) وكرر له الأمر ، وبعد عشر دقائق وصله أمر التعيين . ولح توفيق نسيم لفتح الله باشا أن الملك سيسود ولا يحكم ، فلا يتدخل في جزئيات الإدارة . ويلوح لنسيم أن الإنجليز هم الذين اقترحوه على الملك ، وألزموه به ، واتفقوا معه على أن يكون العرض من جانبهم ، كأن الأمر آت من عند الملك . وللكل جاء الأمر بتعيينه جافاً ، ليس فيه من صيغ المديح والثناء ما تضمنه الأمر الملكي الذي كان قد صدر بتعيين نشأت لوكالة هذا الديوان ؛ وقال توفيق نسيم إنه لم يكن موافقاً على تعيين حسن نشأت » .

نشأت يتكلم

ونعود إلى دور الملك فؤاد في مصرع السردار ، وننساءل : هل يمكن أن نعرّ على بصمة الملك على جثة السردار ؟ إن سعد زغلول قال في مذكراته - صراحة - إن شبهات تؤكد أن يد حسن نشأت رئيس الديوان الملكي بالنيابة كان لها دور في هذا الاغتيال . وكلام شفيق منصور في الاعتراف الذي كتبه بيده يشير إلى أن محمود إسماعيل قرر اغتيال السردار بغير الرجوع إليه ، وأنه أخبر عبد الرحمن البيلي بأن شفيق منصور وافق على الاغتيال ، بينما هو عارضه في ذلك ، وهو يروى كيف أن المجلس الأعلى للاغتيالات عارض في هذه الحادثة ، وأرسل له حسن كامل الشيشيني مستشار المجلس يبلغه ذلك ، وأنه صحبه إلى بيت عبد الفتاح عنایت لإقناع أولاد عنایت بعدم إطاعة أمر محمود إسماعيل . ونحن لا نستطيع أن نأخذ اعترافات شفيق منصور وتنصله من الموافقة على مصرع السردار قضية مسلمة ، فهو يكتب هذا وهو محكوم عليه بالإعدام ، وهو يرغب في أن يتنصل من هذه التهمة ، ولكن مع ذلك لا نستطيع أن ننفي أن هذا الاعتراف يلقي شبهة ، أو ريبة ، أو شكاً في أن عبد الرحمن البيلي عرف أن السردار سيقتل ، وأن عبد الحليم البيلي عرف أن السردار سيقتل ، وأن عبد الرحمن البيلي لأم شفيق منصور لأنه حاول أن يفتي محمود إسماعيل عن قتل السردار ، فلا بد أن صديقهما نشأت - رئيس ديوان الملك بالنيابة - يعرف هذه الحقيقة ، ولا بد أن الملك فؤاد - الذي كان على صلة وثيقة بكين بويد مدير المخابرات البريطانية - يعرف هذه الحقيقة أيضاً .

ولقد اتصلت بالسيد حسن نشأت في بيته بالإسكندرية ، ووجهت إليه أسئلة تليفونيا ، ووعد أن يجيب عليها كتابة . ثم كلفت الأستاذ أحمد زين - نائب

رئيس تحرير الأخبار - أن يجتمع به ، وحضر السيد حسن نشأت إلى مكتب أخبار اليوم في الإسكندرية ، وتمت المقابلة بحضور محمد فهمي عبد اللطيف رئيس قسم المراجعة في أخبار اليوم . وهذا هو التقرير الذي كتبه الزميلان :

« بدأ حسن نشأت حديثه فنفي أنه كانت له يد في تدبير اغتيال السردار السيرلي ستاك ، أو أنه كان على أي علم بتدبير هذه الجريمة قبل أن تقع من قريب أو من بعيد . . وقال إن المعير لى ستاك كان رجلاً طيباً ، وكان صديقى ، وكنت أتعامل معه الغداء قبل اغتياله بيوم واحد . وقال حسن نشأت إن اغتيال السردار كان القصد منه إخراج حكومة سعد زغلول ، ولم يكن السردار شخصية سياسية هامة تسير الأمور في الدولة ، وكانت هناك شخصيات أهم منه لو كان الباعث على الجريمة وطنياً » .

وسأله أحمد زين : « إذن من الذى أراد إخراج سعد زغلول باغتيال السردار ؟ » . قال حسن نشأت : « أعتقد أنه الجهاز التنفيذي في حزبه ، المسئول عن الاغتيالات السياسية . فإن جهاز الاغتيالات كان مكوناً من جهازين : جهاز يرسم ويخطط ، وجهاز ينفذ ، وأعضاء هذا الجهاز الأخير كانوا يسمون بالفدائيين . . وحدث أن بعض هؤلاء الفدائيين لم يتألوا شيئاً في عهد سعد زغلول ، ولم يعينوا في مناصب بعد أن جاءت حكومة سعد زغلول إلى الحكم ، فأرادوا إخراج باغتيال السردار » .

* * *

وهنا نحب أن نقاطع هذا التقرير عن أقوال الدكتور حسن نشأت ، لنقول إنه يبدو أن الدكتور نشأت لا يعرف كثيراً عن أعضاء الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . لقد كان أغلب أعضاء هذا الجهاز من الطلبة الفقراء والعمال . إن أجر إبراهيم موسى الخراط بالعنابر ، الذى أعدم في قضية السردار ، لا يزيد على عشرين

قرشا في اليوم . وأجر خليل نظير ، النقاش ، الذي أعدم في ثورة ١٩١٩ لا يزيد على ١٣ قرشا في اليوم . وأجر أحمد رشدي ، المخزنجي بالعنابر ، الذي أعدم في ثورة ١٩١٩ لا يزيد على ١٥ قرشا في اليوم . وأجر حافظ حسن ، النجار ، الذي أعدم في ثورة ١٩١٩ لا يزيد على عشرة قروش في اليوم . ومصرف جيب عبد الحميد عنایت ، الطالب الذي أعدم في قضية السردار لا يزيد على خمسين قرشا في الشهر ! . . وأجر محمد فهمي على النجار الذي أعدم في قضية الاغتيالات . . ١١ قرشا في اليوم ، وكان له سبعة أولاد !

إن الذين ثبت أنهم أطلقوا الرصاص على السردار طبقا لقرار الاتهام هم : عبد الفتاح عنایت عمره ٢٢ سنة طالب حقوق ، وإبراهيم موسى عمره ٣١ سنة خراط بالعنابر ، ومحمود راشد عمره ٣٢ سنة مساعد مهندس بالتنظيم ، وعلى إبراهيم محمد عمره ٢٢ سنة براد بالعنابر ، وراغب حسن عمره ٢٣ سنة نجار بمصلحة التلغراف . أما شفيق منصور ومحمود إسماعيل فقد اعتبرتهما النيابة محرضين . . وكل هؤلاء من الفقراء . . وكان بعضهم يخرج ليقول الإنجليز وفي جيبه خمسة مليات ، ويقسم مع زميله رفيف العيش ، لأن أجره سيخصم في اليوم الذي يتغيب فيه ليرتكب الاغتيال ! . . وهؤلاء لا يطعمون في مناصب ووظائف من معد زغلول ، كان في استطاعتهم أن يمتنعوا لو تكلموا ، عندما أعلنت وزارة الداخلية يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ عن مكافأة خمسة آلاف جنيه لمن يرشد أو يتكلم . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ عن مكافأة ألفي جنيه أخرى لمن يرشد أو يتكلم ، مع الوعد بإخفاء اسمه ! . . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية في يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٣ عن خمسة آلاف جنيه ثالثة ، لمن يرشد أو يتكلم . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية في ٧ ديسمبر

سنة ١٩٢٣ عن عشرة آلاف جنيه أخرى ، لمن يرشد أو يتكلم ! . . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عن عشرة آلاف جنيه تالية ، لمن يرشد عن أحد قتلة السردار . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما وعدت السلطة العسكرية البريطانية بإعفاء المرشد من العقوبة ، وبحقه في المكافأة ، وإذا أرشد عن زملائه . . قتل هؤلاء لا يمكن أن يكونوا غاضبين « لأنهم لم يتالوا شيئاً في عهد سعد زغلول ولم يعينوا في مناصب » ، كما جاء في رد الدكتور حسن نشأت . .

ونعود إلى باقي التقرير عن رد حسن نشأت . . يقول التقرير : وسأله محمد فهمي عبد اللطيف : « لقد ذكرت أنك كنت تتناول الغداء مع السردار في اليوم السابق لاغتياله ، فلماذا لا نفسر هذا بأنه كان تمويهاً ، وإبعاداً لشبهات اتهامك بالجرمة ؟ » . وقال حسن نشأت : « إنه كان صديقاً ، وكان رجلاً طيباً » . وسأله أحمد زين : « هل كنت على صلة وثيقة بعبد الحليم البيلي ، أحد أعضاء الجهاز السري للاغتيالات ؟ وهل عينته مستشاراً في مفوضية مصر في أنقرة لإبعاده عن التحقيق ؟ » . قال حسن نشأت : « إن عبد الحليم البيلي كان زميل في الدراسة بمدرسة الحقوق ، ولكن لم تكن لي به صلة في العمل ، وهو لم يكن من أعضاء الجهاز السري ، وإنما الذي كان من أعضاء الجهاز هو أخوه عبد الرحمن البيلي . وكانت صلاتي بعبد الحليم البيلي طيبة ، ولكن القضاء أثبت عدم صلته بمحادث السردار ، ولم يكن ذلك ليؤثر على صلتنا بأي حال ، وأنا لا أعين أحداً . إنما كانت الاقتراحات وقت تعيين عبد الحليم البيلي تأتي من زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى القصر ، وهذه الواقعة لا مجال للحديث عنها ، ما دامت قد ثبتت براءة عبد الحليم البيلي بحكم القضاء ، وعلى أي حال لا صلة لعبد الحليم البيلي باغتيال السردار ، وقد ثبتت براءته . . »

ونستأذن الدكتور حسن نشأت في أن تقطع التقرير الذى يحوى رده مرة أخرى . . قال الدكتور حسن نشأت إنه ليس هو الذى يعين رجال السلك السيامى : وإنما الذى عين عبد الحليم البيلى هو زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية يومئذ . وقد كان المرحوم عبد العزيز فهمى باشا وزيراً في الوزارة التى عينت عبد الحليم البيلى سكرتيراً في المفوضية المصرية بأنقرة . . وهو - بلا شك يعرف - ما كان يجرى في الوزارة . في يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ألقى عبد العزيز فهمى باشا خطاباً قال فيه بالحرف الواحد : « إن نشأت باشا انتهز فرصة وجوده في خدمة الملك ، فاشتغل لنفسه ، وقد وصل إلى أن وضع يده على وزارات ثلاث برمتها ، من وزارات الدولة ، هي الخارجية والحرية والأوقاف ، لا يعين رئيس ولا مرءوس ، ولا يبيت فيها بالأمر ، إلا برأيه ! » .

وهذا الخطاب نشر في جميع صحف القاهرة في يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ونعود إلى التقرير الذى يحوى رد حسن نشأت مرة أخرى ، قال التقرير : « عاد حسن نشأت ، واعترف بأنه هو الذى عين عبد الحليم البيلى سكرتيراً أول في مفوضية مصر بأنقرة ، ولكن بعد أن تم التحقيق في اغتيال السردار ، ولو أنه عينه في أثناء التحقيق لما سكت الإنجليز ، وكانت بيدهم كل السلطة » . . ونستأذن الدكتور حسن نشأت في أن تقاطع التقرير الذى يحوى رده مرة ثالثة : فإنه يبدو أن ذاكرة الدكتور حسن نشأت خائنة ، لأن هذه الحادثة وقعت منذ ٣٨ سنة - أى في عام ١٩٢٥ . ولكن المستندات تحفظ عادة بذاكرتها . . إن المستندات الرسمية تقول : ١ - بدأ التحقيق في قضية السردار في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

٢ - استقال الأستاذ عبد الحليم البيلى من عضوية الوفد في أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٥ ببرقية أرسلها إلى سعد زغلول .

٣- دعا على الفور إلى إنشاء حزب الاتحاد ، الذى كان رئيسه القملى نشأت باشا ، وكان يسمى حزب القصر .

٤- ألقى الأستاذ عبد الحليم الببلى خطاباً فى افتتاح حزب الاتحاد ، وتلا على الحاضرين أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية للحزب ومنها اسمه ، فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٥ ، ونشر ذلك فى جريدة الأهرام يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ .

٥- ظهر العدد الأول من جريدة الاتحاد ، لسان القصر الملكى ، فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٥ ، وقد كتب فى أعلى صفحتها الأولى بأن « مدير السياسة المسئول عبد الحليم الببلى » .

٦- اعترف عبد الفتاح عنيت باسم عبد الحليم الببلى ، أمام النائب العموى محمد طاهر نور باشا ، فى يوم الأربعاء ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ الساعة الخامسة أفرنكى بعد الظهر كما جاء فى نص التحقيق ، ثم توالى الاعترافات . .

٧- صدر الأمر الملكى بتعيين عبد الرحمن الببلى سكرتيراً ثانياً لمفوضية مصر فى الآستانة فى يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٥ ، أى بعد بداية الاعترافات أمام النائب العموى بخمسة أيام . واختفى اسم عبد الحليم الببلى من الصفحة الأولى ابتداء من يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٢٥ .

٨- تم التحقيق فى قضية السردار يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٥ ، وصدر قرار الانتهاء فى القضية يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ .

٩- وصل عبد الحليم الببلى سكرتير سفارة مصر من تركيا فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بدعوة رسمية من الحكومة المصرية .

١٠- كان عبد الحليم الببلى فى يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فى قاعة الزيارة بوزارة المالية ، يستظر قنوم صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا وزير المالية ، فجاء مستر

لإنجرام بك واليوزباشى سليم زكى وطلبا منه الذهاب معهما فى سيارة عسكرية إلى النيابة ، وسمعت أقواله إلى وقت متأخر ، ثم سمح له بالانصراف .

١١ - أصدر النائب العام يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أمراً بالقبض على عبد الحليم الببلى وعبد الرحمن الببلى .

١٢ - تم القبض على عبد الحليم الببلى فى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فى مخبز بحى عابدين .

ومن هذه المستندات الرسمية - التى لها دائماً ذاكرة قوية - يتبين أن الدكتور حسن نشأت عين عبد الحليم الببلى فى إمتانبول بعد خمسة أيام فقط من بدء الاعترافات فى قضية السردار ، وقبل أن يتم التحقيق فى قضية السردار بشهرين وتسعة أيام !

ونعود إلى التقرير الذى يحوى رد حسن نشأت ، فيقول : سأل أحمد زين الدكتور حسن نشأت : « هل كنت على صلة بمحمود إسماعيل الموظف بالأوقاف ؟ » ، فبنى حسن نشأت أنه يعرف محمود إسماعيل نفيا باتا ، وقال : « إن وزارة الأوقاف فيها موظفون كثيرون ، ولا يمكن أن يتذكر أسمائهم » . فسأله أحمد زين : « ألم تنقل الموظف محمود إسماعيل من دمنهور إلى القاهرة ؟ » . فقال حسن نشأت : « إن عبد الحليم الببلى ، وكان صديقا حميما لى ، طلب منى أن أنقله من دمنهور إلى القاهرة ، ولكنى لم أوافق ، ولم أر محمود إسماعيل هذا فى حياتى ، والذى أعرفه عنه أنه موظف ، بل كاتب صغير فى وزارة الأوقاف فى دمنهور ، وكان يعمل هناك . . . » . وسأله أحمد زين : « وهل سألتك النيابة فى حادث السردار ؟ » . فقال نشأت : « لم تسألنى النيابة فى حادث اغتيال السردار إلا عن واقعة واحدة ، وهى عما إذا كان عبد الحليم الببلى جاء ليطلب منى نقل محمود إسماعيل من دمنهور

إلى القاهرة ، وقلت فى النياية إن عبد الحليم الببلى يأتى إلى مكتبى كل يوم . فهو من أعز أصدقائى ، ولكن لا أذكر أنه رجائى فى نقل هذا الموظف ، والحقيقة أنه جاء فعلا ورجائى فى نقل محمود إسماعيل ، وأنا رفضت .

وسأله أحمد زين : « هل صحيح أن الإنجليز أخرجوك من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة ، لأن الشبهات بدأت تحوم حولك لأنك تؤثر فى التحقيقات فى قضية السردار ، لتخفى علاقتك بهذا الحادث » ، فأجاب الدكتور حسن نشأت : « إن الذى أخرجنى من القصر ونجح فى إبعادى عنه هو قوة الأسطول البريطانى ، وهو اللورد لويد المندوب السامى البريطانى ، عندما حل محل اللورد ألنبي ، وقد أورد لورد لويد هذه المسألة فى مذكراته بعنوان « مصر من عهد كرومر » وقال إنه أراد بإخراجى من القصر إظهار سطوة بريطانيا وسيادتها على الملك نفسه ! » .

• • •

انتهى تقرير أحمد زين وفهمى عبد اللطيف المحررين بأخبار اليوم عن رد الدكتور حسن نشأت على دوره فى مصرع السردار . . ونذهب إلى مذكرات لورد لويد (المندوب السامى البريطانى) ، لنقرأ ما كتبه عن إخراج نشأت باشا من منصب رئيس الديوان الملكى . فى صفحة ١٥١ من مذكرات لورد لويد الجزء الثانى يقول : « أصبحت يدى طليقة الآن ، لمعالجة الموقف الذى خلفه نشاط نشأت باشا . . كانت لنشأت باشا كفايات فائقة ، وشخصية جذابة ، يضاف إلى ذلك أنه كان من ناحية الميول السياسية محبا . للارتباط ببريطانيا ، مؤثرا بمزايا التعاون بين بريطانيا ومصر ، ولم تكن — إذن — معالجة هذا الموقف سهلة أو سارة ، ومع ذلك كان لابد من إنهائه ، ليس من أجل مصلحة الملك نفسه فى المستقبل فقط ،

يل لأن تطورات الموقف المقبلة لابد أن تضع السلطات البريطانية أمام مصر ، في موضع خاتمة المستور الحر الذي منح للشعب المصري منذ عهد قريب . واعتقدت أن الملك فؤاد ، بالرغم من أنه قد يشعر باللزمة العاجلة التي سيتلقاها حزب القصر ، سيكون رجل دولة بالقدر الكافي لأن يفهم الصورة التي رسمتها للموقف كما أراه ، ولا يدرك الملك أن مصلحته الخاصة تقضي بالأيامارس موظف في القصر مثل هذا التدخل الظاهر المتسلط في شئون الحكم ، بقصد الوصول إلى نتائج تلك السياسة الظاهرة ، وقد بررت النتائج هذا الاعتقاد .

وعين حسن نشأت في ١٠ ديسمبر وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة في بلاط (مدريد) ، وغادر نشأت القصر ، وكان لاجتماعاته الأثر الملحوظ على الموقف الذي كان باستمرار على حافة الخطورة والخرج .

ومن قراءة هذه الصفحة من مذكرات لورد لويد المندوب السامي البريطاني نرى أنه لم يذكر الحقيقة عن الملك فؤاد ودوره الحقيقي . لماذا ؟ إن الدكتور حسن نشأت كان سفيراً لمصر في لندن ، ويعلم أن تقاليد وزارة الخارجية البريطانية تقضي بالألا تنشر مذكرات أى سفير أجنبي ، أو مندوب سام إلا بعد عرضها على وزير الخارجية البريطانية . الذى يحذف ما يرى أن نشره لا يتفق مع سياسة وزارة الخارجية البريطانية . والذى حدث أن لورد لويد عرض مذكراته على وزير الخارجية البريطانية ، وفي أوائل سنة ١٩٣٤ بالذات عرض الجزء الثانى من هذه المذكرات على وزارة الخارجية البريطانية ، وهو الجزء الذى يحوى قصة نشأت ، وأشارت وزارة الخارجية البريطانية على اللورد لويد أن يحذف كل شئ عن دور الملك ، لأن سياسة وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت - وكان ذلك في عهد سيربرسى لورين المندوب السامى يومئذ - كانت هذه السياسة تؤيد الملك فؤاد ضد الشعب!

ولهذا حذف كل شيء عن دور الملك . . وهذا الكلام لا يجوز أن يقال في تحقيق تاريخي غير مستند مكتوب . إننا لسنا الذين نقول إن لورد لويد أغفل في مذكراته دور الملك . إن تحت يدي خطابا كتبه لورنس المشهور إلى لورد لويد ، بعد ظهور هذا الجزء من مذكراته في عام ١٩٣٤ ، وفيه يعلن لورنس أن لورد لويد أخفى في مذكراته دور الملك . إن هذا الخطاب مسجل في مذكرات سكرتير لورد لويد عندما كان مندوبا ساميا في القاهرة ، واسم الكتاب هو « حياة لورد لويد » ومطبوع في سنة ١٩٤٨ في مطبعة ماكيلان التي يملكها مستر ماكيلان رئيس الوزارة البريطانية الأسبق . . وكتب مقدمة الكتاب مستر ولستون تشرشل . ويقول سكرتير لورد لويد ، مستر كواين فوربس آدم ، في صفحة ١٩٩ من مذكراته ، إن لورنس المشهور عندما تلقى الجزء الثاني من مذكرات لورد لويد كتب إليه يقول : « كانت هناك في مصر ثلاثة أطراف : نحن والملك وسعد زغلول . . ولكن مما يؤسف له أن ج . ل . (أي جورج لويد) لم يكتب صفحة واضحة ، فهو يذكر لقائه - لغير ذوي الدراية الحقيقية عن الملكية في مصر - « أنا أعرف الحقيقة ، وهو يعرف الحقيقة ، ولكن الرأي العام لا يعرف الحقيقة ، ويجب أن يعرفها . . فهي تشرح الكثير فيما يتعلق بجزءنا في مصر » .

« إن سعد زغلول كان عملاقا ضخما لدرجة أنه لم يستطع مصري واحد أن يأمل في تولي القيادة إلى أن مات سعد زغلول . إن مصر كانت في سباق مع الزمن في انتظار جبار جديد . كان سعد زغلول بطبيعة الحال مصريا لحما ودما ، وهو الأمر الذي يظهر لنا كيف يجب أن يكون دم الزعيم الطبيعي من مياه النيل ، لا من الباشوات الأتراك أو الألبانيين . إن الأول كان عربيا والثاني هو سعد زغلول » .

الإمضاء (لورنس)

وعندما كتب لورنس هذا الخطاب الخطير ، كان قد استقال من المخابرات البريطانية ، التي كان من أبرز رجالها .

ولكن ماذا كان دور حسن نشأت في تحقيق مصرع السردار ؟ إن الشبهات كلها تحوم حول أن حسن نشأت باشا كان فعلا يتدخل في التحقيق ، ويحاول إخفاء شيء ما . وأنا أروى قصة إحدى هذه الشبهات !

مطلوب تكذيب !

كان الأستاذ سليمان فوزى صاحب جريدة الكشكول على علاقة وثيقة بإسماعيل صدق باشا وزير الداخلية الذى كان يشرف على تحقيقات مصرع السردار ، وقد ورد دور صدق باشا في مذكرات سعد زغلول ، وجاء ذكر دوره أيضا في مذكرات نجيب الملباوى عن الاجتماع الذى عقد في منزل إنجرام بك رجل المخابرات البريطانية عندما قادى اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة الملباوى :

« يا مستر H »

وكان سليمان فوزى يعرف أسرار التحقيق من صدق باشا . . وذات يوم ، وبالتحديد في يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، كتب سليمان فوزى في أول صفحة في جريدته بإمضاء « متفرج » العنوان التالى : « التحقيق في حوادث الاغتيالات ومستر هندرسون » ، وقد جاء فيه بالحرف الواحد ما يأتى : « يقال إنه كان يطلب من النيابة العمومية أن تقفل كل باب أثناء التحقيق في حادث السردار ، كلما ورد اسم الببلى أو غيره ، بناء على إشارة مستر هندرسون (الوزير المفوض في دار المتدوب ألسامى) لأن لخطابه اعتقاداً خاصاً في صاحب قفوز كبير ، ويقال إن المحققين

من الإنجليز شكوا من ذلك إلى جناب المعتمد السامي الجديد (اللورد جورج لويدي) وهددوا بالتخلي عن التحقيق ، إذا لم يسمح لهم بالذهاب فيه إلى آخره ، كما يقال إن هذا هو السبب في سفر مستر هندرسون فجأة .

والذي فعله أنه ما كاد ينشر هذا الخبر حتى هاج الملك فؤاد ، وكان نشأت باشا لا يزال رئيسا للديوان الملكي بالتيابة ، واتصل باللورد أويدي المندوب السامي ، واتصل المندوب السامي بزيور باشا رئيس الوزراء الذي استدعى الأستاذ سليمان فوزي إلى مكتبه وسأله عن الخبر . فقال له إنه واثق منه مائة في المائة ، وأن صدق باشا وزير الداخلية وقتئذ هو الذي أبلغه ، وأنه قال له إن اللواء رسل باشا حاكمدار العاصمة هو الذي قال له هذا حرفيا . وقال زيور باشا : كلنا نعرف هذا . . إنما ليس كل ما يعرف يقال . . والملك والمندوب السامي يطلبان أن تنفي الخبر ، وإلا فسأذهب أنا في داهية ، وتذهب أنت في داهية ، ويذهب صدق باشا في داهية . وأمل زيور باشا رئيس الوزراء التكذيب الذي يريده . . وعندما نقرأ هذا النفي في مجلة « الكشكول » نرى فيه كل العلامات التي تدل على الإملاء : « في يوم الجمعة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ نشرت جريدة الكشكول في الصفحة رقم ١٤ كلمة بعنوان «مستر هندرسون والتحقيق في حوادث الاغتيالات» هذا نصها : «ذكر : مثيرج» في «مرسح السياسة» في العدد الماضي أن التحقيق في حادث «السردار» كان يقلل بابه كلما ورد اسم البيلى أو غيره بناء على إشارة هندرسون إلخ . . والحقيقة أن التيابة كانت لا تستمر فيه حتى تستوفى كل المعلومات الخاصة به ، فلما انتضح أمرت بالقبض على البيلى ، وأخذت تحقق مع كل الذين وردت أسمائهم في التحقيق . ويؤكد الثقات أن جناب المستر هندرسون غاية في الاعتدال والاستقامة والطيبة ، وأن سفره لم يكن إلا لاشتداد مرض أخيه

الذى توفى إلى رحمة الله قبل وصوله إلى لندن . ونحن نتقدم إلى جنابه بواجب التعزية والاعتذار »

انتهى الاعتذار العجيب المريب .

هل يكفى ؟

ولكن هل يكفى هذا القول بأن سر لإخراج نشأت هو محاولة تأثيره على التحقيق ؟ لا نظن . : فإننا فى هذا المقام فى حاجة إلى وثائق . وقبل ١٦ يوما من صدور الأمر الملكى بنقل حسن نشأت من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة إلى منصب وزير مصر المفوض فى مدريد ، كتب سعد زغلول فى مذكراته يوم الثلاثاء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « روى على الشمسى ، عن البرنس محمد على أن اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة يقول إنه أفهم دار المندوب السامى أن التحقيق فى مقتل السردار لا يسير سيرا حسنا ، إلا إذا قبض على حسن نشأت ، لأنه ما دام فى مركزه ، يعرقل سيره » :

هل يكفى أن نقول إنه مسجل فى محضر جلسة قاضى الإحالة فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ ما يأتى : « قال المتهم عبد الحليم الببلى أمام المحكمة : « قبل خروج نشأت باشا من السراى ، استدعانى اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة من السجن ، وقال لى : « أتعرف أن نشأت باشا شلناه ؟ » . قلت : « لا » . قال رسل باشا : « إنه خرج ، وسيكون فى وظيفة سفارة » . وقال لى رسل باشا : « إن الناس يعتقدون أن لنشأت باشا تأثيرا فى التحقيقات ، وقد أخرجناه » .

انتهى كلام عبد الحليم الببلى المسجل فى محضر جلسة الإحالة يوم ٣١ يناير

سنة ١٩٢٦ . ولكن هل يكنى هذا ؟ إنه لا يكنى أيضا . ولكن كلام شفيق منصور
في الزنزانة رقم ٨ يكشف الستار عن كل ما حاول حسن نشأت باشا رئيس الديوان
الملكي أن يخفيه عن دوره في مصرع السردار ، ليتخلص القصر من سعد زغلول
ووزارة سعد زغلول !

الفصل الثاني عشر

أول مجلس أعلى للاغتيالات
اعترافات شفيق منصور
وكشف أسرار الجهاز السرى

كان المجلس الأعلى للاغتيالات في ثورة ١٩١٩ مؤلفا من الدكتور أحمد ماهر ، وعمود فهمى النقراشى ، وعبد اللطيف الصوفانى ، وضابط البوليس مصطفى حمدى ، ومحمد شرارة ، وعبد الرحمن الرافعى ! وكان حسن كامل الشيشينى مستشار المجلس الأعلى . وهذا المجلس هو الذى قرر اغتيال جميع رؤساء الوزارات والوزراء الذين تولوا الحكم في ظل الحماية البريطانية في وقت الثورة ! . وكانت اجتماعات هذا المجلس تعقد في منزل عبد اللطيف الصوفانى . ثم انسحب عبد اللطيف الصوفانى وعبد الرحمن الرافعى من عضوية المجلس الأعلى بعد عمليات الاعتداء على الوزراء ، وانسحب محمد شرارة من المجلس الأعلى لأنه عين قنصلا بمصر في مدينة ليون ، ثم في مدينة باريس ، واضطر إلى السفر للخارج . . . وبقى المجلس الأعلى للاغتيالات منذ عام ١٩٢٠ مؤلفا من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وكان حسن كامل الشيشينى هو مستشار المجلس الأعلى . وفي عام ١٩٢٣ انضم شفيق منصور إلى المجلس الأعلى للاغتيالات ، وفي أوائل الثورة كانم أحمد ماهر يتصل مباشرة بعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى ، أو يتصل عبد الرحمن فهمى بالخطابات السرية بمجد زخلول في باريس . وعندما

اعتقل عبد الرحمن فهمي في آخر يونيو سنة ١٩٢٠ وأمر سعد زغلول بتعيين أحمد ماهر رئيساً للجهاز السري خلفاً لعبد الرحمن فهمي ، أصبح أحمد ماهر يتصل مباشرة بسعد زغلول :

وسوف يفاجأ الناس عندما يقرأون لأول مرة أن عبد الرحمن الراجحي ، المؤرخ الكبير ، كان عضواً في المجلس الأعلى للاغتيالات ! إن عبد الرحمن الراجحي ألف عشر كتب التاريخية الممتازة ، وأرخ لثورة ١٩١٩ ، وكتب مذكراته ونشرها ، ولكنه لم يذكر مرة واحدة هذا الدور الوطني الخطير الذي قام به ! إن كل ما قاله عن هذا الدور العظيم أربعة سطور في مذكراته التي نشرها في عام ١٩٥٢ في كتاب بعنوان " مذكراتي " قال في صفحة ٣٠ : " كنت في سنة ١٩١٩ لا أزال في الثلاثين من عمري ، أزال مهنة المحاماة في المنصورة ، وكانت تغلب على " نزعة الشباب ، وأتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف في جهادها ، أما الآن فإني أميل إلى مبدأ تعليم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم . . . " وفي كتابه عن ثورة ١٩١٩ نجد في صفحة ٢٣٥ من الجزء الأول (الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥) هذه السطور نفسها . . . ولا كلمة زيادة ! . . . فما هو السر في أن عبد الرحمن الراجحي لم يفتح فيه بكلمة واحدة عن دوره الخطير في المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ . . السر أنه أقسم في عام ١٩١٩ اليمين على ألا يقضى بكلمة واحدة عن هذا العمل حتى الموت ! وقد بر بقسمة هذا ٤٤ عاماً !

والاسم الغريب كذلك هو محمد شرارة ، الذي أصبح فيما بعد مديراً لمصاحبة البريد ، ووكيلاً لوزارة الخارجية ، وسفيراً ! والذين يعرفونه كانوا يرونه رجلاً دبلوماسياً هادئاً ، ولكنه في الواقع كان من أخطر أعضاء الجهاز السري في ثورة ١٩١٩ ! ولقد دهش عبد الرحمن الراجحي عندما علم أخيراً أن الكشف الذي كتبه

سعد زغلول وسلمه في ديسمبر سنة ١٩١٨ لعبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ عن « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » كان أول اسم فيه (في هذا الكشف) هو اسم عبد الرحمن الرافعي ! . والاسم الثاني هو اسم أمين الرافعي ! . وكان المفروض أن يكون عبد الرحمن الرافعي وأمين الرافعي من أول أعضاء الوفد عند إنشائه في عام ١٩١٨ . وفي مذكرات المرحوم أمين يوسف بعنوان « مصر المستقلة » (المطبوع باللغة الإنجليزية ، والذي اعتبرته دائرة المعارف البريطانية طبعة ١٩٤٧) (الطبعة الخامسة عشرة) مرجعا يعتمد عليه في تاريخ مصر) صفحة ١٠٠ المجلد الثامن . قال المؤلف في صفحة ٦٣ عن كيفية اختيار أعضاء الوفد في أواخر عام ١٩١٨ : « لما كان سعد زغلول يعلم أنني عضو في الحزب الوطني القديم ، فقد طلب مني أن استخدم نفوذي الشخصي لدى زميلي وشريكى في المحاماة عبد الرحمن الرافعي بك المحامى الذى كان عضواً في اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، وكذلك لدى شقيقه أمين الرافعي رئيس تحرير إحدى الجرائد الوطنية . وطلب مني سعد زغلول أن أقترح عليها ، دون أن أذكر اسمه ، وعلى مسئوليتى الشخصية ، أن مصلحة البلاد تقتضى موافقتها على أن يصبحوا عضوين في الوفد . .

وكان الاثنان على علاقة ودية للغاية بسعد زغلول ، وقد ساعدها في المعركة الانتخابية في عام ١٩١٣ . لانتخب عضواً في الجمعية التشريعية . وتحدثت إلى زميلي عبد الرحمن الرافعي ، وبعد تفكير استغرق بضعة أيام ، وفي الوقت الذى عبر فيه عبد الرحمن الرافعي عن تقديره لتوصيتى عليه ، إلا أنه وجد نفسه غير قادر على قبول عضوية الوفد . وعندما علم سعد زغلول بذلك أعرب عن شعوره بخيبة الأمل . .

ولكن إذا كان عبد الرحمن الرافعي وأمين الرافعي لم يقبلوا عضوية الوفد - لأن اللجنة الإدارية للحزب الوطني لم توافق على ذلك - إلا أنهما اشتركا في الثورة من يومها الأول . . . وهذا هو الذي جعل سعد زغلول يكتب اسميهما في أول قائمة « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » ، وكانت هذه القائمة هي نواة الجهاز السري للثورة . وهكذا أصبح عبد الرحمن الرافعي عضواً في المجلس الأعلى للاغتيالات وأعمال العنف في أوائل الثورة ، وكان سعد زغلول يريد أن يعين عبد اللطيف الصوفاني عضواً في الوفد ، ولكن اللجنة الإدارية للحزب الوطني لم توافق على ذلك ، وأرسل عبد اللطيف الصوفاني إلى سعد زغلول يقول له إنه مضطر بصفته عضواً في الحزب الوطني أن يخضع لقراره ولا يقبل عضوية الوفد ، ولكنه مستعد لأن يعمل معه جندياً في المعركة . ووضع سعد زغلول اسم عبد اللطيف الصوفاني رقم ثلاثة في قائمة « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » . وكان سعد زغلول صديقاً للصوفاني منذ كان عضواً معه في الجمعية التشريعية . وقد بقي سر هؤلاء مكتوماً إلى أن اعترف شفيق منصور ! وتحركت قوة من البوليس الحربي البريطاني إلى الدلنجات لتقبض على عبد اللطيف الصوفاني . .

ووصلت القوة إلى البيت ، وإذا بها تسمع صراخاً . . إن عبد اللطيف الصوفاني أسلم الروح في اللحظة التي وصل فيها الإنجليز ليقبضوا عليه ! وقبل أن يعلم أن الإنجليز أصدروا أمراً بالقبض عليه ! . . ولم يستطيعوا أن يأخذوا رأسه . فقد كان جثة هامدة !

. . .

إن تحت همدى الآن نص التقرير الذي كتبه شفيق بخط يده بعد أن حكم عليه بالإعدام ، في صفحة ١١ من التقرير يقول شفيق منصور : « لما عدت

من مألظة في أواخر عام ١٩١٩ ، أى حوالى شهر نوفمبر ، صممت تصميما أكيدا أننى لا أختلط بأحد على الإطلاق ، وألا أشتغل بالسياسة أبداً ، وأن أكون بمعزل عن الناس جميعا ، وألثقت إلى عملى ومهنتى ، وهى الاشتغال بالمحاماة ، دون أى شىء آخر ، فوجدت فى ذلك الوقت جماعة مكونة من المرحوم عبد اللطيف حمدى وأحمد بك ماهر ومحمود النقراشى ومحمد بك شرارة وعبد الرحمن بك الراقى ، وكانت هذه الجماعة مكونة من قبل كما يظهر ، لأن البلاد كانت فى ثورة ، وكنت أنا فى مألظة لا أعلم شيئا عن حوادث الثورة . فدعيت للدخول فى هذه الهيئة ، وقبلت . . وقد كان هناك أعضاء استشاريون أمثال حسن الشيشينى ، وكنت أستشيره أنا ، ويساعدنى فيما يطلب منه ماليا ، عند مطالبته بمساعدة مشروع خيرى . وقد أخذت رأيه فى حادثة السردار دون غيرها ، كما قررت ذلك ، وكان ضدها على خط مستقيم . أما المرحوم عبد اللطيف بك (الصوفانى) وعبد الرحمن بك الراقى فقد مكثا بالجمعية حتى أنهت حوادث الاعتداء على الوزراء (القنبلة التى ألقى على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء فى سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والقنبلة التى ألقى على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، والقنبلة التى ألقى فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ، والقنبلة التى ألقى فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ على محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، والقنبلة التى ألقى فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ على حسين درويش باشا وزير الأوقاف) . وبعد ذلك امتنع عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الرحمن الراقى بك عن العمل بتاتا . أما النقراشى وماهر فقد استمرا إلى النهاية . . ولما دخلت معهم اشترطت أننى لا أتصل بأحد ، ولا أعرف بأحد ، وأنى سأكون متفرجا فقط ، لأنه يكفينى مألظته فى الحوادث الماضية ومألظته من الننى والتعذيب والتشتيت . فوافقوا جميعهم على ذلك ، بالأخص

لما يعرفونه عنى من سلامة النية ، والبساطة المتناهية ، حتى إننى إذا قال لى شخص لى صديقك ، ويظهر شيئاً من العطف أصدقه ، وذلك لبساطة أخلاقى وتساهلى . ورضى الجميع بذلك . . وكان الأستاذ عبد الحليم الببلى له صلة عن بعد بى ، أعنى أنه كان يأخذ خبراً ببعض الحوادث بعد حصولها ، لأنه لم يكن ليهم كثيراً بذلك ، ولكنه ما كان ليساعد مادياً ولا أدبياً فى شىء . . .

نظام الجهاز السرى للاغتيالات

وفى صفحة ١٢ من تقرير شفيق منصور وصف نظام الجهاز السرى عندما انضم إليه ، وأنه يتألف من هيئة المجلس الأعلى للاغتيالات المؤلفة من عبد اللطيف الصوفانى ومصطفى حمدى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وشهد شرارة وعبد الرحمن الرافعى ، ثم قال : وهذه الهيئة فروع وبعض أصول (قواعد) رئيسية ، أى أن لكل عضو أن يتصل بشخص واحد ليكون فرعاً له ، وكل شخص تفرع أن يكون (خليفة) من اثنين ، والاثنان يتصلان بشخص واحد ، وهذا الشخص يتصل باثنين ، وهكذا ، وبذلك التدرج . وقد يصح أن يتصل الإنسان فى المرح بشخص واحد فقط ، وتُشرط السرية المتناهية فى معرفة الأصول ، فليس للواحد الموجود فى فرعى أن يعرف أحداً من الأصول الذين معى ، إلا إذا صرحت الجمعية له بذلك ، أو وافق العضو المتصل به ، مصلحة ذات أهمية . . فكل واحد من (أعضاء المجلس الأعلى للاغتيالات) السابق ذكرهم كان له فرع على هذا الترتيب والنحو ، كما أن القانون يقضى بأن للعضو الذى فى اللجنة العامة أن يتصل بشخص آخر بصفة استشارية ، أو أكثر ، ولكن على شرط ألا يعرف أحداً من الأعضاء ، وقد يكون الشخص الواحد متصلاً

بأكثر من واحد ، إذا أمكنه أو إذا رأى المصلحة في ذلك . وكانت الأوامر تصدر من هذه الهيئة العامة (المجلس الأعلى للاغتيالات) بعد أن يستشير الشخص من يشاء . وأى عدد كان . مع العلم بأنه يجب ألا يذكر العضو اسم الشخص المتصل به ، إلى أحد من أعضاء اللجنة العامة ، ولكن قد يصح أن يذكر اسمه إلى أى واحد بصطفيه منهم ، حتى إذا ملحقه هو أذى ضرر ، أو فقد حياته ، أمكن أن يدل عليه ، ويتعرفه ، فيستمر الاتصال . وقد عرفت من ماهر بصفة خاصة أنه كان على اتصال تام مع التحاس باشا ، وكانت له لجنة من سلامة ميخائيل بك (عضو الوفد) . ولكن لم أكن لأعلم صحة هذا من علمه تماما . كما فهمت من التقراشي أنه كان على صلة مع السيد أبوبكر راتب وكان يحده بالمال ، أو يأخذ تبرعا منه على ذمة الأعمال الخيرية ، لدفعها لنا مساعدة لعملائنا . وأعتقد أن هؤلاء لم يعلموا مطلقا وإنما المسألة كانت تصويرية أكثر منها حقيقية ، ولا يمكن ظلمهم ، لأنى لست متأكدا منهم ، ولا متحققا ، بل مجرد الظن أو السماع ، ولا يصح اعتبار ذلك كدليل على الصحة . هذا وقد ذكرت أن عبداللطيف بك (الصوفاني) وعبد الرحمن بك الرافعي كانا قد انقطعا عن العمل يوم الانتهاء من الاعتداءات على الوزراء . وكذلك محمد بك شرارة الذى سافر إلى مقر وظيفته كقنصل في ليون . ومنها إلى باريس . وقد توفى مصطفى أفندى حملى بسبب انفجار قنينة كان يحريها بخلوان . مع أحمد بك ماهر . فربط له أحمد بك ماهر رأسه بمنديله ، فلم يكف . ثم قطع له بطانة الياطو الذى كان يلبسه . ولما غادر المكان الذى تركه فيه في جبل خلوان لم يبق بدفته . لأنه كان مضطربا خائفا ، فلما وصل إلى محطة خلوان . غسل يديه من الدم . وركب القطار . ووصل إلينا ، ونحن في منزل عبد اللطيف بك (الصوفاني) الذى كان مكان اجتماعنا دائما إلى أن انقطع عن العمل .

وأخبرنا (أحمد ماهر) بما تم ، وفي اليوم التالي ذهب أحمد بك ماهر ، لدفن الجثة ، لأنه يعرف المكان ومعه عبد الرحمن بك الرافعي ودفنا الجثة ، وأخرجنا ما كان في جيب مصطفى أفندي حمدي ، إذ كان معه محفظة وساعة وكتينة ذهبية ، ودفنت الجثة وهي الآن في جبل حلوان . ولا أعرف مقرها ، لأنني لم أكن معهما ، وكان يصحبهما شخص اسمه يعقوب أفندي صبري ، أظنه موظفا في إحدى المدارس . وقد كان مرسلا من لجنة الإسكندرية لأخذ بعض أشياء ، أي قنابل ، ولذلك اهتموا في تجربة القنبلة التي انفجرت في مصطفى حمدي ، حتى يتمكنوا من تسليم (مندوب لجنة الإسكندرية) قنبلة مستعملة وبجربة . وقد حضر سليمان أفندي حافظ الحامي إلى مصر ، وأخذ مبلغ ٢٠٠ جنيه أيرسلها إلى عائلة مصطفى أفندي حمدي . وقد دفع هذا المبلغ المجتمعون وهم : أحمد ماهر وعبد اللطيف بك الصوفاني وعبد الرحمن بك الرافعي ، وأخذت من حسن كامل الشيشيني مبلغا على سبيل التبرع لعائلة مصطفى حمدي ، وكذلك النقراشي وأنا . وأرسل سليمان حافظ المبلغ من الفيوم ، بمحاولة على والدة مصطفى حمدي .

لماذا تقرر الاعتداء على الوزراء !

وفي صفحة ١٢ من تقرير شفيق منصور كتب عن الاعتداء على حياة الوزراء سنة ١٩١٩ قال : « السبب فيها هو السعي في منع الوزراء من أن يدخلوا الوزارات ، أو يرأسوها ، في ذلك العهد ، لأن البلاد كانت في حالة ثورة ولا تريد أن تشارك إنجلترا في الحكم ، وتريد أن تترك مسئولية الحكم على الإنجليز وحدهم » . . . ثم تحدث شفيق منصور في صفحة ١٥ من تقريره عن حوادث الاعتداء على الوزراء عام ١٩١٩ فكتب :

أولاً : حادثة يوسف باشا وهبة ، في ديسمبر سنة ١٩١٩ : تقرر بمقتل عبد اللطيف بك الصوفاني ، وانتدب مصطفى حمدي لتمرين الأشخاص . وأحضر عريان يسعد سعد من فرع تابع إلى عبد الحى كيرة ، الذى كان تابعاً إلى أحمد ماهر . وتعرف عريان سعد بمصطفى حمدي ، وذهب معه للقيام بالتمرين ، وفي يوم الحادث تسلم مصطفى حمدي قبيلتين ومسلسين ، وبالطو أصفر على ما أتذكر . وكان حاضرا الاجتماع (الذى تقرر فيه إلقاء القنبلة على يوسف وهبة باشا) في منزل عبد اللطيف بك الصوفاني ، هو وعبد الرحمن بك الراجى ، وأحمد بك ماهر ، وشفيق منصور ، ومصطفى حمدي . وأخذ رأى التقرائى على انفراد . ولما ذهب عريان سعد ، صاحبه مصطفى حمدي حتى المكان وسلمة الأشياء ، وأمام قهوة ريش . تعرض للسيارة ، وألقى عليها القنبلة ، وقبض عليه بعد ذلك .

- ثانياً : حادثة إسماعيل باشا سرى في يناير سنة ١٩٢٠ : تقرر بمقتل عبد اللطيف بك الصوفاني ، وكان الحاضرون أحمد بك ماهر وعبد اللطيف بك الصوفاني ومحمد شرارة وشفيق منصور وعبد الرحمن الراجى ، وتقرر ذلك لأن إسماعيل باشا كان يشتغل في ذلك الوقت بمشروع السودان وتخزان مكوار . وانتدب لذلك العمل أحد بك ماهر ، الذى اختار من بين فروع عبد الحى كيرة ، شخصا اسمه أحمد توفيق . فقام أحمد توفيق بالحادثة ، ولكنه لم ينجح ، وجرح في ظهره من القنبلة التى انفجرت خارج السيارة ، على ما أتذكر ؛ وارتكب الحادث في شارع المتيرة .

ثالثاً : حادثة محمد شفيق باشا في فبراير سنة ١٩٢٠ : تقرر بالسابق ذكرهم (أحمد ماهر وعبد اللطيف الصوفاني ومحمد شرارة وشفيق منصور وعبد الرحمن الراجى) وكان يؤخذ دائما رأى التقرائى بواسطة أحمد ماهر ، وقد انتدب لها

أحمد ماهر . ويغاب على ظني أن عبد القادر شحاته انتخب من أحد الفروع التابعة للنقراشي . وقد تسلم عبد القادر شحاته القنابل والمسدسات وأختار هو عباس (حلمي) ليساعده . ذهبوا معا إلى شارع عباس بنمره . وبعد عملهما هربا ، واختفيا بمدرسة ، حيث قبض عليهما .

رابعا : حسين درويش باشا في مايو سنة ١٩٢٠ : وقد تقررت بالمنزل المذكور (منزل عبد اللطيف الصوفاني) وحضرها السابق ذكرهم (أحمد ماهر وعبد اللطيف الصوفاني والنقراشي وشفيق منصور وعبد الرحمن الراجحي) ما عدا محمد شرارة بك الذي انقطع تقريبا في ذلك الوقت ، وقام بالحادثة أحمد توفيق الذي كان تابعا لعبد الحى كيره ، كما سبق أن ذكرت . وسلمه أحمد ماهر القنابل ، وقد كان أحمد ماهر هو الذى يقوم بملئها بعد وفاة مصطفى حمدى ، ويحضرها من المخزن المعد لها ، بمكان تحت الربع . ولم أكن لأعرف صاحبه . بل كان يعرفه عبد اللطيف الصوفاني ، وكان يدفع إلى صاحب المكان جنيهين إيجارا شهريا . وقد كان عبارة عن حجرة تحت الأرض . وقد أصيب أحمد توفيق في هذه الحادثة التي ارتكبها عند أجزخانة ابن سينا ، في رأسه وتوفي على الأثر . بعد أن ذهب إلى منزله وعالج نفسه هناك ، والذي سلمه القنابل هو أحمد ماهر عن طريق عبد الحى كيرة . ويلاحظ أن جميع هؤلاء الأشخاص . كانوا يستحضرون بواسطة أحمد ماهر والنقراشي ، لاتصالهما بهؤلاء الأشخاص . ومعرفة ما لهم معرفة تامة .

خامسا : توفيق نسيم باشا : حدثت في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ بشارع الشيخ ريحان . وكان المعتدى عليه حسن إبراهيم مسعود ، وكان يصحبه شخص اسمه عبد العزيز على . (ملحوظة من المحرر - هو الأستاذ عبد العزيز على وزير

التنود البلدي في أول وراة لثورة ٢٣ يوليو) وعبد العزيز على يتبع فرع النقراشي .
إذ هو الذي قدمه بواسطة أحمد ماهر بك إلينا . وقد قام مسعود بالحادثة . وأخذ
القنابل كالعادة . ولما ألقى حسن إبراهيم مسعود القنبلة أحدثت تعطيلاً للأتوميل .
ولكنه لم يتدكن من القيام بالحادثة . فهرب ودخل في حارة - واختبأ بمنزل . وخرج
بعد مدة قصيرة من هناك . فتعرف عليه البوليس السرى الذى ضبطه . أما عبدالعزیز
على فإنه لم يقل شيئاً . بل ترك المكان بعد الحادثة . وبعد أن رآها بنفسه .

سادساً : حادثة الاعتداء على ثروت باشا في يناير سنة ١٩٢٢ : تقرر
بالأشخاص السابق ذكرهم . وقد كان القائم بترتيبها أحمد بك ماهر أيضا ،
والواسطة في جميع الأشخاص عبد الحى كيرة . الذى جمع فرغل ومن كان معه .
وقد هاجم البوليس منزل الشخص الذى كان عنده القنابل . وهو على رجمى .
وقبض على المتهمين . ومنهم محمود حفى وعلى رجمى وآخرون . والذين بلغ
عنهم فرغل . وقد هرب في هذه الحادثة عبد الحى كيرة . والذى قرر الحادثة
هم عبد اللطيف بك الصوفانى وأحمد ماهر وعبد الرحمن الرافعى وشفيق منصور .
وقد أخذ رأى النقراشى فيها . فوافق . وانتدب أحمد ماهر بك . الذى اختار
عبد الحى كيرة لذلك الغرض . وعبد الحى كيرة هو الذى قام باختيار الأشخاص
اللازمين . وأخذ السلاح والقنابل من عند أحمد بك ماهر وبواسطته . ويوسف
العبد كان متصلا بعبد الحى كيرة هو وعبد الرؤوف العبد .

وفي صفحة ١٧ من التقرير الذى كتبه شفيق منصور تكلم عن حوادث
الاعتداء على الإنجليز فقال : « كان يقوم بهذه الحوادث بقية الهيئة العامة . ماعدا
عبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى . اللذين انقطعا عن العمل
بتاتاً . وكان الاجتماع في قهوة دلبانى بقصر النيل . أو في « صولت » أو في أى
الكتاب الممنوع ج ٢

مكان خلوى ، مثل مصر الجديدة ، وكنا نجتمع بها في أكثر الأحوال . لأن أحمد ماهر يسكن هناك ، ونعتبرها كمكان للنزهة ، ويحضرني أن مسألة الاعتداء على الأفراد الإنجليز قد علمنا بها ونحن بمنزل عبد اللطيف بك الصوفاني . وعرفت بأن هناك جماعة تقوم بهذا العمل . وذكر لي في ذلك الوقت أسماء أولاد عنایت (عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت) ومعهم بعض العمال . وكلفت أنا من قبل الهيئة (المجلس الأعلى للاغتياالات) بالاتصال بهؤلاء . لسابقة معرفتي لهم ولأخيهما الأكبر ، وعملت معهم . حتى إذا ما احتاجوا إلى أى مساعدة مادية أو أدبية نقوم بها . وحتى إذا ما احتاجوا إلى أى رأى أو إرشاد في حادثة . تمكنت من الحصول على المعلومات اللازمة لذلك ممن هم معي . وأكثر معرفة للأشياء . لأوصلها إليهم » .

كيف عرفت محمود إسماعيل

« ولقد كنت أعرف محمود أفندى إسماعيل من قبل . من زمن طويل أعني منذ سنة ١٩١٥ (أى منذ حادثة إلقاء القنبلة على السلطان حسين) لأنه كان صديقا لمحمود عنایت الكبير . ومتصلا به في فرع الجمعية التي كانت موجودة عام ١٩١٥ . وتعرفت به عن هذا الطريق . فكلفت محمود إسماعيل ، لعلمي بمعرفته بأولاد عنایت ، أن يقوم بالاتصال بهم . ويعمل اللازم . وقد اتصل محمود إسماعيل بالفعل بعبد الفتاح عنایت . الذي كان يعرفه من قبل عن أخيه محمود عنایت . كما يعرف باقي العائلة جميعا فرداً فرداً . وأخذ محمود إسماعيل يعمل معهم على الترتيب والتنظيم والمساعدة المادية لجميع الجرائم الفردية . كما قرر أولاد عنایت في قضية المرحوم السردار والقضاة الأخرى . وكان محمود إسماعيل

يستحضر السلاح من الإسكندرية . ويشتره من هناك . وكان السلاح يعطى لنا بواسطة النقراشى ، الذى كان يشتريه بواسطة أحد الطلبة . كما كان النقراشى يعطينا النقود لشراء ما نريد أو مساعدة لنا . وكان النقراشى يأخذ هذه النقود من أشخاص آخرين على سبيل المساعدة المالية . كأمثال أبو بكر راتب . أما مبلغ الاربعمائة جنيه فقد استحضرها أحمد ماهر من الوفد . ودفعها لفرع الإسكندرية . وذلك ما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ . وسمعت منه فى ذلك الوقت أنه أحضرها من عبد الرحمن بك فهمى . الذى كان سكرتيراً للوفد . وقد أخذ من مصطفى النحاس مبلغ عشرين جنيها مرة فى سنة ١٩٢٢ . وبعض مبالغ أخرى فى مواعيد مختلفة . وقد استلم أحمد ماهر من الوفد على ما أظن مبلغ خمسة وعشرين جنيها على ذمة إرسالها إلى عبد الحى كيرة . ولكن هذا المبلغ لم يرسل على الأغلب . لأن عبد الحى كيرة أرسل خطابا بعد ذلك الميعاد إلى يوسف العبد يشكو فيه من عدم وجود مالية عنده وأن حالته سيئة جداً . .

القنابل

وفى صفحة ١٨ من تقرير شفيق منصور كتب عن أنواع القنابل التى كان يستعملها الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ فقال :

أولاً : القنابل المنصرية العادية — كان ينضرها مصطفى حمادى وأحمد ماهر . وهى مكونة على شكل ماسورة . ويوضع فيها زجاجة الرائحة الصغيرة وتتلأ ببعض البكرىك . ويوضع حولها المواد المفرقة . ولها غطاء . وكانت خطيرة . لأنها كانت عرضة لأن تفرق عند ميلها إلى أى جهة كانت .

ثانياً : القنابل الانجليزية بعضها عمل بواسطة العمال الذين اعتادوا عملها مدة الحرب . والبعض الآخر اشترى من الجيش الإنجليزي بواسطة محمود إسماعيل ، وقد كان بعض العربان يتجرون فيها في جهة المطرية ، فكنا نشترىها منهم ، وهم كانوا يبيعونها ، على اعتبار أنها حذائد ؛ ولا يعلمون من أمرها شيئاً . وكان محمود إسماعيل هو الذي يقوم دائماً بشراء القنابل والأسلحة . ويخزنها عنده في منزله ، وفي مكان يعرفه هو .

* * *

وكتب شفيق منصور في تقريره عن حادثة اغتيال المستر براون . أحد كبار موظفي وزارة المعارف ، في شارع قصر العيني في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢١ ظهوراً فقال : « عرضت علينا هذه الحادثة بواسطة محمود إسماعيل . فأخبرت أحمد ماهر والنقراشي بذلك ، وبعد أخذ رأيهما لم يريا مانعاً في ارتكابها . وأخبرت محمود إسماعيل بذلك فرسم لعبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت الجهة ، ودرستها معهما . ولما تمت الدراسة ، ذهب إبراهيم موسى ومحمود فهمي علي ، وعبد الحميد عنایت . كما سمعت ، إلى مكان الحادثة ، واشتغلوا بالتنفيذ ، وذلك لأنني لا أحضر التنفيذ . وبقى عبد الحميد عنایت عند باب وزارة المعارف ، وعند خروج المستر براون أشار بطربوشه ، ليغفهم أنه هو ، فلما علم الذين معه بذلك أطلقوا النار على المستر براون ، فمات ضحيتهم ، وكان معهم بعض عمال آخرين لا أعرفهم . وفي هذه الحوادث جميعها يرجع إلى أقوال عبد الحميد عنایت وعبد الفتاح عنایت والأشخاص الموجودين في الحوادث ، لأنني على يقين بأن محمود أفندي إسماعيل كان يقوم دائماً بالترتيب وعمل الأسلحة .

* * *

وفي صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور كتب يقول كيف تم اغتيال البكباشي

« كيف » أحد كبار الضباط الإنجليز في الجيش المصري . وذلك في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ بشارع الفلحى قال : « كانت الفكرة السائدة في هذه الحوادث هي أن يخلو الجو للمصريين في الوظائف . وليس قتل الإنجليز لمجرد أنهم إنجليز . عرض أولاد عنایت فكرة الاعتداء على المرحوم البكباشى « كيف » بواسطة محمود إسماعيل . وأخذت رأى ماهر والنقراشى . فلم أجد مانعا منهما . وفعلا راقب أولاد عنایت البكباشى « كيف » في أثناء مروره من شارع الفلحى ورسمنا الخطة ، وانتظاره حال مروره من الشارع المذكور . وكان معهما إبراهيم موسى . ومحمد فهمى على أعمال آخرون لا أعرفهم . وأطلقوا الرصاص عليه فمات على الأثر . وقد أخبرت عبد الحليم البيل بعد الحادثة بذلك . »

وفي صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور . ذكر شفيق كيف تم اغتيال الكولونيل « بيجوت » أحد كبار ضباط الجيش البريطانى في مصر . في يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ بشارع القاضى الفاضل ، بقسم عابدين فقال : « أخبرنى عبد الحميد عنایت عنها . إلا أننى لست متذكراً من الذى باشرها . وقد أخذت فيها رأى ماهر والنقراشى كالمعتاد . ولم أجد إلا الموافقة عليها . »

وفي صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور ايضاً روى شفيق كيف تم اغتيال المستر « ت . و . براون » أحد كبار الموظفين الإنجليز في وزارة الزراعة . بخديفة الأورمان في الجيزة . في يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ فقال : « كان فيها محمود إسماعيل . وعبد الحميد عنایت . وعبد الفتاح عنایت . وإبراهيم موسى (العامل بالعنابر) ومحمود عثمان مصطفى (التلميذ بمدرسة التلغراف) . كما سمعت من عبد الحميد عنایت . ويلاحظ على العموم بأننى لا أعرف شيئاً عن هذه الجرائم جميعاً . إلا ما يخبرنى به محمود إسماعيل . أو عبد الحميد عنایت . قبل حصوله . »

أو عبد الفتاح عنایت أخوه . قبل أو بعد إتمام الحادثة . وعلى كل . فإننى كنت آخذ رأى أحمد ماهر والنقراشى فى كل شىء . أو حادثة أعلم بها . كما كنت أعلم قبل وقوعها . حتى إذا ما قرروها . أعطيت الخبر إلى محمود إسماعيل للقيام بها . وإذا ما أخبرت عن حادثة قاموا بها . وأخبرنى محمود إسماعيل بذلك . أو عبد الحميد عنایت . أوصلت الخبر إلى ماهر والنقراشى . وكنت نعت أمرهم . لا يمكننى أن أنحرك . أو أن أبهى رأيا . أو فكرياً . من غير الأمر الذى يصدر إلى منهما »

• • •

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق . مصور أيضاً . كتب يصف حادثة اغتيال حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل زهدى بك عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين أمام جريدة السياسة مقر حزب الأحرار . فى ليلة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . فقال : « أذكر أن الذى أخرج الجريمة أحمد ماهر ، بقصد التخلص من عدلى يكن باشا وجسين رشدى باشا . لأن عدلى باشا سافر للمفاوضات ولم يفلح ، ثم أسسوا حزب الأحرار الدستوريين لمساعدة الإنجليز ، كما عرف عنهم فى ذلك الوقت ، وأشيع ذلك . فتقرر هذا . وتحدد له اليوم المخصص لاجتماع الحزب حتى يكون مثلاً . وحتى نمنع الاستمرار فى أعمال الحزب . وأخبرت محمود إسماعيل بالأمر ، فذهب إلى أولاد عنایت ، ودرس الطريق ، ورسم الخطة لهم ، وأخذوا معهم محمد فهمى على وإبراهيم موسى كما علمت منهم بعد ذلك . لا أعرف من الذين حضروا الحادثة بالفعل أكثر من هؤلاء ، إبراهيم موسى ومحمد فهمى وعبد الحميد عنایت وعبد الفتاح عنایت ومحمود إسماعيل ، وارتكبوا الحادثة ، ولكنهم أخطأوا فى الأشخاص ، فبدلاً من رشدى وعدلى اللذين لم يذهبا فى تلك

الليلة ، تعدوا على المرحومين حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك ، وذلك كان يخالف طبعاً الاتفاق الذى حصل بيننا وبين ماهر والنقراشى . وقد كان الأوتومبيل . كما علمت . ينتظر فى الحارة المجاورة لجريدة السياسة . والحادثة حصلت أمام الجريدة . وقد فروا بالأوتومبيل بعد انتهاء الحادثة . والأسلحة أخذها إليهم محمود إسماعيل كما هى العادة دائماً . وقد أخبرنى عبد الحليم الببلى بالحادثة بعد وقوعها .

* * *

وكتب شفيق منصور فى صفحة ٣٣ من تقريره : « نسيب أن أذكر أنا فى حادثة المرحومين حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى ، اجتمعت أنا وماهر والنقراشى والشيشينى بالقهوة التى بمصر الجديدة أمام اللوكاندة قبل الحادثة ببضعة أيام ، وتم قرارنا على أن يحصل الاعتداء على رشدى باشا وعدلى باشا بمناسبة تكوين الحزب الجديد .

وفى صفحة ٢٠ من تقرير شفيق منصور روى كيف تم اغتيال المستر روبسون بشارع الجزيرة فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فقال : « هذه الحادثة لم أعلم بها إلا بعد حدوثها . سمعت بأنها ارتكبت من محمود إسماعيل وعبد الحميد عنابت على ما أتذكر . وأن الذين حضروها هم : إبراهيم موسى وعبد الحميد عنابت ، وعبد الفتاح عنابت وأشخاص آخرون لا أذكرهم . وأخذوا أوتومبيلاً . وقد رسم لهم الخطة كالاعتاد بمحمود إسماعيل . وبعد ارتكابها فروا فى الأوتومبيل . وقد علمت بأن الكاوتشوك كسر . وبني الأثر فيه . وكذلك طربوش وقع . وهذه هى الحقيقة . وموجودة بالتفصيل فى دوسيه القضية . وقد أخبرت الجماعة (ماهر والنقراشى) بالحادثة بعد وقوعها . وقد سمعت أن السواق اسمه عيد الحميد وكان يشتغل فى ميدان

المحطة . وأنه كان تابعا لإحدى الشركات . وقيل لى إنه يشتغل بالاسكندرية الآن .

• • •

ثم أضاف شفيق منصور فى صفحة ٢٠ من التقرير « ملحوظة » قال فيها :
« كان النقراشى يدفع لى مبلغ اثنين جنيه فى كل شهر تقريبا كاشتراك فى الجمعية .
ويظهر أنه عندما قبض علينا فى أول مرة : ضبط عنده ما يثبت وجود هذا المبلغ
فى مذكرة ، فأخبرنى ونحن أمام قاضى المعارضة أن أقول عن الاثنين جنيه انها
سلفة .

ملحوظة رقم ٢ : قدم مدير الأمن العام لى النقراشى كشفا فيه اسم « إبراهيم
وسى » كرجل ثورى ، وكلمنى النقراشى عنه . ثم شطب اسمه من الكشف .
وأعطانى صورة من الكشف . وذلك أثناء رجوع النقراشى وكيلًا لوزارة الداخلية .
ملحوظة رقم ٣ : تردد لى بغير انقطاع يومياً على النقراشى عندما كان وكيلًا
لخافضة مصر . أو عندما كان وكيلًا للداخلية بمكتبه فى الداخلية ، وخروجنا
سريًا .

ملحوظة رقم ٤ : أحضرت من عمر مراد بعض قنابل وضعتها فى سبت ،
واستلمتها من أحد العرب بجهة المطرية . بجوار النخل الذى بالقرب من الحانكة .
وكنت فى أتومبيله . وعدت إلى القاهرة . وذلك فى سنة ١٩٢٢ . خلاف ما كان
يستحضره محمود إسماعيل بنفسه . ويقوم بصنعه العمال : ووضعت هذه القنابل
عند محمود إسماعيل أيضا . وقد عدت برجود بعض قنابل وأسلحة مدفونة بالجبل ،
بجهة عزبته ببلبيس . . .

• • •

انتهى جزء من تقرير شفيق منصور الذى كشف به كل الأسرار التى يعرفها عن الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ؛ والذى وضع به رأسى أحمد ماهر والنقراشى فى جبل المشنقة ! وهذا هو السر فى ابتهاج اللورد ألننى عندما قرأ التقرير ، وعندما قال له إنجرام بك - رجل المخابرات البريطانية - إنه يقدم رؤوس سعد زغلول ، وأحمد ماهر والنقراشى فى ظرف مقفل فوق صينية من الفضة !

سر الحقيقة السوداء ؟

كيف اعترف شفيق منصور ؟

لم يكن سعد زغلول يتصور ، أو يتخيل ، أن المخابرات البريطانية هى التى أوعزت بقتل السردار . كان يشك فى أن يد الملك فؤاد الخفية وراء هذا الاغتيال ، ولكن لم يخطر بباله أن يدأ أخرى عملت فى الخفاء وهى يد الإنجليز ! . . . وعندما قبض الإنجليز على أحمد ماهر والنقراشى ، كان سعد زغلول يثق ببراءتهما ، لأنه كان واقفاً أنهما لا يمكن أن يوافقا على اغتيال السردار دون موافقة من زعيم الثورة . ولم ينش سعد زغلول ، ليقراً بعد وفاته بأكثر من ١١ سنة التحقيق الصحفى الذى نشرته صحف أمريكا ، أن المخابرات البريطانية كانت وراء اغتيال السردار ! . . . ولكن سعد زغلول أحس بأن الإنجليز يريدون إصااق تهمة اغتيال السردار به ، وكان يتصور أن هذا هو المقصود من القبض على الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، والبحث عن أدلة تؤكد هذا الاتهام ! . . . ولكن الإنجليز لم يكونوا فى الواقع يبحثون عن أدلة تثبت علاقة ماهر والنقراشى بحادث السردار ، لأن اتصال نجيب الهلباوى بإنجرام بك وكيل الحكمدار ورجل المخابرات البريطانية جعل الإنجليز يعرفون من هو وراء هذا

الاغتيال ، وإنما الذى كان يهم الإنجليز حقيقة أن يثبتوا الصلة الى كانت بين سعد زغلول والجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وقد كاد الإنجليز فعلا أن يحصلوا على هذا الدليل عقب مصرع السردار . إنه دليل ما كان يستطيع أحد أن يقدمه لهم . . . فقد حدث شبه كارثة ! . . إن الإنجليز عثروا عقب مصرع السردار على كنز ! لأنهم عثروا على الحقيقة السوداء التى تحوى كل تعليقات سعد زغلول السرية إلى عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

كانت فى الحقيقة السوداء التعليقات رقم ١٦ بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ ، التى يعلن فيها سعد زغلول رأيه بصراحة فى تأييد الحكم الجمهورى والقضاء على السلطان لأنه تولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ! . . وكانت فى الحقيقة السوداء التعليقات رقم ١٥ بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٠ التى يبلى فيها سعد زغلول تأييده للمظاهرات التى قامت فى الجوامع عام ١٩١٩ تهتف بسقوط السلطان . . وكانت فى الحقيقة السوداء التعليقات رقم ١٢ بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ ، التى صدر فيها الأمر بمطاردة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء السابق . وكانت فى الحقيقة السوداء التعليقات رقم ٩ بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٠ الخاصة بإعلان الحرب على الأمراء ، والتعليقات رقم ٥ بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ المتعلقة بضرورة الهجوم على الأمراء . وكانت فى الحقيقة السوداء التعليقات رقم ٢٢ بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ الخاصة بحسن باشا عبد الرازق الذى اغتيل بعد ذلك . وكانت فى الحقيقة السوداء كل الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى أثناء ثورة ١٩١٩ ، مما يقطع بأن سعد زغلول كان فى باريس على صلة مباشرة بكل أعمال الجهاز يوماً بيوم ، وأنه هو الذى كان يتولى تمويله . . والوثائق التى كانت فى الحقيقة هى أصول التعليقات السرية التى أصدرها سعد زغلول من باريس

وكتبها بالخبر السرى ، وهي ظاهرة بعد أن فكت رموزها . وبعد أن مرت عليها
المكواة الساخنة لإظهار الكتابة السرية !

وكل هذه الوثائق تكفى لا اشتق عبد الرحمن فهمى فقط . وإنما لشتق
سعد زغلول أيضا ! . . كل هذه الأسرار الرهيبة كانت فى الحقيقة السودان ،
التي وقعت فى يد الإنجليز فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى بعد مصرع السردار
بيضة أيام ! . . وقبل أن نكشف الستار عن سر الحقيقة الرهيبة نذكر قصتها !
إن هذه الحقيقة السودان نجت من قبضة المخابرات البريطانية بأعجوبة . عندما
قبضت السلطة البريطانية على عبد الرحمن فهمى بك فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ .
ووضعت فى مكان أمين . . وبقيت فى هذا المكان الأمير أربع سنوات ،
ولم تخرج منه إلا بعد الإفراج عن عبد الرحمن فهمى فى بداية عهد وزارة
سعد زغلول . . إن قصة هذه الحقيقة السودان فى ثورة سنة ١٩١٩ يرويها الآن
ابن السيدة التي أخفت الحقيقة فى بيتها ٤ سنوات . وهذه السيدة هي بنت أخت
عبد الرحمن فهمى .

• • •

إن الأستاذ عبد الرحمن مصطفى المراقب بديوان المحاسبات كتب لى يقول :
« فوجئ الدكتور أحمد ماهر عندما تلقى تعليقات سعد زغلول بأن يخفى رسائله السرية
لى عبد الرحمن فهمى . بعد القبض عليه فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ ، ودخل الدكتور
أحمد ماهر مكتب عبد الرحمن فهمى المغلق بالجمع الأحمر . بعد فتحه ،
فلم يجد رسائل سعد زغلول السرية ، ولم يجد ورقة واحدة هامة عن نشاط الجهاز .
وبصفتى أحد أفراد أسرة عبد الرحمن فهمى ، الذى هو خال والدتى . أروى لكم سر
البرقية التي أرسلها أحمد ماهر بالشفرة لسعد زغلول ، يقول له فيها إن الرسائل السرية

في أمان . إن بيتنا هو المكان الذي وضعت فيه الرسائل السرية في أثناء السنوات الأربع التي كان فيها عبد الرحمن فهمي في السجن !

وهذه هي القصة . .

حدث في أواخر يونيو سنة ١٩٢٠ أن اتصل بعبد الرحمن فهمي أحد أعضاء الجهاز السري الذين كانوا يعملون في القيادة البريطانية . وأبلغه أنه تقرر أن يقبض عليه في اليوم التالي . . وأسرع عبد الرحمن فهمي ووضع تعليمات سعد زغلول للثورة والأوراق السرية في حقيبة سوداء كبيرة . ووضعت خطة لإخفاء الحقيبة السوداء . اشترك فيها والدي المرحوم السيد مصطفى رضوان والدكتور محمود ماهر وخالى المهندس عبد الرحمن علي . ونقلت الحقيبة من منزل عبد الرحمن فهمي إلى طرحة حارب المعادي بخط حلوان . ثم أعيدت بالقطار إلى محطة السيدة زينب . وهناك قام أحد أقاربنا بتمثيل دور الشيال . ونقلت من محطة السيدة زينب على عربة نقل عليها وسائد وأغطية اختفت تحتها الحقيبة . وركب العربة أخى المهندس محمد جلال مصطفى الذى أبدل ملابسه بملابس مناسبة . ونقل العنوش إلى محطة مصر ، ومن هناك إلى الرصيف . تم استدعى حملا لنقله في عربة أخرى ذهبت إلى منزل عمى المرحوم السيد أحمد رضوان بالحلمية الجديدة . دون أن يعلم بمحتويات الحقيبة . وكأنها قطعة من العنوش الزائد . وبعد مدة نقلت إلى منزلنا بشارع مهرجان النيل ، وموضعه الآن المنزه العام بميدان فم الخليج . وقد أزيل هذا المنزل وظلت الحقيبة الخطيرة في عهدة والدتي حتى أفرج عن عبد الرحمن فهمي سنة ١٩٢٤ . ولم يعلم بأمرها سوى الدكتور أحمد ماهر والدكتور محمود ماهر وعمى المهندس عبد الرحمن علي .

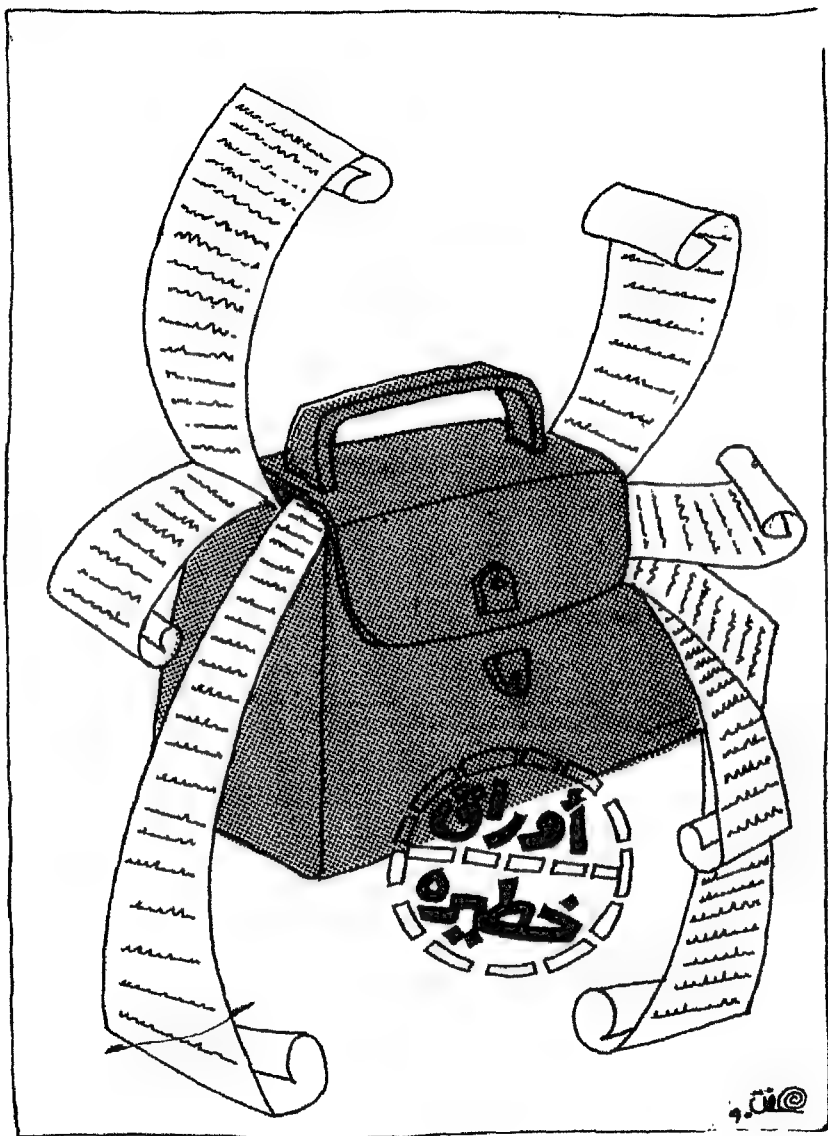
وبما يذكر أن المرحوم محيي الدين فهمي . زميلي في الدراسة . هو الذي مثل
 الاتصال الأول في إخراج الحقيقة من الغرفة التي شمعها البوليس . باقتحامها
 الرد على التليفون . طبقاً للحظة المصطنعة التي وضعها أحمد ماهر على أساس
 أن الحقيقة السوداء كانت لا تزال في مكتب عبد الرحمن فهمي ! . . وأغرب
 من هذا أن المهندس مراد فهمي - وزير الأشغال السابق ونجل عبد الرحمن فهمي -
 لم يعرف بهذا السر الخطير إلا في سنة ١٩٦٣ . عندما اتصل بي وأخبرته بقصتها
 كاملة ! . . ولا أنسى يوم أن عادت الحقيقة السوداء إلى بيت عبد الرحمن فهمي
 بعد الإفراج عنه سنة ١٩٢٤ . إن المرحومة والدتي حملتها في عربة حنطور .
 وزارنا عبد الرحمن فهمي في بيتنا وقال : « إن هذا البيت بيت تاريخي .
 لأنه حفظ جزءاً خطيراً من تاريخ مصر ! »

ولو كانت هذه التعليمات السرية وقعت في يد السلطة الإنجليزية أكان سعد زغلول
 أحد المتهمين في قضية عبد الرحمن فهمي بتهمة محاولة خلع السلطان وقلب
 نظام الحكم وقتل السلطان والوزراء !

عبد الرحمن مصطفى رضوان

« المراقب العام بديوان المحاسبات »

والكن المناجاة الكبرى هي أن هذه الحقيقة السوداء . بكل ما فيها من أسرار
 وتعليمات . وقعت في يد الإنجليز بعد وصولها لبيت عبد الرحمن فهمي بتسعة
 شهور . . فقد حدث في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن قبض البوليس الحربي البريطاني
 على عبد الرحمن فهمي وزج به في السجن الحربي البريطاني في القلعة! وأرسل
 عبد الرحمن فهمي إلى نجله مراد فهمي يطلب إليه أن يتقل الحقيقة السوداء
 فوراً من البيت . .



قتيل في السيارة !

وقام مراد فهمي بنقل الحقيبة السوداء في سيارة تاكسي في الظلام، من منزل والده في شارع قصر العيني إلى مكان مجهول .. وفي الطريق حدث شيء غير متوقع : تعطلت سيارة التاكسي فجأة ! .. ونزل السائق ليصلح السيارة أمام مصر القديمة . وجاء جندي البوليس فرأى السيارة . وفي داخلها الحقيبة السوداء الكبيرة . التي تحوى تعليقات سعد زغلول السرية ! .. وسأل جندي البوليس : ماذا في الحقيبة ؟ قالوا : ملابس ! .. وإذا بجندي البوليس يقول : « افتمحو الحقيبة . إن فيها قتيلا ! » . وأكدوا له أن فيها أوراقا . ولكن جندي البوليس أصر على أن يصحب التاكسي والحقيبة السوداء ومراد فهمي إلى نقطة البوليس . لأن الحقيبة السوداء فيها قتيلا ! .. وعبثا حاول مراد فهمي إقناع جندي البوليس . . ونقلت الحقيبة إلى قسم البوليس . وفتحت هناك . ورأى ضابط القسم أن فيها أوراقا خطيرة . وأسرع وأبلغ الحكمدار ! وقامت حكمدارية البوليس .. وجاء كبار الضباط الإنجليز واستلموا الحقيبة بما فيها ! وأودعوا غرفة في القسم السياسي . وختموا الحقيبة بالشمع الأحمر . إلى أن يبعث النائب العام في الصباح لتسلم لـ الحقيبة . ليضمها إلى التحقيق ضد عبد الرحمن فهمي الذي كان مقبوضاً عليه في ذلك الوقت . على ذمة التحقيق في قضية مصرع السردار !

اليد السحرية !

وكان الدكتور أحمد ماهر مطلق السراح في ذلك الوقت . . وكاد أحمد ماهر يحزن . . لأن المستندات التي في هذه الحقبة ستؤدي إلى إعدام سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي والجهاز السري لثورة ١٩١٩ ! . . وإذا بالحقبة توضع في غرفة أحد ضباط البوليس السياسي في حكمدارية البوليس . واختار الحكمدار غرفة هذا الضابط بالذات ! وإذا بهذا الضابط على صلة بأحمد ماهر الذي كان يتولى قيادة الجهاز السري للثورة ! . . وإذا بالضابط المصري يفك هذه الاختتام السرية بناء على طلب أحمد ماهر ، وينقل منها جميع تعليقات سعد زغلول الخطيرة ، والأوراق السرية الخاصة بثورة ١٩١٩ ، وترك في الحقبة السوداء الأوراق التي لا أهمية لها ، ثم أغلق الحقبة وختمها بالجمع الأحمر من جديد .

وفي صباح اليوم التالي طلب محمد طاهر نور باشا النائب العام الحقبة السوداء لتفتيشها . . وحملها ضابط البوليس المجهول . وفض أختام الشمع الأحمر أمام مصطفى بك حنفى رئيس النيابة . . ولم يجد رئيس النيابة شيئاً هاما سوى بعض منشورات وبعض مذكرات تتعلق بثورة ١٩١٩ . وأرادت النيابة أن تتحرى هذه المسائل . وقال عبد الرحمن فهمي إنه يرفض أن يسأله أحد فيما تحويه الحقبة من أشياء عوقب بسببها ، وحكم عليه بالإعدام ، واستبدل الإعدام بالأشغال الشاقة ، وتصدّرت عنه العفوبشأنها ، فلا يجوز أن أحاكم على جريمة مرتين ! . . طريف أن عبد الرحمن فهمي لم يعرف أن أهم ما في الحقبة السوداء اختفى ، وأن أحمد ماهر تسلمه ، ووضعه في مكان أمين !

• • •

ونعود إلى الحقيقة السوداء . . فبعد شهر أفرجت النيابة عن عبد الرحمن فهمي . وسلمت له الحقيقة السوداء . . وفُتِش عبد الرحمن فهمي الحقيقة فوجد أشياء هامة جداً مخفية ! . . وثار عبد الرحمن فهمي . وقال للدكتور ماهر بعد الإفراج عنه إنه ينو أن يثير هذا الموضوع . ويطالب بالبحث عن الأوراق المخفية التي تحوى تعليمات سعد زغلول ! . . وطلب الدكتور أحمد ماهر منه ألا يثير هذا الموضوع ولا يتكلم فيه ! ولم يقل له ما حدث للحقيقة السوداء !

وفي هذا الموضوع يكتب ابن بنت شقيقة عبد الرحمن فهمي - الأستاذ عبد الرحمن مصطفى رضوان - فيقول : « وقد أعجب الدكتور أحمد ماهر بالطريقة الأولى التي اتبعت في نقل الحقيقة . وأبدى أسفه لفشل الطريقة الثانية . بغير علمنا ، حيث ضبطت الحقيقة بما فيها من أسرار ! وعندما استردها عبد الرحمن فهمي بك . للمرة الثانية بعد الإفراج عنه . وجد كثيراً من الوثائق مفقوداً . وقال عبد الرحمن إن ابنة أخته كانت بطلة حقاً ، لأن المرة التي تولت فيها حفظ الحقيقة السوداء لم يستطع أن يصل إليها الإنجليز . ولكن فشل الإنجليز في العثور على تعليمات سعد زغلول السرية . لم يمنعهم من المضي في التحقيق لإثبات علاقة سعد زغلول بأعمال الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ . ولإثبات التهمة على أحمد ماهر والنقراشي » . وهذا ترك مذكرات سعد تروى ما حدث :

تابع ٨ يونيه سنة ١٩٢٥ :

تلقي جريدة « التيمس » في مقال افتتاحي . المسئولية الأدبية على في حادث السردار بزعم أن تهيبجي ضد الإنجليز هو السبب فيها . وزعم أني كنت رجل شقيق منصور . إلى حد أني رشحته في منصب هام في وزارة الداخلية . فأرسلت إليها

تلغرافاً ، قلت فيه إن شفيق منصور لم يكن عضواً بالوفد ، بل في الهيئة الوفدية في البرلمان ، ولم أختصه بمزية ، ولا رشحته إلا بناء على رغبة الكيريين من أهل دائرته ، ورشحته في المرة الثانية بعد الإفراج عنه ، ولم أكن أعلم من التحقيق ضده شيئاً ، لأنه كان سوريا ، وكان اتهم في سنة ١٩١٠ وتبرأ مع كل من كانوا متهمين معه ، ثم عينوا في وظائف حكومية ، وخبر ترشيحه مديراً للأمن العام كذبه وزير الداخلية فوراً عقب أن نشرته صحيفة في أواخر أكتوبر عام ١٩٢٤ ، وتكرر نشر هذا التكذيب في الجرائد هنا . والجرائم ضد الإنجليز التي وقعت قبل قتل السردار حصلت كلها مدة نفبي ، والانتخابات الماضية حصل فيها إرهاب من طرف حكومة زيور ، لا من طرفي .

« ويظهر أن هناك مؤامرة ضدى لإلقاء تبعة هذه الحوادث على ، بغية معاكسة ومعنى من الاشتغال بالسياسة ، لأنهم لا يزالون يرون نفوذى شاملا ، ولكي يستمر الوزراء هنا على سياسة الاستبداد التي جروا عليها من يوم استقالة وزارة الشعب . ولكن الله قادر على كل شيء ، وهو الفعال لما يريد . »

١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« نشرت « التيمس » رسالتى إليها ، وهى التى كذبت فيها ما قيل عن علاقتى وعلاقة الوفد بشفيق منصور . ومن الغريب أن جريدة الاتحاد تصدت للرد على بأقوال فى غاية السخافة والوقاحة ، والرد بقلم (إبراهيم عبد القادر المازنى) . ونشرت جرائد المساء حكم المحكمة فى قضية السردار ، وهو حكم طويل ، يفصل الجناية وأدلتها على كل منهم ، وأشار إلى أنها حصلت بتحريض أشخاص لم يتوصل التحقيق إلى كشف حقيقتهم ولم يتعرض لغير ذلك . والناس - على العموم -

استصوبوه ، اللهم فيما يتعلق بشخصين: راغب حسن وعلى إبراهيم ، إذ يشكون في كفاية الإثبات ضدهم بالنسبة للعقوبة التي توقعت عليهم ، وهم ساخطون كل السخط خصوصاً على شقيق منصور لكونه يحاول تخليص نفسه باتهام الأبرياء » .

١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« قيل إن إبراهيم الهلباوى - حامى شقيق منصور - يقول إن شقيق منصور يتهم ٦٥ شخصاً . وأن توفيق دوس باشا قال إن هذا الشخص يتاجر بأقواله » .

تابع ١١ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« حضر اليوم مستر ديلينى - مدير شركة روتر - وقال إن زسل باشا (حاكم القاهرة) أبأخه أن شقيق منصور فعل ما فعل لأنه لم يصب في وزارة الشعب منصبا . إذ كان حاقداً عليها . وأن المدة الباقية على تنفيذ الحكم كافية لإظهار الحقائق المنتظر ظهورها . وأن محمود إسماعيل يكاد يعترف . وأنه لم يوجد - إلى الآن - ما يبرر استدعاء عبد الحليم الببلى (من سفارة مصر في أنقرة) . وقد شاعت إشاعات كثيرة عن اعترافات شقيق الأخيرة . والأشخاص الذين اتهمتهم . ولكن كلها متناقضة . ولا يمكن التعويل على شيء منها . قبل انتهاء التحقيق » .

تابع ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ .

« الأقوال كثيرة عن شفيق منصور ، وكلها يرجم بالغيب . ولكن الحصوم يلوحون بها ويهولون إبهاما وتضليلا . ولقد زادوا في التضليل والتهويل من ساعة أن اطلعوا على تأويل بلاغ دار المندوب السامي ورسالتى بلجريدة «التيمس» ، زادهم الله ضلالا . فقد ظهروا بمظهر الأعداء الأذنياء ، الذين لا ينتظر منهم إلا الشر . ولا يتوقع غير الوبال . فأعرض عنهم وتوكل على الله كل الاتكال »

١٣ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« فى تلغرافات « الأهرام » اليوم نبأ يفيد مؤاخذتى على جهل حقيقة شفيق منصور . وإن كان من المؤكد أنه ليس عندى نية إجرامية . ويقول النبأ إن هناك أناساً لا تدل الدلائل القضائية على إجرامهم ولكنهم فى الحقيقة كذلك . فيجب اتخاذ التدابير المناسبة لهم . أو ضدهم . فمن هم ياترى أولئك الأشخاص ؟ وما هى التدابير التى يراد اتخاذها ؟ ليست هذه أول مرة قيل فيها هذا القول . بل تكرر غير مرة . إن كانوا يريدون بهؤلاء الأشخاص أعضاء الوفد . فأخطأ فكرهم . وما أضل رأيهم . لأن هؤلاء الأشخاص أبعد الناس عن الإجرام . وإن كانوا يريدون بالتدابير منعهم من الاشتغال بالسياسة . فأبعدهم عن الصواب . لأن هذا يزيد تعلق الأمة بهم . ويقوى إيمانها بضعف الحكومة وشدة ظلمها ما أنا . فإنى راض بما يأتى به القدر ، متوكل على الله حق توكله » :

كيف اعترف شفيق منصور ؟

هذا ما قاله سعد زغلول في مذكراته . . ولكنها تترك سؤالاً حائراً : إن اعتراف شفيق منصور على قادة الجهاز السرى وعلى زملائه أمر عجيب وغريب! هذا الرجل الذى كانت تضرب به الأمثال بقوة أعصابه . وبتحكمه فى هذه الأعصاب ، الذى كان يواجه العواصف بابتسامة . الذى استطاع أن يدوخ المخابرات البريطانية والسلطة البريطانية عدة سنوات من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٢٥ . كيف يمكن لهذا الرجل أن يضعف وينهار إلا إذا كانت استعملت معه وسائل غير معروفة للتعذيب ؟ ! وطبعى أن ينكر الإنجليز هذه الوسائل . ولكنهم حتى فى إنكارهم يظهر شعاع يضىء الحقيقة . لقد كان يهم الإنجليز أن ياثبوا الجهاز السرى الضارب بجعل أحد قواده يعترف . وإن كانوا نجحوا مع شفيق منصور فقد فشلوا مع محمود إسماعيل . . ولكن كيف اعترف شفيق منصور ؟ إن الدكتور سيدنى سميث كبير الأطباء الشرعيين فى مصر فى تلك الأيام — وهو الآن أكبر طبيب شرعى فى إنجلترا . ويسمونه « شارلوك هولمز الجديد » كان يعمل مع المحققين فى كشف قضية السردار . وقد كتب مذكراته صفحات ١٠٦ . ١٠٧ و ١٠٨ — وهى التى طبعت باسم « القتل غالبه ! » يروى حالة شفيق منصور فى السجن . . فيقول :

« قبضنا على شفيق منصور . وأنكر بشدة كل علم باغتيال السردار . وكان اهتمامه الرئيسى كما يبدو بالانتخابات العامة المقبلة . التى كانت ستجرى بعد أسابيع . وكان عضواً فى البرلمان (عن دائرة باب الشعرية) . وكان يأمل أن تسمح له السلطات بزيارة دائرته للدفاع عن مقعده . ولكنه أصبح أقل اهتماماً بحياته

السياسية ، عندما علم أن الشقيقين عبد الحميد عنایت وعبد الفتاح عنایت قد ورطاه في اعترافهما . وكان المتآمرون قد أقسموا يمينا صادقة ألا يشي أحدهم بالآخر ، وكان شفيق منصور على ثقة بأن المتآمرين لن ينكثوا في ميمينهم . ولكنه الآن فقد أعصابه . ولما كان شفيق منصور يعتقد أن المتهمين الباقين موجودون في الزنزانات المجاورة ، فقد وقف في زنزانه في السجن وصاح بصوت عال قائلاً :

— أنكروا جميعاً . . إن سلامتكم تكمن في إنكاركم !

ثم أدرك شفيق منصور أنه أخطأ في صياحه يمثل هذه الكلمات التي تعرضه للخطر ، وهنا بدأ يتصرف كمجنون . وراح يذرع زنزانه جيئةً وذهاباً ، وهو يخطب ، ويمزق ثيابه . وطلبت من إدارة السجن أن أقوم بفحصه . وعندما رأيته أول مرة لم يكن متهيئاً ، بل كان يبدو مسترخياً متغافلاً ، وكانت إجاباته معقولة وواضحة ، على الرغم من أنه كان يشك من أن إذا كرته كانت عاجزة ، وكان غير قادر على النوم ، وارتفع ضغط دمه ، كما تناقصت قدرته على الاستجابة كثيراً ، وفيما عدا ذلك كان طبيعياً تماماً .. وبعد أن غادرت الزنزانة ، عدت لمراقبته من فتحة خاصة معدة للتعسس عليه . فرأيتة يعتصر يديه وينوح ، وبدأ في صورة البائس بأسا تأساً ، ولكن هذا لم يبد لي علامة على الجنون ، وإن كان هناك ما يدعوه للبأس حقاً .

وأوصيت البوليس بعدم استجوابه مرة أخرى فترة من الوقت ، واقترحت تعيين حارس خاص له ووضع تحت مراقبة مستمرة . وأمرت بإعطائه طعاماً أفضل ، ونقله إلى سجن أكثر راحة . وفي الزنزانة الجديدة رأيته بعد ثلاثة أيام . كان لا يزال ينام في حالة سينة للغاية ، وبدأ أن كل قواه العقلية أصيبت بالبلادة ، وقال إنه كان قد سمع في الزنزانة الأولى أنه سوف يجلد ، وأنه كان يخشى أن يموت إذا حدث ذلك . وقال لي شفيق منصور إنه سمع أيضاً — وهو في تلك الزنزانة —

أن الملك أصدر أمراً بشنقه ، وقد أثاره ذلك كثيراً . وسألته : هل يتصور - باعتباره محامياً - أن شيئاً من ذلك يمكن أن يحدث دون محاكمة ؟ فبدأ شفيق منصور يبكي . وكان يفعل ذلك دائماً كلما ذكرته بوصفه محامياً . وقال شفيق منصور إنه لم يعد يصدق ما قيل له من أنه سيجلد وأنه سيشتق بدون محاكمة * ولكنه - بصفة عامة - كان في حالة بالغة من القلق والانقباض ، لأن توقع شفيق منصور أنه سوف يعدم بعد فترة قصيرة لم يكن له أى أثر مهدئ عليه . لقد قال الدكتور « جونسون لبوسيل » : « ثقي يا سيدى أنه عندما يعرف إنسان ما أنه سوف يشق في خلال أسبوعين فإن ذلك يركز ذهنه بصورة رائعة » .

ولكن التركيز لم يكن واضحاً في حالة شفيق منصور . وكنت أشعر بالأسف من أجله . ولكن العطف لم يكن له مكان عندى نظراً لحقيقة أنه كان مسئولاً عن اغتيال كثيرين من أصدقائى بقسوة . وكنت أضطر إلى تقطيع جثث هؤلاء الأصدقاء وأمزقها في عملية التشريح التى أقوم بها كطبيب شرعى ! وأوصيت بأن يبقى شفيق منصور في هدوء . دون استجواب . وأن يسمح له بالمشي خارج السجن . وكان تحت ذلك العلاج . عندما قرر فجأة - بعد أقل من أسبوع - أن يعترف ! . . . وفي أية دولة ذات سمعة طيبة . تحيط الشكوك فوراً بالاعترافات ، وتقوم المحاكم بدراساتها بعناية صارمة . وتعتبر القرائن المعززة ذا من مصادر أخرى أمراً مرغوباً فيه . وإذا كان هناك أى إشارة إلى إكراه أو تأثير في الاعتراف ، رفضت المحكمة قبول الاعتراف كدليل . وفي بريطانيا لا يقبل أى بيان لشخص معتقل . قبل أن يقدم للمحاكمة . وكذلك الحال في مصر . كانت المحاكمة لا تقبل اعترافاً إلا إذا تأكدت أنه قيل طواعية فعلاً . وقد اعتمد الاتهام في قضية السردار - إلى حد كبير .. على اعترافات المتهمين .^١ واستخدمت في إثبات التهمة على الأقل

اعترافات أربعة من المتأمنين، وكانت لدى معرفة وثيقة بواحد فقط من هذه الاعترافات وهو اعتراف شفيق منصور ، وهو أهمها جميعاً ، وكنت أعرف أنه صدر تلقائياً تماماً . لقد رأيت شفيق منصور عدة مرات قبل وبعد أن اعترف ، وتبادلت معه أحاديث طويلة ، فام يذكر مرة واحدة ، ولو بالإشارة إلى أنه وقع عليه ضحط غير مناسب . حقا إن شفيق منصور أسف . بعد ذلك على اعترافه ، وعندما فحصته في المرة الثالثة ، كان في حالة يرثى لها تماماً ، فقال لي إن صبره قد نفذ من الانتظار ، وأنه يريد أن يشق فوراً للخلاص من كل ذلك .

وقال لي شفيق منصور إن عقله في طريقه إلى الضياع ، ولكنه مالبث أن هدأ روعه في النهاية . وأوصيت بأن يؤخذ في نزهات بالسيارة في شوارع القاهرة ، وأن يعطى وجبات معينة من الطعام خارج السجن ، وأخيراً استطعت أن أقدم تقريراً بأنه أهل للتقديم للمحاكمة . وقد اعترف لي شفيق منصور بأنه كان يتصنع الجنون ، ولكنه تخلى عن ذلك لأن الاستمرار فيه على درجة بالغة من الصعوبة . ونصحت سلطات السجن ألا يسأل شفيق منصور ، ولكنه كان كلما سمح له مزاجه بالكلام ، صرح بكل شيء ، وفي المحاكمة أنكر شفيق منصور اعترافاته إنكاراً تاماً ، وقال إنه عندما كان في السجن كانت تسيطر عليه حالة هياج عصبي أو غيبوبة ، وأنه لا يمكن الاعتماد على شيء قاله في مثل تلك الحالة .

انتهى ما كتبه الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى في مذكراته ، وإذا أخذناه على علاته ، فإننا نجد أن شفيق منصور تعرض في أثناء التحقيق لضغط شديد وإرهاب ! إن الطبيب الشرعى يقول إنه هدد بأنه سيجلد ، وأنه سيسحق بغير محاكمة ! وهذا دليل واحد على وسائل التعذيب النفسى التى تعرض لها شفيق منصور وغيره ، فلم يكن مفهوماً قط أن يُعترف شفيق منصور - وهو البطل الذى

اشترك في الاغتيالات السياسية ضد الإنجليز منذ عام ١٩١٠ - أن ينهار فجأة
ثم يعترف . ثم ينكر ، إلا إذا كان تعرض لضغط لايحمله رجل غير عادى !

ضربتان !

إن ثورة ١٩١٩ امتازت بالكتمان العجيب . وعلى الرغم من أنها تعرضت
لضربات ولأزمات فقد استطاعت أن تنجو من هذه الضربات . وعجزت جميع
الوسائل عن كشف أسرارها . ولكنها أصيبت بضربة عندما كشف محمد نجيب
الملكوى عن قوتها الصارية ! وأصيبت بضربة أخرى عندما اعترف شفيق منصور ،
تحت الضغط الهائل الذى تعرض له . ونتيجة لهذا الاعتراف بدأت قضية ماهر
والنقراشى . وفى القضية التى اتخذها الإنجليز سلاحاً لمحاولة القضاء على الثورة .
إن مذكرات سعد زغلول تمضى فى كشف الستار عن الأسرار .

إننا نترك أحمد ماهر والنقراشى فى زنزانتهما المروى المحاولات التى كانت تبذل
لقتل رأسيهما . . والمحاولات التى كانت تبذل لإنقاذ رأسيهما !

ماذا فى الصندوق المسحور ؟

رأساً ماهر والنقراشى على صينية من الفضة !

فى بيت سعد زغلول صندوق مسحور فتته الإنجليز ١٢ مرة فى خلال ثورة
١٩١٩ ولم يجدوا فيه شيئاً . اشترك فى تفتيش الصندوق رجال المخابرات البريطانية
والقلم السياسى ولم يجدوا فيه شيئاً . استولت السلطة العسكرية فى فبراير سنة ١٩٢٢
على البيت كله وطردت كل من فيه ، وبقى الإنجليز داخل البيت يفتشون ويبحثون

الأثاث . ويتمحون الصندوق ويقتلونه فلا يجدون فيه شيئاً .

إنه صندوق من الخشب الموجدانه طوله متر وارثداعه حوالى ٥٦ سنتيمترا .
ونتمتجه فلا تحد شيئاً . وعرضه حوالى ٥٦ سنتيمترا . ولكن كانت فى داخل
هذا الصندوق أسرار ثورة ١٩١٩ . كان فى تنظيم الجهاز السرى للثورة . وكان
مكتوباً بخط سعد زغلول بتاريخ أول يناير سنة ١٩١٩ . وكان يحتوى على ١٨ ورقة .
وقد كتب فيها سعد زغلول قائمة بأسماء جميع الأشخاص الذين يختار منهم أعضاء
الوفد . فى حالة نفى طبقة منهم . أو إعدامها أو سجنها . وفيها اللجان التى تؤلف
تحت الأرض . وفيها مهمات هذه اللجان . . وهذا هو التنظيم السرى الذى أعطاه
سعد زغلول بعد ذلك بأيام لعبد الرحمن فهمى . وأبقى صورته الأصلية عنده .
وقد بنى هذا التنظيم السرى مجهولاً . ولكن نسخة منه سقطت فى يد الخبايا
البريانية فى عام ١٩٢٢ . ولقد ضبطت هذه النسخة فى القضية المعروفة باسم
قضية المؤامرة . وقد أشار المدعى العام فى جلسة يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٢ إلى أنه
وقعت فى يدهم وثيقة عن لجان سرية يبلغ عددها ١٢ لجنة . منها لجنة تنفيذية
لنعمل على مقاطعة البضائع الإنجليزية . ولجنة لإتلاف التلغرافات والتليفونات .
ولجنة لإعداد الإضراب العام . ولجنة لإصدار صحف سرية . ولجنة لفحص الصحف
ولجنة لطلب السلاح . ولجنة لتأديب الذين يقفون ضد الثورة . ويبلغ مجموعها
١٢ لجنة . لكل منها عمل خاص . ولكن هذه النسخة - لحسن الحظ - لم تكن
تحتوى على اسم من أسماء التنظيم السرى . ولم يكن شطها معروفاً . . . ولكن المؤكد
أنها كانت صورة للتنظيم الذى كتبه سعد زغلول بخط يده فى أول يناير سنة ١٩١٩ .
وكانت النسخة الأصلية موجودة طوال الثورة فى هذا الصندوق السحرى الغربى .
وكان بين الأوراق الموجودة فى الصندوق المسحوروصية سعد زغلول . وهذا نصها :

« عزيزتى صفية »

« أرجو إذا حم القضاء وأدركتني الوفاة أن تصرفوا من تركتي مبلغ خمسمائة جنيه للحاج أحمد تابعي . . وخمسمائة جنيه إلى محمد أحمد تابعي . وخمسمائة جنيه إلى الأسطى أحمد بدران الطاهي . ومائة جنيه إلى علي الفرائش . إذا كانوا في خدمتنا عند حلول الأجل »

« سعد زغلول »

نص الوصية

« بسم الله الرحمن الرحيم . قد أوصيت بالثلث من جميع الأموال التي أتركها سواء كانت ثابتة أو منقولة . إلى كل من سعيد ورتيبة ولدى شقيقتي . اكل منهما النصف ، أى نصف الثلث المذكور . وصممت على ذلك ، وأشهدت الله عليه ، والله خير شاهد وأعدل قاض » .

« سعد زغلول »

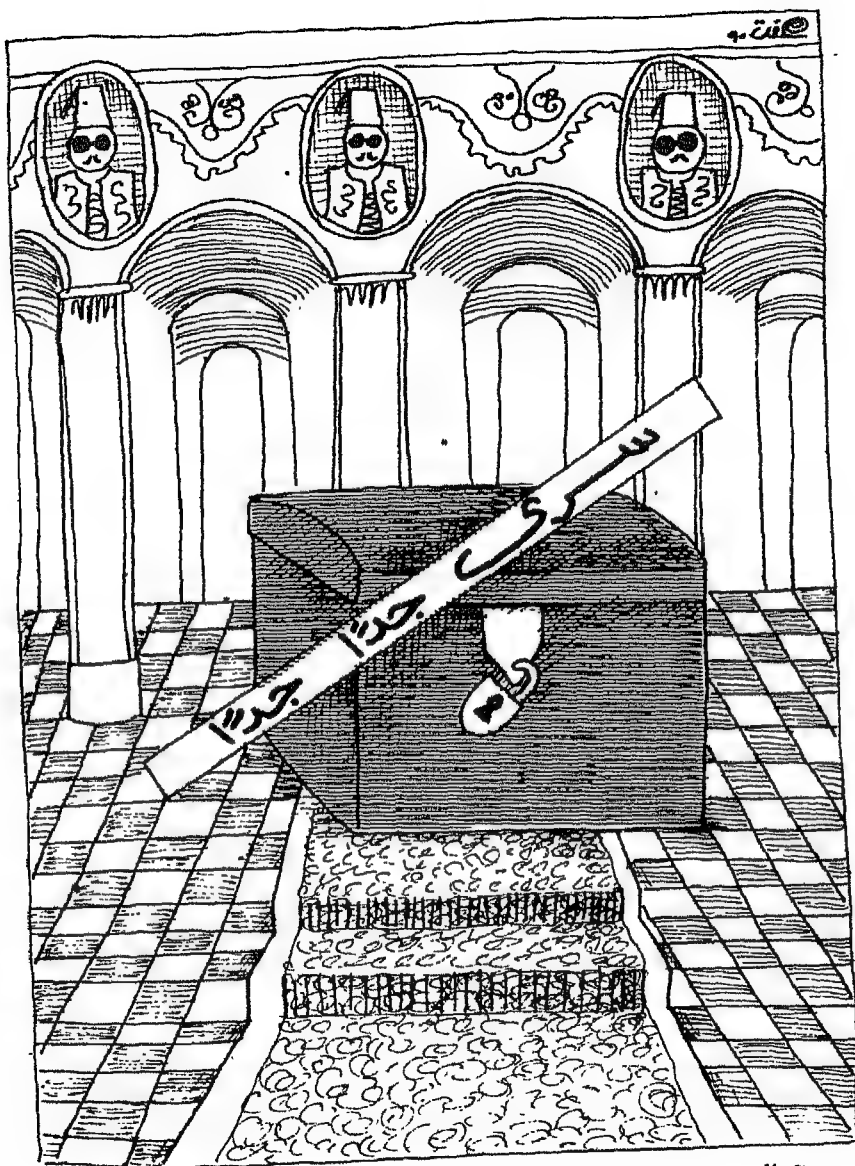
« حضرة المحترم مدير البنك الأهلي

من المبالغ المودعة طرفكم باسمي مبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى ، هو ملك حرمى صفية زغاول . ولها حق استلامه متى شاءت » .

« سعد زغلول »

تحريراً في أول يونيو سنة ١٩٢٠

ويلاحظ أن سعد زغلول كتب هذه الوصية في أثناء ثورة ١٩١٩ . وتوقعه أن يقتل أو يعدم في أى وقت !



الحريق

وكان في الصندوق المسحور كذلك عدد من الوثائق والصور الزنكوغرافية ، وقد كتب سعد زغلول عليها «سرى جداً جداً» . وكان هذا الصندوق السحري الذي فتشته المخابرات البريطانية ١٢ مرة خلال الثورة موضوعاً في الطريقة البلاط الموصلة للحمام ودورة المياه ، في الدور العلوى الذى ينام فيه سعد زغلول . وكان مكان وضعه ظاهراً للعيون ، وكان في داخل الصندوق المسحور أبواب استحمام سعد زغلول وصفيّة زغلول ، وعدد من القوط والمناشف ، وكنت إذا فتحت الصندوق وبجحت في داخله جيداً وفتشته بدقة لا تجد فيه إلا البشاكير .

أما باب الخبأ السرى فلا يمكن أن تعرفه مهما فحصته بعناية ، وكان سر هذا الباب السرى لا يعرفه إلا ثلاث سيدات ائتمنهن سعد زغلول على سره . وعن صفيّة زغلول زوجته ورتيبة زغلول ابنة شقيقته ، ووهيبة سرهنك ابنة شقيقة صفيّة زغلول . وحدث في عام ١٩٢٥ أثناء تحقيق قضية ماهر والنقراشى أن فتح سعد زغلول الصندوق وأخرج منه التنظيم السرى للثورة ، وهذا التنظيم الذى كان يبحث عنه الإنجليز في ذلك الوقت ، وتولت صفيّة زغلول تمزيقه ، وأعطت الورق الممزق للآنسة فريدا وصفيّة سعد زغلول لتتولى الإشراف على حرقه بنفسها في فرن الفحم . ونزلت ملعوازيل فريدا إلى المطبخ ، فوجدت أن الأسطى أحمد الطباخ يطهى الطعام على فرن من الغاز ، فطلبت منه أن يشعل فرن الفحم لأن الأوامر التى لديها أن تحرق هذه الأوراق في فرن الفحم ، وتم حرقها كلها . ولكن في مذكرات سعد زغلول تستطيع أن تجد صورة لأحد الأجهزة التى أحرق سعد زغلول سرها . . . وقد لعبت دورا في قضية ماهر والنقراشى .

جهاز المعلومات

ضيق الملك فؤاد واللورد أَلنبي المندوب السامي الخناق على سعد زغلول : فرضوا عليه رقابة صارمة ، سلبوا عليه المخابرات البريطانية محاولين أن يكشفوا عن العلاقة بين سعد زغلول والجهاز السرى للثورة . ووضع سعد زغلول رقابة على الملك فؤاد واللورد أَلنبي . . . إن جهاز المعلومات ، الذى كان يتصل فى أوائل الثورة بعبد الرحمن فهمى ، ثم بالدكتور أحمد ماهر الذى خلف عبد الرحمن فهمى فى قيادة الجهاز — أصبح يتصل بسعد زغلول مباشرة . .

وكان جهاز المعلومات يتألف من أشخاص لا يعرفون بعضهم بعضاً ، ولقد أثبتوا كفايةً فى أوائل الثورة باستطاعتهم الحصول على معلومات مذهلة ، من داخل القيادة البريطانية لجيوش الاحتلال . . ومن داخل القصر . . وفى مجلس الوزراء . . وفى دار المندوب السامى .

وقد ضم سعد زغلول إلى هذا الجهاز عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ ، وكانت مهمته أن يتصل بإسماعيل شيرين بك نائب محافظ القاهرة الذى كان يحصل على أنباء من داخل القصر . وكان إسماعيل شيرين لا يتصل بسعد زغلول مطلقاً ، وإنما يتصل بعبد القادر حمزة الذى يتصل بسعد زغلول . . وكان إبراهيم بك راتب عضو الوفد مكلفاً بالحصول على أنباء الأمراء وأعضاء البيت المالك . وكان عبد الفتاح رجائى بك المحامى مكلفاً بالحصول على أخبار القصر الملكى وأخبار الملك فؤاد . وكان على الشمسى مكلفاً بالحصول على أخبار الدوائر الأجنبية والوزراء الأجانب . وكان أمين يوسف مكلفاً بأخبار دار المندوب السامى ، وكانت مهمته أن يتصل بمستر ديلينى مدير شركة روتر فى القاهرة ، الذى كان يحكم منصبه يعرف جميع أسرار

دار المندوب السامي وقيادة جيش الاحتلال :

وكان الدكتور حامد محمود مكلنا بالإقامة في لندن والحصول على معلومات عن الوزارة البريطانية . وكان على اتصال دائم براهي مأكدونالد زعيم حرب العدا و رئيس الوزارة البريطانية السابق . وكان مصطفى النحاس باشا مكلنا بالاتصال بطاهر نور باشا النائب العام الذي يحقق في قضية ماهر والنقراشي . وكان محامياً في الوقت نفسه في هذه القضية . وكان أمين عز العرب يحصل على أسرار المستشار القضائي وكان يعمل في الجهاز السري لتورة ١٩١٩ المؤرخ الإنجليزي المعروف مستر بلنت . الذي كان صديقاً لمرابي باشا . وكان يرسل لسعد زغول أسرار مجلس الوزراء البريطاني بواسطة الدكتور حامد محمود دون أن يتقاضى ثمناً !

وكان عبد الهادي الجندي بك المستشار في محكمة الاستئناف مشرفاً على الجهاز السري داخل القضاء والنيابة . وقد سجل سعد زغول في مذكراته أهم المعلومات التي كان يحصل عليها كل واحد من هؤلاء المستوين عن هذه القروع في جهاز المعلومات . وكان يعاونهم عدد كبير من الجنود المجهولين الذين كانوا يقومون بأخطر الأعمال للحصول على أسرار عجيبة عما يدور في الخفاء . . وكانوا يقومون بهذا العمل الخطر بدون مقابل . وكان أغلب هؤلاء من الفقراء وصغار الموظفين . وكان سعد زغول وحده هو الذي يعرف أسماءهم . . وبما يؤسف له أنه لم يذكر في مذكراته أسماء هؤلاء الأشخاص . واكتفى بأن يذكر أسماء الذين يتصل بهم مباشرة .

وكان عدد من السيدات المصريات يعملن في جهاز المعلومات . . وقد استطاعت هؤلاء السيدات البطلات أن يرتبن اتصالا داخل السجن بين أحمد ماهر والنقراشي وبين سعد زغول خارج السجن . وكان يصل أحمد ماهر والنقراشي يومياً في زنازتهما أبناء التحقيقات وأقوال الشهود ضدهم . وكانت هذه الرسائل تصل إليهما

في داخل أرغفة الخبز التي كان يتولى متعهد معين توزيعها للسجن ، وكانت زوجة صاحب الخبز إحدى السيدات المجهولات اللاتي يقمن بهذه العملية الخطيرة . وكانت الرسالة السرية تخبئ داخل الرغيف ، وكان ضابط في حراسة الزنزانة هو الذي يعرف الرغيفين اللذين عليهما علامة غير ظاهرة ، فيضعها في صينية الإفطار التي تدخل الزنزانة . ولكن هذا الجهاز فشل في أمرواخذ ، هو أنه حاول أن يتصل عدة مرات بشفيق منصور داخل زنزانه فلم يوفق . إن الإنجليز لم يطمئنتوا إلى أي ضابط مصري يتولى حراسة شفيق منصور . كان يتولى هذه الحراسة عدد من الكونستبلات الإنجليز ، يرأسهم ملازم إنجليزي ، وهو في الوقت نفسه موظف في المخابرات البريطانية . وربما لو تم الاتصال بشفيق منصور ، لتغير جزء هام من تاريخ مصر أو تاريخ الجهاز السري على الأصح .

ونعود الآن إلى مذكرات سعد زغلول عن اعترافات شفيق منصور وأثرها على الدكتور ماهر والنشأ :
 ١٦ يولييه سنة ١٩٢٥ :

« قال لي حسين هلال (عضو الوفد) إن النائب العمومي طاهر نور قد تم استقالته ، وقال آخر إنه سمع أنه طلب إجازة ثلاثة شهور . وبعد الأكل ، انصرف للمرحون إلا عبد القادر حمزة (صاحب البلاغ) . وعلمت منه أن كين بويد - مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية - يبحث عن أداة ضد (عبد الحليم) البيلي و (حسن) ثنات (وكيل ديوان الملك) ، وأن الإنجليز بنوا يشكون في طاهر نور ويتوهمون أن له صلة مع السراي ، ويؤيد هذا ما نشره المقطم اليوم من أن (المستر) هيوز المفتش بالنيابات اختل بشفيق منصور وعهده

إسماعيل في حكمدارية البوليس مدة من الزمان .
ولكننا لم نعرف السبب في كون النائب العموى قابل أمس جلالة الملك . وقد
روت الجرائد أمس أن هندرسون (نائب المندوب السامى) زار رئيس الوزراء ، ولكنها
لم تقل إنه زار جلالة الملك ، فها هو السبب في عدم زيارة جلالة ؟ .

١٧ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« روى محمد باشا أحمد أن طاهر باشا نور (النائب العموى) طُلب منه بواسطة
حسن نشأت باشا « وكيل الديوان الملكى » والوزارة ، لإهانة بعض الأعاضم بسؤالهم في
تهمم الاعتداءات ضد الإنجليز ، فأبى (النائب العام) كل الإباء ، لأنه لم يجد
لذلك من سبب ، سوى التكاية والكيد . »

١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرنى النحاس باشا بأن النائب العموى أكد له أن ليس على النقراشى وأحمد
ماهر شيء في قضايا الاعتداءات السابقة على حادثة السردار ، بل ليس على
غيرهما من المحبوسين معهما فيها شيء يكفى لتقديمهما إلى المحكمة ، وأنه سيطلق
سراحهما عاجلاً أو آجلاً . ولكن هذا الكلام يخالف كل المخالفة ما قاله هذا
النائب إلى أمين عز العرب ، عقب القبض عليهما في نحو ٢٣ مايو من أن هناك
شبهات قوية عليهما في تلك الاعتداءات . »

واليوم نظر القاضى في المعارضة المقدمة منهما ضد حبسهما ، وطلبت النيابة
أن تكون الجلسة سرية . ولكن المحكمة أمرت ، بناء على معارضة الدفاع ، أن تكون
الجلسة علنية ، وزعمت النيابة أن ضدتهما تقريراً مقدماً من شفيق منصور ، فطلب

الدفاع تقديمه للمحكمة والإطلاع عليه . فأمر القاضي بذلك وأخر قراره إلى يوم السبت المقبل . فانتظر تر أن النيابة بعد أن تباشر التحقيق سرا . تريد أن تكون مراقبة القضاء عليها سرية ، وأن تجعل القاضي يحكم بناء على ورقة لا يطلع هو عليها ولا الدفاع انظر وتعجب .

٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« رفض القاضي معارضة ماهر والنقراشي ، وهو ما توقعته من قبل ! »

الإثنين ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« زارني مسيو كاسترو (صاحب جريدة الليبرتيه) وقال لي إن ديليني (مدير شركة روتر) يبلغك عن مستر هيوز (مفتش النيابة) أن القبض على عبد الحليم البيلي أصبح في حكم المقرر ، وأن ديليني يؤكد أن هندرسون (نائب المندوب السامي) سيطلب قبل وصوله جورج لويد (المندوب السامي الجديد) إبعاد حسن نشأت باشا من السراي ، بحيث لا يكون له وجود فيها عند وصوله . وأن هناك أملا قويا ، بأن محمود إسماعيل سيبدى ما يكون عنده من المعلومات بعد حكم النقض والإبرام . »

٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« كانت اليوم المعارضة في حبس ماهر والنقراشي . وأكبر ظني أنها رفضت كما كان يدل عليه موقف النيابة لطلب تقديم موعدها ، إذ لو كان عندها نية الإفراج لأفرجت عنها من تلقاء نفسها . ولا يبعد أن يكون للسراي دخل في هذه الإطالة ، والله أعلم . يقول ديليني - مدير شركة روتر - لأمين يوسف ، إنه قبل القبض على عبد الحليم البيلي

تنتظر القبض على شخص آخر . فن هو يا ترى ؟
على أن أخبار ديليني يجب أن تؤخذ الآن بكل تحفظ : لأن النبع الذي كان
يستقى منه أخباره قد نقص الآن بسفر كار (نائب المندوب السامي بالنيابة) .

٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرني عبدالقادر حمزه ، عن سعيد ، عن إسماعيل شيرين محافظ القاهرة بالنيابة ،
أن نشأت باشا سيجرى تحقيق معه في قضية السردار بعد أربعة أيام . وأن سفارة
إنجلترا في الأستانة كلفت بإرسال عبد الحليم البيلى إلى هنا وأن رسولين قاما من هناك
للبحث عن شخص آخر كان مع البيلى وفر إلى أوروبا . فهل هذه الرواية صحيحة ؟
إني أشك فيها » .

الحثة !

الجمعة ١٠ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« عثروا على جثة مصطفى حمدي : الذي قال شفيق منصور إنه أصيب أثناء
التدريب على رمي القنابل في الجبل . وكان معه أحمد ماهر : ولكنهم لم يجدوا معه
قطعة القماش التي قال شفيق منصور إن أحمد ماهر قطعها من بطانة (معطفه)
وسد بها الجرح . ولكن بعض الجرائد ذكر اليوم أن البعض عثر عليها أخيراً مع
رجل (ساق) كانت ناقصة . وقيل إن هناك اعترافات أخرى هم بالإدلاء بها
عبد الحميد عنيت . وسيظهر كل ذلك » .

الكتاب المنوع ج ٢

قصة مصطفى حمدي

هذا ما كتبه سعد زغلول عن اعترافات شفيق منصور على جثة مصطفى حمدي عضو الجهاز السري للثورة . فما هي قصة هذه الحجة التي لعبت دوراً كبيراً في اتهام الدكتور أحمد ماهر ؟ . إن الدكتور سيدني سميث الطبيب الشرعي الذي فحص الجثة كتب عنها في مذكراته صفحة ١١٢ من كتابه « القتل »^٢ ، وهم يسمونه في إنجلترا الآن « شارلوك هولمز الجديد » .

كتب سيدني سميث يقول :

« لم يطلق شفيق منصور أية طلقة عندما حدث الاعتداء على حياة التردار ، وكانت جريمته هي تخريض الآخرين على الاغتيال ، بل إنه لم يكن معهم في ذلك الحين . وكان لديه دليل قوى على وجوده في مكان آخر . فقد كان مع وزير المعارف أحمد ماهر في مكان لا يبعد كثيراً (كانت وزارة المعارف في نفس الشارع الذي وقع فيه الاغتيال) . وفي أحد اعترافات شفيق منصور قال إن أحمد ماهر والنقراشي وكيل وزارة الداخلية كانا عضوين معه في المجلس الأعلى للجمعيات السرية المسنولة عن الاغتيالات . وطلبت منى السلطات إجراء مزيد من الأعمال في معمل الطب الشرعي للبحث في استقصاء قصة شفيق منصور . قال شفيق منصور في اعترافاته إن شاباً يدعى مصطفى حمدي انضم إلى الجمعية قبل ذلك بعدة سنوات ، وكان ضابطاً في البوليس برتبة ملازم ، ثم فصل بسبب نشاطه السياسي . وقبل المحاكمة الخاصة بالسردار بخمس سنوات (عام ١٩٢١) توجه مصطفى حمدي ذات يوم إلى تلال المقطم للتدريب على إلقاء القنابل . ووفقاً لأقوال شفيق كان مصطفى حمدي على قدر كبير من الكفاءة في صنع القنابل واستخدامها . ولكن

في ذلك اليوم انفجرت إحدى القنابل في يديه وقتلته . وترجع أهمية هذا الاعتراف إلى أن شفيق منصور قال إن أحمد ماهر كان مع الضابط مصطفى حمدي في أثناء عملية التدريب على إلقاء القنابل، وكانت مهمتي هي أن أحاول اكتشاف ما إذا كان مصطفى حمدي قد قتل بالطريقة التي ذكرها شفيق منصور ، ولهذا ذهبت إلى الصحراء، إلى المكان الذي حدد شفيق منصور أن الحادث وقع فيه . وإذا راعينا الوقت الذي انقضى على الحادث . فقد كنا سعداء الحظ إذ وجدنا عدداً غير قليل من شظايا العظام والملابس متناثرة في أجزاء مختلفة من الصحراء ، وكذلك قطعاً من الزجاج والمعدن ، وفحصتها جميعاً حيث ترقد ، ثم أخذتها معي إلى معمل الطب الشرعي لأجرى عليها تجارب عن كتب .

وكان يبدو أن العظام كلها تنتمي لشخص واحد . وكانت كلها جافة هشّة أبيض لونها بعد تعرضها للجو فترة طويلة ، ولكن كان لا يزال لديها قصة تحكيها . كانت عظام رجل بين الخامسة والعشرين والثلاثين من العمر ، يبلغ طوله حوالي خمس أقدام و ٨ بوصات ، متين البنية إلى حد ما ، وكان سقف حلقه ضيقاً ، وله مجموعة كاملة من الأسنان السليمة في الفك الأعلى . وعلى الجانب الأيمن من جبهته كانت هناك فجوة يبلغ قطرها حوالي بوصة ، مع بعض انخفاضات وشقوق تحيط بها ، وكثير من الثقوب في الجانب الداخلي من الجمجمة . واستنتجت أنه قتل بمرور مقذوف غير منتظم الشكل نفذ من رأسه . وكان من الممكن جداً أن يكون ذلك ناتجاً عن انفجار قنبلة .

وعندما جمعت أجزاء الملابس معا كانت تتضمن بدلة كاملة من الصوف « التويد » الثقيل . وقميصاً وياقة وكرافتة وسروالاً سميكاً ، وبجوارب تصل بها حمالات ومنديلين طرزت أطرافهما وبقايا طربوش سودا من حالة الأكام وساق

البنتلون أن الملابس خلعت عن الجثة قبل دفنها ، وكانت شظايا زرين وزر كامل تحمل اسم ترزى بالقاهرة ، وهناك شريط حيك داخل أحد الجيوب يحمل نفس اسم الترزي ورقم مكتوب بالحبر ، كما كان الطربوش يحمل اسم صانعه من الداخل . وقد أمكن التعرف على بعض الملابس على أنها تخص الرجل المفقود ، ومن ثم فقد افترض أن الجثة هي جثة مصطفى حمدي . وكان أحد المندبلين قد طوى على هيئة وواط طبي ، ووجدت عليه آثار ريفية لدماء ، كما كانت هناك بقع أخرى على البطانة الفاخية لياقة المعطف والبطانة الداخلية للطربوش .

لكل هذه البقع كانت باهتة جداً ، ولم أستطع أن أحصل على أى تفاعل لاختيار مصبل الدم لتقرير ما إذا كانت دماء بشرية أم لا ، ومن ثم فلم يكن هناك دليل قاطع تماماً ، ولكنها جميعاً تميل إلى تعزيز افتراض أن الموت حدث بعد الإصابة بانفجار القنبلة . وكانت الشظايا المعدنية والزجاجية تتضمن قطعاً من أسطوانة حديدية وقطعة قصيرة من قضيب حديدي ، وقطعة مفروطة من الصفيح ، وأسطوانة من الصفيح ، وعنق زجاجة صغيرة . وكنت أعرف من قبل تكوين القنابل التي استخدمت في حوادث الشروع في الاغتيال في ثورة ١٩١٩ . وكانت هذه الشظايا تتفق تماماً مع أى قنبلة من نوع مماثل من التي استعملت في الثورة ، إنها قنبلة من نوع بالغ الخطورة ، لأنها لا تنفجر بكبسولة ، بل عندما تلتق ، وكانت تحوى زجاجة من حامض الكبريتيك لا غطاء لها ، وتنفجر عن طريق سقوط هذا الحامض على مزيج من كلورات البوتاس وحامض البكريك ، ولو حدث بطريق المصادفة أن قلبت القنبلة ، لوقع الانفجار قبل موعده ، وهذا ما حدث بالضبط لمصطفى حمدي .

وكان البوليس قد قام في نفس الوقت بتفتيش منزل حفار كليشهات اسمه يوسف طاهر ، ووجد حوالي ١٨ قنبلة في بئر في منزله ، فأرسلت القنابل إلى لفحصها ،

وقد قارنتها بشظايا القنبلة التي قتلت مصطفى حمدي فوجدتها مماثلة تماماً ، ولم يعد هناك شك في أنها صناعة واحدة، وبما أضفى أهمية زائدة على ذلك أنه ظهر أن الحفار يوسف طاهر هو خال القاتل الضابط مصطفى حمدي .
وبدا بوضوح أن قصة شفيق منصور عن تدريب مصطفى حمدي على إلقاء القنابل هي قصة حقيقية تماماً، ولهذا قويت الشكوك ضد أحمد ماهر ، فاعتقل هو والنقراشي . »

* * *

هذا ما كتبه الدكتور سيدني سميث الطبيب الشرعي في مذكراته في صفحات ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ . وهو يدل على الاهتمام العجيب بإثبات التهمة على أحمد ماهر .

لماذا ؟

إن في مذكرات أحد أعضاء الجهاز السري باقي-القصة : قال عريان سعد — الذي ألقى قنبلة في سنة ١٩١٩ على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء — في مذكراته بتاريخ آخر يونيو سنة ١٩٢٥ : « استدعاني لإنجرام بك المكلف بجمع المعلومات والأدلة التي تدن أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني وزملاءهم ، وكان في الوقت نفسه حكمداراً للإسكندرية مقيماً في القاهرة لهذه المهمة ، وكان أيضاً موظفاً في المخابرات البريطانية . كان ذلك في شهر يونيو سنة ١٩٢٥ ، بعد الحكم في قضية السردار بالإعدام . وكان شفيق منصور قد قال في اعترافاته إن أحمد ماهر كان شريكاً في محاولة اغتيال يوسف وهبة باشا . وطلب مني لإنجرام أن أقرر من كان شريكاً ، وأن الحكومة مستعدة لأن تدفع لي ستين ألف جنيه إذا وافقت على هذا الاعتراف، فقلت له أن ليس لي شريك . وأن كل ما حدث هو ما ذكرته في

محاضر التحقيق والمحاكمة يومها . وثار إنجرام بك واعتبر ما قاتله إهانة ، وقال إن كل ماقلته في التحقيق كذب ، وأن لدينا أدلة على أن لك شركاء دبروا الحادث ووضعوا القنابل وراقبوا رئيس الوزراء في خروجه وعودته ، ونحن مصممون أن نقبض على جهاز عام ١٩١٩ كله ، وعلى قواد هذا الجهاز ، ونقدمه للمحاكمة ، والحكومة البريطانية مستعدة في سبيل القضاء على جهاز ثورة ١٩١٩ وعلى رأس سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشي ، مستعدة لأن تدفع أى مبلغ في سبيل أن تصل إلى الحكم على سعد زغلول وزملائه بأنهم عصابة من القتل وليسوا هيئة سياسية ، وبذلك نقضى عليهم نهائياً . وفي يدك مفتاح من المفاتيح التي تفيدنا .

وأصررت على أنني لا أعرف شيئاً ! . . وبعد ذلك طلبني مصطفى حنفي بك رئيس النيابة ، يسألني إن كنت أعرف أحمد ماهر ، فنفيت معرفتي به ، أوبأى واحد من المتهمين .

فوق الصينية !

وقبل ذلك باثني عشر يوماً ، وفي يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ ، ذهب إنجرام بك المشرف على التحقيق في الاغتيالات إلى لورد أُللنبي المندوب السامى ودخل مكتبه حاملاً صينية من الفضة . ودهش لورد أُللنبي لهذا المنظر . ونظر في الصينية فوجد ظرفاً كبيراً ، وقال لورد أُللنبي : « ما هذا ؟ . . »

قال إنجرام : « إنهما رأس أحمد ماهر . . ورأس النقراشي . . »

ثم سكت قليلاً وقال : « ورأس سعد زغلول أيضاً ! »

فماذا كان في المظروف المقل ؟

صراع مع المشنقة

كان الصراع طويلاً ، ومريراً . ورهيباً ! كان الصراع أمام المشنقة ! بل مع المشنقة ! يد جبارة تحاول أن تلف حبل المشنقة حول أعناق أحمد ماهر والنقراشي والشيشي ! ويد أخرى تحاول أن تنفذ هذه الرؤوس من الإعدام !

كان القصر الملكي كله — وعلى رأسه الملك فؤاد — يريد الإعدام ! وكانت الحكومة الإنجليزية — بجيش الاحتلال الرابض ، بالمخابرات البريطانية برياسة كين بويد ، بدار المندوب السامي يقودها الفيلد مارشال اللورد ألباني — تريد الإعدام ! وكانت الحكومة المصرية — برئيس وزرائها أحمد زيور ، وبوزير داخليتها إسماعيل صدقي ، ثم وزير الداخلية الذي خلفه حلمي عيسى باشا — يريدون الإعدام !

وكان سعد زغلول يريد البراءة ! ولم يكن سعد زغلول وحده ! كان معه الشعب المصري بنسائه ورجاله ! وكان معه جهاز المعلومات ، وكان معه رجال مجهولون يخاطرون ويقامرون برؤوسهم ووظائفهم ، لكي ينقذوا قادة الجهاز السرى من الإعدام !

ولقد لعبت المرأة المصرية دوراً مجهولاً في هذا الصراع ! لقد نظمت صفية زغلول خلايا من النساء ، تتصل بزوجات جميع المستشارين ورجال النيابة والقضاء ! تحصل على الأخبار والمعلومات ، وتطالب القضاة بأن يكونوا وطنيين لأنهم ليسوا قضاة في قضية عادية ، وإنما في قضية الوطن كله ! . . . وسمعنا زوجات مستشارين يقرن لأزواجهن : لو جلست في هذه القضية ، وحكمت على ماهر والنقراشي بالإعدام فلن أعيش معك تحت سقف واحد ! . . . وسمعنا عن زوجة موظف كبير خلعت « الشيش » وضربت به زوجها ، لأنه أراد أن يشهد ضد المتهمين في

القضية ! . . ولم يلبث الإنجليز أن شعروا بأنهم لا يستطيعون الاطمئنان إلى أحد ؟ إن دار المندوب السامى رفضت أن يكون التحقيق في أيدي المصريين ، فجعلت مستر بوث المستشار القضائى بوزارة الحقانية ومستر هيوز رئيس النيابة مشرفين على عمل النائب العام المصرى ! . . وجعلت البوليس تحت إشراف مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، ومساعدته لإنجرام بك ، واللواء رسل باشا حكامدار القاهرة ، ومستر جريفيث الموظف فى المخابرات تحت اسم المفتش بإدارة الأمن العام ! . . وحاول لإنجرام بك أن يشتري الذمم والضماير ، وكان يعرض مائة ألف جنيه على الشاهد الواحد . من أعضاء الجهاز السرى . كما رأينا فى صفحات مذكراتهم التى نشرناها فى الحلقات السابقة !

ومع ذلك لم يتقدم أحد بأى دليل حقيقى ضد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ، والحاج أحمد جاد الله البرشمجى بالعنابر وزعيم الخلية السرية للعمال ، ومحمود عثمان مصطفى التلميذ بمدرسة التلغراف ! . . وأمر الإنجليز بتقديم عبد الحليم الببلى أيضاً بسبب الشكوك التى بدأت تتردد فى كل مكان عن علاقته بحادث السردار ! . . ولم يكن الإنجليز يريدون لإعدام ماهر والنقراشى وزملائهم فقط ، بل كانوا يريدون أن يصدر الحكم بالإعدام على ثورة ١٩١٩ بعد أن كشفت اعترافات شفيق منصور أسرار جهازها السرى ونظامه وتفاصيل هذا النظام . . .

وكنتم فى تلك الأيام أدخل الغرفة التى ولدت فيها ، بالدور العلوى فى بيت سعد زغلول ، والى كنا ننام فيها - أنا وأخى وأى - إلى أن استأجرنا شقة فى عام ١٩٢٤ ، وحوّل سعد زغلول هذه الغرفة إلى مكتب يجلس فيه ويستقبل الناس ، بسبب حالته الصحية التى تمنعه من النزول إلى مكتبه بالدور الأول . . وكنتم أرى دوسيهات قضية ماهر والنقراشى ، وهى ماثت من الدوسيهات الضخمة ، فوق

الكرامى . وعلى الأرض . وفوق المكتب . كأنها غرفة موظف مهمل فى أرشيف إحدى الوزارات ! إن سعد زغلول فى تلك الأيام نسى أنه زعيم الثورة ورئيس الوزراء السابق ووزير المعارف والحقانية السابق ، والمستشار السابق بمحكمة الاستئناف ، وعاد إلى ما قبل كل هذا ، عاد محامياً وكنت تجد على مكتبه مذكرات بحط يده عن التحقيق ومذكرات أملاها ، ونقطاً أعدها وكان سعد يجتمع بعبد الله حسين المحرر بالأهرام ، لأنه كان محامياً عن المتهم محمود عثمان مصطفى الذى يبلغ من العمر ٢٣ عاماً والذى كان تلميذاً بمدرسة التلغراف ، والمتهم فى قضية قتل المستر براون أحد كبار موظفى وزارة الزراعة فى حديقة الأورمان . وكان سعد يجتمع بإبراهيم رياض الحمادى عن الحاج أحمد جاد الله الذى يبلغ من العمر ٦٠ سنة ، البرشمجى بالعنابر ، والمتهم بأنه قتل فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ الكاتب صمويل كوهين الضابط بالبحر الأبيض المتوسط ، وبأنه قتل فى ٦ مايو سنة ١٩٢٠ المستر هدى الضابط البريطانى . وأنه قتل فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ العسكرية البريطانى بروكول ، وبأنه قتل فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٢ المستر ستيل الصول بالبحر الأبيض المتوسط ، وبأنه قتل فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ مستر درنك ومستر تروايجون الضابط بالبحر الأبيض المتوسط ، وبأنه حاول قتل المستر نايت أحد كبار الموظفين الإنجليز فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، والمستر هوبكنس فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ ، والمستر إدمون بيتش فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، والمستر جون ماكنوتش فى ١١ مارس سنة ١٩٢٢ .

وكان سعد يجتمع يومياً بمصطفى النحاس ومرفص حنا ونجيب الغرباوى ومكرم عبيد وسلامة ميخائيل ، المحامين عن أحمد ماهر وزير المعارف السابق الذى يبلغ من العمر ٣٧ سنة ، ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية السابق والذى يبلغ من العمر ٣٧ سنة أيضاً ، ويجتمع مع أحمد لطفى نقيب المحامين وأحد المحامين عن

حسن كامل الشيشيني الأستاذ بمدرسة المعلمين العليا ، والبالغ من العمر ٣٥ سنة . وكانت تهمتهم هي التحريض على قتل يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ الذي أُلتي عليه فيه عريان يوسف سعد القبلة : والشروع في قتل محمد شفيق باشا وزير الأشغال في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ الذي أُلتي فيه عبد القادر شحاته وعباس حلمي القبلة ، والشروع في قتل حسين درويش باشا وزير الأوقاف في ٨ مايو سنة ١٩٢٠ الذي أُلتي فيه أحمد توفيق القبلة ، والشروع في قتل محمد توفيق نسيم باشا في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ الذي أُلتي فيه إبراهيم حسن مسعود القبلة ، والشروع في اغتيال عبد الخالق ثروت باشا في يناير سنة ١٩٢٢ المتهم فيها عبد الحى كيرة ، وقتل المستر براون أحد كبار موظفي وزارة المعارف الإنجليز ، وقتل البكباشي كيف أحد كبار الضباط الإنجليز في البوليس المصرى ، وقتل المستر توماس براون أحد كبار موظفي وزارة الزراعة ، وقتل الكولونيل بيجوت أحد كبار ضباط جيش الاحتلال ، وقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدي بك . . . وهي الجرائم التي قام بتنفيذها عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت وإبراهيم موسى ومحمود راشد ومحمد فهمي على .

. . .

ولم يطمئن الإنجليز إلى أن يرأس مستشار مصرى دائرة محكمة الجنايات التي ستنظر القضية ، فتقدم اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى بطلب أن يكون المستشار الإنجليزى - مستر كرشو بالذات - هو رئيس محكمة الجنايات .

وخضعت حكومة زيور باشا للطلب - طبعاً - ورجبت به ! وتألفت المحكمة من مستر كرشو رئيساً وعلى بك سالم وكامل إبراهيم بك مستشارين . وإذا بمستر كين بويد مدير المخابرات في مصر ، يضع جواسيس على المستشارين المصريين . .

ويضع تليفونات المستشارين تحت المراقبة ! . . وإذا بالتقارير تقول إن على سالم وطني . . وأنه قال في حديث مع رئيس محكمة الاستئناف أحمد طلعت ماشا إنه درس دوسيه القضية فوجده مليئاً بالتلفيقات .

وقامت قيادة الإنجليز ! وأرسل اللورد اللنبي إلى على ماهر باشا وزير الحقانية مسير بوث المستشار القضائي يطلب منه منع على سالم من نظر القضية . وأرسل على ماهر إلى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف يطلب إليه أن يمنع المستشار على سالم من أن يشترك في المحاكمة . . ورفض على سالم أن يتنحى ! وفي يوم عقد جلسة المحاكمة لم يحضر مسير كرشو رئيس دائرة المحكمة ، ولم يعتذر ! . وتعطلت الجلسة ! . وقال مسير كرشو إنه لا يرأس المحكمة إلا إذا خرج منها على سالم ! . . واضطر على سالم إلى ألا يحضر الجلسة التالية .

وفار المستشارون المصريون ! واحتج الخامون . وهدد الإنجليز برفق المستشارين المصريين ، وإلغاء محكمة الاستئناف كلها ! . . واختلف المستشارون . . كان من رأى عدد منهم المقاومة ، وكان من رأى أغلبيتهم أن العدالة تقضى بأن يتنحى على سالم ، لأن تشبته بالجلوس بعد هذه الاتهامات يضر القضية نفسها ! وكانت صفقة للقضاء المصري !

السابقة الأولى

ولم تكن هذه أول مرة يتدخل فيها الإنجليز في القضاء المصري ، ففي مذكرات المؤرخ الإنجليزي المشهور « بلنت » يقول في صفحة ٣٠٣ من الجزء الأول من مذكراته طبعة ١٩١٨ : « في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٦ أخبرني الشيخ محمد عبده بأن ضجة كبرى حدثت للحكم ببراءة الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد .

لم تكن ضده أدلة كافية . صمم اللورد كرومر أن يحكم عليه . قال القاضي الإنجليزي « كبرون » لزميليه القاضيين المصريين : إذا لم يحكم على الشيخ على يوسف فستتخذ إجراءات قاسية ضد محكمة الاستئناف كلها . أوعز لهما بالحكم ضد الشيخ على يوسف . رفض القاضيان المصريان . امتنع القاضي الإنجليزي « كبرون » أن يجلس معها في جلسة النطق بحكم البراءة . أعلن كرومر أنه سيزيد عدد المستشارين الإنجليز في المحكمة لاكتساح المستشارين المصريين وجعلهم أقلية .

« هذه أفظع فضيحة . إنها اعتداء صارخ على استقلال القضاء . أكد لي كارتون دى فيار المحامى البلجيكي وعميد المحامين في مصر هذه القصة كلها » .

مذكرات سعد تتكلم

ونترك مذكرات سعد تروى ما حدث في هذا التدخل العجيب في استقلال القضاء في مصر . في يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٦ كتب سعد يقول : « مما هز جوانب مصر هزاً عنيفاً ، مسألة امتناع المستشار على سالم عن الجلوس في قضية القتل السياسي ، وقد كان تحدد لها أول الأمر جلسة ١٦ مارس ، فتمارض فيها ، كما يقال : مستر كرشو رئيس الدائرة ثم تأجلت أسبوعاً . وفي الجلسة التالية امتنع على سالم عن حضورها . قالوا : لأن رئيس محكمة الاستئناف استدعى على سالم قبل الجلسة بيوم ، وهدده بأن الإنجليز لا يريدون أن ينظر الدعوى ، فامتنع . وزاد على ذلك بعضهم بأن قال إنهم هددوه بأن النياحة سترده ، إذا لم يمتنع من نفسه . وترجع أسباب الرد إلى أنه صرح برأيه في القضية أمام بعض الناس ، ولنفس رئيس محكمة الاستئناف . وزاد بعضهم بأن له صلة ببعض الهيئات السياسية ، يعنى الوفد . ولقد امتنع

الحامون يوم الجلسة عن الحضور . وتأجلت ليوم الاثنين القادم . وحل محل على سالم المستشار على عزت ، وأرسل محامو الدفاع إلى على سالم إنذاراً بأن يجلس يوم الجلسة ، وإلا وجب اختصامه . وأخذت الحماسة بعض المستشارين فطلبوا عقد الجمعية العمومية للنظر في الأمر ، وقيل إن على سالم قدم بنفسه تقريراً بما حصل . وانعقدت الجمعية العمومية للمستشارين فعلاً في ذلك اليوم . من جميع المستشارين . إلا خمسة ، وقررت عدم جلوس على سالم في الدعوى . ولقد أصبحت الآمال ضعيفة في شأن القضية . إن لم يدركها الله بلطفه .

فاجعة القضاء !

وكتب سعد زغلول كلمة بعنوان : « فاجعة القضاء في مسألة على سالم بك . . ماقبل ودل » . ووقعها بإمضاء عليم ، ونشرتها جريدة البلاغ في صفحتها الأولى يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢٦ هذا نصها : « اهتم الرأي العام بمسألة امتناع على سالم بك عن نظر قضية الاغتيال السياسي ، وحق للناس أجمعين أن ينزعجوا . لقد اختلف في تفاصيل الحادثة ، والناس معذرون لبعدهم عن مجالس هذه التفاصيل ، فليقل من يشاء منهم ما يشاء ، فهي من أولها لآخرها غماز وتفریط في الحقوق . ولكن مما لاشك فيه ، ويجب على التاريخ تسجيله للوزارة الحاضرة ، مهما حاول أصحاب الأغراض تأويله ، وإخراجه عن وضعه الطبيعي هو ما يأتي :

- ١ - أن على سالم بك امتنع عن نظر قضية الاغتيال السياسي .
- ٢ - أن امتناعه كان فجأة ليلة الجلسة ، وبغير سبب قانوني .
- ٣ - أن رئيس محكمة الاستئناف كلفه بعدم الحضور صباح يوم الجلسة .
- ٤ - أنه هدده باسم الإنجليز والمندوب السامي .

- ٥ - أن هذا التهديد وصل إلى على سالم بك على لسان رئيس محكمة الاستئناف .
- ٦ - أن رئيس محكمة الاستئناف كلف من وزير الحقانية بإبلاغ على سالم هذا التهديد .
- ٧ - أن وزير الحقانية تدخل في القضاء وهدد على سالم .
- ٨ - أن الخافي على الناس هو حقيقة إبلاغ الإنجليز وزير الحقانية هذا التهديد .
- ٩ - أنه إذا كان حصل فالمصيبة عظمى ، وكارثة تكسح اطمئنان كل المتقاضين ونفوس أركان الدولة .
- ١٠ - أنه إذا كان لم يحصل فالمصيبة أعظم ، والخطب أجل .
- ١١ - أن الدستور قد امتن في أساس كبير من أسسه ، وفرو استقلال القضاء ، بتسيطر القوة التنفيذية على سلطانه !
- ١٢ - أن حضرات المستشارين اجتمعوا بناء على طلب على سالم بك للنظر في أمره .
- ١٣ - أن أهم ما كان يجب البحث فيه ويستحق اهتمامهم واحتجاجهم عليه هو ما وقع مأساً بكرامة القضاء واستقلاله بتدخل الحكومة المعيب .
- ١٤ - أن قرارهم بعدم جلوس على سالم في القضية لا تملكه جماعة المستشارين .
- ١٥ - أن المستشارين اجتمعوا ، وانفضوا ، ولم يعملوا شيئاً في جوهر المسألة ، بدليل قرارهم المنشور .
- فتى يرزق الله مصر بمن يحافظ على كرامته ، فيحفظ كرامة البلاد ، فإذا دام الحال على هذا المنوال ، فهو لا شك ذاهب بالأسباب والأوتاد .

انتهى ما كتبه سعد زغلول .

وتألفت المحكمة الجديدة من المستر كرشو رئيساً ، ومن كامل إبراهيم بك عضو يمين ، وعلى عزت بك عضو يسار . . وكان أكبر دليل في القضية اعترافات شفيق منصور . وبدأ جهاز المعلومات يعمل مع سعد زغلول ليل نهار ! . . إن إحدى السيدات من أسرة إسماعيل صدقي باشا ، سمعت صدقي باشا يقول إنه عندما كان وزيراً للداخلية جاءه إبراهيم الملباوى بك بحامى شفيق منصور ، وقال له : « أستطيع أن أقنع شفيق منصور أن يشهد ضد ماهر والنقراشى إذا عدل . حكم الإعدام ! » . . وأن صدقي باشا أسرع وقابل اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى ، وأن لورد ألنبي أبرق إلى حكومته يسألها رأيها ، ويقول إن من رأيه أن الحكم على أحمد ماهر والنقراشى وزملائهما يقضى على سعد زغلول وحركته . . وأن الحكومة البريطانية أبرقت له بالموافقة بعد أن وضعت صيغة معينة لهذا التعهد !

ولكن كيف يمكن الحصول على هذا الدليل الخطير ؟ ! وتصادف أن صدقي باشا استقال وقتها من الوزارة ! وقيل لصدقي باشا إن سعد زغلول حصل على نص البرقيات المتبادلة . . وأن المحامين سيستدعونه للشهادة : ويفاجئون بها ! واضطر صدقي باشا أن يذيع في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ بيانا في جريدة السياسة هذا نصه : « إن شفيق منصور كان كثير التردد فى أقواله ، يعترف حيناً بأمور ينقضها فيما بعد ، ولما أنس المدافعون عنه أنه شديد الفزع من الإعدام رأوا أن يعرضوا أمره علينا ، لاحتمال النظر فى معاملته ببعض الشفقة ، خصوصاً وأنه أبدى رغبته فى الإفضاء بأقوال جديدة فأبلغت إذ ذاك شفيق منصور أنه إذا قرر الحقيقة : وقام البرهان على صحة قوله ، وترتب على إقامة البرهان إدانة من يرشد عنهم .

من المجرمين والحكم عليهم ، فلذا ذاك يلتبس له عفو ، يخفف عقوبة الإعدام . ولم يصرح إذا ذاك شفيق بأكثر مما قاله من قبل ، ولم يقم عليه دليل ، فكانت النتيجة حكم الإعدام .

نشر صدق باشا هذا البلاغ ، وظن أنه نجا بذلك من نشر حكاية اللورد اللبني ! . ولكن سعد زغلول كان يرغب في الحصول على وثيقة بتدخل اللورد اللبني في التحقيق ، وبأنه كان يسعى لإثبات التهمة على ماهر والنقراشي ، وأصر سعد زغلول على المحامين أن يتمسكوا أمام المحكمة بسماع شهادة إسماعيل صدق . ووضع سعد زغلول بنفسه قائمة الأسئلة التي توجه لصدق باشا في المحكمة ، ووزعها على المحامين !

واستدعى صدق للشهادة . . وراوغ . . وداور . . ولكن المحامين انقضوا عليه . . وقال سعد زغلول في مذكراته يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ : « إن وزير الداخلية إسماعيل صدق كان وعد شفيق منصور بالعفو عنه ، إذا هو أدلى بمعلومات تفيد التحقيق وثبتت صحتها ، وأن هذا الوعد كان بواسطة إبراهيم الملباوى بك (محامى شفيق منصور وعضو مجلس إدارة الأسرار الدستوريين) وأن اللورد اللبني وعد إسماعيل صدق باشا ، بأن يوصى بهذا العفو ، إذا قام شفيق منصور بما ذكر . وقد كانت شهادة إسماعيل تشغرنية سيئة ، وكان يزعم أنه لا يتذكر وقائع هي من الأهمية بمكان ، وأغلبها ينفع المتهمين » .

وكان سعد زغلول يريد أن يقول إسماعيل صدق أمام محكمة الجنايات كل ما يعرف ، بصفته الوزير الذى أشرف على التحقيق ! يريد من صدق أن يقول عن دور نشأت والقصر في قضية السردار ! يريد من صدق أن يقول صراحة

إن اللورد ألدني كان يسعى لإعدام الدكتور ماهر والنقراشي وزملائهما ، وإنه كان مستعداً أن يعفو عن شفيق منصور إذا أدين زعماء الجهاز السري للثورة وأعدموا ! ولكن صدق باشا كان يخشى على مستقبله السياسي إذا فضح الملك فؤاد والمندوب السامي البريطاني ، ولهذا حاور وداور وراوغ ، وقد تضايق سعد زغلول من أنه لم يقل صراحة كل ما يعرف أمام محكمة الجنائيات ، حتى إنه حدث بعد ذلك أن ألف عدلي يكن باشا وزارة الائتلاف الأولى ، واقترح على سعد زغلول تعيين صدق وزيراً للمالية ، فرفض سعد زغلول . .

وفي يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول في مذكراته أن عدلي يكن اقترح تعيين إسماعيل صدق وزيراً للمالية ، « فلاحظت له على صدق ، أن دخوله ينفر الناس منها ، وذكرت له تصرف صدق في الشهادة أمام محكمة الجنائيات ، ومع هذا فإن محكمة الجنائيات ، في حكمها في قضية الاغتيالات في صفحة ٥٢ سجلت الفضيحة فقالت بالحرف الواحد : «شهد حضرة صاحب المعالي إسماعيل صدق باشا وزير الداخلية سابقاً أمام المحكمة بالصحيفة نمرة ٤٩٦ من محضر الجلسة فقرر ما يأتي : « لما علمت من بعض حضرات المحامين في قضية السردار أن شفيق منصور يريد أن يفضي بمعلومات هامة في هذه القضية ، تكشف بعض غوامضها ، تكلمت مع جناب اللورد ألدني في شأن إمكان تخفيف العقاب عنه ، إذا هو أفضى بتلك المعلومات الهامة ، وغرضي من هذا كشف القضية تماماً . فاتفقنا على ما يأتي ، وهو أنه إذا أفضى شفيق منصور بمعلومات هامة يترتب عليها معرفة الجرمين وإقامة الدليل على إجرامهم وإدانتهم ، فإذا ذلك يمكن أن يوصي جنابه الحكومة المصرية بطلب تخفيف العقاب عن شفيق » . انتهت الفقرة التي أخذناها بحروفها من حكم محكمة الجنائيات في قضية النيابة العمومية نمرة ١٠٤ كلى الدوسيه رقم (م . س ١٠٥ - ١٩٢٦ - ٤٨٠) .

وهكذا حصل سعد زغلول على إثبات رسمي [على تدخل اللورد اللبني في القضية ! ولكنه لم يكتف بذلك ، إنه أراد أن يحصل على إثبات رسمي بتدخل الملك في القضية ! لا يكتفى ماجاء في المحاضر عن الشبهات عن حسن نشأت باشا رئيس ديوان الملك ! إنه يريد إثباتا على الملك فؤاد شخصياً ! . . وذات يوم جاء جهاز المعلومات بأن سفيرجياً نوياً بالقصر الملكي أبلغ الجهاز بأنه كان يقدم القهوة للملك فؤاد في قصر المنتزه وسمعه يقول لمحمد نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية : « إن اللورد اللبني قابلني وطلب مني أن أعطى تعهداً لأحد الشهود بالعفو عنه إذا أثبت أن أحمد ماهر والنقراشي مشتركان في الاغتيالات ، وقد أعطيت هذا التعهد للشاهد » . . والذي يقرأ هذا التقرير لا يمكن أن يصدق ! فهل من المعقول أن يعطى ملك تعهداً لشاهد أمام محكمة الجنايات ؟ ! . . ولكن سعد زغلول اهتم بهذا التقرير السري ، وطلب متابعتة ، والحصول على معلومات !
وفشل جهاز المعلومات في أن يحصل على شيء !

وبعد أيام جاء تقرير إلى سعد من جهاز معلوماته بأن سائق سيارة وزير الداخلية أبلغ أنه بينما كان يقود سيارة محمد حلمي عيسى باشا وزير الداخلية سمعه يقول إن الملك أمره بأن يعطى تعهداً لأحد الشهود في قضية ماهر والنقراشي ! ويومها كان الشعب كله يعمل في جهاز المعلومات ، بدون ثمن ! كان كل مصري يشعر بأنه مسئول عن الحصول على وثائق ومستندات تنقذ ماهر والنقراشي من المشقة ! . . وأمر سعد زغلول بزيادة الاهتمام بما قاله سفيرجي قصر المنتزه وسائق وزير الداخلية . . وإذا بجهاز المعلومات يكشف أن القصة حقيقية مائة في المائة ! . . ذلك أن شخصاً اسمه يعقوب أفندي صبرى - كان عضواً في إحدى الخلايا السرية وموظفاً بوزارة المعارف - اعترف عليه شفيق منصور في تقريره المؤرخ ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥

أنه حضر مع أحمد ماهر دفن جثة الضابط مصطفى حمدي الذي قتل في حادثة التدريب على القنابل في جبل المقطم ، وأن يعقوب صبري اشترك مع أحمد ماهر وعبد الرحمن الراجحي في دفن الجثة . .

وقبض البوليس في الحال على يعقوب صبري . . وأنكر كل شيء . . ولا استحضره النائب العام في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ قال إنه لا يعرف أحمد ماهر ولم ينتظره أبداً ، ولا سمع أى شيء فيما يختص بمصطفى حمدي ! . . ولا أخبره النائب العام بأن شفيق مینصور قال في تقريره إنه توجه مع أحمد ماهر إلى الجبل ودفن الجثة هناك ، قال يعقوب صبري إن هذا محض افتراء .

. . واتهمته النيابة بالاتفاق الجنائي وقررت حبسه منفرداً ، وذهب إنجرام بك مدير المخابرات البريطانية في مصر وقابل يعقوب صبري في الزنزانة ، وقال له إنه سيحكم عليه بالإعدام إذا لم يعترف على أحمد ماهر . . وتعرض يعقوب صبري للتهديد والإغراء حتى قال إنه مستعد أن يعترف على أحمد ماهر ، بشرط أن يحصل على ضمانته بأنه لن يعاقب على الجرائم التي اشترك فيها ! . . ووعدته إنجرام بك بأن يحصل له على ضمانته من وزير الداخلية حلمي عيسى . . فرفض وطلب أن تكون الضمانة من الملك فؤاد ! . . وقال له إنجرام إنه لم يحدث أن أعطى ملك من الملوك ضمانته لشاهد ! وأنه يعرض عليه ضمانته من أحمد زيور باشا رئيس الوزراء !

وأصر يعقوب صبري أن يأخذ ضمانته من الملك ! وذهب إنجرام بك إلى اللورد ألكيني وأبلغه ما حدث ، وقال له إن شهادة يعقوب صبري ستؤدي إلى شق أحمد ماهر والنقراشي . وذهب لورد ألكيني إلى الملك فؤاد في قصر القبة وطلب منه أن يعطى الضمانة الغربية . . ووافق الملك فؤاد على الطلب . . وكتب وزير الداخلية محمد حلمي عيسى باشا خطاباً بتوقيعه إلى يعقوب صبري يقول فيه إن الملك يتعهد

بإعطائه الضمانة إذا اعترف ! . . وكتب يعقوب صبرى التقرير المطلوب بعد أن تسلم خطاب الضمان العجيب ! وقال فى تقريره إنه يؤيد ماقاله شفيق منصور فى تقريره عن اشتراكه مع أحمد ماهر فى دفن جثة مصطفى حمدى^١، وأن أحمد ماهر روى له ماحدث فى تجربة القنابل فى المقطم . . وتقدم محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام بهذا التقرير الخطير إلى النائب العام محمد طاهر نور باشا فى يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وفى يوم ٥ أكتوبر اعترف يعقوب صبرى بكل هذا أمام النائب العام .

وعندما قرأ سعد زغلول هذه المعلومات الخطيرة طلب من جهاز المعلومات أن يحاول الحصول على نص ضمانة الملك ! وبذلت محاولات للاتصال بيعقوب صبرى، فرفض ، لأن إنجرام بك كان قد وضع معه ضابطاً لا يفارقه بالليل ولا بالنهار ! . . وقال أحد المحامين فى الصعيد ، وأظنه الأستاذ إبراهيم ممتاز الحامى ، أنه موكل عن عصابة من لصوص المنازل ، وأنه ممكن أن يتفق معهم على أن يهاجموا بيت يعقوب صبرى ويسرقوا هذه الضمانة العجيبة . . وقامت بمحاولة . . ولكن اللصوص فشلوا فى سرقة الوثيقة ، لأن إنجرام بك وضع حراسة قوية على يعقوب صبرى خشية أن يغتاله أعضاء الجهار السرى ! وهكذا لم يستطع جهاز المعلومات أن يحصل على صورة فوتوغرافية لهذه الوثيقة العجيبة !

ولكنه استطاع أن يحصل على نص الوثيقة ! . . وفى غرفة الشهود يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٦ اتصل أحد الشهود بيعقوب صبرى ، وقال له : « واقعتك سودة ! . . إن المحامين سيفاجئونك بضمانة الملك ! » . . وعندما سئل يعقوب صبرى عن هذه الضمانة فى الجلسة اضطر أن يعترف بها . وقدمها فى المحكمة .

وهذه الضمانة مسجلة في صفحة ٥٨ من أصل الحكم في قضية ماهر والنقراشي
رقم م - ش - ١٠٥ - ١٩٢٦ - ٤٨٠)

وهذه هي ضمانة الملك :

« حضرة يعقوب أفندي صبرى

« أمرنى حضرة صاحب الجلالة الملك بأن أخبرك بأنك تمنح عفواً تاماً
من جلالته ، عن جميع الجرائم التى اشتركت فيها ، أولك علم بها ، وذلك
إذا أوضحت جليلاً جميع ما تعلمه بخصوص الجرائم السياسية فى القطر المصرى ،
وتأكدت الحكومة من إخلاصكم فى المعلومات التى أعطيتموها . »

وزير الداخلية

إمضاء

محمد حلمى عيسى

٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥

ونظراً لأهمية الوثيقة رأينا أن ننشر صورتها الفوتوغرافية منقولة عن النص
الأصلى لحكم محكمة الجنايات .

* * *

وكان من المعقول أن تسف هذه الوثائق القضية كلها ! . ولكن سعد زغلول
كان يعلم أن الإنجليز يريدون الحكم بالإعدام ، وكان لديه معلومات مؤكدة بأن
اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى اختار مسر كرشو بالذات رئيساً للمحكمة
ليحكم بالإعدام ! وخشى أن يستند القضاة فى حكمهم على تقرير شفيق منصور ،
وفيه تفاصيل اجتماعات المجلس الأعلى للاغتيالات الذى كان يحضره أحمد ماهر
والنقراشى والشيشينى . . وخطريبال سعد زغلول أنه إذا أمكن إثبات أن واحداً منهم

لم يكن موجوداً في القاهرة في تلك التواريخ . . فإن هذا سينسف هذا الدليل ! وأرسلت رسالة سرية إلى داخل الزنزانة التي فيها أحمد ماهر تسأله هذا السؤال . . وإذا بأحمد ماهر يجيب بأنه للأسف كان في القاهرة في كل هذه التواريخ التي ذكرها شفيق منصور في اعترافه . . وأرسلت رسالة سرية إلى حسن كامل الشيشيني ، وأجاب الشيشيني برسالة سرية بأنه كان موجوداً في هذه التواريخ في القاهرة ، وثبت في سجلات مدرسة المعلمين العليا أنه كان يعطى دروسه في هذه التواريخ . وأرسلت رسالة سرية إلى النقراشي . .

مفاجأة

وبعد يومين جاءت رسالة غريبة من النقراشي ، يقول فيها : « إنني احتطت لكل هذا أثناء ثورة ١٩١٩ ، ولهذا سجلت نفسي موجوداً في عملي خارج القاهرة طوال الحوادث . . وكنت أحضر من السويس كل ليلة إلى القاهرة ، وأعود بعد الاجتماعات إلى السويس ، لأبشر عملي في اليوم التالي . وتعودت طوال الثورة أن أنام في سيارة تاكسي أو في قطار السكة الحديد أو قطار البضاعة ! . . وهذا هو نفس ما كنت أفعله عندما نقلت إلى أسيوط ، في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩١٩ إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ .

ودعش سعد زغلول لهذه الرسالة الغريبة ، ودعش أكثر لأن محمود فهمي النقراشي توقع كل ما حدث ، وأنه اتخذ كل هذه الاحتياطات التي لا يتصورها مخلوق . وكلف سعد المحامين بأن يطلبوا من المحكمة أن تطلب من وزارة المعارف بياناً عن مواظبة النقراشي على الحضور في عمله خلال تلك المدة ! وإذا بوزارة المعارف ترد بخطاب هذا نصه :

« إن محمود فهمى أفندى النقراشى كان فى المدة التى بين أول سبتمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ بعيداً عن القاهرة بين السويس وأسيوط ، ولم يتصرح له بإجازة إلا لمدة ثلاثة أيام من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ١٤ ديسمبر ، عند نقله من السويس - حيث كان ناظراً للمدرستها - إلى أسيوط حيث تعين مديراً للتعليم فيها » .

وفى هذه الفترة التى حددتها خطاب وزارة المعارف الرسمى وقعت حوادث الاعتداء على يوسف باشا وهبه فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، والاعتداء على إسماعيل سرى باشا فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على محمد شفيق باشا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على حسين درويش باشا فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على توفيق نسيم باشا فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ . وهذه هى الحوادث التى من أجلها تطلب النيابة الحكم على النقراشى بالإعدام بناء على اعتراف شفيق منصور بأن رأى النقراشى قد أخذ فى هذه الحوادث فى المجلس الأعلى للاغتياالات !

ولكن بقيت واقعتان خطيرتان : إن شفيق منصور اعترف بأنه اجتمع بالنقراشى والشيشينى وأحمد ماهر بقهوة مصر الجديدة أمام لوكاندة (هايوپوليس بالاس) قبل الحادثة ببضعة أيام ، وتم قرارهم بالاعتداء على عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا ، وأبلغ شفيق منصور هذا القرار إلى محمود إسماعيل الذى رتب كل ما يلزم لتنفيذ هذا الاعتداء ، وقعت الجريمة خطأ على حسن عبدالرازق باشا وإسماعيل زهدى بك . والجريمة وقعت فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . وهذا التاريخ ليس فى المدة التى ذكرها خطاب وزارة المعارف !

وأرسلت رسالة سرية إلى النقراشى فى الزنزانه ، وإذا بالنقراشى يقول إنه يذكر أنه فى هذا التاريخ كان الإنجليز قد اعتقالوه فى شلاق قصر النيل . وأشار

سعد زغلول على المحامين بأن يطلبوا من المحكمة أن تطلب من مستر كين بويد مدير الإدارة الأوربية ، والذي كان مشرفاً على الاعتقالات في الثورة ، أن يذكر متى اعتقل النقراشي ومتى أفرج عنه . وورد خطاب مستر كين بويد وهذا نصه :
 « اعتقل محمود أفندي فهجي النقراشي في يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ولم يفرج عنه إلا في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . . . ومعنى هذا أنه لا يمكن أن يكون النقراشي حضر هذا الاجتماع الذي قال شفيق منصور بأنه حصل قبل الحادثة ببضعة أيام ، فإن الحادثة حصلت يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بعد الإفراج عن النقراشي بأربع وعشرين ساعة ! . . وظهر بعد ذلك أن شفيق منصور لم يكذب عندما قال إن النقراشي استشير في الحادث ! فلقد كان هناك اتصال سري بين النقراشي في داخل المعتقل في قشلاق قصر النيل ، وبين أحمد ماهر في الخارج ! واتصل أحمد ماهر فعلاً بالنقراشي في تلك الأيام ، ولكن لم يتصور أحد أن أحمد ماهر يستطيع أن يتصل بالنقراشي في داخل قشلاق قصر النيل الذي كان يحتله يومها الجيش البريطاني ! . . واختلط الأمر على شفيق منصور ، وتصور أن النقراشي كان موجوداً في الاجتماع وإنما الذي حدث أن الدكتور أحمد ماهر استشاره بهذه الطريقة السرية !

* * *

وكانت هناك واقعة خطيرة أخرى وهي أن شفيق منصور ذكر في اعترافاته أن أحمد ماهر أخذ من مصطفى النحاس باشا مبلغ عشرين جنيهاً لمساعدة عبد الحى كيرة على الهرب . . وكان أحد المتهمين في قضية القنابل . . وسأل سعد زغلول مصطفى النحاس هل دفع هذا المبلغ ، فقال إنه لم يحدث ! . . وأرسل سعد زغلول إلى أحمد ماهر في زنزانه يسأله عن هذه الواقعة ، فقال إنه

لم يأخذ هذا المبلغ من النحاس ، وإذا كان قد ذكر اسمه أمام شفيق منصور ، فيكون للتضليل ليس إلا!.. وطلب سعد بياناً عن قضية محاولة اغتيال عبد الحالق إثروت باشا المتهم فيها أحمد عبد الحى كيرة، وجاء البيان بأن أحمد عبد الحى كيرة اختفى فجأة في يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢ ، وأن المؤامرة ضبطت في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ . واطلع سعد زغلول على هذا البيان ، وإذا به يضرب يده برأسه ويقول .
— يا لهم من مغفلين ! ! إن الإنجليز نفقوا إلى سيشيل ومعنى النحاس قبل ذلك التاريخ ، فكيف يدفع النحاس لأحمد ماهر هذا المبلغ وهو موجود في سيشيل !

وظهر أن الإنجليز حبسوا على سعد زغلول ومصطفى النحاس وفتح الله بركات وعاطف بركات ومكرم عبيد وسينوت حنا يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفهم إلى سيشيل ، وأفرجوا عن النحاس وزملائه يوم ٣١ مايو سنة ١٩٢٣ . . فكيف يدفع النحاس في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ عشرين جنياً لأحمد ماهر في القاهرة لتحرير أحمد عبد الحى كيرة ، وقد كان النحاس في هذا الوقت مسجوناً في جزيرة سيشيل في المحيط الهندي ؟

• • •

وبدأت محاكمة أحمد ماهر والنقراشى . . وإذا بالحامين يفاجئون النيابة بهذه الوثائق ! ولكن سعد زغلول لم يكن مطمئناً للنتيجة . كان يعلم أن الملك والإنجليز والحكومة صمموا على إعدام ماهر والنقراشى ! . . وكان كل من حول سعد زغلول يعتقدون أنه متشائم أكثر من اللازم .
وإذا بالأيام تثبت أن سعد زغلول كان على حق !
كيف حدث هذا ؟ !

الفصل الثالث عشر

فضيحة.. في محكمة الجنايات وصدر الحكم بالبراءة علناً

استمر الصراع في محكمة الجنايات على رؤوس أحمد ماهر والنقراشي وسسن كامل الشيشيني وزملائهم . . . الخبايا البريطانية بواسطة إنجرام تقدم الوثائق التي تؤيد الحكم عليهم بالإعدام ، والشعب ، المحامون وعلى رأسهم سعد زغلول يقدمون الوثائق التي تؤيد البراءة . ومستر كرشو رئيس محكمة الجنايات يتظاهر بالعطف على المتهمين ويغمرهم بابتساماته وكلماته الحارة الطمئنة . ويصرح البسطاء لما بيده من القاضي الإنجليزي الذي يظهر في ثوب إلهة العدالة المعصوبة العينين .

ولكن سعد زغلول كان قلقاً . كان جهاز المعلومات ينجي له بأنباء من كل يوم تؤكد أن مستر كين بويد واثق من أنه سيحكم عليهم بالإعدام ، وأن رسل باشا حكمدار العاصمة قال إنه سيحكم عليهم بالإعدام ، وأن مستر كرشو رئيس محكمة الجنايات يذهب في الليل إلى دار المندوب السامي الجديد . وأن لورد لويد قال لبعض سفراء الدول الأجنبية ، ومنهم سفير أمريكا الدكتور مورتن هاول ، إنه لابد من حكم الإعدام ، وأن اللورد لويد قال للسفير الأمريكي إن إعدام ماهر والنقراشي والشيشيني والحاج أحمد جاد الله زعيم الجهاز السري

للعمال سيحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا. فإنه سقضى نهائياً على خط.
بقاء سعد زغلول في نشاطه السياسى .

ويهتم سعد زغلول بالحاج أجمد جاد الله العامل بالعنابر ، الذى عرفه :
منذما ائتمنه على مذكراته قبل نفيه إلى سيشيل في ديسمبر سنة ١٩٢٢ ، وإذا به
يجد أن الأدلة التى قدمها البوليس خطيرة . وفي مذكرات سير سيدنى سميث ،
وهو الطبيب الشرعى الذى حقق قضية الاغتيالات ، يقول في صفحة ١١١ من
مذكراته : « قبل أن ينفذ حكم الإعدام في قتلة السردار ، أفضى بعضهم
معلومات قيمة عن أعضاء جهاز الاغتيالات . وكان أحدهم هو الحاج أحمد
جاءه الله العامل في مصلحة السكة الحديد ، وقيل إنه أطلق النار في أكثر الهجمات
الأولى للثورة ، ولا سيما تلك الاغتيالات التى استخدم فيها اللجنة مسلحاً .
في ١٥ ابريل عيار ٤٥ وذخيرة مسدس أوتوماتيكي وفقاً لاستنتاجاتنا .

وفتش البوليس منزله ، وأخرج من حفرة صندوقاً خشبياً تبين أنه يحوى
مسدساً ، وذخيرة ، وأرسلها البوليس إلى لفحصها . وكان المسدس بكل تأكيد
من عيار ويلبي عيار ٤٥ ، وبه الخزات السبعة اليمينية التى تميزه . وأطلقت عدداً
من خراطيش المسدس الأوتوماتيكي منه ، وقارنت الرصاصات بوحدة
استخرجت من جثة موظف بريطاني اسمه مستر ستيل ، كان قد اغتيل قبل ذلك
بثلاث سنوات ، ولم يكن هناك أى ظل من الشك في أن ستيل قتل بهذا المسدس .
وثبت أن هذا السلاح الذى أطلق على ستيل ، استخدم في أربعة اغتيالات
أخرى . وكان بين الذخيرة التى وجدت مع المسدس خراطيش أوتوماتيكية ،
عيار ٤٥ من صنع « ايلي » تماثل تماماً الرصاصات المستخدمة في الاغتيالات
الخمس ، كما كان الصندوق يحتوى أيضاً على ذخيرة لمسدس ذى ساقية ،

وقبلة حارقة حديثة . وكان المسدس ملفوفاً في كيس من القانيلا الرمادية اللون . حيطت جوانبه بما كينة الخياطة . والجانب الآخر حيط باليد بطريقة بدائية . استنتجت منها أنه كان في الأصل جزءاً من ثوب صنع منه كيس بواسطة شخص غير معتاد على الخياطة . كما كانت الخراطيش أيضاً في كيس يتكون من ثلاث مواد مختلفة هذه المرة : قطن أبيض سادة ، وقطن به شرائط حمراء وزرقاء ، وقطعة من القماش الأزرق السادة . وكانت بعض الغرز قد حيكت بما كينة الخياطة ، والبعض الآخر باليد بطريقة بدائية أيضاً . وبناء على اقتراحي أعاد البوليس تفتيش المنزل بحثاً عن ثياب مشابهة لهذه المواد . فوجد عدداً من مثل هذه الأثواب .

هذا ما قاله الدكتور سيدنى سميث في مذكراته . .

وفي الخضر الذي سجله البوليس عن ضبط هذا الصندوق . قال الملازم أحمد طلعت ضابط البوليس : « واليوم وقت اكتشاف الصندوق الذي كان مدفوناً بجوار تقفيصة فراح أحمد جاد الله . كانت زوجته تطل من نافذة بالدور الأول على تقفيصة الدجاج ، وعندما شاهدتني أخرج الصندوق صاحت بقولها : « أحيه ! أحيه ! لقوه يا اختي ! » وجاء شهود الإثبات في الجلسة فعلقوا رأس الحاج أحمد جاد الله في المشقة . واستدعى سعد زغلول الأستاذ إبراهيم رياض محامي الحاج أحمد جاد الله وسأله عن مركز موكله ، فقال إنه سيي جداً . وجلس معه سعد يدرسان القضية . وأمضى سعد بضعة أيام يقارن بين أقوال الشهود ليجد التناقض فيها . ثم طلب سعد من الأستاذ إبراهيم رياض أن يذهب إلى بيت الحاج أحمد جاد الله ويعاين المكان الذي ضبط فيه الصندوق بجوار تقفيصة الفراخ ، وإذا بالمحامي يكشف أن الصندوق وما فيه من سلاح لم يوجد

بمنزل الحاج أحمد جاد الله . كما جاء في تقرير البوليس : وإنما وجد في الحارة التي بها منزله . أى في مكان يمكن لأى إنسان أن يصل إليه .

وكانت هذه القفزة هي التي أنقذت الشيخ أحمد جاد الله بعد التقرير الصريح الذى قدمه الطبيب الشرعى . وفي أثناء دراسة سعد زغلول للقضية وجد في الأدلة الموجهة إلى عبد الحلیم الببلى ما يمكن أن يفيده . واحتار سعد زغلول ماذا يفعل . إنه كان ساخطاً على عبد الحلیم الببلى لأنه خرج على الوفد وانضم لنشأت مؤلفة حزب الاتحاد عقب مصرع السردار . ولكنه في الوقت نفسه يرى أن في تنفيذ التهم المسندة إليه ما يخدم قضية ماهر والنقراشى وزملائهما . ووجد سعد نفسه جالساً يضع مذكرات يفند التهم الموجهة إلى خصمه عبد الحلیم الببلى ! . ولكنه رفض أن يجتمع بمحاميه وهيب دوس ومرقص فهمى . واستدعى المرحوم مرقص حنا باشا وأملأه ملاحظاته التي تخدم عبد الحلیم الببلى وقال له :

— أعط هذه الملاحظات إلى وهيب دوس ومرقص فهمى .. ولكن إياك أن تقول لهما إننى الذى وضعت أدلة براءة عبد الحلیم الببلى !

نجيب الهلباوى . . من جديد !

وكان نجيب الهلباوى أيضاً أهم وأخطر شاهد ضد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشنى والحاج جاد الله ، ويظهر بجلاء أن مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ومساعدته لإنجرام بك قد كلفا نجيب الهلباوى بأن يجر « رجل » أحمد ماهر في قضية اغتيال السردار من أول يوم . ففي مذكرات نجيب الهلباوى التي تحت يدى والتي أرسلها إلى ليديافع بها عن نفسه ، نجد أنه يكتب في صفحة ٢٧ من الكراسة الثالثة من مذكراته ما يأتي تحت عنوان « مداولة مع ماهر باشا » :

« بعد حادث السردار بيومين ذهبت إلى الدكتور أحمد ماهر باشا في وزارة المعارف ، وكنت قد علمت من الدكتور شفيق (منصور) بأن ماهر باشا كان غير راض عن قتل السردار ، وحذروهم مغبة ما اعتزموا عليه ، فقد يصبح الحادث دويبة (يقصد داهية كبيرة) تتلف كل ما صنعوا من جهاد ، ولكن الدكتور شفيق منصور ومحمود إسماعيل نقذا ما عزمنا عليه وأبعدا سعداً والوفد من الوزارة ، ليخلوا الجولنشأت باشا الذي سوف يؤلف الوزارة من بعد الوفد ويصبح شفيق منصور ومحمود إسماعيل عضوين فيها .

عرف صديقي باشا ذلك ، فخشى على نفسه من أن يلقيه نشأت باشا في اليم فيغرق ، وأقحم اسمه في تحقيقات حادث السردار ، على لسان أحمد أفندي إسماعيل شقيق محمود إسماعيل ، فاندلع اللهب حول نشأت باشا ، ولم ينقذه إلا جلالة الملك الذي أرسله وزيراً مفوضاً لمصر في طهران ، بالطائرة وفي ظلام الليل . كان الدكتور شفيق منصور في وزارة المعارف مع ماهر باشا ساعة وقوع الحادث ، فلما سمع الوزير دوى القنابل وأزيز الرصاص التفت إلى الدكتور شفيق منصور وقال له : « عملتها يا شفيق ؟ » ، فأجابه قائلاً : « لقد خربت بها . على وعلى أعدائي ! » . وقابلت الوزير فكان حديثنا كالآتي :

المهلباوى — ما وراء هذا الحادث يا باشا ؟

ماهر — الخراب . ولا شيء غير الخراب .

المهلباوى — هل لا يمكنكم تلافي هذا الخراب ؟

ماهر — مع الرياح ستذهب كل الجهود ، فلقد بان الغدر من إنجلترا .

المهلباوى — أعرف طريق النجاة .

ماهر — ما هي ؟

الهلباوى - صراح سعد بما تعرفه عن الحادث .
ماهر - وماذا عسى أن يكون ؟
الهلباوى - يقبض على البخانة ، وأنت تعرفهم ، وبذا تنقذ البلاد ، وتبرئ
الوفد .
ماهر - كيف أشرك في القبض على أصدقائى لأقدمهم إلى المشتقة من أجل
براءة الوفد ؟
الهلباوى - اعمل ذلك لتنقذ البلاد ، ولك فى « تيمورلنك » أسوة حسنة ،
فقد قتل ابنه من أجل الصالح العام .
ماهر - اسمع يا نجيب . عندى الشجاعة لأقدم روى قدية لبلادى ،
ولكنى غير مستعد وغير قادر على أن أقدم صديقى إلى المشتقة .
الهلباوى - ولو أضرب بمصر ؟
ماهر - ولو . . .
الهلباوى - سعادة الباشا . . فلنحكم العقل .
ماهر - لقد ذهب الحادث بعقولنا .
الهلباوى - عقلى لم يذهب . . وأنا مستعد لذلك مادام فيه إنقاذ للوطن .
ماهر - سوف يقول الناس إن الدافع لك هو مبلغ العشرة آلاف جنيهه .
الهلباوى - إن العشرة آلاف جنيهه هى مكافأة من سعد باشا لمن ينقذ البلاد .
ماهر - سينسى الشعب أنها من سعد .
* * *

هذا ما كتبه نجيب الهلباوى عما ادعى أنه الحديث الذى جرى بينه وبين
الدكتور أحمد ماهر فى وزارة المعارف عقب مصرع السردار يومين . ونحب أن

نقول إننا نشك في هذا الحديث لأن معناه أن أحمد ماهر قال لنجيب الحلباوى إنه يعرف من الذين قتلوا السردار . وأو قال أحمد ماهر ذلك لهرول الحلباوى إلى إنجرام بك وأخبره بما قاله أحمد ماهر ، فقد كان هذا الحديث في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى بعد يومين من اجتماعه بسليم زكى في لونا بارك بمصر الجديدة ، وتكليفه - كما يقول - بالبحث عن قتلة السردار . لو كان الحديث صحيحاً لكان اسم أحمد ماهر جاء في البلاغ الذى كتبه كين بويد في يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ إلى المندوب السامى وقال فيه « أبلغنى مرشدى مستر H » . .

ولو كان هذا الحديث صحيحاً لقبضت السلطات البريطانية على أحمد ماهر يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، كما قبضت على عبد الرحمن قهيمى والنقراشى ومكرم عبيد الذين أبلغ عنهم مستر H مرشد مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية في مصر . . بينما لم يقبض على الدكتور أحمد ماهر إلا في يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ . بعد أن بدأ شقيق منصور يعترف . فإذا كان نجيب الحلباوى قابل الدكتور أحمد ماهر بعد مصرع السردار بيومين ، فيكون لأن مستر كين بويد أمر إنجرام بك بأن يكلف «مستر هـ» بأن يبحث عن علاقة أحمد ماهر بالحادث ، فلما قال له شقيق منصور إن ماهر غير راض عن الحادث ، ولما قال أحمد ماهر لنجيب الحلباوى إن الحادث سيؤدى إلى خراب مصر ، عندئذ أرسل الحلباوى تقريره إلى المخابرات بأن أحمد ماهر لا علاقة له بالحادث ، ولهذا لم يقبض عليه . ثم إن الذين يعرفون أحمد ماهر جيداً يعرفون أنه لا يستعمل هذه الكلمات . . إن كلمة « دويهيّة » مثلاً يستعملها مدرس في النحو والصرف كالحلباوى يعرف أن دويهيّة هي تحويل كلمة داهية ، ولكن أحمد ماهر لم يكن يعرف هذا النوع من الكلمات ، ولا هذا النوع من نصائح سيويه ونفطويه !

الكتاب المنوع - ثان

والغريب أن هذا الحديث الذى نسيه الهلباوى إلى أحمد ماهر لم يذكر الهلباوى شيئاً منه في محكمة الجنائيات . مع أنه مكث يشهد أمامها عدة أيام .

* * *

ويظهر أن الإنجليز سخطوا على الهلباوى لأنه لم ينجح في شق أحمد ماهر والنقراشى والشيشينى كما نجح في شق السبعة الذين قتلوا السردار ، وفي الصفحة ٨ من الكراسة الرابعة من مذكرات نجيب الهلباوى يقول إن الإنجليز وعدوه وعودا كثيرة وأخلفوا : « أوعزوا إلى " باعتزال وظيفة الحكومة ليلاحقوني بإدارة سكوتلانديارد لأتعلم البحث الجنائى على يد رجاله ، فلما اعتزلت المنصب قابوا لى ظهر الحزن ، وضنوا على بالسفر ، انتقاماً منى لأننى اكتشفت قتلة السردار في الوقت المناسب بعد أن هياؤا المائدة لابتلاع وادى النيل . ثم طلبت منهم أن يلحقوني بإحدى الشركات . ما دمت قد تركت وظيفة بإيعاز منهم ، فرفضوا . . وأخيراً فهمت المقلب ، ولكن الذى كان يعزىنى هو أننى أنقذت بلادى ونجيت العرش وأرجعت الجيش المصرى إلى السودان . . . ومن كيدهم لى أنهم تأمروا على قتلى في السجن بعد أن زوجوا في فيه » . انتهى ما كتبه نجيب الهلباوى في مذكراته .

* * * *

ونعود إلى محكمة الجنائيات ، فنجد نجيب الهلباوى فيها أيضاً يشهد ضد ماهر والنقراشى وحسن الشيشينى والحاج أحمد جاد الله عامل بالغانبر . . ويحاول أن يلف على رؤوسهم حبل المشنقة . وكان جهاز المعلومات قد حصل لسعد زغلول على وثائق عجيبة ضد نجيب الهلباوى ، وصورها . . وهى شكاوى أرسلها نجيب الهلباوى ضد ضباط القسم السياحى الذين يشهد معهم . وكان الشعب قد حكم على نجيب الهلباوى بعد ما فعله في قضية السردار بالإعدام الأبدى :

لا أحد يصفحه . لا أحد يتكلم معه . . لا يستطيع أن يظهر في مكان عام . . محاولات تبذل لاغتياله . . وكان ضميره يستيقظ : فيقدم شكوى يقول فيها الحقيقة . . ويسرع لإنجرام بك إلى تحذيره ، فيعدل عنها . ولكن جهاز المعلومات حصل على الشكاوى بخط يد نجيب الهلباوى نفسه ، وفاجأ المحامون بها في الجلسة ، وانها لوا عليه بالأسئلة كأنها الرصاص من مدفع رشاش .

وكان سعد زغلول قد اشترك مع المحامين في وضع قائمة الأسئلة التي توجه إلى نجيب الهلباوى . وفاجأوه بشكوى بخطه وإمضائه إلى إنجرام بك بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥ . قال نجيب الهلباوى فيها : « إنه لاحظ اختلاط البوليس السرى ، وخصوصاً سليم أفندى زكى وأحمد أفندى حمدي وأحمد أفندى طلعت ، اختلاطاً كلياً . . والركون إلى التلغيف دون الحقيقة . . . كطلب المستر هيوز باشمفتش النيابة عماكمة سليم أفندى زكى . . أخشى أن يدخل فيها باطل ، فيختلط الغث مع السمين . »

إمضاء

محمد نجيب الهلباوى

وشكوى ثانية بخط نجيب الهلباوى وإمضائه إلى إنجرام بك مؤرخة في ٢ أبريل سنة ١٩٢٥ ذكر فيها : « أنه دبرت مؤامرة ضده مكونة من ضباط البوليس . . وأن بعض رجال الحكومة ذهب إلى السجن مرات وطلب البحث في سبب ذلك » . وملاحظ بهذه الشكوى أخرى بنفس التاريخ ذكر فيها نجيب الهلباوى : « أنه تأكد أنهم سيقبضون عليه ، وأنه عول على الانتحار . إن لم تنصفه النيابة والمحكمة القانون . . إن هناك في هذا العالم نفوساً دنيئة لا يمكنها أن تعيش إلا في الأقدار كالخنازير ، وإنى آسف لأن المقادير طوحت بي بينهم » . . وفى نهاية

هذه الشكوى قال نجيب الملباوى : « إنى أحفظ حقى لورثتى فى العشرة آلاف جنيه المكافأة ، التى أستحقها من جراء كشف حادث السردار المؤلم . . . وحقى أيضاً فى باقى الحوادث » .

وشكوى أخرى بخط نجيب الملباوى ويامضائه بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ روى فيها كيف اضطر للاختفاء من الناس ، ثم قال عن ضباط البوليس السياسى الذين حققوا قضية ماهر والنمراتى : « إنهم كانوا يحدثوننى بجرائمهم الملفة . . . وقبحى نجيب الملباوى فى المحاكمة بهذه المستندات الخطيرة . . . وأنكرها فى أول الأمر ، ثم اعترف بتقديمها ، وقال إنه أساء للظن بمن ذكرهم ولكنه كان مخطئاً . . .

وإذا بالخامين يفاجئون نجيب الملباوى وسليم زكى فى جلسة المحاكمة بما لم يخطر على بالهما : ماهر السرفى عدول نجيب الملباوى عن اتهامه لسليم زكى مساعد لإنجرام بك بالتلفيق ؟ . . . اكتشف جهاز المعلومات الذى يعمل مع سعد زغلول أن نجيب الملباوى - بد أن قبض العشرة آلاف جنيه ثمناً لرؤوس قتلة السردار - تزوج من قريبة حرم سليم زكى مساعد لإنجرام بك . . . وأن زوجة سليم زكى هى التى خطبتها لنجيب الملباوى ، وأن حفلة عقد القران أقيمت بمنزل سليم زكى . واضطر سليم زكى أن يعترف بكل هذه الحقائق الخطيرة عندما ووجه بها أمام المحكمة ، وسجلت محكمة الجنايات هذا فى حكمها فى صفحة ٤٣ من الحكم الأسمى رقم م . س ١٠٥ - ١٩٢٦ - ٤٨٠ .

• • •

ومع كل هذه المفاجآت ، والضربات التى حطمت ودمرت كل الأدلة التى مكنت المخابرات البريطانية ١٧ شهراً كاملاً فى إعدادها وجمعها : وإتفاق

الأموال الطائلة عليها ، منع كل هذا لم يكن سعد زغلول مطمئناً إلى الحكم !
كان غير مطمئن إلى مستر كرشورئيس المحكمة ، وكان يعلم أن الإنجليز يعتبرون
هذه القضية قضيتهم . . وأن القاضي كرشولن يحكم بناء على الأدلة ، وإنما
بناء على الأوامر التي يلقاها من لورد اويد المنسوب السامى البريطانى .
وفى يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

« لقد وسعت المحكمة صدرها للدفاع ، ولا تزال توسعه ، والنيابة تلت مرافعتها
تلاوة ، وهى محررة بقلم جيد ، وفيها لؤم ، وخبث . وشئ من الأضاليل ،
ولا أستبعد الحكم على أحمد ماهر والنقراشى . لالآن هناك إثباتا ضددهما ، بل لأن
الإنجليز يميلون إلى ذلك : والله أعلم . »

وكان سعد زغلول عندما كتب هذه الكلمات يعرف أن الإنجليز مصممون على
إعدام ماهر والنقراشى : وكان يعلم أنه كسب رأى العام الذى أصبح يؤمن بالبراءة ،
ولكن سعداً كان يخشى أن يتغلب سلطان الإنجليز على سلطان العدالة ،
كما تغلب قبل ذلك أكثر من مرة . . وقد انتهت المحكمة من نظر القضية بعد أن
استمرت فى نظرها من ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ إلى ١٨ مايو ١٩٢٦ فى ٣٥ جلسة .
وأعلنت أن الحكم بعد المداولة . .

ويظهر من مذكرات سعد قلقه الشديد فى هذه الساعات الراهية . . وفى
يوم الثلاثاء ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « تتداول الآن محكمة
الجنائيات فى قضية الاعتداءات (قضية ماهر والنقراشى وزملائهما) . وقد تولانى
القلق والاضطراب حتى لأتصور كل حركة خيراً عنها . وكل دقة على الباب
نبأ منها ، يعلىنى الأمل حيناً ، ويحطى اليأس حيناً . والقلب بين العلو والحط
يدق ويحف . وقد كنت قرأت مقالا اليوم فى جريدة « لسهوار » - صحيفة الوفد

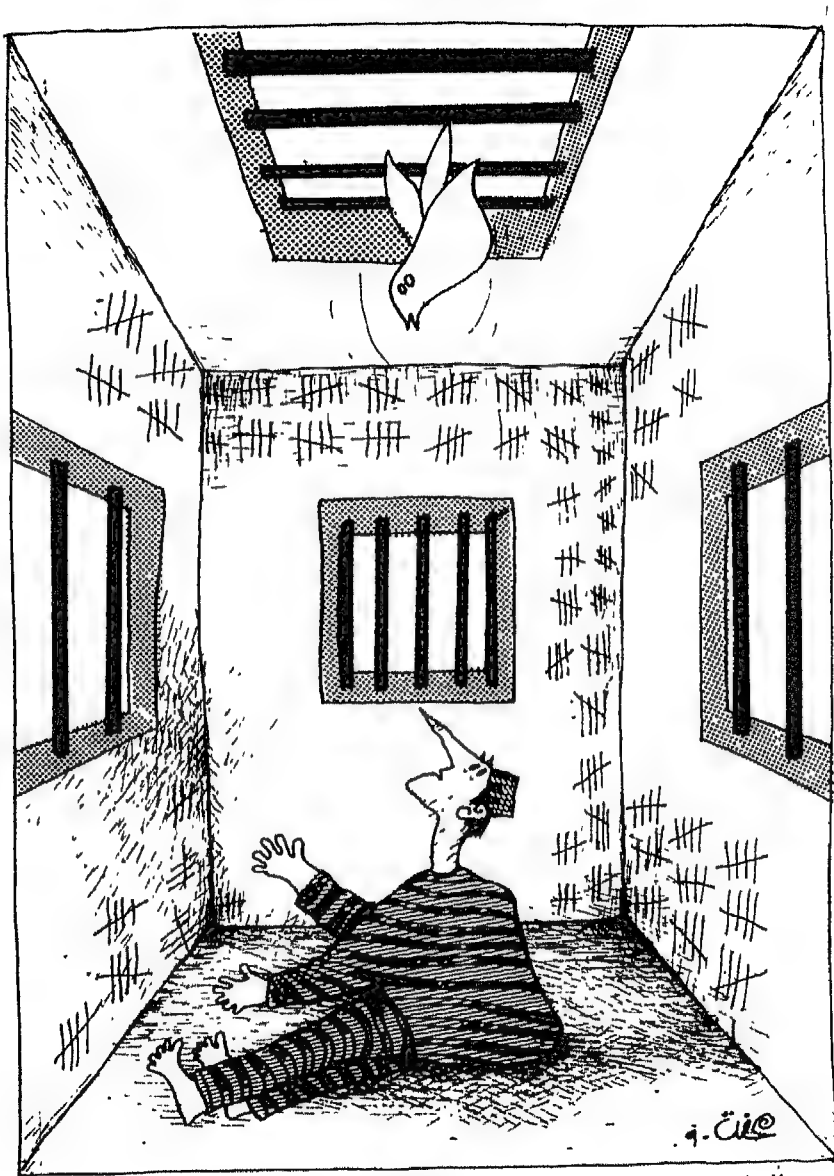
الفرنسية - فلم أستحسن نشره في هذا الحين ، حين نظر القضية . وقد مكثت غير قليل في هذا القلق المؤلم ، حتى حضر إبراهيم بك الهلباوى نقيب المحامين السابق ، وجعفر والى باشا الوزير السابق ، ومن قبلهما حنفى محمود ، فتسلبت بزيارتهم إلى الساعة الواحدة ، ثم انصرفوا . وخلوت إلى كتابة هذه السطور . وتارة أفسر تأخر الخبر ، خبر الحكم في القضية ، بأن هناك خلافاً في النظر ، وتارة بالاشتغال بتحرير أسباب الحكم . وقد أشتغل أحياناً بالمقارنة بين البراءة والإدانة . وما يكون لكل منهما من الأثر في نفسى ، وأجتهد في أن أحمل نفسى على أن تكون الحال لديها متساوية ، وأتساعد على هذا بالفكر في الآخرة ودنوها . ولكن كلما تركت نفسى لشأنها ، رأيت الخير كله في البراءة ، وضده في عدمها . وكانت تلك الإدانة تبعد عندى لضعف أدلتها ، إلى حد لا يتصور تعليلها . وكثيراً ما يخطر ببالي ما أسمعه من بعض المقررين من الإنجليز من أن هناك ميلاً إليها ، وفي حق أحمد ماهر . وأحياناً تميل إلى أنه لا يبعد أن تكون رجابة الصدر التي أبدتها المحكمة للدفاع مصطنعة ، تبريراً لما انعقدت النية عليه من الإدانة . وأن اعتبر ما نقله أمين عز العرب عن النائب العمومى ، وما نقله مرقص حنا (المحامى في القضية ووزير الأشغال السابق وعضو الوفد) عن السيد مصطفى ومصطفى محمد (المستشارين) من قبيل المجاملة ، بما لا كلفة فيه على أجد ! . والله أعلم ، وهو القادر على جبر الخواطر وتعطمين القلوب . »

• • • • •

« ولم يصدر الحكم يوم ١٨ مايو كما أعلنت المحكمة .. وقالت المحكمة إن المدالة لم تنته ، وسيصدر الحكم يوم ١٩ مايو ! وفي يوم الأربعاء ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « ابتدأت أكتب هذا في الساعة العاشرة والدقيقة ٢٠ صباحاً ،

وقد كنت هادئاً نوعاً . والقلب أقل انقباضاً . ولكن القلم كان يضطرب في يدي اضطراباً . وإن كان أقل من أمس . وقد فكرت في الحال طويلاً . وما اهدتني إلى مصيرها سيلاً . وبما حضرني أن الإنجليز يعلقون على الحكم في الدعوى أهمية كبرى ، فقد سعوا في تعيين مستر كرشورثيسا لمحكمة الجنايات . وشكر هو الملك على هذا التعيين . ويسمى في أن ينظر هو القضية ، كما بذلت المساعي لإخراج على سالم منها ، وكما حصل الضغط على النائب العمومي لتقديم المتهمين إلى قاضي الإحالة . ومع هذا ورغم وضوح الخلل في الإجراءات . والتلفيق في الاتهام . أضف إلى كل ذلك حماية الجرائد الإنجليزية . . كل هذا يبعثني عن حسن الظن . وخصوصاً أنه نقل لي عن بعض الأوساط الإنجليزية الميل إلى إدانة أحمد ماهر . وإلى أرجو الله أن تكون القرائن أوهاماً ، وأن نور الحق سيبدد ظلام الباطل ، ويصدر الحكم بالبراءة ! . فإنني أقول إن تأخير الحكم إلى اليوم . مع الطريقة التي وصلت إلينا ونشرتها الجرائد ، محل للريبة . لأن ضابطاً من ضباط البوليس هو الذي حمل إلى الجمهور خبر التأخير ، خلافاً للعادة ، مع أن المحكمة هي التي تنطق بالتأجيل على الأقل في غرفة المشورة . وخطر في بالي أن هذا التأخير ربما كان للسعي إلى التأثير على من ظهر مخالفاً للرأي القائل بالبراءة ، والله أعلم ، وسنكتشف الحال عما قليل . فقد مضت الساعة العاشرة التي تحددت للنطق بالحكم ، وهو إما صدر فعلاً وخبره في الطريق ، وإما يصدر بعد زمان يسير . قاتل الله الانتظار . فإن زمانه كلما قصر طال . .

« وبعد ذلك تواتت الأخبار بأن المحكمة قررت إحالة الأوراق على المفتي فيما يختص بمحمد فهمي على ، وأخزت النطق بالحكم إلى يوم الثلاثاء ٢٥ مايو . وانعقدت كلمة العارفين على أن هذا الحكم دليل على أن المحكمة متحكمة بالبراءة . إن كان الأمر كذلك فإننا نحمد الله على هذه العاقبة . . . »



الحكم !!

في يوم الثلاثاء ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « أرقّت الليلة ، وأرقّت زوجتي ، بسبب الفرح الذي كانت تقذفه في قلوبنا أخبار انتصارات الوفد في الانتخابات ، وما يصوره الوهم من الحكم على أحمد ماهر والنقراشي . وبتنا نحسب الساعات والدقائق لموعد النطق بالحكم ، الذي كانت حددته الجرائد الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ من صباح اليوم . وفي نحو الساعة التاسعة رن التليفون ، وأسرع حرمي إلى التليفون ، وسمعت حرمي تصيح : « براءة ! » بصوت عالٍ مخنق .. وسألتها : « ماذا ؟ » . وأجابتنى : « إن مصطفى النحاس أخبرني أن الحكم صدر بالبراءة » . فقلت لها : « هل سمعت صوت النحاس ؟ » . فقالت : « لم أتحقق » . فخشيت أنها ربما كانت واهمة ، وربما كان المتكلم ماجنا ، فأخذت أهدئها وأسكنها حتى نتحقق . وإذا بفهيمة هانم « ثابت » تؤكد الخبر عن قريبها عبد العزيز في محكمة الاستئناف !.. فلم أقنع ، حتى حضر أمين عز العرب وأكده ، فامتألت نفوسنا فرحاً . وجوارحنا لله شكراً .

« ثم حضر أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشي ، ثم الحاج أحمد جاد الله ، وكانت المقابلة مؤثرة . ثم تقاطر المهنتون ، وتوافد المتظاهرون ، فشكراً لله ثم شكراً .. »

هل أخطأ سعد زغلول ؟

وعندما ما نطق القاضي الإنجليزي كرشو بحكم البراءة ، كانت ابتسامة السعادة تملأ وجهه. وفتفت الجماهير المحتشدة في المحكمة بحياة القاضي العادل كرشو! وبدأ أن سعد زغلول لم يكن على حق في تشاؤمه ، وقد كان وحده — هو وجهاز معلوماته — اللذين يشكان في نوايا الإنجليزي ، وفي أن كرشو ليس قاضياً ، وإنما هو موظف في دار المندوب السامي البريطاني ! !

أما جميع الذين حول سعد زغلول ، فقد كانوا لا يشاركونه في تشاؤمه بها هو ذابحكم مستر كرشو جاء الدليل الساطع والبرهان القاطع على أن سعد زغلول أخطأ في تقديره . . . لقد حكم بالبراءة ، ولكن . . . وبعد ٢٤ ساعة . . . تبين أن سعد زغلول كان على حق ! وأن جميع من حوله كانوا مخطئين !

الإنجليز يلغون حكم البراءة !

بعد ٢٤ ساعة من صدور الحكم ببراءة ١٠ هـ والنقاشى وزملائهما ، وبعد أن نطق المستشار الإنجليزي بحكم البراءة ، وبعد أن فتفت الجماهير المحتشدة في المحكمة بحياة القاضي العادل كرشو وحملوه على الأعناق ، وبعد أن وقع كرشو بإمضائه على حكم البراءة . . . بعد كل هذا حدثت مفاجأة خطيرة ! إن الإنجليزي ألغوا حكم البراءة !

فقد ظهر أن القاضي مستر كرشو كان يتداول في الصباح في محكمة الاستئناف في غرفة المداولة ، مع زميليه المستشارين المصريين ! وكان القاضي مستر كرشو يتداول في المساء في دار المندوب السامي البريطاني مع لورد لويد ومع الحكماء رسل باشا

ومع مستر كين بويد مدير المخابرات ومع مستر هيوز مفتش النيابات ، ومع مستر
بوث المستشار القضائي في وزارة الحفانية !

وظهر أن مستر كرشو كان يحاول إرغام زميليه المستشارين كامل بك إبراهيم
وعلى بك عزت على أن يحكما على أحمد ماهر بالإعدام ، وأنه مكث خمسة أيام
يحاول أن يقنعهما بلطف ، ثم يهددهما ، ثم يقول لهما إن براءة أحمد ماهر
والشيشيني والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان سوف يكون لها نتائج خطيرة : سيلغى
الإنجليز محكمة الاستئناف ! ستقبض السلطة البريطانية على المستشارين الذين
أصدروا هذا الحكم ، ستلغى بريطانيا استقلال مصر !

وقال مستر كرشو إن الأدلة ضد النقراشي غير كافية لإعدامه ، وأنه يكتفى بالحكم
عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ! وبعد مناقشات طويلة عرض القاضي كرشو على زميليه
أن يحكم ببراءة النقراشي وعبد الحليم البيل ، في مقابل إعدام أحمد ماهر وحسن
كامل الشيشيني والحاج أحمد جاد الله البرشمجي بالعنابر وزعيم الجهاز السري للعمال
ومحمود عثمان مصهطفي التلميذ بمدرسة التلغراف .

وصمد المستشاران كامل إبراهيم وعلى عزت لتهديد مستر كرشو ، وأصرأ على
حكم البراءة !

وأبرق لورد لويد إلى وزير الخارجية قبل صدور الحكم يخبره بأسرار المداولة ،
ويقول إنه يقترح إرسال بارجة إنجليزية تهدد بضرب الإسكندرية إذا لم يبلغ حكم
البراءة ! وأبرق وزير الخارجية البريطانية يقول إنه يخشى أن يحدث هذا الإجراء
ضجة خطيرة في تلك الظروف ، وأن الحكومة البريطانية ترى أن يحتاج مستر كرشو ،
ويستقبل احتجاجاً على الحكم ، ويرسل المندوب السامي البريطاني تليغا إلى رئيس
وزراء مصر يقول فيه إن الحكومة البريطانية لا توافق على حكم البراءة ! واستمرت

البرقيات ذهاباً وجيئة . بين دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية في لندن ، من يوم ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ إلى يوم أول يونيو سنة ١٩٢٦ ، وكان هذا هو السرفى استمرار المداولة في القضية من يوم ١٨ إلى يوم ٢٥ مايو
كلما طلب القاضيان المصريان إصدار الحكم ، طلب منهما كرشوا التأجيل إلى أن يدرس إحدى المسائل ! . . وهكذا كان سعد زغلول على حق عندما قال إن كرشو ليس تابضياً ، وإنما هو موظف في دار المندوب السامي ! وكانت الجماهير مخطئة عندما هتفت لكرشوا القاضي العادل ، وعندما صدقت الابتسامة الخادعة التي وضعها على شفتيه وهو ينطق بحكم البراءة .

استقالة كرشو !

وفي يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ كتب مستر كرشو الخطاب التالي إلى وزير الحفانية (وزير العدل) :

« يا صاحب المعالي

« آسف لإبلاغ معاليكم أنه بعد مداولات مع زملائي استغرقت خمسة أيام كاملة ، وجدت نفسي غير قادر على الموافقة على الحكم الذي صدر في قضية محمد فهمى على وآخرين ، فيما عدا ما يتعلق بمحمد فهمى على الذي حكم عليه بالإعدام ، ومحمود فهمى النقراشى الذى قضت المحكمة ببراءته ، وعبد الحليم الببلى الذى برأته المحكمة أيضاً ، فقد ثبت ، بالنسبة للاسمين الأخيرين ، أن الأدلة لم تكن كافية . أما باقى الأحكام فقد أصدرها زملائي ، وفي رأي أن الحكم بالبراءة في قضية محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل

الشيئين يتعارض تعارضا كاملا مع أهمية الأدلة ، وبدرجة وصلت إلى اختلال ميزان العدالة بصورة خطيرة . إن هذا الإخلال بموازين العدالة ، في رأيي . أمر خطير . وأخطر منه هو المخاطر التي ستترتب على صدور هذا الحكم . لدرجة أنني وجدت من واجبي في هذه الظروف أن أتغاضى عن المبدأ الذي ينادى بعدم الكشف عن أسرار المداواة .

« وبناء عليه ، فقد قصدت عقب إصدار الحكم مباشرة إلى مقر المندوب السامي البريطاني ، وأبلغت صاحب السعادة المندوب السامي البريطاني برأيي في ذلك بوصفه حامى حمى الأجانب في مصر . وقد أدركت قبل أن أفعل ذلك أن هذا التناقض ، مع ما يمل به على واجبي كقاضٍ ، يتطلب مني أن أقدم استقالتي وأضعها بين أيديكم . وشعرت أيضا أنه لن يكون من الصواب أن أفعل ذلك ، إلى أن يتم إعداد حيثيات الحكم وينتهى توقيعه . وقد أتم زملائي إعداد هذه الحيثيات أمس ، ووقعنها بإمضائى طبقا للقانون . ولذلك لم يعد هناك شيء الآن يحول دون إرسال استقالتي إليكم . وبالرغم من أن الطريق الذي اخترته سوف يعرضني إلى خسائر مالية فادحة ، وبالرغم من أنني لست رجلا ثريا ، فإنني أشعر أن ما يمل به على ضميري « وأن أنفض يدي من الأحكام بالبراءة التي ذكرتها في مقلمة خطابي ، ولم يعد أمامي سوى أن أقدم استقالتي ، وأضعها بين أيديكم .

« وأستطيع أن أؤكد لمعاليكم أنه بعد هذه الفترة الطويلة من خلعتي للحكومة المصرية ، وبعد تذكر هذا العدد الكبير من الأصدقاء الذين عرفتهم هنا ، أجد نفسي مع بالغ الحزن والأسف ، مضطرا إلى قطع علاقتي بمصر . »

إمضاء

ج. ف. كروش

وكان مستر كرشوكاذباً في هذا الخطاب ، فإنه لم يقدم استقالته إلا بعد أن وعدته الحكومة البريطانية بأن تعينه في منصب أكبر في إحدى المستعمرات البريطانية ! . . . وكان مستر كرشوكاذباً أيضاً في قوله إنه لم يكشف أسرار المداواة إلا بعد النطق بالحكم ! . . . لقد كان مستر كرشو يجتمع باللورد لويد يومياً في أثناء المداواة في الحكم . . . وكان مستر كرشوكاذباً للمرة الثالثة . عندما قال إنه يوافق على براءة النقراشي لعدم كفاية الأدلة . فقد ظهر أنه طلب الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة لعدم كفاية الأدلة لإعدامه شنقاً !

التبليغ البريطاني !

وقد روى اللورد لويد المندوب السامي البريطاني هذه الفضيحة في مذكراته صفحة ١٧٠ من الجزء الثاني فقال : « النقطة التي كان من الواجب الإعلان فيها عن موقف حكومة جلالة الملك : كانت بشأن الحكم الصادر على المتهمين بالاشتراك في جريمة قتل السردار ، ولا مفر من أن تعرف حقائق هذه المسألة كاملة وصحيحة ، والحوادث التي أدت إلى الاعتداء بنذالة على سير لي ستاك ، وكشفت التحقيقات عن اشتراك عدد من أعضاء حزب سعد زغلول في تلك الجريمة . وكان بين الذين قبض عليهم وقدموا للمحاكمة . اثنان هما أحمد ماهر وزير المعارف في وزارة سعد زغلول في عام ١٩٢٤ ، والنقراشي وكيل وزارة الداخلية في نفس الحكومة . وحكم هؤلاء الرجال أمام محكمة جنايات القاهرة المؤلفة من القاضي كرشو رئيساً ، وعضوية اثنين من القضاة المصريين . وصدر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ الحكم ببراءة جميع المتهمين ما عدا واحداً . وفي ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ أرسل القاضي كرشو إلى وزير الحقانية استقالته » .

وفي صفحة ١٧٢ من مذكرات لورد لويد يقول : « إنى لسعيد الآن لقد رُفِى على الشاء علناً على الشجاعة واحترام النزاهة القضائية التى هدى مستر كرشو إلى اتخاذ هذا القرار الصعب . إن الخدمة التى أداها مستر كرشو لقضية العدالة فى مصر كانت خدمة عظيمة . وتلقيت تعليقات من حكومة جلالة الملك بأن أقدم . فى نفس يوم استقالة كرشو . المذكورة التالية إلى رئيس وزراء مصر . »

دار المندوب السامى البريطانى

القاهرة فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٦

« سيدى

أشرف بإبلاغ دولتكم أنه فى يوم صدور الحكم فى محكمة الجنايات فى قضية محمد فهمى على وآخرين . تلقيت الخطاب التالى من القاضى كرشو رئيس المحكمة ١ - إن محكمة جنايات القاهرة التى كان لى شرف رياستها . قد أصدرت اليوم حكماً فى قضية الاغتيالات الإجرامية . وقضت ببراءة جميع المتهمين . باستثناء محمد فهمى على ، الذى صدر الحكم عليه بالإعدام . بإجماع آراء المستشارين . وإننى أشعر بأسف ، لاضطرارى أن أنقض يدى من الحكم بالبراءة ، فيما عدا ما يتعلق بالنقاشى بك وعبد الحليم الببلى لعدم توافر الأدلة الكافية ضدهما . وقد أبلغت زملائى بهذا القرار . وفى رأى أن الحكم بالبراءة فى قضية محمود عثمان والحاج أحمد جاد الله وأحمد بك ماهر والشيشنى ، يتعارض تعارضاً تاماً ، مع أهمية الأدلة ، للدرجة أنى أرفض أن أتحمل أية مسئولية ، تنتج عن هذا الحكم الذى أصدره زملائى . ٢ - لما كان مستر كرشو مخلصاً لواجبه كفقاض ، فلم يكذب يستمع إلى تفاصيل القضية ، حتى رفض أن يقدم على أية خطوة رسمية حتى ينتهى من توقيع الحكم ،

بوصفه رئيساً للمحكمة طبقاً لنصوص القانون الجنائي . ولكنه اليوم سلم استقالته
كاستشاري في محكمة الاستئناف إلى صاحب المعالي وزير الحقانية ، بصفة احتجاج
من جانبه على هذا الحكم الذي يعتبره إخلالاً خطيراً بميزان العدالة فيما يتعلق بأربعة
من المتهمين .

٣ - إن دوائكم سوف تقدرون كل التقدير خطورة هذه الخطوة ، التي وجد
مستركزون نفسهم مضطراً إلى اتخاذها ، كقاضٍ عادل . وبالنظر إلى الخبرة الطويلة
التي اكتسبها في المحاكم الأهلية ، فضلاً عن أحكامه المتزنة ، وحياده التام ،
وهي صفات تعلمونها دولتكم ، لذلك فإن حكومة صاحب الجلالة تشعر بأنها ملزمة
بأن تحتفظ بحكمها فيما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها هذه المحكمة .

٤ - وبناء عليه . فقد أصدرت لي حكومتى تعليمات بإبلاغ دولتكم بأنه ،
مهما كانت الأسباب التي دفعت القاضيين المصريين لاتخاذ مثل هذا القرار ،
فإن حكومة صاحب الجلالة ، طبقاً لما تلقته من معلومات في الوقت الحاضر ، ترفض
الأخذ بالحكم الذي صدر على هؤلاء الأشخاص الأربعة الذين ذكرت أسماءهم في
مقدمة هذا التبليغ ، ولا تعتبرهم أبرياء من التهم الموجهة ضدهم .

٥ - ويسرني أن أعترف بأن حكومة دولتكم قد قدمت كل مساعدة طوال
فترة التحقيق ، للجهود التي تستحق الشكر ، من جانب رجال البوليس والنيابة ،
لكشف وإثبات جريمة الأشخاص المشتركين في المؤامرة ، التي تهدف إلى ارتكاب
سلسلة طويلة من جرائم الاغتيالات السياسية . التي كانت هذه البلاد مسرحاً لها
طوال السنوات الست الأخيرة . ولكن يجب أن أشير لدولتكم بأن أثر هذا الحكم
سيعرض سلامة الأجانب في مصر للخطر ، وهو الأمر الذي لا تزال حكومة صاحب
الجلالة تحتفظ لنفسها بالمسئولية عنه ، طبقاً لإعلان استقلال مصر ، وكانت هذه

المسئولية هي أساس المطالب التي تقدمت بها ، ولقيت قبولا ، على أثر مقتل سيرلى ستاك (يقصد الإنذار البريطاني) .

٦ - وفي مثل هذه الظروف يتحتم على حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تحتفظ لنفسها بالحرية التامة في اتخاذ الخطوات الضرورية في المستقبل ، حتى تستطيع أن تقوم بالواجب الملقى على عاتقها .

الإمضاء : جورج لويد

المندوب السامي البريطاني

الملك يتعهد بالتنفيذ !

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ ، استدعى اللورد لويد إلى دار المندوب السامي ، أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء وسلمه التبليغ البريطاني ! . . وقال زيور باشا للمندوب السامي إنه سيقدم استقالته بسبب ظهور نتيجة الانتخابات وفوز سعد زغلول فيها ، ولهذا فإنه شبه مستحيل ! ومع ذلك فهو يقبل هذا التبليغ ويوافق عليه ! . . واتصل لورد لويد تليفونيا بالملك فؤاد ، وقابله في قصر عابدين في الساعة الثانية عشرة ظهراً من نفس اليوم ، وأعطاه صورة التبليغ البريطاني . وقال لورد لويد للملك فؤاد إن ملك مصر مسئول عن تنفيذ هذا التبليغ شخصياً ، بمعنى أنه لا يجوز له أن يوقع على أى مرسوم أو قرار فيه اسم أحمد ماهر ولا حسن كامل الشيشيني ولا الحاج أحمد جاد الله ولا محمود عثمان مصطفى . . لأن الحكومة البريطانية تعتبرهم مجرمين ! . . ثم قال لورد لويد : « وكللك النقراشي : فإن السلطات البريطانية في القاهرة ، ترى أن عدم كفاية الأدلة ، لا يعنى براءته ! » . وقال لورد لويد للملك فؤاد إن الحكومة البريطانية

لا تزال تعتبر قضية الاغتيالات مفتوحة، وأن السلطات البريطانية ستستمر في البحث عن أدلة جديدة لتقديم المتهمين من جديد إلى محكمة الجنائيات ! وقال الملك فؤاد إنه يتعهد بأن ينفذ كل هذا . .

مظاهرة حربية !

وفي نفس اليوم صدر الأمر بالواج البريطانى فى مالطة أن تستعد للتحرك إلى مصر ، وفى نفس اليوم أيضاً خرج الجيش البريطانى إلى شوارع القاهرة ، ليقوم باستعراض اشركت فيه المدافع والسيارات المصفحة! . . وفى نفس اليوم أيضاً قامت الطائرات الحربية البريطانية بالطيران ليلاً فوق مدينة القاهرة ، على ارتفاع منخفض لتثير الغزع بين الساكنين والبيوت !

وكتب لورد لويد فى مذكراته - الجزء الثانى صفحة ١٧٣ - عن هذا التبليغ الذى قدمه إلى زيورباشا رئيس الوزراء وقتئذ ثم أبلغه اللورد إلى الملك فؤاد يقول : وكان هذا التحذير الخطير أمراً لا بد منه ، بعد الخطوات التى وجد القاضى كرشونفسه مرغماً على اتخاذها ، يجب أن يظل هؤلاء المتهمون تحت شبهة الاشتراك فى الجريمة . فإن هذا الحكم كان يخلق الانطباع بأنه ليس فى مصر عدالة كافية لحماية أرواح الأجانب ، لذلك كان يجب على حكومة جلالة الملك أن تؤكد فى وضوح تام مسئوليتها وتصميمها على تحمل هذه المسئولية .

ولم يكف لورد لويد بتحذيره إلى الملك ألا يوقع أى مرسوم أو قرار فيه اسم أحمد ماهر أو النقراشى . . فقد حدث ، فى أثناء سجنهما ، أن سعد زغلول رشح فى الانتخابات الدكتور محمود ماهر شقيق أحمد ماهر نائباً عن دائرة الدرب الأحمر

في القاهرة . ورشح ممدوح رياض نائباً عن دائرة الجمرک في الإسكندرية ، ونجح الاثنان في انتخابات مجلس النواب ! واتفق سعد زغلول معهما على أن يستقila عند براءة ماهر والنقراشی ویتروکا لهما الدائرتین .

وما کاد حکم البراءة یصدر حتی استقلا : ورشح سعد زغلول فی الحال أحمد ماهر والنقراشی . فانتخبا بدون أن یتقدم أحد لمانافستهما ، وأصبعا عضوین فی مجلس النواب . . وانتخب النواب أحمد ماهر رئیساً للجنة المحاسبة . . والنقراشی سكرتیراً للجنة المعارف . . وإذا بالإنجلیز یقوم قیامتهم ! .

وكتب لورد لوید فی مذكراته - الجزء الثاني صفحة ١٩٠ - یقول : « لم ألبث أن وجدت . قبل مرور وقت قصیر ، أن من الضروري اتخاذ إجراء جدید لتأیید سیاستنا . . إن أحمد ماهر انتخب رئیساً للجنة المحاسبة فی مجلس النواب . والنقراشی انتخب سكرتیراً للجنة المعارف . ولما كان الاثنان متهمین اتهاماً خطیراً فی المؤامرات التي أدت إلى مقتل السردار . فإن ترشیحهما للانتخاب كان تحدياً متعمداً للحكومة البريطانية . وإنه لحادث خطیر سيشجع الحملات علينا . . وكان من الضروري ألا تتلقى هذه العناصر أى تشجیع . ولهذا كان من الواجب تحذیر سعد زغلول . وعدلی یکن رئیس الوزارة أن هذه التعمینات ینظر إليها بعدم اوتیاح من حكومة صاحب الجلالة البريطانية . وأبلغت رأی هذا إلى وزیر الخارجية البريطانية . وأرسل لی وزیر الخارجية البريطانية أنه یشاركنی رأی فی هذا التحذیر . .

وقدمت التحذیر : وأحدث الأثر المطلوب » .

القائمة السوداء !

واستمرت هذه المطاردة ! . . وقد حدث في عام ١٩٢٩ أن كانت مصر محكومة بوزارة محمد محمود : التي عطلت - بالاتفاق مع الملك - الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد . . وكان لورد لويد يؤيد هذه السياسة . . وتولت وزارة العمال الحكيم وكانت سياستها أن تجرى انتخابات حرة ، وتتفاوض مع الحكومة المنتخبة في إجراء مفاوضات لعقد معاهدة . وطردت حكومة العمال لورد لويد من منصب المندوب السامي . وأوفد مستر ماكدونالد رئيس الوزراء وزيرين من حزب العمال هما مستر بن سميث ومستر جاك هيز لإجراء مباحثات مع زعماء الوفد تمهيداً لإعادة الحياة النيابية . . ويظهر أن أحمد ماهر والنقراشي كانا - حتى نهاية سنة ١٩٢٩ - في القائمة السوداء ، بحكم التبليغ البريطاني الذي سلمه لورد لويد إلى الملك ، وإلى رئيس الوزراء . . فقد كان المفروض أن يؤلف الرئيس السابق مصطفى النحاس الوزارة ، بعد حصوله على الأغلبية في الانتخابات . . وإذا بالإنجليز يشترطون ألا يدخل هذه الوزارة ماهر أو النقراشي ، بحجة أن الإنجليز يعتبرونهما لا يزالان مجرمين ، وأنهم لا يعترفون بعدالة الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات في سنة ١٩٢٦ ببراءتهما من قضية الاغتيالات . وكان الأستاذ أمين يوسف مشتركاً في هذه المباحثات ، وفي صفحة ٢٣ من مذكراته - باللغة الإنجليزية ، والمطبوعة في مطبعة جون موري بلندن عام ١٩٤٠ - أورد المؤلف نص خطاب كتبه مستر بن سميث ومستر جاك هيز الوزيران في وزارة حزب العمال اللذان حضرا إلى القاهرة لإجراء هذه المباحثات ، وهو موجه منهما لأمين يوسف وفيه بالحرف الواحد :

« زنا مصر كأصدقاء للمرحوم سعد زغلول باشا ، والفضل إليك وإلى إنصافك -

كما قلنا لحرم زغلول باشا - في احتفاظنا بتلك الصداقة . ولما غادرنا مصر أردنا أن نرد إليك بعض ما أسديته إلينا ، فسلناك : هل ثمة خدمة نستطيع أن نؤديها إليك ؟ فكان جوابك لنا : « لست أطلب شيئا لنفسى . ولكنى أكون سعيداً إذا أمكنكما استخدام مالكما من النعوذ لاحترام العدالة بشأن عضوى الوفد النقراشى والدكتور ماهر ، وكانا في ذلك الوقت موضع ارتياب البريطانيين الرسميين ، ثم اتضح فيما بعد أن هذا الارتياب على غير أساس ، وقد كانا متهمين بقتل بعض الرعايا البريطانيين في مصر » .

واكن هذا المسعى لم ينجح إلا بالنسبة للنقراشى . الذى استطاع الرئيس السابق مصطفى النحاس تعيينه وزيراً للمواصلات في وزارته سنة ١٩٣٠ . أما الدكتور أحمد ماهر فقد رفض الإنجليز أن يدخل الوزارة إطلاقاً . وكانت حجة الإنجليز أن التحذير البريطانى الشفوى شمل أحمد ماهر والنقراشى . . أما التحذير المكتوب فقد شمل أحمد ماهر فقط . وأقر براءة النقراشى لعدم كفاية الأدلة ! . ولم يوقع الملك فؤاد مرسوماً طوال حياته بتعيين أحمد ماهر وزيراً ! . . ودخل أحمد ماهر الوزارة - للمرة الثانية في حياته - بعد ذلك في عام ١٩٣٨ ، وزيراً للمالية في وزارة محمد محمود ، بعد عامين من توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكان هذا هو السر في انتخابه رئيساً لمجلس النواب في عام ١٩٣٦ .

الغلطة الكبرى !

وكانت كل هذه الأسرار غير معروفة ! . . وكان لا يعرفها أحمد عبد الحى كيرة ، الذى كان الإنجليز يطاردونه منذ أن أصدرت المخابرات البريطانية أمرها بالقبض عليه حيناً أو ميتاً في ديسمبر عام ١٩٢٤ ، لاتهمه بقيادة المؤامرة التى كانت ستختل

في لندن رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها ووزير ماليتها ! . . ولم يكن أحمد عبد الحى كيرة يعرف أنه بعد أن صدر الحكم ببراءة ماهر والنقراشى أصدر الإنجليز حكمهم بإلغاء حكم البراءة ، واعتبروا قضية الاغتيالات لانزال (مفتوحة) . وصدرت الأوامر للمخابرات البريطانية باستمرار التحقيق فيها .

ولقد أدى مقتل السردار إلى نتائج ظاهرة ، وهى إسقاط سعد زغلول والاستيلاء على السودان ، ولكنه أدى إلى نتائج غير ظاهرة ، وهى كشف الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ كله ! . . وكانت هذه هى الضربة القاضية التى وجهت إلى ثورة ١٩١٩ : انكشف ماهر والنقراشى وزملاؤهما ، وأصبحوا تحت رقابة مستمرة للمخابرات البريطانية . . وأصبحت قيادة الجهاز السرى عاجزة عن العمل تماما ! وكان المفروض أن تمنحى هذه القيادة بعد أن انكشف أمرها ، وأن تستند إلى أشخاص آخرين ، لا رقابة عليهم ، ولا شبهات تحيط بهم ، كى يتولوا هذا العمل الخطير .

ولكن شيئا من هذا لم يحدث ! وفى الوقت نفسه انقطعت الصلة بين القيادة القديمة وبين بعض الذين ضحوا بكل شىء وهم يعملون من أجل الثورة ، مثل أحمد عبد الحى كيرة ! وتوالى الحكومات ولم تفعل شيئا لأسر الشهداء . كان بعضهم يموت من الجوع ، وكان بعضهم مشردا فى الشوارع ، وكان بعضهم لا يجد ثمن الكفن ليدفن به ! وكان النقراشى وأحمد ماهر وبعض زملائهما يساعدون بعض هؤلاء مساعدات بسيطة ، لأن حالتهم المالية لا تسمح بأكثر من ذلك . ولكن الدولة نفسها لم تفعل لهم أى شىء ، والأحزاب التى كانت خزائنها مليئة بالأموال لم تقم بأى مساعدة لأسر الشهداء . . ولم يلبث هؤلاء جميعا أن شعروا بأن الدولة تعتبر التضحية الوطنية جريمة تستحق العقاب ! وكانت حجة الذين يعارضون فى مكافأة الذين ضحوا فى ثورة ١٩١٩ ، أن الوطنية لا يجوز أن يدفع لها ثمن ! . . وقد يكون هذا معقولا ومنطقيا ، لو أن الوزراء الذين تولوا الحكم بعد ذلك

ولم يكن لهم أى دور واضح فى ثورة ١٩١٩ ، لم يكافئوا الكثيرين لا لسبب إلا لأنهم أقاربهم أو محاسبيهم أو أقارب زوجاتهم !

وقد كتب الشيخ سيد على محمد عضو الجهاز السرى ، الذى كان أول من ألقى قنبلة فى ثورة ١٩١٩ على سيارة محمد سعيد باشا ، فى مذكراته صفحة ١٧ الموجودة تحت يدى : « .. سئل بعض وكلاء الوزارات هل له سابقة جهاد فى الحركة الوطنية ؟ فقال : « نعم . اعتقلت ليلة كاملة فى قسم الجيزة ! ! » . فواعجبا ، لو أنه لى ساعة مما لقينا ، أو بات ليلة من ليالينا ! إن الموت كان أهون مائة مرة ومرة من عذاب الجحيم الذى كنا نذوقه ، قطرة قطرة ، فى كل ساعة ، وفى كل لحظة ، فى لبنان طرة وليان أبى زعبل ! »

تعين المجرمين فى الحكومة !

ولقد مكث سعد زغلول ثمانية أشهر فقط رئيساً للوزارة! وحاول أن يفعل شيئاً للجهاز السرى . . ولكنه فعل شيئاً بسيطاً لا يتناسب مع تضحياتهم .. ومع ذلك عندما عين عريان سعد — الذى ألقى قنبلة على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى سنة ١٩١٩ — عينه بسبعة جنهات ونصف جنيه فى الشهر ! ويومها هاجمت صحف المعارضة سعد زغلول ، وقالت إن هذه محسوبة . واعترض يومها أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ ، لأن عريان سعد لم يحصل على شهادة عليا . ولم يكن هذا ذنب عريان سعد ، لقد كان فى ثورة ١٩١٩ طالباً فى كلية الطب ، وليس هو الذى خرج من الكلية ، وإنما الذى أخرجه جكم المحكمة العسكرية عليه بالسجن !

وحدث في شهر مارس سنة ١٩٢٤ أن كتب سعد زغلول كشفًا بأسماء عدد من أعضاء الجهاز السري الذين حكم عليهم بالإعدام ، وأبلغ توفيق نسيم وزير المالية أنه يرى تعيينهم في وظائف . وكانت الوظائف المطلوبة صغيرة جدًا وتافهة جدًا ، ولا يزيد مرتب أكبرها على ١٥ جنيهًا في الشهر ! وكان في الكشف أسماء منها محمد حسن البشبيشي الذي حكم عليه بالإعدام ، وحامد الميعجي الذي حكم عليه بالإعدام ، ومحمد يوسف الذي حكم عليه بالإعدام ، ومحمود عبد السلام الذي حكم عليه بالإعدام ، وعلى هندأوى الذي حكم عليه بالإعدام ، ومحمد لطفي المسلمي الذي حكم عليه بالإعدام في قضية عبد الرحمن فهمي ، ومحمد شمس الدين الذي حكم عليه بالإعدام في قضية قبيلة السلطان حسين ، وعريان يوسف سعد الذي حكم عليه بالأشغال الشاقة في قبيلة يوسف وهبه باشا ، وثلاثون اسمًا آخرون كلهم بين محكوم عليه بالإعدام أو محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة !

وقرأ توفيق نسيم باشا الكشف ورماه وهو يقول : « هذه محسوبة صارخة ! هذا ضد القانون المالي ! » . فقبل لنسيم إن سعد زغلول يقول إن هؤلاء ضحوا بحياتهم من أجل بلادهم ! وقال توفيق نسيم : « هؤلاء مجرمون ! كيف يريد سعد باشا مني أن أعطى استثناءات للذين ألقوا علينا القنابل ! إن القانون المالي لا يسمع بهذا ! » واستدعى توفيق نسيم مستر ريجنالد بترسون المستشار المالي في وزارة المالية ، وسأله رأيه في هذه التعيينات ، فقال مستر بترسون إنها ضد القانون المالي على خط مستقيم !

وثار سعد زغلول عندما بلغه موقف توفيق نسيم وقال : « كيف نثور على بريطانيا أعظم إمبراطورية في العالم ، وصاحبة أكبر أسطول في الدنيا ، ونخضع للقانون المالي الذي وضعه الإنجليز ؟ » . . ولكن توفيق نسيم راوغ ! واضطر سعد زغلول أن يأمر بتعيين بعضهم في البرلمان حيث لا يوجد قانون مالي ! . . واستقال نسيم بعد ذلك

من الوزارة . وكان يقول إن أسباب استقالته أن سعد زغلول كان يريد أن يملأ الدولة بالمجرمين ؟ !

وكان من سخرية القدر حقاً أن سعد زغلول عين توفيق نسيم وزيراً للمالية في وزارته ، ومحمد سعيد باشا وزيراً للحقانية في وزارته ، وقد كان الجهاز السرى يلتقى عليهما القنابل في سنة ١٩١٩ لأنهما توليا الحكم في ظل الحماية البريطانية . . . ولقد كانت ثورة ١٩١٩ تحذر بأنهما لا تستطيع أن تفعل شيئاً لشهداء الثورة لأن الإنجليز كانوا يحكمون مصر فعلاً ، أو كما قال سير سيدنى سميث في مذكراته — صفحة ٩١ — وقد كان يومها من أكبر الموظفين الإنجليز في مصر : « في فبراير سنة ١٩٢٢ أنهت الحكومة البريطانية رسمياً الحماية على مصر ، وأعلنت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأطلق على السلطان لقب الملك ، وأعد دستور جديد ، واكتسبت البلاد كل مظاهر الاستقلال ، ولكن السلطان البريطاني لم ينقص إطلاقاً : المتدوب السامى البريطانى يقدم نصيحته للملك ، لكل مصلحة في الدولة مستشار بريطانى للوزير ، القضاة البريطانيون يجلسون في المحاكم إلى جانب القضاة المصريين ، كل موظف مصرى كبير في الحكومة بجواره موظف بريطانى يقدم له النصيحة . ومع أن سلطة بريطانيا لم تكن بصورة ظاهرة ، فإنها كانت دائماً موجودة ! . وكانت النصيحة البريطانية التى تقدم ، يجب أن يؤخذ بها . . فقد كان يسندوها دائماً جيش الاحتلال ! »

* * *

ولكن لماذا لم يفعل أحد شيئاً من أجل شهداء الثورة بعد معاهدة ١٩٣٦ التى قيل يومها إنها معاهدة الشرف والفضار ؟ ! . . كان يجب أن تمنح الدولة معاشات لأسر الشهداء والذين حكم عليهم بالإعدام ، ولكن هذا لم يحدث ! . . وكان يجب أن تسمى شوارع بأسماء هؤلاء الشهداء ، ولكن هذا لم يحدث . . وكان يجب

أن يصدر قرار بتعليم جميع أولادهم إلى أن يحصلوا على شهادات من الجامعة . .
ولكن هذا لم يحدث أيضاً ! . . ولقد كانت الأحزاب السياسية مؤلفة من أغنياء
وأصحاب ملايين . وكان من الممكن أن يجمع من هؤلاء مبالغ لمساعدة هذه الأسر
الجائعة . ولكن هذا لم يحدث . . وكان من الممكن أن تكتب قصص هؤلاء الأبطال
في كتب . ولكن هذا لم يحدث . فقد جاء وقت من الأوقات كان الاتصال فيه بثورة
١٩١٩ تهمة وليس شرفاً . . وكانت الصدارة للانتهازيين . ولذين تسلقوا على جثث
هؤلاء الضحايا والشهداء ! وهذا خطأ كبير لثورة ١٩١٩ !

ولعل من أكبر الأخطاء أن مذكرات سعد زغلول لم يقرأها أحد بعد وفاته .
ولا رسائله السرية لعبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للثورة . ولا رسائله السرية
التي كان يتلقاها أحمد ماهر الذي خلف عبد الرحمن فهمي في رئاسة الجهاز السري
بعد القبض على عبد الرحمن فهمي في آخر يونيو سنة ١٩٢٠ . لو أن أحداً
من القادة قرأ كل هذا عقب وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ لتغير مصير
ثورة ١٩١٩ ، لعرفوا رأي سعد في الطبقة العالية وضرر الاعتماد عليها . لعرفوا رأي
سعد في الملك فؤاد وفي النظام الملكي ، لعرفوا رأي سعد في الجهاز السري ودور العمان
النفراء فيه كما سجله فيما كتبه عن النجار « محمد فهمي على » الذي أعدم في قضية
الاغتيالات . . لعرفوا رأيهم في الأمراء والأسرة المالكة . لعرفوا رأيهم في الإقطاعيين
وأصحاب المصالح . . وأخيراً لعرفوا رأيهم في الذين ضحوا بحياتهم في
ثورة ١٩١٩ .

ولكن أحداً من هؤلاء لم يهتم بقراءة هذه المذكرات كلها ، أو يبحث عن رسائل
سعد زغلول وتعليقاته لعبد الرحمن فهمي . ولعل السبب أن خط سعد زغلول متعب
للقراءة ! إن قراءة الصفحة الواحدة تستغرق ساعة أو ساعتين في بعض الأحيان ،

ولكن كان من الممكن أن تؤلف لجنة لبحث هذه المذكرات . فهى أشبه بوصية لينين لزعماء ثورة روسيا . إنهم لم يستطيعوا نشر الوصية كلها . ولكنهم درسوها واستفادوا من التوجيهات الموجودة فيها . .

ثمن الضربة !

ولنتقارن هذا بالمكافأة التى حصل عليها مسر ألكسندر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، والذى كان يتولى منصب مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية . والذى لعب الدور الذى كشفناه فى مصرع السردار ! إن كين بويد التحق بالمخابرات البريطانية فى أوائل عام ١٩١٧ . . وأمامى دوسيه ألكسندر كين بويد فى إدارة المعاشات بوزارة الخزانة بالقاهرة . إن رقم الملف هو (٥٤٠ - ٣ - ٦) ، ونقلب أوراق الملف فنجد أنه عين فى حكومة السودان فى ٢٦ / ٩ / ١٩١٧ وليس فى الدوسيه طبعاً أن عمله الحقيقى هو موظف فى المخابرات البريطانية . . ولكن نجد أنه انتدب للعمل فى دار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة فى أول أبريل سنة ١٩٢٠ . إن هذا التاريخ له أهمية كبرى ! فقرار المخابرات البريطانية بنقله من الخرطوم إلى القاهرة صدر بعد أن اشتد نشاط الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ وقام بعمليات كبيرة ، وعجزت المخابرات البريطانية فى مصر عن الكشف عن الجهاز السرى . فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ أُلقيت قنبلة على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ أُلقيت قنبلة على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء ، وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ أُلقيت قنبلة على إسماعيل سرى باشا ، وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ أُلقيت قنبلة على محمد شفيق باشا ، وكانت المخابرات البريطانية تبذل جهدها للكشف عن الجهاز السرى للثورة ، وكان هذا هو السرى أن المخابرات البريطانية عينت كين بويد فى أول أبريل سنة ١٩٢٠

مديراً للمخابرات البريطانية في مصر ، تحت اسم سكرتير بشري بدار المتدوب السامى
البريطانى !

وما كاد كين بويد يتسلم عمله فى القاهرة حتى نظم عملية تلفيق قضية عبد الرحمن
فهى رئيس الجهاز السرى للثورة ، وقبض عليه فى آخر مايو وحكم عليه هو وعدد
من زملائه بالإعدام . ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ! وفى ٢٦ مارس
سنة ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا استقلال مصر . وسمحت بإنشاء وزارة الخارجية المصرية !
وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكى بتعيين مستر كين بويد مديراً عاماً لوزارة
الخارجية المصرية ! . . وفى أول يناير سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم بنقله مديراً عاماً
للإدارة الأوربية بوزارة الداخلية المصرية ! . . وفى يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ أصدر
إسماعيل صدقى باشا قراراً بأن يكون مرتب كين بويد ٢٠٠٠ جنيه سنوياً . فوق
بدل الاعتبار الذى كان يزيد على هذا المبلغ ! وعند توقيع إلغاء معاهدة ١٩٣٦
تم الاتفاق على إلغاء منصب مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية وأحيل إلى المعاش
فى يوم ١٦ مارس سنة ١٩٣٧ بمعاش قدره ٩٠ جنيه شهرياً . . وقررت الحكومة
المصرية . بمذكرة فى ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ ، منحه مكافأة قدرها ٥٠١٦ جنيهًا .
و ١٣٩ ملجأ . لأنه خرج قبل ٧ سنوات من انتهاء خدمته !

فهل يكافأ كين بويد بخمسة آلاف جنيه فقط . وهو الذى لعب الدور الأول
فى تلفيق قضية عبد الرحمن فهى . وهو الذى لعب الدور الأول فى حكاية مصرع
السرदार ! . . ماذا فعلت بريطانيا لمكافأة هذا الرجل الذى كان يدير المخابرات
البريطانية المصرية ، والذى قال التحقيق الذى نشرته الصحف الأمريكية فى عام
١٩٣٨ عن المخابرات البريطانية أن دور المخابرات فى مصرع السرदार كان من أعظم
جبطات المخابرات البريطانية فى تاريخها ! . . اننا نجد أن ملك بريطانيا أنعم على

كين بويد بلقب سير عقب اعتزاله خلمة الحكومة المصرية ! ولكن هل ما قدمه كين بويد يساوى فقط لقب سير ؟ ! إن دور كين بويد أدى إلى إسقاط سعد زغلول ، وإلى تحويل السودان إلى مستعمرة بريطانية ، وإلى الكشف عن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، فهل هذا كله يساوى لقب سير ؟ ! إن ملف مستر ألكسندر كين بويد فى وزارة الخزانة المصرية لا يقول أكثر من هذا . . فلا بد أن المخابرات البريطانية مظلومة فى الدور الذى نسب إليها فى مصرع السردار ! لابد أننا ظلمنا المخابرات البريطانية ، وظلمنا كين بويد رئيس المخابرات !

ولكننا لا نلبث أن نكتشف مفاجأة ! إنها ليست فى أرشيف وزارة الخزانة بالقاهرة . . وإنما فى مدينة كفر الدوار ! ! إن الحكومة البريطانية لم تلغ ملياً واحداً من خزائنها مكافأة لكين بويد رئيس المخابرات فى مصر ! ولكنها دفعت المكافأة من دم الشعب المصرى ! فقد عينت الحكومة البريطانية كين بويد رئيساً لمجلس إدارة شركة صباغى البيضاء ، التى يساهم فى نصف رأس مالها الإنجليز . . وكين بويد لم يسبق له أن عمل فى الصباغة ، أوفى الصناعة ، أوفى إدارة الشركات ! ولكنها مكافأة مستمرة لكين بويد مدير المخابرات على الخدمة العظمى التى قدمها ! ونذهب إلى حسابات شركة صباغى البيضاء ونطلع على هذه الحسابات فنذهل ! إن كين بويد قبض من خزانة شركة البيضاء فى كفر الدوار فى سنة ١٩٤٣ مبلغ ٥١,٦٥٢ جنيهًا و ١٣٠ ملياً !! نعم ٥١ ألف جنيه فى عام واحد ! . . وقبض كين بويد من خزانة شركة البيضاء فى كفر الدوار سنة ١٩٤٤ مبلغ ٥٣,٨٩٥ جنيهًا و ٤٢٤ ملياً ! نعم ٥٣ ألف جنيه فى عام واحد ! . . وقبض كين بويد من خزانة شركة البيضاء فى كفر الدوار فى سنة ١٩٤٥ مبلغ ٨٨,١٠٧ جنيهًا و ٩٧٠ ملياً ! نعم ٨٨ ألف جنيه فى عام واحد ! . . واستقال كين . . بد فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ومع ذلك فمسجل فى حسابات الشركة

أنه قبض في عام ١٩٤٦ مبالغ ٦٧,٤٧٨ جنيهاً و ٤٨٠ ملياً . نعم ٦٧ ألف جنيه في عام واحد !

وسجل في حسابات الشركة أن مجموع المبالغ التي تقاضاها كين بويد هو ٢٨٤.٠٥٥ جنيهاً و ١٧٨ ملياً . . . ونسيت أن أقول إن كين بويد كان مساهماً في هذه الشركة بثلاثة آلاف جنيه فقط دفعته الحكومة البريطانية . . . فلا بد أن الحكومة البريطانية تعرف أن كين بويد مدير المخابرات البريطانية بمصر قام بعمل ضخم يستحق عليه هذه المكافأة التي لم يسبق لها مثيل ! . . . إن الحكومة البريطانية أهدت المارشال « اللورد هيج » قائد الجيوش البريطانية في الحرب العالمية الأولى ١٠٠ ألف جنيه مكافأة له على انتصاره في الحرب ! . . . وأهدت الفيلد مارشال اللورد ألنبي ٢٥ ألف جنيه مكافأة له على فتح القدس !

فإذا فعل كين بويد ليأخذ مكافأة تبلغ أكثر من ضعف مجموع المكافأة التي حصل عليها الفيلد مارشال اللورد هيج والفيلد مارشال اللورد ألنبي ١٩

السفارة تسأل عن المعاش !

ومن الطريف أنه في ٥ يوليو سنة ١٩٦٣ أرسلت السفارة البريطانية في القاهرة خطاباً إلى وزير خارجية الجمهورية العربية تسأل : هل يصرف معاش مسز جون أرملة السير ألكسندر كين بويد ، وهو ثلاثة أثمان التسعين جنيهات المستحقة لكين بويد . . . وأجابت وزارة الخارجية بأن المعاش يصرف بانتظام منذ ٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ لمسز جون ، وأنه يحول لها إلى البنك الأهلي المركزي بلندن .

. . .

وهكذا كانت أموال مصر تنفق بهذا السخاء على مدير المخابرات البريطانية في مصر . . الذى كشف الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وكان أحمد عبد الحى كيرة . أحد أبطال الجهاز السرى ، يمشى فى شوارع إستانبول . جائعاً . عارياً . شريداً . مغلساً . . وقد تحول من رجل إلى قنبلة تهدد بالانفجار !

النجار الذى كتب عنه سعد زغلول !

فى مذكرات سعد زغلول أسماء ملوك وسلاطين وأهراء . وأسماء زعماء ورؤساء وزارات . ولكنه كتب فى مذكراته عن عامل نجار . . إنه شاب اسمه محمد فهمى على عمره ٣٠ سنة . صناعته نجار يكسب فى اليوم الواحد عشرة قروش . ولكن هذا النجار كان بطلا من أبطال ثورة ١٩١٩ .

انضم محمد فهمى على للجهاز السرى للثورة فى شهر نوفمبر ١٩٢١ . بعد القبض على رئيس الجهاز السرى عبد الرحمن بك فهمى . وبعد أن تولى الدكتور أحمد ماهر الإشراف على هذا الجهاز . التحق محمد فهمى على بخلية شقيق منصور . ولكنه لم يكن يكتفى بالانضمام إلى خلية واحدة . كان عضواً فى عدة خلايا تابعة للجهاز . كان يضرب بالرصاص . ويحصل على المعلومات . ويوصل الرسائل . وكان يعرف كثيراً من أسرار هذا الجهاز . . وكان يضطر - فى بعض الأحيان - أن ينقطع عن عمله . . فلا يكسب ملياً واحداً فى ذلك اليوم . ويأكل رغيفاً وطبقاً من الفول طول اليوم . ويسمع السلطات العسكرية تعلن عن مكافأة ألف جنيه . وخمسة آلاف جنيه . وعشرة آلاف جنيه . لمن يدلى بمعلومات عن الجهاز السرى . ولكنه كان يقرأ هذه الإعلانات التى تلصقها السلطات العسكرية البريطانية على الجدران ويضحك

ويعمضى ببسبب ليلته بدون عشاء . وكان بارعاً فى الهرب وتضليل البوليس . . كان يغير صناعته . فهو يوماً حداد ، ثم يصبح بعد ذلك نجاراً ، ويوما يرتدى ملابس فلاح ، ويوماً يرتدى بنطلوناً ، وعلى الرغم من مجهودات المخابرات البريطانية ، وعلى الرغم من مطاردة البوليس ، لم يستطع أحد أن يعرف من هو هذا الشاب الأسمر الذى يقوم بأخطر العمليات فى ثورة ١٩١٩ .

وقد اشترك فى عدد كبير من العمليات ، ولكن العملية الوحيدة التى لم يشترك فيها هى عملية قتل السردار . . واعترف شفيق منصور عليه وقبض عليه البوليس . . وقدمته النيابة العمومية فى قضية ماهر والنقراشى المشهورة بقضية الاغتيالات . . ووقف ممثل النائب العام يطلب الحكم بالإعدام على النجار محمد فهمى على ، ووجهت إليه ١٥ تهمة . .

أولاً : فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ : بشارع السد قسم بولاق بالقاهرة ، قتل عمداً العسكرى البريطانى بروكول بطريقة إطلاق عيار نارى عليه ، وذلك مع سبق الإصرار .

ثانياً : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بشارع قصر العينى قسم السيدة بالقاهرة قتل عمداً مستر الدرد براون بطريق إطلاق عيار نارى مع سبق الإصرار .
ثالثاً : فى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ : بشارع الفلكى قسم عابدين بالقاهرة ، قتل عمداً البكباشى كيث (من كبار الضباط الإنجليز فى البوليس) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

رابعاً : فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢١ : بمحديقة الأورمان بالجيزة ، قتل عمداً على حسين عوض (من رجال البوليس السرى) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

خامساً : في ليلة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ : بشارع المبتدیان قسم السيدة بالقاهرة
قتل عمداً المرحومين حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك (عضوى مجلس
إدارة حزب الأحرار الدستوريين) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليهما أصابت أولهما
في بطنه وفي أعلى ساقه اليمنى . وثانيتها في بطنه وساعده الأيمن . وذلك مع سبق
الإصرار .

سادساً : في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ : بشارع الجيزة بمديرية الجيزة قتل
عمداً المستر روبسون (من كبار الموظفين الإنجليز في مصر) بطريقة إطلاق أعيرة
نارية عليه أصابته في العمود الشوكي وأجزاء أخرى حساسة من جسمه وذلك مع
سبق الإصرار .

سابعاً : في يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ : بشارع السيتية قسم بولاق . شرع
عمداً في قتل العسكري البريطاني سورتون بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابته .
وذلك مع سبق الإصرار .

ثامناً : في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بشارع قصر العينى قسم السيدة بالقاهرة
شرع في قتل عبد الدايم إبراهيم (من رجال البوليس) بطريقة إطلاق عيار نارى عليه
أصابه . وذلك مع سبق الإصرار .

تاسعاً : في يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ : بخديفة الأورمان بالجيزة . شرع
عمداً في قتل المستر . و . براون (من كبار الموظفين الإنجليز في مصر) وابنه ووربية
ابنه بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابتهم . وذلك مع سبق الإصرار .

عاشراً : في يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ : بنحوار قسم الأريكية في القاهرة .
شرع عمداً في قتل العسكري البريطاني كوشو بطريقة إطلاق عيار نارى عليه أصابه
في البطن . وذلك مع سبق الإصرار .

حادى عشر : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بجهة المطرية قسم الوايلى بالقاهرة
 شرع عمداً فى قتل المستر أوبوند تنيش (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر)
 بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

ثانى عشر : فى يوم ١١ مارس سنة ١٩٢٢ : بجهة السبينة بالقاهرة ، شرع عمداً
 فى قتل المستر جون ماكنتوش (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) بطريقة إطلاق
 عيارين عليه أصابه أحدهما ، وذلك مع سبق الإصرار .

ثالث عشر : فى يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٢ : بجهة كوبرى الليمون قسم
 الأزبكية بالقاهرة ، شرع عمداً فى قتل الجنديين البريطانيين بيكر وتوسند بطريقة
 إطلاق أعيرة نارية أصابتهما ، وذلك مع سبق الإصرار .

رابع عشر : فى يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ : بشارع القاضى الفاضل قسم
 عابدين بالقاهرة ، شرع عمداً فى قتل الكولونيل بيجوت (من كبار الضباط فى الجيش
 البريطانى) بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

خامس عشر : فى سنة ١٩٢٣ : بمدينة القاهرة قتل عمداً خريستوتيريدس
 وشرع عمداً فى قتل ضباط بريطانيين وجنود بريطانيين ، وأشخاص آخرين ،
 بطريقة إلقاء قنابل عليهم فانفجرت ، وذلك كله مع سبق الإصرار .

الخبايا العجيب !

وكان النجار محمد فهمى على هو الذى صنع مخبأ القنابل والمسلسلات لهذه الخلية
 السرية ، وقد جعله فى بيت محمود إسماعيل الذى فتنشته المخابرات البريطانية وضباط
 البوليس الإنجليز عشرات المرات دون أن يصلوا إلى هذا الخبايا العجيب : إن مبنى هذا
 الخبايا فى دورة المياه فى منزل محمود إسماعيل أحد زعماء خلية الاختيالات ، وعندما
 الكتاب المتنوع - ثان

اعترف محمد فهمى على بمكان هذا الخبأ ، وذهب رسل باشا حكمدار القاهرة ومعه
إنجرام بك مساعد الحكمدار وكبار الضباط الإنجليز ، ورجال القلم السياسى ،
وعرف رسل باشا سره العجيب ، راح يهزأ به من اليمين إلى الشمال مراراً وتكراراً ،
وهو فى ذهول ، كيف عجزت كل قوى البوليس أن تكشف هذا الخبأ ، مع أنها
فتشت بيت محمود إسماعيل شبراً شبراً ، وقامت بحفر الأرض فى بعض الغرف دون
جدوى ؟ وقد بنى الخبأ بطريقة عجيبة : كانت أرضية المرحاض مساوية لأرضية دورة
المياه ، والأول من الأسمنت ، فصنع محمد فهمى على على هذا الاتساع صندوقاً
من الخشب تثبت أرضيته بأرضية المرحاض ، وكان ارتفاعه حوالى ٧٥ سنتيمتراً ،
بجوانب من الخارج وجوانب داخلية حول الفتحة التى توازى فتحة المرحاض الأصلية ،
وغطاء هذا الصندوق من الخشب ، ومفصول عن الصندوق بمسامير قلاووظ ، وتلك
المسامير ويرفع الغطاء عند وضع أو أخذ القنابل بداخل الصندوق ، ثم يغلق وتربط
المسامير القلاووظ ، ولاستطيع العين المجردة أن تعرف أن دورة المياه فيها مخبأ سرى ،
أو أن فيها مسامير قلاووظ .

واعترف محمد فهمى على بارتكابه هذه الجرائم كلها ، وبأنه هو الذى ابتكر ونفذ
هذا الخبأ العجيب . وفى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ أصدرت محكمة الجنايات حكمها
بإحالة أوراق محمد فهمى على إلى المفتى ، وأجلت الحكم فى شأن باقى المتهمين ، وهم
أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى وزملائهم . وفرج الناس لأن أحمد ماهر
والنقراشى والشيشينى لم يحكم عليهم بالإعدام ، ولم يهتم أحد بالنجار محمد فهمى على
الذى أحيل إلى المفتى توطئة للحكم عليه بالإعدام .

ولكن رجلاً واحداً اهتم بهذا النجار الفقير ، الذى ارتكب كل هذه الحوادث
وعنده ٧ أولاد ، وكان هذا الرجل هو زعيم ثورة ١٩١٩ . كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ :

« محمد فهمي علي ، هو أحد المتهمين في قضية الاغتيالات السياسية ، أظنه نجاراً . . وقد حكم بأن يؤخذ في أمرته رأي المفتي دون شركائه في التهمة ، مما يدل على نية الحكم عليه بالإعدام . ولم يهتم الجمهور بشأنه ولا استشر بشيء من الأسف لحاله ، إذ حصر كل همه في الآخرين ، والبحث عما ينتظرهم ، من الإدانة أو البراءة - والتهمة لم تكن برفقة مال ، ولا انتقاماً شخصياً ، بل لغرض سياسي قصده المحكوم عليه ، وهذا الغرض في حد ذاته ، يقطع النظر عن وسيلته ، غرض محمود ، هو إنقاذ الوطن من أيدي غاصبيه . سار هذا الشئ لهذه الغاية في الظلام ، من غير أن يشعر به أحد ، ومع كونه اجتهد في ألا يعلم به أحد ، ثم هو الآن قادم على الموت ، وما يرى له أحد . لماذا انصرف الناس عنه ؟ ألكونهم رأوا في فعله شناعة ؟ وفي وسيلته شراً يحوكل خير في قصده ؟ لا أظن ذلك ، إذ ما وجدت عند من حادثته في هذا الشأن - شعوراً به . وإنما أظن أن هذا لكون ذلك البالس من العامة ، الذين لا يهم الجمهور موتهم أو حياتهم . إن كان الأمر كذلك ، فكيف يخرج من هذا الجمهور من يعرض للخطر حياته خدمة لهذا الجمهور ؟ ربما يقال إنه لم يعرض حياته لأى خطر ، لأنه اتخذ كل احتياطات ، وما أقدم على ما أقدم عليه من شر ، إلا بعد أن استيقن من سلامته . إن كان الأمر كذلك ، فلماذا انبعثت نفسه للقيام بهذا العمل ، وتكليف نفسه بتعب التوفى من خطره ؟ » .

وقود الثورة

وهذه هي المرة الوحيدة التي يدون سعد زغلول - بخط يده ، في مذكراته - عن رأيه بصراحة في أعمال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، ويتحدث بوضوح عن أهمية

هذا العمل . وعن الجنود الفقراء المجهولين الذين اشتركوا في الجهاز السرى ، وضحووا بحياتهم من أجل هذا الشعب . . ولكن أهم من هذا كله أن سعد زغلول يأسف لأن رأى العام لم يهتم بهذا النجار ، لأنه من الشعب الفقير ، ولهذا لا يهتم الناس بموته أو حياته . وهو يخشى من هذا الإهمال أن يؤدى إلى ألا يخرج من هؤلاء الفقراء من يقوم بهذه الأعمال المقصود بها تحرير الوطن من الاستعمار . وواضح من هذا أيضاً أن سعد زغلول كان من رأيه أن يستمر الجهاز السرى فى عمله . . وأنه لا يمكن الرد على عنف الاستعمار إلا بعنف يقابله . .

ويظهر بخلاء رأى سعد زغلول فى الذين قاموا بالثورة خفية ، والذين كانوا وقوداً لها ، ولقد كتب سعد زغلول فى مذكراته بالحرف الواحد يوم ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ : « لقد دلت هذه المحنة التى نجتازها - على ضعف شديد فى الأخلاق ، وهبوط عظيم فى روح الناس . ولا سيما فى الطبقة العالية وما تحتها . . . فإنها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم - وخور . . دلت على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية معنى ، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن ، وتميل إلى المظاهر الكاذبة وتعبد القوة . . . ومع أن المتعلمين منهم أفسد هم أخلاقاً - وأحطهم صفات : يجرمون ثم يتباهون بالإجرام . . . ويأتون المنكر ثم يتفخرون بإتيانه . . كأن بينهم وبين الفضل عداة » . .

أمام المشقة !

ولقد كان هذا هو شعور سعد زغلول بعد مصرع السردار ، وبعد أن فوجئ به ، وبعد أن شعر بأن هذه العملية موجهة ضده ! . . وقد بقى موجّه هذه الضربة لغزاً ! وكان سعد زغلول يقول لأصدقائه إنه عندما تقع جريمة يجب أن نعرف المستفيد منها . . وكان سعد يقول دائماً : إن المستفيد من جريمة قتل السردار هو الملك والإنجليز . .

إن الملك تخلص من وزارة الشعب ليحكم حكماً دكتاتورياً.. وتخلص الإنجليز من الوزارة الوطنية التي تطالب بالاستقلال . ايجيئوا بوزارة تنفذ أوامر المندوب السامي البريطاني وجعل السودان مستعمرة بريطانية . واقد كان يبدو من مذكرات سعد زغلول - بوضوح -- أنه يؤمن بوطنية الذين ارتكبوا هذا الحادث . فقد كتب في مذكراته يوم تنفيذ حكم الإعدام فيهم يقول بالحرف الواحد :

٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« في يوم ٢٣ الجارى . فى الساعة السابعة صباحاً . نفذ الحكم بالإعدام فى المحكوم عليهم فى قضية السردار . إلا عبد الفتاح عنات . حيث استبدلت عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة . ولقد أبدى المنفذ عليهم الحكم ثباتاً عظيماً . إلا شفيق منصور . فإنه كان جباناً وقد قال إبراهيم موسى حينذاك . إنه حكم عليه لكونه سعديا ، ولكنه سعدى إلى الممات . ثم هتف : يخيا سعدا ! ولم يتأثر الناس لإعدام شفيق منصور ، بل ربما كثيرون شمتوا به . وأعجبوا بشجاعة محمود إسماعيل وثباته . واستخفافه بالموت حتى لحظة الأخيرة ، ومثله محمود راشد ، ثم الباقون » .

اليد الخفية !

انتهى نص مآكته سعد زغلول فى مذكراته . . وهذا دليل واضح على أن سعد زغلول معجب بهؤلاء الأبطال . ماعدا شفيق منصور . الذى اعترف على قيادة الجهاز السرى إثرة ١٩١٩ . ولكن سعد زغلول بقى طول حياته يعتقد أن يداً خفية وراء هذا الاغتيال . وأن هذه اليد الخفية اتصلت بأحد قتلة السردار وأفهمته أن قتل السردار عمل وطنى . وعندئذ قامت الخلية السرية باغتياله ، دون أن ترحع إليه . وكان سعد زغلول يتهم الملك . ويتهم الإنجليز .

ولا يمكن للمؤرخ أن يقبل هذا الاتهام على علته ! . . هل من المعقول أن يشجع الإنجليز على قتل السردار الإنجليزي ؟ . . إن التاريخ يقول إن لقلم المخابرات البريطانية أكثر من سابقة في هذا الموضوع . إن التاريخ ناسى يقول إن الإنجليز هم الذين قتلوا الجنرال جوردون في الخرطوم ! فهل كانت يد التدبير الخفية في قتل السردار هي يد المخابرات البريطانية ؟ . . وهل أرادت المخابرات البريطانية - بالاشتراك مع الملك - أن تتخلص من سعد زغلول ، وتفصل السودان عن مصر ؟

التحقيق الخطير

إن المؤرخ لا يستطيع أن يقبل هذه النظرية ، على الرغم من معقوليتها ، إلا بوثيقة ! . . وقد ظهرت هذه الوثيقة بعد مصرع السردار بأربعة عشر عاماً !
في أوائل عام ١٩٣٨ قام عدد من الصحفيين الأمريكيين بتحقيق ضخم عن المخابرات البريطانية ، واتصلوا بعدد من الذين كانوا يعملون في هذه المخابرات ثم اعتزلوا العمل . وسافر عدد من هؤلاء الصحفيين إلى لندن ، وإلى عدد من عواصم العالم لجمع معلومات عن هذا الجهاز الخطير . وفي الوقت نفسه اطلعوا على عدد من الوثائق السرية الموجودة في أرشيف المخابرات الأمريكية ! . . وبعد كل هذا نشروا هذا التحقيق في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٨ في جريدة « السانداى هيرالد » الأمريكية . وفي ٢٠ صحيفة أمريكية أخرى من صحف « هيرست » في الوقت نفسه .
وقامت قيادة السفارة البريطانية في واشنطن . . وذهب سير رونالد لنس السفير البريطاني ، وقابل مستر كوردل هل وزير الخارجية الأمريكية ، محتجاً على إذاعة هذه الأسرار التي تسمى لبريطانيا حلقة أمريكا ! . . فما هو هذا التحقيق الصحفي

الذى أقام الدنيا وأقعدھا فى تلك الأيام ١٩ . . لقد جاء فى هذا التحقيق ما بأتى :
 « كانت المخابرات البريطانية فى القرن الماضى محتفية عن أنظار الناس . وكان كبار
 رجال وزارة الخارجية البريطانية هم وحدهم العالمين بالأعمال العظيمة التى تقوم بها
 المخابرات البريطانية . ولكن بمرور السنوات أصبح للمخابرات البريطانية شأن عظيم .
 وصار لها رأى كبير فى سياسة بريطانيا الخارجية . وكثيراً ما يسير رجال المخابرات
 البريطانية فى سياسة مضادة لسياسة الحكومة . وإن هناك أربع خبطات سياسية
 كانت السبب فى تقوية نفوذ قلم المخابرات البريطانية . ووضعه فى المكان العظيم
 الذى يحتله فى الوقت الحاضر (١٩٣٨) . . »

وراح التحقيق الصحفي بشرح الضربات الأربع التى وقعت فيها إدارة المخابرات
 البريطانية . والذى يهمننا من هذا التحقيق الخطير « الضربة الرابعة » ! . .
 ونظراً لأهمية هذه الضربة الرابعة ، رأينا أن ننشر صورة فوتوغرافية لما نشرته
 الصحف الأمريكية عنها فى نهاية هذا الكلام . قال التحقيق الصحفي :
 « إن الخطة الرابعة الكبرى هى أبرع ما قام به عملاء إدارة المخابرات البريطانية . .
 إنهم استطاعوا فتح السودان دون إراقة دماء . باعتباره إحدى مستعمرات التاج
 البريطانى . كانت هذه المستعمرة الإفريقية . التى تقع جنوب مصر تماماً . فى عام
 ١٩٢٤ تحت الحكم البريطانى المصرى ، وكان وجود مصر فى السودان أمراً يضايق
 بريطانيا . وفى سبيل التخلص من وجود مصر فى السودان : صدرت التعليمات لإدارة
 المخابرات البريطانية بأن تبذل كل مافى وسعها لتحقيق هذا الغرض . ولما كانت إثارة
 نزاع على بين بريطانيا ودولتها التابعة مصر . أمراً غير صائب ؛ فقد انتظرت إدارة
 المخابرات البريطانية الفرصة لتنفيذ الخدعة بطريقة ملتوية . وحانت الفرصة فى عام
 ١٩٢٤ ، إذ دعا اللورد ألكسندى - المندوب السامى فى مصر يومئذ - حاكم السودان العام

إلى اجتماع يعقد في القاهرة ، وكان اللورد ألنبي لايدري شيئاً عن العمل الذي تقوم به إدارة المخابرات البريطانية من وراء الستار . وفي اليوم الذي وصل فيه الحاكم العام سيرلي ستاك أطلق قذبة مجهولون النار عليه ، وقتلوه في الشارع . وأتاح هذا الاعتقال البشع لوزارة الخارجية فرصة مناسبة لإرواء غليلها . . . فبعد الحادث باثنتي عشرة ساعة ، طلبت بريطانيا تعويضاً لأرملة ستاك قدره ٢,٥ مليون دولار (نصف مليون جنيه في ذلك الوقت) . . . وبعد ٢٤ ساعة ، صدر الأمر بطرد مصر من السودان . واضطرت مصر الملعة أن تدفع وأن تخرج من السودان ، واكتسبت بريطانيا سيطرة تامة على السودان ، بفضل براعة إدارة المخابرات البريطانية ! . . . ومنذ ذلك الحين أصبح في استطاعة بريطانيا أن تسيطر على مياه النيل لتجوع مصر العنيلة ، حتى تدفع لشروطهم بسهولة . واليوم تتولى إدارة المخابرات البريطانية حكم السودان ، ومع أنه مستعمرة للتاج فإنه لا يقع في اختصاص وزارة المستعمرات ، بل تنفرد وزارة الخارجية بحكمه ، وكان موظفوها في السودان أعضاء في المخابرات البريطانية » . هذا هو نص التحقيق الصحفي الخطير الذي نشر في أمريكا منذ أكثر من ٣٦ سنة !

الفصل الرابع عشر

ختام المعركة

الجهاز السرى ينقل نشاطه إلى لندن ليرة على العدوان البريطانى

هل انتقل الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ إلى لندن عقب مصرع السردار ؟ وهل حاول أن يرد على العدوان البريطانى ، الذى وقع بعد الإنذار البريطانى ، بمحاولة اغتيال رئيس وزراء بريطانيا ، ووزير خارجية بريطانيا ، ووزير مالية بريطانيا الذين لعبوا الدور الأول فى هذا العدوان ؟ وهل وضع خطة لنسف دور الوزارات فى لندن نفسها ، وإحداث زعر فى العاصمة البريطانية لم يسبق له مثيل ! ؟ وهل قرر الجهاز السرى لثورة أن ينقل نشاطه فجأة من القاهرة إلى لندن بعد أن شل الإرهاب المفاجئ والاعتقالات المتوالية ، والمظاهرات البحرية والاستعراضات الحربية نشاط الجهاز فى داخل مصر ؟

كان معروفاً أن مستر كين بويد مدير الإدارة الأوروبية فى وزارة الداخلية ، والذى كان يتولى فى الوقت نفسه منصب مدير المخابرات فى مصر ، قد تولى جميع سلطات الأمن عقب استقالة وزارة سعد زغلول ، وتولى أحمد زيور باشا رئاسة الوزارة . وكان من بين الأوامر التى أصدرها فرض رقابة على جميع الخطابات التى تدخل إلى مصر من الخارج ، وجميع الخطابات التى تخرج من مصر إلى الخارج ، وكان أحد موظفى المخابرات البريطانية هو الذى يشرف بنفسه على عملية الرقابة على البريد . وفى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وبعد مصرع السردار بأحد عشر يوماً ، تقدم الرقيب الإنجليزى بخطابين مشتبّه فيهما ! الخطاب الأول موجه إلى محمد محمد يحفظ

والخطاب الأول ملق من مكتب بريد القاهرة العموى ، والخطاب الثانى ملق من مكتب بريد الإسكندرية العموى . واستوقف نظر الرقيب البريطانى أن محمد محمد هذا موجود فى إستانبول وفى لندن فى وقت واحد ، وأن عنوانه فى البلدين هو شبك البوستة ! . ففتحت المخابرات البريطانية الخطابين فوجدت أنهما لا يحتويان إلا على التحيات والسلامات والأشواق والسؤال عن الصحة ، ولا شئ يستوجب الارتباك ! ووجدت أن الخطبين مختلفان ، وأن الخبر فى الخطابين ليس واحداً . ولكن مستر كين بويد شك فى الأمر ، وأصدر أمره بإرسال الخطابين إلى المعمل الكيماوى التابع للمخابرات البريطانية فى مركز قيادة الجيوش البريطانية فى القاهرة . وقام المعمل بوضع الخطابين البريثين فى عدة أحماض وإذا بمدير المعمل يبادر بالذهاب إلى وزارة الداخلية ويقابل كين بويد ، ويبلغه أنه اكتشف أن الخطابين مكتوبان بالبحر السرى وأن فيهما أشياء خطيرة ، وأن الخطاب الأول عبارة عن تعليمات مرسلة من القيادة الثورية فى القاهرة إلى محمد محمد الذى يقيم فى صاحبة (وعبلى) فى لندن وفيه ما يأتى :

- ١ - صدر أمر القيادة بوقف جميع النشاط مؤقتاً داخل القطر المصري ، بسبب رقابة البوليس وعمليات القبض والإغتيال والبطش .
- ٢ - تمت الموافقة على أن تقوموا أنتم بعملية ديسمبر .
- ٣ - المطلوب أولاً التخلص من بلدوين (رئيس وزراء بريطانيا يومئذ) ، ومن

أوستن تشمبرلين (وزير الخارجية) ، ومن ونستون تشرشل (وزير المالية) وهم المسؤولون عن الإنذار الدنيء .

٤ - يحسن أن يكون العمل مصحوباً بإلقاء قنابل على أبنية الوزارات .

٥ - يفضل يوم ٩ ديسمبر لانشغال الجميع بافتتاح البرلمان .

٦ - الأسلحة موجودة مع الأصدقاء في لندن ، والذين يقومون بالعمليات هم الأشخاص المتفق عليهم من قبل .

٧ - عبده يحضر ويتولى قيادة عملية ديسمبر ، وبعد ذلك يخرج فوراً .

والخطاب الثاني موجه إلى « عبده » في إستانبول يكلفه أن يسافر فوراً إلى لندن ، ويقابل محمد عبده ، ويتلقى منه التعليمات لتولى عملية ديسمبر ، ثم يخرج فوراً بالجواز المزور .

ووصل هذا الاكتشاف العجيب إلى مستر كين بويد - رئيس المخابرات البريطانية في مصر في مكتبه بوزارة الداخلية - المسمى « رسمياً » مدير الإدارة الأوربية . وكان ذلك في مساء يوم الأربعاء ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . وكان أول ما يتبادر للذهن أن هذه خدعة من الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأنه أراد أن يثير الفرع في العاصمة البريطانية انتقاماً لثورة ١٩١٩ . ولكن مستر كين بويد قال إنه تلقى في نفس الوقت معلومات أكيدة بأن هذه العملية صحيحة مائة في المائة . وأصرع مستر كين بويد في الحال إلى دار المندوب السامى البريطانى في قصر الدويارة، وأيقظ اللورد ألنبي المندوب السامى من النوم ، وأطلععه على ترجمة الخطابين وعلى التقرير الذى كتبته إدارة المخابرات البريطانية في القاهرة عن المعلومات التى وصلت إليها في هذا الشأن . وعقد اجتماع حضره اللورد ألنبي وكبار رجال المخابرات البريطانية في مصر .

وكان من رأى اللورد أُلنبي ضرورة إخطار المخابرات البريطانية في لندن وإستانبول بالعملة فوراً ، لكن تراقب مكتبى البريد في لندن وإستانبول ، فإذا جاء من اسمه محمد محمد أو محمد بك محمد لاستلام أحد الخطابين يقبض عليه فوراً ، ولكن كين بويد مدير المخابرات اعترض على هذا بأن الوقت لا يسمح بمثل هذا الإجراء ، فإنه يبدو من الخطابين أنهما حلقة من سلسلة تعليمات ، سبقتها تعليمات أخرى لم تضبط ، ولابد أن هناك أسماء أخرى أرسلت إليها التعليمات في بلاد أخرى ، ولم تستلفت نظر الرقيب الذى لا يستطيع أن يفتح كل خطاب مرسل للخارج ، بل يكتفى بفتح الخطابات المشكوك فيها ، وأنه يخشى أن يتم الحادث فعلا في ٩ ديسمبر ، لأن إبريلان سيفتتح رسمياً يوم ٩ ديسمبر ، وسيحضر الملك الافتتاح . . ، وأنه - لهذا - يرى أن المسألة أخطر من أن يتخذ فيها إجراء في المخابرات ، بل إنه يجب الإبراق في الوقت نفسه إلى وزير الخارجية البريطانية للمبادرة باتخاذ الاحتياطات .

وفي فجر يوم الخميس ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أرسل لورد أُلنبي المندوب السامى البريطانى من القاهرة بوقية مستعجلة جداً إلى وزير خارجية بريطانيا مستر أوستن تشمبرلين ، يبلغه ما اكتشفته المخابرات البريطانية ، طالباً منه المبادرة فوراً باتخاذ الاحتياطات الكاملة للمحافظة على سلامة الوزراء البريطانيين . . فهل كان الجهاز السرى يومها قد علم بأن اللورد أُلنبي يلح على وزارة الخارجية البريطانية في اعتبار سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد رهائن يعلمهم بدون محاكمة ، كما اعترف بذلك لوزير أمريكا المفوض في القاهرة دكتور مورتون هاول ؟ . . وأنه أراد أن يرهب الإنجليز ، فخلق هذه المؤامرة الوهمية ، لتهدى لهم في لندن ، وبذلك لا يمحضون في سياسة الإرهاب والبطش التى بدأها لورد

النبي في القاهرة ؟ . . وهل قصد الجهاز السرى أن يقع الخطابان الغريبان في يد المخابرات البريطانية ، لكي تستنتج منهما ما استنتجت ، وبذلك يشعر الإنجليز بأن المقاومة في مصر لم تنته ، وإنما هي تشتد وتتضاعف ، وتنتقل إلى الإنجليز في بلادهم ، وتثير فيهم من الفرع والرعب أضعاف ما أثاروه في قلوب المصريين عندها أرسلوا لم الأساطيل تحتل الإسكندرية ، وأرسلوا لهم الجيوش تمشى في مظاهرات عسكرية في شوارع المدن الكبرى ، وراجوا يعزلون الوزارات ويقيمون الوزارات ، ويحكمون ويستبدون ويظفون في البلاد !

لو أن الجهاز السرى أراد هذا كله ، لكان بلا شك قد وفق فيما أراد ، وحقق أهدافه . . ولكن يبدو أن المسألة كانت أكبر من عملية تهديد فقط ، وقد عدت إلى مذكرات سعد زغلول ، ولفت نظري أمر غريب . ففي هذه الفترة بالذات لم يكتب سعد زغلول حرفاً واحداً في مذكراته ! مع أنه اعتاد أن يكتب مذكراته يومياً ! ثم وجدت حقيقة أخرى ، هي أنه - في هذا الموعد بالذات - لم يكن أحمد ماهر قد اعتقل بعد ، ولا حسن كامل الشيشي ، ولا كثير من أعضاء الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وأنه حدث فعلاً أن عدداً من خبراء الخطوط استدعوا إلى وزارة الداخلية في تلك الأيام وعرضت عليهم خطوط في غلافين ، ليقارنوها بخطوط عدد من الزعماء والشخصيات المعروفة . ولكن كل هذا ليس دليلاً على أن شيئاً من هذا قد حدث ، فقد يكون مستر كين بويد روى هذه القصة للتدليل على كفاءته ومهارته ! وقد يكون بعض أعضاء الجهاز السرى روى هذا الحادث للتدليل على قوة هذا الجهاز ، الذي أصيب بنكسة عقب مصرع السردار . .

وهنا نضطر إلى أن نذهب إلى لندن نفسها ، لنحقق هذا الحادث الخطير . . لقد ثبت أن المخابرات البريطانية في ذلك التاريخ اتخذت إجراءات معينة ضد

جميع المصريين في بريطانيا . . وثبت أن المخابرات البريطانية أخطرت المخابرات الفرنسية بأن تراقب جميع الموانئ الفرنسية ، وتقبض على كل مصرى يحاول السفر من فرنسا إلى إنجلترا . . ورجع إلى الصحف البريطانية الصادرة في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٤ . لاشئء عن المؤامرة في أول ديسمبر ، و ٢ ديسمبر ، و ٣ ديسمبر و ٤ ديسمبر .

ولكن فجأة ظهرت كل صحف إنجلترا بخبر عجيب مثير ! في يوم الجمعة ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ظهرت جريدة الديلي ميل ، لسان حال حكومة المحافظين في تلك الأيام ، وفي أبرز صفحة فيها خبر ضخم بعدة عناوين : « مؤامرة لقتل الوزراء ! . . البوليس المسلح يحرس أعضاء مجلس الوزراء ! . . عصابة للاغتيال من الوطنيين المصريين ! . . لورد أللني يحدّر ! » . وقالت الجريدة بالحرف الواحد : « تم وضع أعضاء مجلس الوزراء البريطانى تحت حراسة خاصة من رجال البوليس ، على أثر المعلومات التى وصلت من مقر قيادة لورد أللني المندوب السامى البريطانى في القاهرة . قال اللورد أللني في برقيته إنه تم اكتشاف مؤامرة لاغتيال الوزراء الكبار في الحكومة البريطانية . وقد تويلت هذه المعلومات باهتمام بالغ ، حتى إن وزير الداخلية سير وليام جونسون هيكس أصدر على الفور تعليمات عاجلة بوضع حرس مسلح بالملابس المدنية لحراسة عدد معين من زملائه الوزراء بالليل والنهار . إن هناك كل الدلائل التى توحى بأن هذه المؤامرة هى نتيجة لأعمال الدعاية التى قام بها وحرض على ارتكابها حزب سعد ، وهو الهيئة التنفيذية للمنظمة المصرية الوطنية المتطرفة » . ثم قالت الجريدة بعنوان « الطلبة المصابون بالهستيريا .. كيف يستخدمهم المصريون المتآمرون كأدوات » : إن لهذه الهيئة مبعوثين يتولون القيام بأعمال الدعاية والأعمال الأخرى ، وهم منتشرون في جميع أنحاء أوروبا ، وفي ألمانيا

بصفة خاصة ، بل في كل مكان يستطيعون إلهته توجيه الدعاية بصورة خطيرة ضد بريطانيا ولا يخفى أيضاً أنه حتى في هذا البلد - بريطانيا - تحتفظ هذه الهيئة بممثلين لها ، فعندما زار سعد زغلول رئيس الوزراء الوطنى هذه البلاد في شهر سبتمبر الماضى لإجراء مباحثات مع مستر رامزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ، كانت هناك دلائل واضحة على نشاطهم ، وقد تجلت هذه الدلائل في الاستقبالات الحماسية التي قوبل بها الزعيم المصرى ، كلما ظهر في أى مكان عام . إن لندن لم تكن في يوم من الأيام مليئة بالطلبة المصريين من الشبان والفتيات كما هي اليوم ، وفي الوقت الذي يتمتع فيه هؤلاء الطلبة بمزايا التعليم في بريطانيا العظمى ، كانت مشاعرهم تلهب بفضل التعاليم الوطنية التي يلقنها لهم مبعوثو هذه الهيئة الذين يتجولون في كل مكان يوجد فيه هؤلاء الطلبة ، ويحثونهم على الثورة ، ويلقون عليهم المحاضرات عن طغيان بريطانيا .

« وقد أدت هذه التعاليم إلى إصابة عدد كبير منهم بحالة هستيريا ، وجدوا متنفساً لها في الهتاف : « تحيا مصر والسودان ! » - « تحيا سعد زغلول ! » - « تحيا الاستقلال التام ! » . إن هؤلاء الشبان والفتيات المصابين والمصابات بهستيريا هم الأدوات التي يعمل حزب سعد زغلول عن طريقها . إن وسائل هذه الهيئة تعيد إلى الأذهان اغتيال سير وليام كيرزون ديلي أحد كبار البريطانيين الذين كانوا يعملون في الحكومة الهندية ، وقد قتل في المعهد الإمبراطورى في حى كنسنجتون في يوليو سنة ١٩٠٩ ، عندما أطلق عليه الرصاص طالب شاب يدعى ديناجرى ، وكان هذا الطالب واقعاً تحت تأثير الثوار الهنود . وعندما اعتقل ديناجرى وجد في حوزته منشور كتبه بخط يده ، وأعلن فيه أن خلاص الهند يتوقف على القضاء على الراجوات والحكم البريطانى . وهذا الشيء نفس الشيء الذي يلقنه الوطنيون

المصريون للشباب الذى يسهل التأثير عليه ، فى كل شىء يتصل بالنفوذ البريطانى فى مصر » .

ثم قالت جريدة الديلى ميل فى نفس اليوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بعنوان « مضاعفة البوليس - توقع زيادة عدد رجال البوليس فى لندن » : « إن اكتشاف المؤامرة التى دبرت لاغتيال أعضاء مجلس الوزراء البريطانى نبه أذهان السلطات فى الداخل إلى ضرورة مضاعفة قوة البوليس ، وقد أصبح من المعترف به الآن أن سيف لجنة « جويس » الذى سيط على المصروفات الحكومية لتخفيضها ، والذى طبق على البوليس فى البلاد بصورة حاسمة لا مبرر لها - هذا التخفيض أدى إلى أن أصبح البوليس فى الوقت الحاضر غير كاف لمواجهة الأعباء الكثيرة التى تفرضها عليه القوانين والحكومة المحلية ، ذلك إلى جانب مهمته الأساسية فى المحافظة على الأمن العام . ومن المفهوم أن سير وليام چونسون هيكس وزير الداخلية قد وجه اهتماماً خاصاً لهذه المشكلة ، وهو مصمم على اتخاذ الخطوات التى تكفل زيادة قوات البوليس ، وخاصة فى العاصمة الإنجليزية ، فى أقرب وقت ممكن . ذلك أن الحقائق التى اتضحت أخيراً فيما يتعلق بنشاط الأجانب والشيوعيين فى هذه البلاد - قد جعلت هذه الخطوة أمراً لا بد منه . فقد اكتشفت الدولة ، أن مركزاً لمنظمات من جميع الأنواع موجود فى لندن » .

انتهى ما قالته جريدة الديلى ميل فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . ولم تكن المسألة خبراً عادياً أو مبالغاً فيه ! فإن التحقيق الذى أجريناه فى لندن أثبت ما يأتى :

أولاً : ما كادت تصل برقية اللورد اللنبى من القاهرة إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية حتى ذهب فوراً واجتمع برئيس الوزراء .

ثانياً : دعى مجلس الوزراء البريطاني على الفور للاجتماع يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، و عرض وزير الخارجية على المجلس نص بريقة لورد ألبني .

ثالثاً : على أثر الاجتماع دعا سير وليام هيكس وزير الداخلية كبار موظفي سكوتلانديارد في اجتماع دام ساعتين في مكتبه لبحث التدابير التي تتخذ ، وذلك بعد ظهر يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

رابعاً : أبلغ الخبر إلى فرع خاص في المخابرات لانتداب أخصائيين في المؤامرات والقنابل ، من الذين اشتركوا في أدق التحقيقات وأخطرها في أثناء الحرب العالمية الأولى .

خامساً : قرر مؤتمر سكوتلانديارد — كما هو مسجل في سجلات هذه الإدارة يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — مضاعفة عدد ضباط البوليس المكلفين بمحراسة جميع الوزارات ، وأن يسلح جميع الحراس غير المسلحين ، بالمسلحات كما كانت الحالة في أيام الإرهاب الذي انتشر عقب اعتداءات رجال السين فين (الحزب الوطني الأيرلندي الذي كان يقوم بعمليات إرهاب داخل إنجلترا) وهي الإجراءات التي كان يتخذها البوليس لمواجهة اعتداءاتهم .

سادساً : صدرت الأوامر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى الحرس الذي يتولى حراسة هويت هول (وزارة الخارجية البريطانية) بأن تتخذ الإجراءات التي تتخذ في حالة ما إذا وقع اعتداء على أحد الوزراء أو أحد أبنية الحكومة ، وكانت هذه الأوامر حازمة .

سابعاً : زيد فعلا في يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد رجال البوليس السري والعلمي في الاجتماع الذي عقده حزب المحافظين ابتهاجاً بانتصارهم في الانتخابات

وقد كان الغرض من هذه الاحتياطات ، مضاعفة الحراسة الموضوعة على الوز
الذين حضروا الاجتماع .

وكل هذه الإجراءات تدل على أن المؤامرة كانت جدية فعلا ، وعلى
الخبايا البريطانية أطمأنت إلى أهمية المعلومات التي اكتشفتها من الرسا
المضبوطة ، ومن البيانات التي حصلت عليها الخبايا البريطانية من جها
أخرى . . ولكن التفكير في ارتكاب مثل هذه الجريمة يقتضى تنظيماً كبيراً
أو - على الأقل - خيالاً كبيراً . . ولقد كنت دائماً مهتماً بأن أصل إلى أصل التث
السرى لثورة ١٩١٩ ، ومن أين استمد أصله ؟ ؟ . . لم يكن نظام الخلايا الشيو
معروفاً في مصر في تلك الأيام . . ولذا تتبع منبع هذا التنظيم السرى لأمر يست
الدراسة فعلا . .

عقب ثورة عرابي

في مذكراتي بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ : « اجتمعت بالدكتور أ
ماهر باشا في داره عقب الحفلة التي أقيمت لتأييد الأستاذ عزيز مشرق
الانتخابات ، وجرى حديث عن ثورة ١٩١٩ وتنظيماتها السرية ، وسألت الدكتور
ماهر عن بعض تفاصيل الحوادث ، فقال إنه أقسم اليمين ألا يتكلم عن
الحوادث إلى أن يموت ، فقلت له إنني لا أريد أسماء ولكني أريد أن أ
مسألة تاريخية ، وهي : من أي بلد ، أو من أي ثورة استمدت ثورة ١٩١٩ ش
تنظيمها السرى ، ومن هو البهمن الذي وراء هذا التنظيم ؟

فقال الدكتور ماهر باشا وهو يضحك : قد تدهش إذا علمت أن هذا التث
مصري مائة في المائة ، فلعلك لا تعلم أن سعد باشا هو أول من ألف جمعية -

في مصر لمقاومة الاحتلال ، عقب هزيمة عرابي مباشرة وفيه مع زملائه في الخارج وكان هذا التنظيم هو تأليف خلايا متصلة ببعضها البعض ، لا يزيد عدد كل خلية عن اثنين ، ولا يعرف الأعضاء بعضهم بعضاً ، وأنه وضع هذا الذ مع حسين صقر شريكه في المحامرة ، ولم يكن سعد باشا يريد إنشاء جمعية سرية بغضه أشخاص ، بل كان غرضه ، عقب هزيمة عرابي ، إنشاء حزب « تحت الأرض » .

وفي سنة ١٩١٨ قابلت أنا وعبد الرحمن بك فهمي سعد باشا في بيته لهذا المطالبة بحقوق مصر ، وقال سعد باشا إن السلطة العسكرية البريطانية مسيطرة على البلد ، والبلد محكوم حكماً إرهابياً ، والأحكام معلنة ، والرقابة على الصحف قائمة فلا بد من العمل السري ، وروى لنا سعد باشا قصة تنظيمه السري بعد ثورة عرابي وقال إن طريقة الخلايا الصغيرة هي التي أدت إلى نجاحه من الإعدام ، لأنه عند قبض عليه لم يكن من المستطاع الحصول على شهود ، ولم تجد المحكمة أدليلاً عليه وقد استغلت من هذه الفكرة الغربية ، ولكنني وإخواني أدخلنا عليها كثيراً من التغيرات والتحسينات التي تلائم التطور الذي حدث في خلال الخمسة والعشرين عاماً التي تلت ثورة عرابي ، ولكن أساس الفكرة كان الحزب السري الذي أنشأه سعد باشا تأليفه وهو شباب عقب ثورة عرابي .

وضحك ماهر باشا وقال : « إن سعد باشا كان لا يحب أن يتكلم في هذا الموضوع كثيراً ، وأذكر أن خصومه عيروه بهذه الجمعية السرية - أو على الأصح الحزب السري - في عام ١٩١٢ ، أو لا أذكر ، وغضب سعد باشا يومها لإثارة هذه المسألة ، للمرة الثانية التي تحدث فيها سعد باشا عن هذا الموضوع بعد سنة ١٩١٨ ، كان عند الإفراج عني أنا والنقراشي ، وذهبتا لنشكو على أنه هو الذي

أشرف على الدفاع عنا ، ودرس الاعترافات في القضية دراسة عجيبة ، فراح يستعيد ذكرياته عن مشروعه لإنشاء حزب سرى تحت الأرض عقب ثورة عرابي على نظام الخلايا الفردية التي فكر فيها لضمان السرية التامة .

هذا ما قاله الدكتور أحمد ماهر عن الربط بين النظام السرى لثورة ١٩١٩ ، والجهاز السرى الذي ألفه سعد عقب ثورة عرابي ، وقد رجعت إلى كتاب « سعد زغلول » للأستاذ العقاد - صفحة ٧٢ - فوجدته يروي أن سعداً وزميله في مكتب المحاماة ، حسين صقر ، قد ألفا جماعة سرية سميها « جماعة الانتقام » لقتل اليهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العربية والرؤساء الذين نكلوا بالعراقيين فألقوا القبض عليهما وأحالوهما إلى المحاكمة ، وشكلت لجنة مختلطة أسندت رئاستها إلى القاضي البلجيكي فلمنكس . . . فلما نظرت التهمة لم تعثر على دليل ولا شبه دليل ، ولم تجد بداً من تبرئة المحامين المتهمين .

وهذا يدل على أن سعد زغلول اتهم بتأليف جمعية سرية . . ولكن الدكتور ماهر يقول إن التنظيم السرى الذي وضعه سعد زغلول عقب ثورة عرابي كان لإنشاء حزب سرى تحت الأرض لجمعية سرية . . وقد حاولنا العثور على أوراق هذه القضية ، فإذا بها أعيلمت . وقد عثرت على كتاب طبع عقب ثورة عرابي بثمانية أعوام ووجدت فيه دليلاً . . إن الكتاب اسمه « دليل مصر » لمؤلفه يوسف آصاف ، صاحب ومحرر مجلة المحاكم ، والكتاب مطبوع في المطبعة العمومية بمصر عام ١٨٩٠ ، وفي الكتاب تاريخ أشهر رجال العصر وبين أسمائهم اسم « حضرة الأصولي البارع سعد أفندي زغلول محامى لدى محكمة الاستئناف الأهلية » ، وجاء في الكتاب - صفحتي ٣٤٤ و ٣٤٥ - أن سعد زغلول : « نقل إلى نظارة الداخلية بوظيفة معاون فيها ، وذلك في مدة وزارة محمود سامي (البارودي) ، ثم عين ناظرًا لقلم

قضايا مديرية الحيزة ، وذلك في مدة اشتداد الثورة العسكرية (يقصد الثورة العربية) واستمر بوظيفته إلى أن قمت الثورة فرفت ، وبعد ذلك اتخذ من المحاماة أمام المجالس الملقاة حرقه له ، وبعد مدة اتهم بانضمامه إلى حزب الانتقام ، وهو الحزب الذي وجد بمصر عقب قمع ثورة العربيين ، فسجن بضعة أيام ، إلى أن حكم ببراءته .

وهذا يثبت أن التهمة لم تكن جمعية سرية ، وإنما كانت حزباً سرياً ١١ ولعل هذا الدليل يوضح كيف أن سعد زغلول — وعمره ٥٩ سنة وقتل — اتجه إلى التنظيم السري في ثورة ١٩١٩ وإلى فكرة الجهاز السري .

* * *

ونعود إلى الجهاز السري في لندن . . وإلى مؤامرة اغتيال الوزراء التي نشرتها جريدة الديلي ميل في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . ولكننا لا نجد جريدة الديلي ميل وحدها التي نشرت خبر المؤامرة ، إن جريدة الديلي إكسپريس لسان حال حزب المحافظين الذي يتولى الحكم ، قد نشرت في أبرز صفحاتها يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بعنوانات كبيرة ما يأتي : « وردت على الدوائر الرسمية برقية خطيرة من دار المندوب السامي في القاهرة تؤكد أن المتطرفين المصريين دبوا مؤامرة لاغتيال بعض كبار الوزراء البريطانيين في لندن ، وأن هذه المؤامرة ستضرب بالقنابل دور الوزارات والأبنية الحكومية في لندن . واتخذت إدانة سكوتلانديارد احتياطات مشددة لحراسة الوزراء وحراسة الأبنية الحكومية . وقد ثبت أنه توجد في مصر جمعية سرية من المتطرفين » حصلت المخابرات البريطانية على معلومات كاملة عن خططها ، واكتشفت أنها دبرت فعلاً مؤامرة لاغتيال عدد من كبار الوزراء البريطانيين في لندن . ولهذا السبب رأى وزير الداخلية ضرورة اتخاذ تدابير احتياطية لمواجهة الموقف » .

هذا ما نشرته جريدة الديلي إكسبريس لسان حال حزب المحافظين . . ولكن قد يقال هنا إنه ربما أرادت الحكومة البريطانية الاهتمام بهذه المؤامرة لتبرير الإجراءات العنيفة التي اتخذتها ضد مصر عقب مصرع السردار . ولهذا أوعزت إلى صحفها بأن تنشر هذه الأخبار ! . . ولكن في المساء خرجت جريدة الإيفننج نيوز ، لسان حال حزب الأحرار الذي يتولى معارضة الحكومة ، وفي أبرز صفحاتها أنباء خطيرة عن المؤامرة ، وقالت في يوم ٥ ديسمبر : « اختار المتآمرون المصريون يوم الثلاثاء المقبل — الذي سيفتح فيه الملك البرلان البريطاني — لاغتيال الوزراء ، ولإلقاء القنابل على أبنية الحكومة والوزارات وسواها . وقد صدرت الأوامر إلى رجال البوليس السرى الذين يحرسون كل وزير ، بأن يكونوا على استعداد ، لإطلاق الرصاص فوراً ، وبدون تردد إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، وقد تم ليلة أمس تفتيش منازل بعض المصريين في لندن ، وتولى هذه العملية رجال البوليس السرى . وما زالت التحريات مستمرة ، وقد أثبتت التحريات خطورة التحذير الذي أرسله اللورد أُللني ، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة » .

الرعب فى إنجلترا !

وقالت جريدة الإيفننج نيوز يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ أيضاً : « وقد أثار نبأ وجود مؤامرة مصرية لاغتيال وزراء بريطانيين فى لندن حالة من الرعب ، أدهبت الناس كثيراً ، حتى أصبح الشعب البريطانى يبتهج كلما قرأ خبراً جديداً يدل على أن البوليس البريطانى غير غافل عن هؤلاء المتهمين ، أما المؤامرة فهى عبارة عن اغتيال ثلاثة من كبار الوزراء فى الوزارة البريطانية . وليس لورد أُللني بالرجل الذى يستولى عليه الذعر ، ولا هو بالرجل الذى يبلغ حكومته بخبر خطير كهذا ،

دون أن يستوثق منه أولاً . وقد حوت البرقية التي أرسلها اللورد ألنبي أمس إلى وزير الخارجية ، تحذيراً من التهاون في هذا الشأن . ويستفاد من التفاصيل التي وردت على وزارة الخارجية البريطانية بعد ذلك أن تفتيش منازل بعض المتطرفين في مصر أسفر عن الحصول على بعض المستندات التي تؤيد هذه المؤامرة فعلاً ، وقد ذكرت في أقوال بعض المعتقلين أسماء كثيرين من المصريين الموجودين الآن في لندن ، وأن لهم علاقة بهذه المؤامرة . ولعله لم يعد من الغريب — بعد حادث اغتيال السردار في القاهرة — أن يقدم هؤلاء الطائشون وشركاؤهم على وضع خطط لارتكاب جرائم اغتيال في لندن أيضاً . ويجب أن يعلم كل من يخطر بباله القيام بهذه المهمة ، ويحاول أن يعتدى على حياة الوزراء البريطانيين وعلى كبار رجال الدولة ، أنه يجازف بحياته مجازفة خطيرة . وفي لندن الآن نحو ألف طالب مصري ، معظمهم من مؤيدي الحركة المتطرفة في القاهرة ، وكثيرون منهم على اتصال منتظم بالزعماء المصريين ، وعندما كان سعد زغلول في لندن دعا ثلاثمائة طالب منهم إلى حفلة شاي ، وانتهزت سكوتلانديارد هذه الحفلة ، وأرسلت إليها عدداً من رجال المخابرات البريطانية واختلطوا بالطلبة المصريين في الحفلة ، واستطاعوا الحصول على معلومات مفيدة .

اجتماع مجلس الدفاع الأعلى !

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضاً ، نشرت جريدة الإيقتنج ستاندارد بعناوانات كبيرة في الصفحة الأولى ، أن دوائر الحكومة تتكلم تكلماً شديداً تفاصيل المؤامرة التي وردت في برقية اللورد ألنبي المندوب السامي في القاهرة ، وأن مجلس الدفاع عن الإمبراطورية عقد اجتماعاً خاصاً تعرضت فيه هذه البرقية الخطيرة .

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضًا ، نشرت جريدة « ستار » لسان حال حزب الأحرار ، بعنوانات كبيرة في الصفحة الأولى : « تلقى كثير من الوزراء البريطانيين خطابات تهديد في الأيام الأخيرة » ، والمعتقد أن هذه الخطابات واردة من مصادر مصرية ، وقد سلم الوزراء خطابات التهديد إلى سكوتلانديارد . ولم يرد في تلغراف اللورد ألباني عن المؤامرة باغتيال الوزراء البريطانيين أسماء الأشخاص الذين سيتولون الاغتيال ، وإنما ذكرت البرقية « صفة » الذين سيقومون بالتنفيذ . ويرى المسئولون في لندن أن اللورد ألباني كان على حق في مبادرته بإرسال هذه المعلومات إلى وزارة الخارجية ، لأنه لو وقع الاغتيال فعلا ، لكان اللورد ألباني مسئولاً لأنه لم يرسل هذه المعلومات التي عرفها إلى لندن . وإذا كان الاغتيال لم يقع في لندن حتى الآن ، فمن الواضح أن ذلك بفضل التحذير الذي أرسله اللورد ألباني ، وفي نشره في الصحف ، فإن الاحتياطات التي اتخذت ، فيها ما يشبط عزيمة المتطرفين الذين قرروا أن يقوموا بهذه العملية . وقد وضع البوليس رقابة على الأشخاص الذين يمكن أن يقوموا بهذه العملية ، وعلى الأماكن التي يأوون إليها ،

مراقبة الموائى !

وفي مساء ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضًا ، قالت جريدة إيفننج ستاندارد لسان حال الحكومة : « صدرت الأوامر باتخاذ تدابير في الموائى ومراقبة كل المصريين الذين يتدخلون إنجلترا ، واتخذت احتياطات لمراقبة البحارة غير البيض الذين يصلون إلى الموائى الإنجليزية وفحص أوراقهم فحوصاً دقيقاً كاملاً » . ووضعت سكوتلانديارد مراقبة دقيقة على عدد من الأندية ، وهى الأندية التي يجتمع فيها الطلبة المصريين والطلبة الهنود المتطرفون والأشخاص المعروفون بأرائهم المعادية لبريطانيا . رجال

البوليس يراقبون المصريين في إنجلترا مراقبة دقيقة ، إن البوليس يعرف نوع الأحاديث التي يتحدثون بها في اجتماعاتهم الخاصة . ويراقب البوليس أيضًا بعض المصريين المقيمين في حي « إيسْت لَند » في لندن ، ويراقب مصريين آخرين في حي « الوست إند » .

ضرب الوزراء بالقنابل !

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضًا كتبت جريدة الإيفينج نيوز في أبرز صفحاتها : « قرر المتآمرون المصريون استعمال القنابل في اغتيال الوزراء البريطانيين في لندن ، عرف أيضًا أنهم قد يلجأون إلى دس السم في طعام بعض الوزراء ، حركات المصريين في بريطانيا تحت مراقبة دقيقة ، سيقبض على أى مصرى في أى لحظة تقع عليه شبهة . الرجل المصرى الذى سيقود عملية الاغتيال سيدخل إنجلترا من خارجها ، تقرر جعل جميع الموانئ تحت رقابة شديدة : عرف أن مركز هذا المصرى ليس في بريطانيا ولا في مصر نفسها ، بل في بلد آخر . صدرت تعليقات الخبايا بمراقبة الجمعيات الوطنية المصرية التي تعتبر فروعًا تنفيذية للقيادة في مصر ، وهي موجودة في جميع البلدان . طلبت إدارة الخبايا من جميع فروعها أن ترسل لها على الفور معلومات كاملة ، وخاصة عن رؤساء هذه الجمعيات المصرية . وهم الآن تحت رقابة دقيقة ، ولا يستطيع واحد منهم أن يسافر دون أن تعرف الخبايا أمره » .

مؤتمر صحفي لوزير الداخلية

وفي يوم ٥ ديسمبر أيضًا نشرت ١٨ صحيفة إقليمية إنجليزية هذه الأنباء

في صفحاتها الأولى ، بالعنوانات الضخمة . . وعاشت بريطانيا في رعب ، يبدأ الناس يقولون إن الجهاز السري المصري أقوى من الحكومة البريطانية والبوليس المصري ، وعاشت لندن في قلق مريع : الوزراء يرتعدون من الخوف وهم يذهبون إلى مكاتبهم ، البوليس يقبض على أى شخص يقرب من بناء إحدى الوزارات ، عمليات تفتيش في كل مكان . . اجتماعات في سكوتلانديارد بالليل والنهار . في يوم ٥ ديسمبر أيضاً عقد سير جونسون هيكس وزير الداخلية البريطانية مؤتمراً صحفياً وأدى بالتصريح الرسمي التالي : « إن الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة البريطانية لحماية الوزراء هي احتياطات ضرورية ، ويجب ألا يفهم منها أن البوليس عاجز . إن لدى البوليس معلومات ، ويقوم البوليس بتحقيقها ، وليس من المناسب إفشاء هذا التحقيق في أثناء القيام به . إن سكوتلانديارد مسئولة عن سلامة الوزراء ، ولهذا رأيت من الضروري اتخاذ تدابير واحتياطات ، وهي التدابير الوقائية التي كانت تستعمل فيما مضى أيام الاغتيالات التي كان يقوم بها الأيرلنديون منذ ثلاث سنوات . إن الاحتياطات للشيء قبل وقوعه هو أشبه بحمل السلاح أثناء نخطر ، إن البوليس الإنجليزي سيتخذ كل ما يراه من الإجراءات والتدابير لمواجهة الموقف » .

خوف زوجات الوزراء !

وانتشر الرعب بين أفراد الشعب البريطاني ، وخصوصاً زوجات الوزراء ، زوجات الموظفين الذين يعملون في الوزارات المهتدة بالنسف بقنابل المصريين . . بدأ رجل الشارع البريطاني يقول : مالنا ولمصر ؟ ! إننا أخطأنا بالإجراءات العنيفة التي اتخذناها ضد سعد زغلول والمصريين بعد مصرع السردار .

واضطر مستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية أن ينتهز الاجتماع الذي عقده حزب المحافظين في يوم ٥ ديسمبر في المساء ، احتفالاً بنفوز المحافظين في الانتخابات ، فوقف وراح يدافع عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية ضد مصر ، وتكلم طويلاً عن أسباب هذه الإجراءات الشديدة . وقال بلدوين في خطابه :

« يهمني أن أتكلم عن مركزنا في مصر ، حيث يمر أحد الشرايين الرئيسية في جسم إمبراطوريتنا . لقد وصل مركزنا في الأسابيع الأخيرة من وزارة سعد زغلول إلى حالة مفجعة .

« لقد منحت بريطانيا الاستقلال لمصر عام ١٩٢٢ مقيداً ببعض تحفظات ، وتركت هذه التحفظات لمناوضات تجري فيما بعد ، وإذا بنا نواجه بدعاية مخربة هدامة يشجعها رشيون في مصر ، وكان من نتائجها العمل الجنوني باغتيال السردار . وإذا لم تبادر الحكومة البريطانية إلى القيام بعمل حاسم جديد يجعل مصر توقف حملة الكراهية والاحتقار لنا ، إذا لم تفعل الحكومة البريطانية هذا لاعتبرت مقصرة في القيام بواجباتها » .

وفي اليوم التالي ٦ ديسمبر نشرت الصحف البريطانية برقية أذاعتها وكالة روتر من لندن عن المؤامرة المصرية لاغتيال الوزراء الإنجليز ، وقالت إن الاحتياطات التي اتخذها البوليس كانت ضرورية .

كيف تسربت الأخبار

وفي يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ هاجمت جريدة الديلي هيرالد لسان المعارضة وهي جريدة حزب العمال ، هاجمت الحكومة البريطانية لأن البوليس خص

صحف الحكومة وحدها بمعلومات كاملة عن المؤامرة . وقالت الديلى هيرالد فى مقال افتتاحى : « من الطبيعى أنه عندما يصل إلى وزارة الخارجية خبر كهذا ، مهما كان مبهمًا ، عن الاعتداء على حياة الوزراء البريطانيين . أن ترسل هذا الخبر الخطير إلى وزارة الداخلية . ومن الطبيعى أن يقرر وزير الداخلية مضاعفة الحراسة ، والسهر على سلامة الوزراء ، ولكن الذى ليس معقولاً ولا مقبولاً . أن تعطى الحكومة هذه الأخبار إلى صحف المحافظين وحدها » . ثم قالت الديلى هيرالد : « إن البيان الرسمى الذى أذاعه وزير الداخلية بعث الاطمئنان إلى النفوس ، فعسى أن يحقق وزير الداخلية فى كيفية تسرب هذه الأخبار ، ويبحث العلاقة الموجودة بين بعض دوائر البوليس وبعض إدارات الصحف » .

اتهام الطلبة المصريين

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة : « يقوم بوليس لندن بمراقبة أنصار الحركة الوطنية المصرية فى لندن بمراقبة دقيقة . إن بعض هؤلاء فى مناصب رفيعة ، إن لم صلات بشريك من الكبراء من أصحاب النفوذ فى المراجع الرسمية . إن الصحف الوطنية المصرية كانت تكتب عن خطط جماعة السين فين (القداثيون من أعضاء الحزب الوطنى الأيرلندى) ، وتقول إن هذه هى أحسن دليل على نجاح سياسة التهيج ضد بريطانيا ، وتستشهد هذه الصحف كل يوم بمصرع الماريشال السير ويلسون فى لندن ، وتعتبر هذا الحادث سابقة تستوجب تبرة حكومة سعد زغلول — التى كانت قائمة وقتئذ — من تبعه مصرع السردار . وليس من المستبعد أن تحرض عصابة الإجرام فى القاهرة الطلبة المصريين فى لندن على اقتناء زملائهم الذين قاموا بالاعتقالات فى القاهرة ، وهذه الريبة

تفسر أهمية قرار لورد ألبني باعتقال عدد من النواب المصريين في القاهرة ، وهم الآن محبوسون حبساً انفرادياً ، ويظهر أنه من المحتمل إطلاق سراحهم في خلال أسبوعين ، وعندئذ سوف يطلقون لأنفسهم العنان في ازدياد الحكومة المصرية الجديدة ومهاجمتها مستندين إلى حصانتهم البرلمانية .

قائمة الاغتيالات طويلة !

وفي يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة الديلي نيوز: «وضعت عصابة عظيمة من المتآمرين في مصر قائمة بأسماء كبار الإنجليز الذين قررت اغتيالهم واحداً بعد الآخر . وكان السير لى ستاك هو آخر من قتل حتى الآن ، ولكنه ليس الأخير في القائمة . إن المتآمرين المصريين منظمون تنظيمًا دقيقاً . لا يغفلون أدق الاحتياطات ، ويتحركون في نظام عجيب ، وهم يعتقدون أنهم يستطيعون إرهاب الحكومة البريطانية ، بالسير على خطى الجناة الأيرلنديين » .

المتآمرون في الطريق إلى لندن !

وفي يوم ٧ ديسمبر نشرت جريدة نيوز أوف دى ورلد بالعنوانات الضخمة في صحتها الأولى : « اكتشفت إدارة سكوتلانديارد أن اثنين من رجال المؤامرة التي ستولى قتل الوزراء الإنجليز ، وتدمير الوزارات ، برحا مصر إلى فرنسا . والمظنون أنهما ذاهبان إلى إنجلترا ، ولم يعرف إلى الآن مكان وجودهما . ولكن إدارة سكوتلانديارد أصدرت الأمر بالقبض عليهما إذا حاولا الدخول إلى إنجلترا ، وهما شابان في مقتبل العمر ، وقد بثت المخابرات العيون في الموانئ لهذا السبب . ووصلت إلى دوائر البوليس معلومات بأنهما قد يتنكران في زى فتاتين لكي يضللا البوليس ، ويفلتا منه » .

وفي يوم ٧ ديسمبر أيضاً كتب المحرر السياسى لجريدة ساندائى لكسبريس تحقيقاً صحفياً عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين والاحتياطات التى اتخذت لمواجهة هذا العمل الخطير ، وقال المحرر : « إن وزير الداخلية الحالى أبلغ مستر شورت وزير الداخلية السابق الخطة التى اتخذت لحراسة الوزراء البريطانيين ببوليس سرى مسلح ، ولهذا رأى شأنه من الخطورة ، لأنه صادر من رجل كان وزيراً مشهوراً ، مقتدرًا فى شئون الأمن العام » .

رعب الوزراء !

ولكن رأى العام البريطانى بدأ يلوم الحكومة البريطانية على الإنذار الجوفى الذى قدمته لسعد زغلول بعد مصرع السردار ، وبدأ الناس يقولون إن محاولة اغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن وإرهاب العاصمة البريطانية بالقنابل هو نتيجة طبيعية لتصرف الوزارة البريطانية الذى لم يسبق له مثيل ! وأحسن مستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية بهذه الشكوك ، فطلب من الوزراء أن يلقوا خطاباً لشرح الأسباب التى جعلت الحكومة تتصرف على هذا النحو ، وطلب رئيس الوزراء من الوزراء أن يطوفوا بالأقاليم . وتردد الوزراء فى القيام برحلات فى جهات خارج لندن ، خشية أن ترتكب الاغتيالات فى هذه المدن التى خلت من الحراسة المشددة كما فى لندن . ولكن مستر تشرشل وزير المالية قبل أن يقوم بهذه الرحلة . ويقول الصحفيون الإنجليز ، الذين صحبوا مستر تشرشل فى القطار من لندن إلى ليفربول ، إن الحراسة المشددة التى قام بها البوليس فى القطار وفى الاجتماع ، كانت كما لو أن تشرشل كان يخطب فى بلد من بلاد الأعداء لا فى إحدى مدن بريطانيا . ومنع البوليس أى مصرى أو شرقى من أن يحضر الاجتماع ، وقبض

على كل شخص غريب يحوم حول الشوارع التي يسير فيها مسر تشرشل !
ووقف مسر تشرشل وألقى خطاباً يبر فيه الإنذار البريطاني إلى سعد زغلول
ويقول : « لم نكد نجلس في مقاعدنا في مجلس الوزراء ، بعد أن تولينا الحكم ،
حتى وجدنا أن الأزمة المصرية بلغت ذروتها باغتيال السردار في أحد شوارع
القاهرة . ولم يكن هذا الحادث سوى الحلقة الأخيرة لسلسلة الاعتداءات التي وقعت
على الإنجليز في مصر . إن الذين يدبرون هذه الحوادث هم جماعة منظمة . إننا
رأيذا أن واجبنا يقضى علينا بأن نصون حقوقنا ، ومصالحنا الحيوية في مصر والسودان ،
ونصون أرواح الأوربيين من الاغتيال ، ونصون أموال الأجانب من الدمار . » .

٩٦ ساعة من الرعب !

اقبضوا عليه . . حيا أو ميتا !

عاشت بريطانيا في رعب ٩٦ ساعة ! يوم ٤ ديسمبر ، ويوم ٥ ديسمبر ، ويوم
٦ ديسمبر ، ويوم ٧ ديسمبر ، ولكن الرعب لم ينته ! . . لقد بقيت ٤٨ ساعة
رهيبة ! . . إن المؤامرة حدد موعد تنفيذها يوم ٩ ديسمبر !

والواقع أن بريطانيا عاشت في رعب وفزع وخوف من الجهاز السري لثورة
١٩١٩ طوال شهر ديسمبر عام ١٩٢٤ ، لم تشهد بريطانيا في تاريخها حراسة
شديدة على الملك والوزراء وولي العهد كالحراسة التي فرضت في تلك الأيام . . وكانت
فرقة إسطارسيارة أني مبنى من مباني الوزارات تحدث ذعراً في لندن كلها ،
وتنتشر الإشاعات بأن الفدائيين المصريين وصلوا إلى لندن ! . . وكانت عشرات
البرقيات تخرج يومياً من دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، إلى وزارة الخارجية

فى لندن ، وللى إداره الخبايراط البرىطانية ، بكل تفصلى عن عملىات القبض والاعتقال فى مصر اللى كانت قائمه على قدم وساق . ووضعت رقابه على تلفون سعد زغول ! ومن الطرىف أن الرقىب المكلف بمراقبه تلفون سعد قال فى تقريره إن سعد زغول لم يتكلم مطلقاً طوال شهر دىسمبر ! ووضعت إداره الخبايراط أحد رجاله فى سنترال تلفون فندق (مينا هاوس) حىث انتقل سعد زغول لىمضى بضعة أيام ، وجاء تقرير ضابط الخبايراط أن سعد زغول لم يتصل بأى إنسان بالتلفون . .

لورد أألنبى بنفى المؤامرة !

وأبرقت صحف لندن إلى مراسلىها فى القاهره تطلب إلیهم أن یحصلوا على معلومات جديده من دار المندوب السامى البرىطانى ! وكان لورد أألنبى قد دهش لتسرب هذا الخبر الخطير إلى الصحف ، وأبرق فى يوم ٦ دىسمبر سنة ١٩٢٤ إلى وزارة الخارجيه یحتج على تسرب تفصیلات الخبر الخطير ، ویقول إن موظفى الخبايراط البرىطانية فى القاهره یقاونون إن نشر تفصیلات الخبر یجعلهم عاجزین عن كشف خیوط المؤامرة ، لأن هذا النشر سىجعل المتآمرین یعرفون أن خطتهم انكشفت ! . . وعندما ذهب مراسلو الصحف البرىطانية إلى دار المندوب السامى وقاباوا اللورد أألنبى وسألوه عن المؤامرة نى أنه یعلم شیئاً ! وأرسل مراسل جریده الديلى نیوز من القاهره برقیه إلى جریده یوم ٦ دىسمبر یقول فیها إن المقامات الواقفه على دقائق الأمور تؤكد أنها لا تعرف شیئاً عن المؤامرة . وأرسل مراسل جریده الديلى كرونیکل من القاهره برقیه إلى جریده یوم ٦ دىسمبر یقول فیها إن المقامات البرىطانية الرسمیه فى مصر تعد حكاية المؤامرة بعیده عن التصدیق ، لأن هذا المشروع لا یتفق مع

طبايع المصريين ، فإن أكثر المصريين إغراقاً في التآمر لا يجرؤ على ارتكاب جريمة في بلد أجنبي ، حيث لا يسهل عليه الفرار .

وفي يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الدليل كرونكل في صفحتها الأولى أن الطلبة المصريين يجمعون في أحد الفنادق في وسط لندن ، وأنهم يشتغلون بنشر الدعوة ضد بريطانيا . وأن البوليس قرر ضرورة اتخاذ التدابير الاحتياطية ، وقد تم أمس تفتيش عدد كبير من المنازل في « يايو ووتر » وفي « ميدافال » حيث اعتاد عدد من الطلبة المصريين ذوي الآراء المتطرفة أن يجمعوا . وحقق البوليس مع كثيرين منهم ، ولكنه لم يعتقل أحداً بعد .

وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة السانداي إكسپريس برفقة مراسلها في القاهرة تمحدث فيها عن مؤامرة الفدائيين لاغتيال الوزراء البريطانيين في لندن وقال : « سعت طوال اليوم لأقف على تفصيلات عن مؤامرة اغتيال الوزراء الثلاثة البريطانيين في لندن ، ولكنني فشلت في الحصول على أنباء جديدة ، وإن دار المندوب السامي في القاهرة ترفض إعطاء أى معلومات » ، واللورد ألكني لا يريد أن يقول شيئاً .

التعاون بين المخابرات في إنجلترا وفرنسا !

سافر عدد من رجال المخابرات البريطانية إلى باريس وإلى الموانئ الفرنسية لمراقبة المصريين الذين قد يخرجون من فرنسا ويتسللون إلى بريطانيا للقيام بعمليات الاغتيال . وأبرق مراسلو الصحف الفرنسية في لندن إلى صحفهم بتفاصيل مؤامرة الجهاز السرى المصرى لاغتيال الوزراء البريطانيين ، ونشرت الصحف الفرنسية في صفحاتها الأولى : وقالت جريدة « الماتان » إن المتطرفين المصريين يدبرون مؤامرة الكتاب المنوع ج ٢

لاغتتيال كبار الوزراء الإنجليز في لندن ، وأن إدارة سكوتلانديارد اتخذت اجراءات لم يسبق لها مثيل ، وأن الأندية المصرية المشتبه فيها في لندن وضعت تحت مراقبة شديدة ، وأن المخابرات البريطانية على اتصال بالمخابرات الفرنسية للتعاون لمنع حدوث الاغتيالات المنتظرة .

من المسئول عن الذعر ؟

وفي يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . نشرت جريدة (المورننج بوست) لسان حال حكومة المحافظين مقالا افتتاحياً قالت فيه : « إن سبر الإرهاب الذي يسود لندن اليوم ، هو تصرفات حدثت في القاهرة . إن سعد زغلول عندما كان في الحكم أصدر عفواً عن أحد رجاله الذين حوكموا في المؤامرات السابقة ، وحكم عليه بالإعدام ، وشرع هذا الرجل عضواً في مجلس النواب (يقصد عبد الرحمن فهمي) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن أحد المحكوم عليهم بالإعدام لارتكابه حوادث اغتيال الإنجليز ، وعينه في إحدى وظائف النيابة . وأصدر سعد زغلول عفواً عن مجرم آخر في قضايا اغتيال الإنجليز ، وعينه سكرتيراً خاصاً لصاحب منصب كبير في البرلمان المصري ، وهو أيضاً من أعضاء الوفد ذوى النفوذ (يقصد الأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلي الذي عين سكرتيراً لحمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن شخص رابع من عصابة القتل وعينه في وظيفة كبيرة في إدارة الأمن العام (يقصد عبد القادر مختار) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن آخر كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة لقيامه بمحاولة اغتيال أحد رؤساء الوزارات ، وعينه في وظيفة كعالية في البرلمان المصري (يقصد عريان سعد الذي حاول اغتيال رئيس الوزراء يوسف وهبي باشا في عام ١٩١٩) . وبعد القبض على المتآمرين في

جمعية الانتقام (قضية عبد الرحمن فهمي) انقطعت الاعتداءات مدة ، وعندما نشطت عصاة القتل إلى العمل قبضت السلطة البريطانية على عدد من رجالها من ذوى الاتصال بسعد زغلول ، ثم أطلقت سراحهم .. وكانت الدلائل تؤيد اتصال هؤلاء بالقتلة ! . . وعندما تولى سعد زغلول الحكم في مصر كافأ هؤلاء القتلة ، فأصبح الآن منهم وزيران (يقصد أحمد ماهر وزير المعارف ومحمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية) ، وعين آخر في إحدى الوظائف الكبرى في الإدارة المصرية (عبد القادر مختار) ، ورشح سعد زغلول ستة منهم نواباً في البرلمان ، وفازوا في الانتخابات .

احتياطات خارقة !

وفي ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ كتبت جريدة الديلي ميل لسان حال حكومة المحافظين في صفحتها الأولى بعنوانات ضخمة أبناء مؤامرة الاغتيال في لندن وقالت : « اتخذت سكوتلانديارد احتياطات خارقة لوقاية الوزراء البريطانيين من مؤامرة المتطرفين المصريين باغتيالهم ، وبإلقاء قتابل على الوزارات البريطانية في لندن . وأصبح المتطرفون المصريون تحت رقابة دقيقة محكمة ، وشملت الرقابة في آخر الأسبوع عدداً من الفنادق ، ومنازل كثيرة ، وأخصصها المنازل الموجودة في جوار « بلومسبوري » حيث عرف البوليس ، أن بعض المصريين يعقدون اجتماعات سرية » .

اللورد اللنبي يعترف بالمؤامرة

وفي يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلي ميل أيضاً برقية من مراسلها في القاهرة ، قال فيها : « أنكرت دار المندوب السامي في القاهرة رسمياً

حتى يوم الجمعة (٥ ديسمبر) الماضى معرفة أى شىء عن المؤامرة التى دبرها المصريون لاغتيال كبار الوزراء البريطانيين فى لندن . وإلقاء قنابل على الوزارات البريطانية ، وهى المؤامرة التى سبقت جريدة الديلى ميل الصحف بكشف الستار عن أسرارها . وقد اعترفت دار المندوب السامى اليوم بأن اللورد ألباني أرسل تلغرافاً يوم الخميس الماضى إلى الحكومة البريطانية يبلغها المعلومات السرية التى حصل عليها ، وهى أن المؤامرة تمت فى القاهرة لارتكاب جرائم قتل خطيرة فى لندن يكون ضحيتها الوزراء البريطانيون ، وهذا المشروع هو الخطوة الثانية من سلسلة الأعمال التى أعدت ضد البريطانيين . ومن دواعى الأسف أن دار المندوب السامى فى القاهرة امتنعت عن إذاعة أى شىء عن المؤامرة . وقد علمت أن التحذير الذى أرسله اللورد ألباني إلى الحكومة البريطانية قد أرسل فى اللحظة التى تلقى فيها هذه المعلومات السرية ، وفى الوقت نفسه بدأت السلطات البريطانية عملية تحر واستقصاء واسعة للوقوف على تفصيلات أخرى ، ولكن لم يعرف شىء جديد - حتى بعد ظهر يوم الأحد - عن الاستعدادات المعينة لارتكاب الجريمة .

ومن المؤكد أن المؤامرة قد تم وضعها نهائياً ، ويقال إن السبب فى تأخير تنفيذها حتى الآن هو الصعوبة فى اختيار القاتل الذى سينفذها ، ولما كان قد أصبح من المستحيل أن ينبجى من القبض عليه بعد الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية فى لندن ، ولما كان المذنبون للمؤامرة يخشون أن يؤدى القبض على القاتل ، إلى الكشف عن كثير من المؤامرات ، وقد يبوح القاتل بأمرار مهمة - فمن المحتمل أن المتآمرين يفتشون الآن عن رجل غير مصرى ليرتكب هذه الجريمة .

ذبح جميع الإنجليز !

« وقد علمت من مصدر مطلع أن في جمعية المتآمرين جماعة من الفوضويين ، ويعقد هؤلاء المنهوسون اجتماعات سرية في منازل أنصارهم : . ومن الأحوال المألوفة التي تنزد في هذه الاجتماعات : « ما أحلى الموت ! ما أشهى المقبرة ! » . . . ويستخدم المشتغلون بالحركة القومية في القاهرة مالدنيهم من وسائل التهيج لنشر الذعر والإرهاب والخوف ، وقد تلقى الوزراء المصريون الجدد تهديدات من لجنة الضباط في السودان ، بأنها تنوى القيام بثورة عسكرية وبذبح جميع الإنجليز في مصر » .

وفي يوم ٨ ديسمبر نشرت جريدة ديلي هيرالد لسان حال المعارضة البريطانية برقية لمراسلها في القاهرة قال فيها : « إن نفس المقامات الرسمية التي قالت يوم الجمعة الماضي إنها لا تعرف شيئاً عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين في لندن ، عادت اليوم فاعترفت بأن اللورد ألكني أرسل برقية في هذا الشأن إلى لندن » .

لندن تهدد مصر !

وفي يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلي ميل لسان حال الحكومة البريطانية مقالاً افتتاحياً قالت فيه : « مضت ثلاثة أسابيع حتى الآن على مصرع السردار ، لم تستطع الحكومة المصرية أن تعثر على القنلة ، إن الشعب البريطاني يريد أن يعرف هل كان البحث عن الجناة جدياً أم هو تمويه ؟ وعلى كلتا الحالتين فالنتيجة التي ظهرت حتى الآن لا تدعونا إلى الارتياح ، إن الحالة ستظل خطيرة

في مصر إلى أن يعاقب المجرمون . إن الموقف يدعو مستر بلدين رئيس الوزراء إلى معالجته بنجزم شديد . إن أقل ضعف تظهره وزارة الخارجية أو المندوب السامي سيؤدي إلى عواقب مهلكة ، لافي وادي النيل فقط . بل في الهند أيضاً . إن المصريين مطبوعون على النسيان ، نحن لا ننتظر منهم أن يعترفوا بجحيلنا ، ولكننا مصممون على أن نرغمهم على احترامنا ، ولهذا يجب اتخاذ جميع التدابير لنصل إلى هذه الغاية . حتى لو اضطررنا إلى تسريح الجيش المصري ، وإلى إعادة الأحكام العرفية إلى مصر . ولن نتردد في اتخاذ الإجراءات الصارمة ، إن تعزيز شأن بريطانيا وسلطانها في مصر هو أمر حيوي لسلامة الإمبراطورية التي يمر وريدها في قناة السويس . إن هذه القناة حيوية لبريطانيا مثل قناة بنما بالنسبة للولايات المتحدة . إن الشعب البريطاني أعاد الحكومة البريطانية الحاضرة إلى الحكم ، وأعطاهم تفويضاً محدوداً لكي تحافظ على سلامة الإمبراطورية ، وعلى وقف سياسة الاستسلام أمام تهديد المصريين ، هذه السياسة التي سلكتها وزارة حزب العمال ، وأدت إلى كثير من الدمار . فكل إجراء نقوم به للدفاع عن مركز الإمبراطورية في مصر ، سيليقي تعضيداً من الشعب البريطاني وشعوب المستعمرات كلها . .

إن البحث عن رؤساء عصابات القتل في مصر قد يصل إلى مقامات عالية ، لقد ثبت بالدليل من التحقيقات الأولى عن عصابات الاغتيال والقتل ، وجود ضلع لأحد رجال حكومة سعد زغلول ، وهو رجل حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، ونجا من العقاب ، لأن سعد زغلول أطلق سراحه ، وقد عينت حكومة سعد زغلول أفراداً من عصابة القتل في وظائف كبيرة في مصر .

يقتل القتيل . . ويمشي في جنازته !

هذا هو نص المقال الذى نشرته الجريدة التى تنطق بلسان حكومة بريطانيا فى تلك الأيام ، وهو يصور الذعر الذى كان يسود لندن فى تلك الأيام . . وهو فى الوقت نفسه يطالب بالانتقام من المصريين لأنهم قتلوا السردار ! مع أن الشكوك تحوم حول المخابرات البريطانية . وأنها هى التى أوعزت بقتل السردار ! وهى التى أرسلت « مستر » . . أى محمد نجيب الملباوى فى أكتوبر ليحرض شقيق منصور على القيام بهذا الاغتيال ! واللورد ألباني هو الذى طلب من السردار أن يؤجل سفره ٢٤ ساعة ، لأمر هام ، وإذا بهذا الأمر الهام هو اغتياله ! واللورد سيسيل وزير الدولة ومندوب بريطانيا فى جمعية الأمم اعترف بأنه قدم المذكرة التى تسجل فيها بريطانيا حقوقها فى حفظ أزواج الأجانب ، وفى مقدمتهم الرعايا البريطانيون التى استندت إليها فى تقديم الإنذار إلى مصر فى نفس يوم مصرع السردار ، بل قبل ساعتين من اغتيال السردار كما ثبت من سجلات جمعية الأمم !

وبعد كل هذا تطالب جريدة الحكومة البريطانية بالانتقام من المصريين الذين قتلوا السردار !

السابقة الخطيرة !

وهنا قد يتساءل مؤرخ إنجليزى : هل من المعقول أن تحرض بريطانيا على قتل السردار ثم بعد ذلك تتهم مصر به ! ولم تكن هذه هى أول مرة يحدث فيها فى مصر شيء من هذا ، فقد حدث

في أيام ٢٤ و ٢٥ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ أن قامت مظاهرات في الإسكندرية وأطلق الجنود الإنجليز الرصاص على المصريين ، وقتل كثيرين ! . . وإذا بالسلطات البريطانية تؤكد أن الجنود البريطانيين لم يطلقوا الرصاص على المتظاهرين ، وإنما هم الغوغاء المصريون المسلحون الذين قتلوا هؤلاء المصريين ! وأن القتل حدث من مسلمات المصريين لا من رصاص الإنجليز . وعلى أثر هذا أصدر مجلس الوزراء المصري في ٥ نوفمبر قراراً بمنع المظاهرات !

وبعد أربعين سنة من الحادث نشر الدكتور سيلتني سميت أعظم طبيب شرعى في العالم مذكراته التي طبعت في لندن عام ١٩٦١ ، وكان سيلتني سميت هو الطبيب الشرعى الذى تولى فحص جثث القتلى ، فقد كان كبير الأطباء الشرعيين في مصر . ففي صفحة ٨٩ من مذكراته يقول الدكتور سيلتني سميت عن الحادث : نشبت الاضطرابات في الإسكندرية . قتل عدد من الأشخاص . ثبت أن الإصابات ناجمة عن مقذوفات من أسلحة صغيرة ذات سرعة منخفضة كالمسدسات . كان المفترض أنها أطلقت من بعض أفراد الغوغاء من المصريين . تم دفن الضحايا . ثم طلبت السلطات البريطانية منى أن أستخرج الجثث ، وتبلغ في مجموعها حوالى الخمسين جثة ، لأرى هل من الممكن الحصول على معلومات تؤدي إلى معرفة حقيقة الأسلحة التي استخدمت في المظاهرات . كانت الجثث في حالة تحلل شديد . لم يكن هناك غير عظام مكسورة ، وشظايا من المقذوفات يمكن الحصول عليها بقصد التحقق من الأسلحة التي استعمالها المتظاهرون . وقد قمت أنا ومساعدى بفحص كل البقايا بقدر ما نستطيع من دقة ، على الرغم من أنه كان يجب علينا أن نمر على الجثث بسرعة ، كما تفعل الآلات على حزام متحرك . وجمعت عدداً لا بأس به من الرصاصات ، وأجزاء الرصاصات ، وعندما

قامت بتنظيفها اكتشفت أنها جميعا مستخرجة من ذخيرة عيار ٣٠٣ ملمتر ، وأخيراً وجدت ما يكفى لإثبات أن الذخيرة المستخدمة كانت خراطيش بريطانية عيار ٣٠٣ ، وكلها مصنوعة في مصانع الذخيرة الحربية البريطانية ، وأن الرصاصات أطلقت من بنادق الجيش البريطاني ، أو بعبارة أخرى أن كل الوفيات التي حدثت في مظاهرات الإسكندرية كان سببها الأسلحة البريطانية المقروص أنها في أيدي الجنود البريطانيين . . وكان التحقيق ينتجه حتى ذلك الحين إلى إثبات أن حوادث الوفاة ناجمة عن الرصاصات التي أطلقها أفراد من الغوغاء المصريين ، ولكن تقريرى أنهى هذا التحقيق ! . . وأخشى أن أقول إننى في ذلك الحين لم أكن موضع رضى سواء من السلطات البريطانية العسكرية ، أو السلطات البريطانية المدنية ! . . (انتهى ما كتبه الدكتور سلفى سميت في مذكراته) .

وهذا اعتراف خطير من أكبر طبيب شرعى في العالم بأن الإنجليز قتلوا ٥٠ مصرى ثم جاءوا يقولون إن المصريين هم الذين قتلوهم ! فإذا جاء الطبيب الشرعى البريطانى وأثبت أن هؤلاء المصريين قتلوا برصاص الجنود الإنجليز ، أخفى الإنجليز هذه الحقيقة ، وغضبوا على العالم البريطانى الذى أثبت هذه الحقيقة ! إن هذا هو بالضبط ما فعله الإنجليز في حادث السردار . . إن المخابرات البريطانية حرضت على اغتياله ، ثم جاءت بريطانيا تنتقم من المصريين لأنهم اغتالوا السردار ! مع فارق واحد هو أنهم في مظاهرات الإسكندرية أرادوا أن يزوروا في ٥٠ قتلا . . وفي مصرع السردار زوروا في قتل واحد !

المخابرات تبحث عن « عبده » !

وأرسل اللورد اللنبى في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ برقية إلى وزير الخارجية

فى لندن يقول فيها : إن المخابرات البريطانية فى القاهرة عرفت أن « عبده » الذى ورد اسمه فى الخطابات المضبوطة ، والمكتوبة بالحبر السرى ، هو المكلف من الجهاز السرى بأن يسافر إلى لندن لقيادة عملية اغتيال الوزراء البريطانيين الثلاثة ، وإلقاء قنابل على دور الوزارات فى لندن . و « عبده » هو أحمد عبد الحى كبره ، وهو من أخطر المشتركين فى الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ . وأنه هرب من مصر فى يناير عام ١٩٢٢ عندما طلبت السلطات البريطانية القبض عليه ، بعد أن اكتشفت دوره فى الجهاز السرى ، وأن أحمد عبد الحى كبره موجود فى إستانبول ، وهو البلد الذى أرسلت إليه قيادة الجهاز السرى من القاهرة الخطاب المضبوط على عنوان محمد بك محمد — يحفظ بشباك البوطة العمومية فى إستانبول . وفى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أرسل لورد أللني برقية إلى وزير الخارجية البريطانية بأوصاف أحمد عبد الحى كبره ، وقال إن صورته موجودة مع ملفه فى أرشيف إدارة المخابرات البريطانية فى لندن .

أقبضوا عليه !

وفى اليوم التالى ، أى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، اتصلت إدارة المخابرات البريطانية بجميع رؤساء الصحف فى لندن وطلبت إليهم التوقف عن نشر أى شيء عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين الثلاثة فى لندن ، وعن إلقاء قنابل على الوزارات ، وقالت إدارة المخابرات لرؤساء التحرير ، إن إجراءات الأمن تقتضى التوقف عن نشر أى بيانات ، لأنها سوف تؤدى إلى إفلات المجرمين الذين عرفتهم إدارة المخابرات . وفى اليوم نفسه — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — أصطلت إدارة المخابرات البريطانية نشرة مطبوعة إلى جميع فروعها فى العالم . وهذا نصها :

« مطلوب القبض عليه حياً أو ميتاً . أحمد حسن عبد الحى كيرة ، فى إستانبول أو فى أوروبا . كيميائى . كان طالباً فى مدرسة الطب فى مصر . متهم فى قضية قنبلة عبد الحالى ثروت باشا فى مصر . فر من القاهرة فى عام ١٩٢٢ ، مكلف بالقيام باغتيالات فى الخارج . خطير فى الاغتيالات السياسية ، عمره : ٢٨ أو ٢٩ سنة . العيتان : سوداوان . الرموش : خفيفة . اللون : أسمر . عريض الصدر . قصير القامة . آثار حرق على خده الأيمن . ذو شارب خفيف أسود . وتولى مستر ألكسندر كين بويد - مدير المخابرات البريطانية فى القاهرة - كتابة هذه الأوصاف ، نقلاً عن أوشيف لإدارة الأمن العام فى وزارة الداخلية المصرية . وأرسل كين بويد إلى إدارة المخابرات البريطانية صورة لأحمد عبد الحى كيرة طُبعت مع أمر القبض عليه حياً أو ميتاً !

من هو ؟

ولكن من هو أحمد عبد الحى كيرة ، الذى طلبت المخابرات البريطانية القبض عليه حياً أو ميتاً ؟ . كان أحمد عبد الحى كيرة أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وقد بدأ اتصاله بالأعمال السرية التى حدثت قبل الثورة ، فقد اشترك وهو طالب بمدرسة الطب فى مؤامرة إلقاء قنبلة على السلطان حسين لأنه تولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ، وقبض عليه الإنجليز فى عام ١٩١٦ ، وأمضى ثمانية أشهر فى السجن . وقُتل الإنجليز فى إثبات التهمة عليه ، واستأجر والده الشيخ عبد الحى كيرة - من تجار فارسكور - محامياً إنجليزياً دفع له ألفاً وخمسمائة جنيه ، وبرأته المحكمة ، ونجا من الإعدام بأعجوبة ! وعندما قامت ثورة ١٩١٩ اتصل به الدكتور أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى

وعبد الحليم البيل ، وضموه إلى الجهاز السرى للثورة ، وكانوا على اتصال به قبل الثورة . واشترك معهم فى صنع القنابل التى أُلقيت على معسكرات الإنجليز فى أثناء الثورة ، وفى صنع القنبلة التى ألقتها عريان سعد على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، وفى صنع القنبلة التى أُلقيت على إسماعيل مرسى باشا وزير الأشغال والحربية فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى أُلقيت على محمد شفيق باشا وزير الأشغال فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى أُلقيت على حسين درويش باشا وزير الأوقاف فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى أُلقيت على توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ .

• • •

وفى مذكرات الأستاذ حسنى الشنتاوى المحامى وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذي حكم عليه فى قضية عبد الرحمن فهيم أمام المحكمة العليا بالسجن ٢٠ سنة مع الأشغال الشاقة وجلده ٣٠ جلدة ، ثم عدل الحكم إلى السجن ١٢ سنة ، فى هذه المذكرات التى تحت يدي يقول حسنى الشنتاوى : « أنا كنت طالباً فى المدرسة الإلهامية ، وعضواً فى إحدى خلايا الجهاز السرى ، وكانت خليلي مكونة من الدكتور عبد الخالق الدليمونى والأستاذ أحمد كامل ثابت المحامى وأنا . وكان أحمد عبد الحى كيرة هو الذى يمدنا بالسلاح والقنابل ، وكان يأتي بها فى كيات كبيرة من جهة لم نكن نعرفها ، ولم نحاول الاستفسار عنها ، لأن تعليمات الجهاز السرى تعتمد على السرية المطلقة . وكان الحاج أحمد جاد الله العامل فى العنابر يحضر عندي ، ويتسلم الأسلحة التى تستعملها خلية العمال السرية فى إطلاق الرصاص على الإنجليز . وكان عبد الحى كيرة هو رسول الجهاز السرى

لخليتنا ، التي كان يديرها الجهاز السرى . وكنا فى أثناء تدبير الحوادث نقول إن العملية تستلزم كذا وكذا من الأسلحة والقنابل ، فلا يلبث أن يعود عبد الحى كيرة بما طلبناه من القنابل والأسلحة . وكان عبد الحى كيرة يبلغنا المعلومات السرية التى كانت ترشدنا عن الأحداث القادمة قبل وقوعها ، وعن المواعيد الدقيقة لخروج ودخول الأشخاص المطلوب لإلقاء قنابل عليهم . وكان فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ أدق جهاز للمعلومات ، كان له عدد من الأعضاء يعملون فى المراكز الحساسة فى الدولة ، وفى القيادة البريطانية وفى البوليس وفى كل مكان .

وبلغ من دقة هذا الجهاز العجيب أنه كان يعلم بالإجراءات التى سوف تتخذ ضدنا قبل أن تقع ، حتى يتيسر لنا الحذر والاحتياط بقدر الإمكان . فمثلا قبل أن يقبض الإنجليز على فى قضية عبد الرحمن بك فهمى بأسبوع جاء عبد الحى كيرة وقال : « وصلت إلينا معلومات بأنه سيقبض عليك بعد بضعة أيام ، إننا نستطيع أن نيسر لك الهرب » . فقلت له : « ح أروح فىن ؟ » . لأنى أفضل البقاء ! . وكان عبد الحى كيرة سريع الحركة ، دقيق الجسم ، نحيفاً ، ماهراً فى الاختفاء بتضليل البوليس ، وكان واسع الحيلة جداً . وعندما قبض علينا فى قضية عبد الرحمن فهمى ، وأودعنا السجن ، ووضعت علينا حراسة شديدة فى سجن الاستئناف ، فوجدنا بأن أحمد عبد الحى كيرة استطاع بطريقة عجيبة أن يدخل إلى السجن ، ويبلغنا تعليمات الجهاز السرى ، وينقل أخبارنا إلى قيادة الجهاز السرى من السجن . وحدث أن كلف الجهاز السرى الأستاذ حسن توفيق بإلقاء قنبلة على أحد الوزراء الذين تقرر اغتيالهم ، وقد كان حسن توفيق موظفاً فى مجلس الأمة إلى مدة قريبة ، وأحيل إلى المعاش . وعند وضع ترتيبات تنفيذ لإلقاء القنبلة جاءنى أحمد عبد الحى كيرة وأبلغنى التعليمات الآتية :

قد يصاب حسن توفيق بشظية من القنبلة عند انفجارها . بعد إلقاء القنبلة
 سيحضر حسن توفيق إلى الغرفة المتهودة - التي كانت تجرى فيها إجتماعات الخلية
 السرية - في سطح منزل . إذا وجدته مصاباً ، فعليك أن تأخذه فوراً إلى عمارة
 المؤيد في باب الخلق . اصعد إلى الدور الثالث من العمارة . الشقة على اليسار .
 ستجد طبيباً من أعضاء الجهاز السرى في انتظارك في هذه الشقة . قدم حسن توفيق
 إلى الطبيب . لا تقل شيئاً ، ولا تتكلم مع الطبيب . إن الطبيب سيتخذ اللازم ، لأنه
 يعرف ما سيقوم به .

• • •

وتحدد يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ للتنفيذ . وبعد أن أتى حسن توفيق القنبلة ،
 عاد إلى في الغرفة المتهودة على سطح منزل . وجدته مصاباً في جنبه . وكانت أمي
 تعلم ما فعل ! وجدنا أن بذلة حسن توفيق ملوثة ببعض الدم . . وأحضرت له أمي
 بذلة من ملابسى ، ثم تولت إحراق البذلة الملوثة بالدماء . . ثم خرجت أنا وحسن
 توفيق ، وذهبنا إلى عمارة المؤيد ، وصعدنا إلى الشقة التي حددتها عبد الحى كيرة ،
 وجدنا الطبيب في انتظارنا ، وضمد جنب حسن توفيق ، وخرجنا إلى الشارع وإذا
 بنا نسمع باعة الصحف ينادون : « الملحق يا جدع ! إلقاء قنبلة على إسماعيل
 سرى باشا يا جدع ! » .

انتهى هذا الجزء من مذكرات حسنى الشنتناوى عضو الجهاز السرى لثورة

١٩١٩ .

• • •

وفي مذكرات الامتاذ محمد يوسف عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذي
 حكمت عليه المحكمة العسكرية البريطانية العليا بالإعدام في قضية عبد الرحمن

بك فهمي ، وعدل الحكم إلى ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة . كتب محمد يوسف يقول : « تعرفت على عبد الحى كيرة الطالب بمدرسة الطب فى عام ١٩١٩ ، بواسطة الدكتور محمد حلمى الجيار الذى كان طالباً بمدرسة الطب ، والأستاذ حسنى الشنتاوى الطالب بالمدرسة الإلهامية الثانوية . وكان عبد الحى كيرة متوسط الطول قمحى اللون . ومن الغريب أنه لم يكن يحضر أى اجتماع سياسى فى ثورة ١٩١٩ ، ولم يكن يظهر فى المظاهرات ، أو يشترك فى الإضرابات ، بل كان يحدث أن يضرب جميع طلبة الطب ، ويخرج عبد الحى كيرة على إجماعهم ، ويبقى فى مدرسة الطب يعمل فى معمل المدرسة ! وكان أستاذة مدرسة الطب الإنجليز يتصورون أن هذا الطالب المجتهد مكب على الدراسة ، ولا يؤمن بالوطنية ، بينما كان هو فى الواقع يبقى فى الكلية ليصنع هو وزميله محمد حلمى الجيار القنابل التى يستعملها الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ . وقال حسنى الشنتاوى لعبد الحى كيرة إن محمد يوسف عنده عدد من الفدائيين .

وبدأت الخلية السرية تعمل . . وكان من بين أعضاء الجمعية السرية عبد القادر شحاته ، الذى ألقى قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، وأحمد توفيق الذى استشهد فى حادث إلقاء القنبلة على سيارة توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء ، الذى صادف أن أعطى سيارته فى ذلك اليوم لحسين درويش باشا وزير الأوقاف . وعندما ألقى أحمد توفيق القنبلة على سيارة رئيس الوزراء أصابت شظية من القنبلة أحمد توفيق ، وأصيب فى وريد عنقه ، ونتج عنها نزيف حاد . ولكن أحمد توفيق تحامل على نفسه ، واستطاع أن يمشى بهذه الإصابة الخطيرة حتى منزله بشارع إبراهيم الكبير بالخلمية الجديدة . وعلى الفور استدعى المسئول فى الجهاز السرى عدداً من الأطباء من أعضاء الجهاز السرى ، فجاءوا مسرعين ، ولكن روحه فاضت .

في فجر الليلة نفسها ، وعرف البوليس أنه الذي ألقى القنبلة . . وعندما جاء ليقبض عليه وجده ميتاً ! وفي ذلك الوقت كنت مسجوناً على ذمة التحقيق في قضية إلقاء القنبلة على محمد شفيق باشا . . وكان عبد الحى كيرة شخصية عجيبة مثيرة : يجيد التنكر ، ويستطيع دائماً أن يخدع البوليس ، ويفلت من الشباك التي كانت تنصب لأعضاء الجهاز السرى .

انتهت هذه الصفحة من مذكرات محمد يوسف ، عضو الجهاز السرى لعام ١٩١٩ ، الذي حكم عليه بالإعدام في قضية عبد الرحمن فهمى وتخفف عنه الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

المطاردة !

وبدأت من يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عملية مطاردة عنيفة قامت بها المخابرات البريطانية للتنبؤ على أحمد عبد الحى كيرة . . وقد استمرت المطاردة عدة سنوات .

وإنني أترك الآن مكانى للأستاذ يحيى حتى الكاتب المعروف الذى كان يومئذ موظفاً في القنصلية المصرية بإستانبول وشهد هذه المطاردة وعاش فيها ، وكتب يحيى حتى يقول : « أصبح عبد الحى بعبعاً عند الإنجليز ، فطلبوه بعد أن قتلوا له حبل المشقة ، بحثوا عنه في كل مكان فلم يجدوه رغم تجدد إغاراته ، إن التنبيه للخطر أصبح عنده غريزة سادسة سيكون لها خطرها فيما بعد ، وقدرته وحيلته البارعة على طمس الأثر لأخذ لهما . ولكنه أحس أن يدهم توشك أن تقبض على رقبته ، فهرب . ومنذ ذلك اليوم أصبح هو والفرار شيئاً واحداً ، تسلل إلى الحدود الغربية ، ثم إلى ليبيا ثم سافر إلى إستانبول حيث لقيته بها سنة ١٩٣٠ ، والله أعلم بما لقيه من مشقة

وأحوال . وكان لا يد لي ولا مناص من أن أسعى إليه لأعرفه ، وكيف لا أفعل واسمه
يرن في أذني رنين أسماء أبطال الأساطير . ولكن شاء لي سوء الحظ ، أنني كنت
حينئذ موظفاً بالقسطنطينية ، وبعد الحى يتفادى المكان وأهله تفاديه للوباء ، لأنه
الاحتلال الإنجليزي كان لا يزال رابضاً على مصر : فكنت لا ألقاه إلا صدفة ،
فأقطع عليه الطريق . إنه يعرفني ويراني ولكنه يتجاهلني ، فلا أترك يده بعد المصافحة ،
بل أبقيه في يدي وأقول له إن لي صداقة حميمة ببعض أقاربه وبلدياته ، وأذكركم
له بالاسم ، وألح عليه إلحاحاً شديداً أن يمضى معي ولو بخطوتين ، أن يضرب
لي موعداً لتأكل معاً ، كل هذا وهو يستنقل بإصرار يده من كلبشات يلقى ،
يشكرني بابتسامة كلها حياة ، ورأسه مطرق إلى الأرض ، ثم يعتذر قائلاً : قريباً
إن شاء الله . .

ظل هذا حالي معه أربع سنوات ، لم أسمع منه كلما قابلته . وألححت عليه إلا
قوله : قريباً إن شاء الله . . لعل شدة إلحاحي عليه زادت من تخوفه مني ، إنه
لا يأمن للقنصلية ولا لأحد من رجالها ؛ وقد جاوزت حدود الأدب واللياقة في
إلحاحي السمع عليه .

رأيت في عبد الحى كيرة في إستانبول المثل الإنساني الفذ للرجل الشريد ،
ما أكثر أمثاله في أعقاب الحروب . كانت ملابسه تدل على مقاومة عنيدة للفاقة ،
وغلبت صفوته التحتانية على سمته ، يمضى على عجل وبجلد كأنه يحاول أن يفلت
من جاسوس يتبعه ، عيناه كالنار تطوف نظرتيهما في دائرة الأفق كلها رغم إطراق
رأسه ، إن سره لا يخرج من شفتيه ولا من عينيه ، لسانه ممسوك ، مدرب على
الأيزل - مهما كانت الظروف والأحوال - بكلمة عفوية لم يسبقها تدبر وتفكر
في وزن معناها وتقدير أثرها ، لا أثرها المباشر فحسب بل حتى أثرها البعيد الذي
الكتاب المتنوع - ثان

قد لا يفهم إلا بفضل اجتماع مئات من الأخبار المتناثرة المتنافرة التي هيأت للغريب الذي يقابله أن يلم بها جميعاً ، ولكن من يدري ؟ قد تتجمع له ذات يوم ولو صدفة . فتضيء زلة اللسان بمعناها وتدل على خبيثة صاحبها : من أجل هذا الحذر خلا كلامه القليل كذلك من أية نعمة تعبر عن عاطفة ، لأن النعمة لها أيضاً معناها . فلست تدري من نبرة كلامه هل هو سعيد أو غير سعيد : متعب أم غير متعب . هل جيبه دافئ أم نظيف . معدته خاوية أم عامرة : هل حذرؤه يسأله أو يعقره : هل هو متعجل أو غير متعجل . هل هو قادم من عمل أمه أو ذاهب إلى موعد ينتظره . إن هذه الحبسة الفظيعة التي رأيت فيها عبد الحى كبيرة كانت تنزل قلبى ، من شدة فرعى من وقعها على إنسان مثلى ، من حقه أن ينعم بانطلاق النفس ومقدرة لسانه على أن يزل مرة وأخرى ، فلا يكون الملاك عقاب هذه الزلة . . . هي حبسة فرضتها النفس على النفس . . . هي ألن من السجن الانفرادى فى أشد معسكرات الاعتقال وحشية .

« حاولت أن أعرف أين يسكن لأرسل له خطاباً — ولا أقول لأزوره — فلم أنجح ، وقيل لى إنه يسكن بمفرده فى ثلاث شقق كل منها فى حى بعيد عن الآخر ، وأنه يتخذ فى كل شقة اسماً مختلفاً ، ولا ينام فى فراش واحد ليلتين متتابتين . كيف كان يحلو له — فى هذا الحذر الدائم — أكل أو شرب ، أو تهناً له سنة من النوم ؟ كيف يستطيع إنسان أن يعيش دون أن يأمن لأحد ؟ كل من يلقاه أعدو محتمل ، ينلس بين الناس بعيداً عن كل الناس ، قلبه حرم على نفسه الاستجابة لعاطفة . رأيت فى عبد الحى كبيرة صورة مجسمة لهذا العذاب الذى خاق معذاب جهنم الحمراء .

« حرت فى تفسير مسلكه . ولعل عبد الحى كبيرة لا يزال على يقين بأن

المخابرات البريطانية لم تكف عن طلبه ، حتى ولو فر منها إلى أقصى الأرض .
لأنها لا تنسى ثأرها البائت ، وكلمة « يحفظ » لا تكتب على ملف عدو لدود إلا لإد
نزلت جثته للقبر . وقد سمعت أن الإنجليز حاولوا خطفه بعد أن طلبوا من الأتراك
تسليمه إليهم فأبوا ، ومع ذلك كان حذر عبد الحمى من الأتراك لا يقل عن حذره
من عملاء الإنجليز ، خشية أن يعدلوا عن رأيهم ذات يوم لمصلحة من يلعبون فيها بورقته ،
وكنت أهرأ من نفسي لرضاها بهذا التفسير ، وأستسخر في قلبي مغالة عبد الحمى
كبيرة في حذره وتخوفه ، وملت إلى الاعتقاد بأنه أصيب بسبب تشرده عن الوطن
بعقدة الخوف — من أشباح لا وجود لها . وإذا أصيب إنسان بهذا المرض النفسى
أحس دائماً بوقع أقدام موهومة تسير وراءه ، فلا ينقطع له خوف ولا فرار .

٢ : ولكنى وقعت في حيرة أشد ممتزجة بحزن ممض ، وملت نفسي على سابق
استخفافى يوم بلغنى أنهم عثروا على عبد الحمى كيرة مقتولا بطعنة خنجر . جثته
ملقاة في حفرة بجوار سور إستانبول العتيق ، يجانبها عود من ثقاب منطقي* ، كان
هو الأثر الوحيد ، وهو — مثل العود — منطقي* أيضاً . وقيل لنا إن التحقيق
— الذى جرى بسرعة قد تختلط بالكلفة — لم يسفر عن معرفة القاعل ، ولا كيف
حدثت الجريمة . كان عبد الحمى كيرة معلوراً وعلى حق في تخوفه وفراره ، كانت
الحقيقة أبعد من خيالى . ترى من هو هذا العدو الذى نبح أخيراً في الظفر به ؟
كيف قدر للحذر أن يؤتى من مأمنه ؟ لا أحد يعلم . هذا سر طواه قبره ، عبد الحمى
كيرة — كما عرفته — كان لغزاً في حياته ، وهو في موته أشد إلغازاً » .

• • •

انتهى ما كتبه الأستاذ يحيى حقى عن مصرع أحمد عبد الحمى كيرة في إستانبول .
ولا شك أن مؤامرة اغتيال الوزراء الثلاثة في لندن في ديسمبر عام ١٩٢٤ . والأمر

الذى وزعته المخابرات البريطانية بالقبض عليه حياً أو ميتاً ، هو حل للغز مصرعه
العجيب فى إستانبول !

لأنها صورة بطل من أبطال ثورة ١٩١٩ . .

وما أكثر من فيها من أبطال !

ولكن الشعب المصرى كان هو البطل الأكبر . .

الفصل الخامس عشر

الشعب يقاتل ... بلا فتابل وبلا مسدسات !

دخل قادة الجهاز السرى إلى السجن . الدولة تطلب رؤوسهم . رئيس الجهاز السرى عبد الرحمن فهمى اعتزل السياسة . أعضاء أكبر خلية سرية فى الجهاز السرى ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام . الملك والإنجليز أعلنوا الحرب على سعد زغلول ، طالبوا برأسه ، ثم أصدروا الأوامر بالقضاء على حزب سعد زغلول . . ولم ييأس سعد ، ولم يستسلم ، بل قرر للشعب المصرى أن يحارب بلا فتابل وبلا مسدسات ! وكانت الحرب رهيبة : معسكر الملك يقف فيه المندوب السامى البريطانى ، وعشرة آلاف عسكري بريطانى ، والجيش المصرى بقواده الإنجليز ، والبوليس المصرى بقيادة اللواء رسل باشا ، وحكمدارو المذن الإنجليز ، والدولة بكل سلطانها ونفوذها ، وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد ، والأعيان ، وكبار الأثرياء . وكان مع سعد زغلول الشعب المصرى الأعزل من كل سلاح ! وقد تعجب إذا عرفت أن الوفد المصرى الذى كان يرأسه سعد زغلول لم يكن يملك جريدة يومية واحدة ، ولا مجلة أسبوعية واحدة . . بينما كان لحزب الأحرار الدستوريين جريدة (السياسة) ، ولحزب الاتحاد جريدة (الاتحاد) ، وكان يقف ضد سعد زغلول أكبر كتاب مصر : وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين ، والدكتور محمد حسين هيكل ، والدكتور محمود عزمي ، وإبراهيم عبد القادر المازنى ، ومحمد إبراهيم هلال ، وعبد العزيز البشري . .

وكان يقف بجانب سعد ثلاثة من كبار الكتاب هم : عبد القادر حمزة ،
وعباس محمود العقاد ، وأحمد حافظ عوض .

وكانت أكبر محلة أسبوعية سياسية في مصر هي (الكشكول) ، وكانت تهاجم
سعد زغلول أسبوعياً بالسب والقذف والإهانة ، فتقول إنه مجرم ، وخائن ، وعميل
من عملاء الاستعمار ، ودجال ، وأفاق ، ونصاب !

وهكذا وقفت الإمبراطورية البريطانية والعرش المصري والرجعية المصرية ، وكل
قوى البطش والبغى والإرهاب والطغيان لتقفى على شعب مكتم ومقيد بالسلاسل
والأغلال ! وكان هذا هو الفصل الأخير في قصة سعد زغلول .

عقب مصرع السردار تأمر الإنجليز والملك فؤاد على إخراج سعد زغلول من
الحكم . لم يتحملوا حكم سعد زغلول أكثر من ثمانية شهور ، وهكذا رأينا كيف
أرغم الإنجليز سعد زغلول على الاستقالة ، وكلف الملك فؤاد أحمد زيور باشا
بتأليف وزارة تستسلم للإنجليز وتحارب المصريين . فقبلت الحكومة الجديدة كل
ما رفضه سعد زغلول للإنجليز ، وحلت مجلس النواب الذي لم يمض على انتخابه
عام واحد . وألف الملك فؤاد حزباً للقصر اسمه حزب الاتحاد . وضم الحزب الجديد
الباشوات ، ولواءات الجيش السابقين ، وجميع الأعيان الذين خرجوا على سعد زغلول
احتجاجاً على عدم ولائه للملك ، كما جاء في كل كتب الاستقالة التي نشرت
بصيغة واحدة ! وكانت الاستقالات تكتب في مكتب حسن نشأت باشا رئيس
الديوان الملكي بالنيابة ، ويرغم الباشوات والأعيان على توقيعها أو بصمها !

وأغتت الحكومة قانون الانتخاب الذي أقره البرلمان ، وهو يقضى بحق الشعب
في انتخاب نوابه بالانتخاب المباشر ، وبدأت تضع قانوناً يجعل الانتخاب على
درجتين ، ويقيد الناخبين حتى يضمنوا إسقاط سعد زغلول . ومزقت الدوائر

الانتخابية حتى يفقد أنصار سعد زغلول مناصريهم ، وامتثلت السجون برجال سعد زغلول ، وأعلن حزب الملك أن سعد زغلول انتهى ولن تقوم له قائمة ، وكتبت الصحف الإنجليزية المقالات الطويلة عن انصراف الشعب المصرى عن سعد زغلول ، وعن أنه لا يجد مرشحين يتقدمون باسمه فى جميع الدوائر الانتخابية .

ولكن سعد زغلول لم ينته . لأنه بدأ من جديد . بقى الشعب ملتفا حول زعامته . رغم التهديد والوعيد وسياسة البطش والإرهاب والتنكيل ! . . خرجت مظاهرات الطلبة فى جميع مدن مصر تهتف بسقوط الطاغية وبحياة سعد زغلول . وإذ منعت الحكومة الصحف من أن تهاجم الملك ، فقد امتلأت الجدران بالمنشورات النارية تعلن الاستبداد والحكم المطلق ، وتعلن تأييد الشعب الكامل لسعد زغلول ! وبعد ثلاثة شهور تصورت بريطانيا أنها فى طريقها إلى القضاء على سعد زغلول . .

وفى وثيقة بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٥ كتب « سير أوستن تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية ما كره سرية إلى مجلس الوزراء البريطانى برئاسة « مستر ستانلى بلدوين » جاء فيها بالحرف الواحد :

« لقد نجحنا فى إقامة حكومة مصرية صديقة ، وأوضحنا للملك فؤاد ولوزرائه أنهم إذا كانوا مخلصين لالتزاماتهم نحونا فإننا سوف نساندهم . وقد تصرفوا حتى الآن بشجاعة ونجاح ! »

وكانت وزارة زيور باشا شجاعة فعلا ! أو على الأصح جريئة . . كانت أسداً على المصريين ونعامة أمام الإنجليز !

وكانت التعليقات التى أعطاها الملك إلى حكومته هم أن تقضى على سعد زغلول . وأن تشرذ أنصاره . وأن تثبت عليه تهمة أنه المخرض على قتل الإنجليز فى أثناء

الثورة . وأن تقدمه إلى محكمة الجنايات وتطلب شقه . وإذا لم تستطع فعلى الأقل تمنعه من أن يرشح نفسه لعضوية البرلمان !

يجب قتل سعد زغلول

وفي الوثائق البريطانية الرسمية وثيقة بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٥ . . وهي البرقية السرية التالية بالحرف الواحد :

« من المندوب السامي البريطاني بالنيابة « سير نيفيل هندرسون » .

« إلى معمر أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية .

« رقم ٤٦٣ سرى .

« استقبلني الملك فؤاد في قصر المنتزه بالإسكندرية يوم ٢٣ يونيو . واستغرقت مقابلتي لجلالته ساعة وثلاثة أرباع الساعة . بدأ جلالتة بالإعراب عن أمله في أن يتمكن من زيارة لندن في العام القادم . لقد مضت الآن عشر سنوات منذ غادر مصر في رحلته السابقة . وعدم التغيير مدة طويلة يحدث تأثيراً سيئاً على صحته ، والحالة في بلاده وعدم استقرار الحكومات المتعاقبة قد حالاً بينه وبين السفر إلى الخارج . وعندما قلت لجلالته : « إن هناك ما يدعو إلى الأمل في أن مصر بعد ست سنوات من العواصف والاضطرابات تدخل مرحلة من الهدوء والتطور الداخلي السلمي » . قال جلالتة . بعد لحظة تأمل : « إن ذلك هو الواقع . كما يأمل . غير أن أية أزمة مفاجئة قد تقلب كل شيء . وقد تمت عرقلة سعد زغلول . ولكن لم يقض على سعد زغلول حتى الآن ! » .

وقال جلالتة : « قبل أن تتمكن البلاد من دخول مرحلة الهدوء يجب قتل

سعد زغلول أدبياً . ولتحقيق هذا المذهب . هناك شيء أو شيان مرغوب فيهما :

أولاً: يجب أن تكون اعترافات شفيق منصور أو القتلة الآخرين بمثابة توريث على نحو محدد في مؤامرات الاغتيال لكل من أحمد ماهر والنقراشي ، وفتح الله بركات - الوزير الوفدى السابق وابن شقيقة سعد زغلول - بل وسعد زغلول نفسه إذا أمكن ذلك ، وتوريث في الواقع لتنظيم الوفد كله !

« وثانياً ، قال الملك : « إن الانتخابات الجديدة لا ينبغي إجراؤها في أكتوبر أو نوفمبر من هذا العام ، كما كان يرغب الأحرار الدستوريون ، ولكنها يجب أن تزجل حتى يناير أو فبراير القادمين على الأقل . فالشهور القليلة القادمة ان تكفى لتشويه سمعة سعد زغلول ، بحيث لا يحصل إلا على أقلية تافهة في انتخابات مجلس النواب الجديد .

« وقال الملك لى : إنه يود أن يرى حزب سعد زغلول وقد انكمش للغاية إلى حوالى ١٢ أو ١٤ عضواً ، لكي يتحول إلى مثار للهزة والسخرية » ! .

إمضاء « هندرسون »

« المندوب السامى البريطانى بالنيابة »

• • •

وأجريت الانتخابات في ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ - كما أراد الملك ، وتولى طبخها إسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية في تلك الأيام ، واستعملت كل وسائل الضغوط ، والإرهاب ، والقهر ، والكبت ، والتزيف ، والتزوير ، لإسقاط مرشحى سعد زغلول ، ولكيلا يحصل زعيم الشعب إلا على اثني عشر مقعداً أو أربعة عشر مقعداً ، كما قال الملك فؤاد لنائب المندوب السامى البريطانى !

وظهرت النتيجة ، فأعلنت الحكومة في طول البلاد وعرضها بشرى فوز مرشحى

القصر بأغلبية النواب ، وحصول سعد على أقلية مقاعد مجلس النواب . .
 وكلفت الحكومة « المنادين » أن يمشوا في الشوارع يحملون أجراساً يدقونها
 ويطلبون من « الحاضر أن يعلن الغائب » أن حزب سعد زغلول سقط في الانتخابات،
 وأن أحزاب الملك حصلت على الأغلبية المطلقة !
 وأصدرت الوزارة بياناً رسمياً يوم ١٣ مارس أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية
 هي التي حصلت على الأغلبية ، وكلف الملك فؤاد أحمد زيور باشا زعيم الأغلبية
 الجديد بتأليف وزارة جديدة !
 واجتمع مجلس النواب الجديد يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ في الساعة
 الحادية عشرة صباحاً . .
 ورشحت الحكومة والقصر وحزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب
 الوطني عبد الخالق ثروت باشا رئيساً لمجلس النواب ..
 ورشح سعد زغلول نفسه ضد مرشح الملك . .
 وجرى الانتخاب السري . .
 وفوجئ الملك وفوجئ الإنجليز وفوجئت الأحزاب مفاجأة مذهلة :
 نال سعد زغلول ١٢٣ صوتاً وانتخب رئيساً لمجلس النواب ، ونال عبد الخالق
 ثروت باشا مرشح الملك ٨٥ صوتاً فقط وسقط !
 وجن جنون الملك ، وجن جنون الإنجليز ، كيف تحولت الأغلبية المطلقة من
 حزب الملك إلى حزب سعد زغلول ! ؟

الجهاز السري يكشف خطة الملك !

وظهر أن الجهاز السري للثورة اكتشف قبل الانتخابات أن الملك فؤاد والمنادوب

السامى البريطانى أصدرها إلى الحكومة بإسقاط جميع مرشحي سعد زغلول . .
وأوعز سعد إلى عدد من أنصاره أن يستقبلوا من الوفد ، ويرشحوا أنفسهم مستقلين
عن الأحزاب !

.. وتصورت حكومة القصر أن هؤلاء المستقلين هم أنصارها وأعداء سعد زغلول ،
فحسبتهم في عداد مؤيديها ، وما كاد هؤلاء يصلون إلى مجلس النواب حتى دخلوا
أقنعتهم وأعلنوا أنهم أنصار سعد زغلول !
وكان المقروض أن تستقيل الوزارة ما دامت فقدت ثقة البرلمان ، ولكن الملك
أصدر مرسوماً بحل مجلس النواب ، بعد اجتياحه بسبع ساعات ، وكان هذا هو أقصر
البرلمانات عمراً في تاريخ العالم !

وانتهز الملك فؤاد حل مجلس النواب ففعل الحياة النيابية ، ثم تخلص من حزب
الأحرار الدستوريين الذى عارض قرار الملك بفصل الشيخ على عبد الرازق من هيئة
كبار العلماء ، لأنه ألف كتاباً اسمه « الإسلام وأصول الحكم » قال فيه إن الخلافة
ليست من الدين ، في الوقت الذى كان الملك فؤاد يريد فيه أن يكون خليفة المسلمين !
وأراد الملك أن يستقل حزب القصر بحكم البلاد ، وأطلق سعد زغلول على حزب
الاتحاد « حزب الشيطان » ، باعتبار أن الملك فؤاد هو « الشيطان » ، والتصق هذا
الاسم بحزب الاتحاد حتى إنه أراد أن يصدر مجلة أسبوعية سياسية تعبر عن سياسته
فأطلق عليها اسم « الشيطان » !

وخرجت مظاهرات الطلبة والشباب تهتف بسقوط « جلالة الشيطان » !

الحاكم بأمره . . . !

وأصبح الملك فؤاد هو الحاكم بأمره في البلاد ، وأصبح رئيس ديوانه بالنيابة

« حسن نشأت » هو الملك الصغير ، وترك الإنجليز الملك فؤاد يطيح بالشعب كما يشاء ، حتى يتخلص من سعد زغلول ويقضى على زعامته . ومضى الملك بطارد أنصار سعد ، ويشرد مؤيديه ، ويمنع الزوار من دخول بيته ، وأصبح كل من يؤيد سعد زغلول هو عدو الملك !

وبدأ صراع رهيب بين الشعب والملك فؤاد . وصمد سعد زغلول ، وصمد الشعب . . ومن أمثلة الأحداث التي وقعت خلال ذلك الصراع حادث (أخطاب) بلدة محمود باشا الإترى أحد أنصار سعد زغلول . فقد استدعاه وزير الداخلية وقال له إن الملك يأمره أن يعلن خروجه على سعد زغلول !

ورفض الإترى باشا أن يصدع بأمر الملك !

وأمرت الحكومة « ضابط النقطة » أن ينكل بأهالى (أخطاب) والقرى المجاورة التى تؤيد الإترى باشا . وهاجم الضابط برجاله القرى واعتدوا على الأهالى وضربوهم بالسياط وعذبوهم وأذلوهم . وهاج الشعب وأرغم الحكومة على تقديم ضابط النقطة إلى محكمة الجنايات ، فحكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وعلى جميع رجال البوليس الذين اشتركوا فى التعذيب ! ذلك أن حصون مصر سقطت واحداً بعد الآخر فى يد الطغيان ، ولكن بقى حصن « القضاء » !

ورأى سعد زغلول أنه يجب أن يوحد كلمة الأمة لتقاوم طغيان الملك ، فتزعم ائتلافاً مع خصومه السابقين الذين حاربوه وهاجموه وسبوه وشتموه . . !

وألف جبهة واحدة بزعامته من الوفديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى . وكان هدف الجبهة هو تجريد الملك فؤاد من سلطاته الدكتاتورية ، وإعادة الحكم الدستورى ، وإنهاء حكم القصر ، وأن تصبح الأمة مصدر السلطات ! وكان سعد يترجم الائتلاف عن الوفديين ، وعدلى يكن وعبد الحالى ثروت عن

المستقلين ، ومحمد محمود عن الأحرار الدستوريين ، وحافظ رمضان عن الحزب الوطني . .

وتم الاتفاق على عقد مؤتمر من أعضاء البرلمان المنحل . .
وكان من رأى سعد زغلول أن يقرر المؤتمر إخراج حسن نشأت رئيس الديوان الملكي من منصبه ، وأن يلغى منصب رئيس الديوان الملكي ويحل مكانه « وزير قصر » يعين مع الوزارة ويسقط مع الوزارة ويكون مسئولاً أمام البرلمان !
ولكن عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا عارضوا هذا الرأى ، وطلبا أن يقتصر قرار المؤتمر على عدم الثقة بالوزارة . .

وكان من رأى محمد محمود باشا أن يعين أحمد حسين باشا رئيساً للديوان الملكي ، فقد كان يعرفه شخصياً ، ويعرف أنه يعارض تدخل حسن نشأت باشا في أمور الدولة . .

ووافق سعد زغلول على ترشيح أحمد حسين ، فقد كان انتدبه عندما كان رئيساً للوزارة ليتولى الشؤون العربية في مجلس الوزراء ، وكان حسين وقتئذ سكرتيراً أول للمفوضية المصرية في واشنطن . .

البرلمان يجتمع برغم إرادة الملك

واقترح أمين الرافعى بك في جريدة (الأخبار) أن يجتمع البرلمان الذى حله الملك فؤاد . برغم إرادة الملك ، لأن المرسوم الذى أصدره الملك بحل البرلمان باطل . .
ولأن الدستور ينص على أن من حق البرلمان أن يجتمع في السبت الثالث من نوفمبر من تلقاء نفسه إذا لم يدعه الملك للاجتماع . .
ورحب سعد زغلول بفكرة أن يقتحم أعضاء الشيوخ والنواب دار البرلمان ،

ويُعقدوا اجتماعاً تحت قبة البرلمان . متحدِّين إرادة الملك !
وتُحدد يوم السبت ٢١ نوفمبر لكي يجتمع البرلمان متحدِّين الملك !
وأمر الملك بمنع اجتماع البرلمان . وقرَّر سعد زغلول أن يجتمع أعضاء البرلمان برغم
قرار المنع الذي أمر به الملك !
وأصدر مجلس الوزراء المنعقد برئاسة الملك بلاغاً قال فيه : « إن مجلس الوزراء
قرر أن يمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في أى مكان آخر » !

إنذار من وزير الداخلية !

وأصدرت وزارة الداخلية قراراً في نفس اليوم هذا نصه : « تنفيذاً للقرار الصادر
من مجلس الوزراء اليوم والقباضى بأن تُمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين
للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان . أو بأى مكان آخر . بناء
على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة - تعان وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد
تخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار . وللمحافظة على الأمن العام في سائر
أنحاء المدينة . وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان . والبوليس بالمحافظة على
النظام والهدوء والسكينة .

« وليكن في علم الجمهور بأن تعليقات الجيش تحيز للضباط أن يصدرُوا
وامرهم بإطلاق الرصاص في أحوال كثيرة . منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن
التفرق بعد التنبيه بذلك . أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى .

« وتقضى التعليقات بإلقاء القبض على كل مشاعب . وتعليقات البوليس تقضى
بتفريق كل احتشاد أو تجمهر . ومنع كل مطاهرة . والقبض على من يشترك في
أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها . أو عصي الأمر الصادر

للمجتمعين بالتفرق تطبيقاً لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات ، مع العلم بأن المادة ١٠ تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما .

« وقد خول للبوليس الحق في إلقاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر ، وقد صدرت الأوامر للمديرية والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات في جميع أنحاء القطر المصرى . وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهمهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار » .
 . وأصدر وزير المعارف إنذاراً إلى الطلبة يتوعدهم بتوقيع العقاب الشديد إذا أضربوا عن الدرس أو قاموا بمظاهرات .

٥٥ طلقة لكل جندى . .

وصدر قرار وزير الحربية بإعلان حالة التأهب للقتال في الجيش ، وأمر بأن يرتدى الجنود والضباط ملابس الميدان ، وإعطاء خمسين طلقة لكل جندى ، ووزعت كل قوات الجيش في الشوارع وحول دار البرلمان وبدخله ، ووضعت أورتان من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع حول بيت الأمة بشارع سعد زغلول . فوقفت أورطة في شارع الفلكي تسد الشارع في صفوف متراصة ، ووقفت الأورطة الأخرى في ناصية شارع سعد زغلول أمام شارع قصر العيني . وصوبت المدافع والبنادق إلى بيت الأمة !

وصدرت الأوامر للجيش بأن يمنع سعد زغلول من الخروج من الشارع الذي يقيم فيه ، بالقوة المسلحة !

وتحولت شوارع القاهرة إلى قلاع مسلحة !
 . وأبلغ الجهاز السرى سعد زغلول أن الملك أمر الجيش بأن يطلق جنوده الرصاص

على كل نائب يحاول اقتحام البرلمان !
 وافق سعد زغلول مع أعضاء البرلمان على أن يجتمعوا سرّاً في فندق الكونتنتال !
 واختار سعد زغلول هذا الفندق بالذات . لأنه الفندق الذى يقيم فيه باستمرار
 أحمد زيور باشا رئيس الوزارة الذى أصدر قرار مجلس الوزراء بإطلاق الرصاص
 على من يعقد اجتماع البرلمان فى أى مكان !

سنطلق عليك الرصاص !

وكنت فى ذلك اليوم التاريخى فى بيت سعد زغلول . وجاء قائد الأورطة التى
 تحاصر البيت وأبلغ سكرتير سعد زغلول بأنه يأسف أن يبلغ الباشا أن الأوامر الصادرة
 تقضى بإطلاق الرصاص عليه إذا حاول اختراق الحصار المضروب !
 وكان سعد مريضاً . لكنه ما كاد يسمع التهديد حتى لمعت عيناه . وعاد فجأة
 شاباً من جديد !

وصمم سعد زغلول أن يخترق الحصار !
 وقالت له صفيه ~~مخلوق~~ أم المصريين : « دعى أخرج معك ! »
 قال : « سأخرج وحدى ! »

وتحس عدد من النواب والشبان من أنصار سعد . وعرضوا عليه أن يحيطوا
 بسيارته ، ليفدوه بصدورهم من رصاص الجيش . وأبى سعد زغلول . . وقال إنه
 يريد أن يركب سيارته وحده دون أن يصحب أحداً !
 واستقل سعد زغلول سيارته . واقتحم الحصار . وإذا بالجنود والضباط
 شاكي السلاح . حاملي البنادق والمدافع . يؤدون له التحية العسكرية ويفتحون
 له الطريق !

واستمرت قوات الجيش تؤدي التحية العسكرية دون أن تطلق رصاصة واحدة!! -
وتفسح الطريق على الجائنين لسيارة سعد زغلول ، من شارع القلكي إلى شارع
باب اللوق ، إلى ميدان عابدين ، إلى ميدان الأوبرا . .

كأن سعد زغلول ملك يفتتح البرلمان !

ودخل سعد زغلول فندق الكونتنتال في الساعة التاسعة صباحاً ، وامتلات
ردهة الفندق الكبرى بجميع النواب والشيوخ . . ولم يتخلف سوى عدد يعد على
أصابع اليد !

والطريف أن أحمد زيور باشا رئيس الوزراء كان نائماً في الدور العلوي بفندق
الكونتنتال . . ولم يستيقظ إلا على دوى الهاتف بحياة سعد زغلول ! !
وقرر البرلمان بمجلسه عدم الثقة بالوزارة ، وعدم الاعتراف بالمرسوم الذي
أصدره الملك بحل مجلس النواب ، وباستمرار عقد جلسات البرلمان !
وانتخب سعد زغلول بالإجماع رئيساً لمجلس النواب !

خرج الشعب متحدياً الملك !

واحتشدت فجأة عشرات الألوف في الشوارع المحيطة بالفندق تهتف بحياة
الأمة مصدر السلطات ، وبحياة الدستور ، وبحياة سعد زعيم الشعب . . وسقوط
الطغيان ، والاستعباد ، والرجعية ، وحكومة السراي ! « أخرجوا حسن نشأت من
القصر ! يسقط الملك الصغير » !

ونخرجت المظاهرات تهتف : « نريد الدستور . احترموا الدستور أو استقيلوا » !
وصادف أن خرج رئيس الوزراء من فندق الكونتنتال ، ورأى الجماهير الهائفة
الصاخبة . وسأل ياوره : « من هؤلاء ؟ ! » .

قال الياور : « الشعب ! »
 قال رئيس الوزراء : « ولماذا لم يطلق الجيش عليهم الرصاص ؟ »
 قال الياور : « الجيش هتف بحياة سعد زغلول ! »
 وأسرع المندوب السامى البريطانى يرسل هذه البرقية ، بعد ثلاثة أيام من اجتماع البرلمان :
 « من اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .
 إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية . لندن .
 « سرى رقم ٤١٨ .
 « ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

« اشتدت المعارضة للحكومة الحالية خلال الشهور الثلاثة الماضية ، وتحولت هذه المعارضة ، بسرعة ، إلى أزمة . فقد تحطمت الأهداف التى شكل من أجلها حزب الاتحاد فى الأصل . والتى وجدت من أجلها الحكومة الحالية . وذلك بسبب قصر نظر الملك الذى استفاد - أثناء غياب رئيس الوزراء أحمد زبور باشا فى لندن فى الصيف الماضى - من مشكلة الشيخ على عبد الرازق . لكى يتخلص من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين فى الوزارة . ولكى يعين بدلاً منهم موظفين حكوميين من رجاله !

« وترتب على تصرف الملك أن الوزارة تشكل الآن من رجال غير أكفاء بالمرة . وأصبح هؤلاء الرجال مجرد أدوات للقصر - ضمن سلسلة من العلاقات الإدارية ، وأعمال السلب والمحسوبيات الحقيرة . ونظراً لأن المنصب الحكومى لم يعد يكبح جماح الأحرار الدستوريين فقد تحولوا نحو اليسار . وهكذا فقد تناسوا - اليوم - الخلافات الحزبية بينهم وبين الزغوليين بسبب الكراهية التى تجمعهم إزاء الحكومة الحالية !

« ورغم أن الرأي العام يوجه هجماته إلى الوزارة - في ظاهر الأمر - فإن الخدع الحقيقي لهذه الهجمات هو الملك ورئيس حكومته حسن نشأت باشا ، الذي تتزايد المشاعر ضده بصورة شديدة للغاية !

« ولما كان الرأي العام يعتبر أن بقاء أية حكومة رهن بتأييدنا لها . . فإنه يعتقد أن هذه الوزارة تتمتع بتأييدنا . ومن هنا فإننا نجازف بصورة متزايدة بأن نصبح معتبرين بوجه عام مبالغين إلى مساندة حكومة ظالمة - وطاغية . أو على الأقل نتعاضد عنها !

« وفي الأسابيع الثلاثة الماضية بوجه خاص تزايد التوتر بسرعة . ورغم أنى كنت أأمل أن أكون قادراً على أن أكف يدنى لبضعة أسابيع ، فإنه من الواضح بالنسبة لى أن استمرار السخط الحال يهتئ بصورة خطيرة ظروفًا مواتية لانتشار الفوضى ، وبالتالي يجب القيام بشئء ما على الفور لتخفيف التوتر !

« وفي اللحظة التي سيقتنع فيها الشعب بأننى لن أفعل شيئاً لتخليصه من المظالم التي يتعرض لها . فإن الاضطراب الشعبي سيعقب ذلك بسرعة . ويبدو لى أنكم ستجدون من الصعب أن تبرروا أمام البرلمان تأييدى لمثل هذه الحكومة فى مهمتها الحتمية المتعلقة بقمع هذا الاضطراب . .

« ولذلك فقد قادتى تفكيرى إلى البحث عن عمل ما يمكن أن يكشف بوضوح أننا نستنهجن أوتوقراطية القصر . ولن نتسامح معها . . وأن يتم هذا العمل - فى الوقت الذى تجرى فيه استمالة عناصر أفضل فى المعارضة - دون أن يؤدى بالضرورة إلى سقوط الوزارة .

« إن الموقف معقد بصورة غير مألوفة . . وبلغ هذا التعقيد ذروته بسرعة لسوء الحظ . ولا أرى حلاً آخر سوى توجيه ضربة بسرعة إلى مصدر الشر الحال الذى

يستند إلى القصر . وكما تعلمون فإن منفذ سياسة الملك ، والموجه بهذه السياسة إلى حد ما ، هو حسن نشأت باشا ، وإننى أرغب فى إبعاده !
« والانتهاكات الرئيسية ضده هى :

١ - التدخل الفظ فى الجهاز الإدارى ، مما يؤدى إلى السخط والكيد .
وعدم الاستقرار . . وسط طبقات الموظفين .

٢ - مسئوليته لزامه الإجراءات التعسفية التى يتخذها حزب الاتحاد ، ويطبقها العمى ، التى تثقل إلى حد ما كاهل أفقر الطبقات . . . وتعيين وعزل ضباط البوليس فى القرى الصغيرة ، بأسلوب جزافى واستبدادى ، لأسباب سياسية وشخصية !

٣ - ترجع إلى سوء تصرفاته - بدرجة كبيرة - الكراهية التى تنصب . على نحو مباشر . أكثر فأكثر ، على شخص الملك فؤاد . الذى لا نرغب فى أن يحال بيننا وبين مساندته إلى حد كاف .

٤ - الفضيحة الناشئة عن ورود اسمه بصورة متكررة أثناء التحقيق فى مصرع السردار . . والاعتقاد الشائع بأنه كان متورطاً فى هذه الجريمة ، ويحتمل أن يطلب فى القريب العاجل لاستجواب كريمة بواسطة النائب العام !

٥ - توجد عندى شكوك قوية تدور حول تأمر خطير يقوم به مع الفرنسيين .
وقد أتمكن . وقد لا أتمكن . من نقل هذه الشكوك إلى الملك فؤاد !

« ورغم أنى على علم تام بأن الكثير من هذه الاتهامات يمكن أن توجه - بنفس القوة - ضد أية حكومة سابقة أو لاحقة . فإنها تشكل بوضوح فضيحة أخطر بكثير . عندما تنبع من تصرفات لثوقراطية فى ظل نظام دستورى .
« ولست بقادر على تحديد مدى مقاومة الملك فؤاد لهذا المطلب من جانبي ،

وأعتقد أنها ستكون مقاومة أقل مما كان يمكن أن يحدث منذ شهر ، ولكنها ستكون صلبة . ولذلك سأكون ممتنا إزاء تأكيد مساندتكم في حالة اضطرارى للضغط على الملك فؤاد بقوة . . إلى حد ما . .

« وبقدر ما أستطيع أن أرى ، فإن النتائج الإيجابية الرئيسية لطرد حسن نشأت ستكون :

- ١ — تغييراً هائلاً بالنسبة للبلاد يؤدي إلى الشعور بالارتياح بوجه عام .
- ٢ — فترة راحة للوزارة أو فرصة لإعادة البناء ، بإدخال رجال ذوي نفوذ أكبر لمحاربة سعد زغلول .

٣ — تدعيم مركزنا وتأكيده تصميمنا على تأييد حكومة جديدة بالاحترام .
« أما النتائج غير الإيجابية : فمن الواضح أن هذه الخطوة ستفضي على ما تبقى من حزب الاتحاد الذي يسيطر عليه حسن نشأت . . ولكنني أعتقد أن الأحداث الأخيرة قد تمخضت على أية حال عن تحطيم هذا الحزب في البلاد ، بصورة لا يمكن علاجها .

« وتنطوي هذه الخطوة — أي إبعاد حسن نشأت — أيضاً على المجازفة باحتمال أن تكون بمثابة تشجيع مؤقت لسعد زغلول ، غير أنه يمكن موازنة ذلك إذا أدى طرد حسن نشأت إلى تمكين إسماعيل صدقي من استئناف عمله كوزير للداخلية ، وهو منصب سيمنحه فرصة كاملة ليطلق العنان لعداوته لزغلول . وعلى أية حال ، فإنني أعتبر أنه على المدى الطويل لا شيء سيفيد سعد زغلول فائدة كبيرة مثل أوتوقراطية القصر ومساوئها . وأفضل مسوغ للعمل الذي أوصى به هو أنه عمل صائب في حد ذاته ، ويتمشى مع المعايير التي يجب أن نؤيدها . وفي الوقت الذي أدرك فيه تمام الإدراك أهمية هذا العمل ، والطابع الذي يتسم بالتكهن فيما

يتعلق بنتائجه النهائية ، فإنى واثق من أن النتيجة المباشرة ستظهر الكثير من الخير ، وأعتبر أنه من الضروري إزالة شر خطير .

« وأود أن أقترح على الملك ترقية أحمد حسنين . ليحل محل حسن نشأت باشا ، وسيكون حسنين بك بمثابة قناة اتصال موثوق بها . بيننا وبين جلالته .
« وسأكون ممتنا لو تلقيت ردًا فوريًا . حيث إنه لأمر جوهري أن يتم قيامى بالعمل ، قبل أن تتطور حركة اضطرابات جديدة . وليس بعد ذلك !

إمضاء : « لويد »

(المندوب السامى . القاهرة)

* * *

وفى اليوم التالى - ٢٦ نوفمبر - تلقى جورج لويد البرقية رقم ٢٩٤ من وزير الخارجية أوسن تشمبرلين . وهذا نصها :
« أوافق ، وتستطيع أن تعتمد على تأييدى الكامل فى أى عمل تجد أنه من الضرورى القيام به . لتدفع الملك إلى أن يتمشى مع توصياتك » .

إمضاء : « تشمبرلين »

(وزير الخارجية)

وفى ١٠ ديسمبر ، بعث جورج لويد البرقية رقم ٤٤٧ إلى لندن . وقال فيها :
« ذهبت لمقابلة الملك فى عابدين يوم الثلاثاء الماضى . ودام لقائى به ساعة وثلاثة أرباع الساعة . وقد تأثر جلالته عندما علم بالهدف من زيارتى . ولكنه استمع لى فى صبر ووقار . . وفى النهاية طلب يومًا واحدًا للتفكير !
« وقد اجتمعت بالملك مرة أخرى صباح أمس ، انتهت إلى موافقته على طلبى .

وقد صدر اليوم مرسوم نشرته الوقائع المصرية ، بتعيين « حسن نشأت » وزيراً مفوضاً بوزارة الخارجية . وترك القصر !

« ومن المقرر إرساله إلى مفوضية من الدرجة الثانية ، والأرجح أنها برلين . »

إمضاء « لويد »

(المندوب السامي البريطاني)

ولم يوافق الملك فؤاد على تعيين أحمد حسنين رئيساً للديوان بالنيابة . بل صدر أمر ملكي بتعيين توفيق نسيم باشا رئيساً للديوان الملكي . وقال سعد زغلول إنه حزين لأن الإنجليز هم الذين أخرجوا حسن نشأت من منصبه ، وليس الشعب المصري هو الذي فعل ذلك ! . . وكان في تلك الأيام يبدو يائساً . لأن الشعب الذي آمن به لم يستطع أن يحقق بنفسه النصر على الملك . . غير أن الإنجليز لم يحققوا هدفهم بامتصاص سخط الشعب بالضربة التي وجهوها للملك فؤاد ، بإخراج حسن نشأت ، « الملك الصغير » !

الشعب يقاوم . .

. . ولم يكتف الشعب بإخراج حسن نشأت من القصر ، بل مضى يطالب بالدستور ، وبحكم الشعب ، وبضرورة إجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي وضعه برلمان سعد زغلول !

وأصرت الحكومة على إجراء الانتخابات على درجتين . . وطلب سعد زغلول والأحزاب المؤتلفة من العمدة في جميع المديرية الامتناع عن تنفيذ قانون الحكومة ! وأضرِب العمدة . . أضرَبوا لأول مرة في تاريخ مصر ، بل في تاريخ العالم كله !

وقدمت الحكومة العمد إلى المحاكمة ، لأن القانون يعاقب على إضراب الموظفين .
 وإذا بالمحاكم تثبت مرة أخرى أن في مصر قضاة ، وبترئى العمد المضربين !
 وقررت الأحزاب المؤتلفة بزعامة سعد زغلول مقاطعة الانتخابات .
 واضطرت الحكومة إلى الخضوع لرأى الشعب ، وأعدت قانون الانتخاب المباشر
 الذى وضعته حكومة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ ، وتحدد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ ،
 لإجراء الانتخابات . واتفقت الأحزاب على عدم التنافس بينها .
 ولم تجد الحكومة أنصاراً لها ترشحهم فى أغلب دوائر الانتخابات !

خلع الملك . . !

وبدا بوضوح أن سعد زغلول سيكتسح الانتخابات وينال الأغلبية المطلقة ،
 ويؤلف الوزارة الجديدة . .
 وحين جنون الإنجليز !
 لقد فشلت جميع خطط الملك والمندوب السامى فى القضاء على سعد زغلول ! . .
 وكان من رأى سعد زغلول أن يكون هدف الائتلاف بين الأحزاب أن تقف الأمة
 بجميع طوائفها ضد الملك ، وأن يقرر البرلمان خلع الملك لاعتدائه على الدستور .
 وعرض سعد زغلول هذه الفكرة على بعض أنصاره فتحمسوا لها ، وعرضها على
 [محمد محمود باشا وأحمد عبدالغفار ومحمود عبد الرازق باشا - من الأحرار الدستوريين -
 فوافقوا عليها !

وعرضها على حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى فرحب بها ! . . وكان
 الأحرار والحزب الوطنى قد حالفا الملك فى صراعه ضد سعد زغلول ، ثم اكتشفا أن

الملك يريد أن يستقل القصر بحكم مصر . فخرجوا عليه وانضموا إلى سعد زغلول في صراعه ضد الملك !

ولكن بعض أقطاب الائتلاف مثل عدلي يكن باشا وحسين رشدي باشا وعبدالحق ثروت باشا عارضوا هذا الاتجاه . بحجة أن الإنجليز لن يسمحوا بخلع الملك ! (وما يذكر أن هؤلاء أنفسهم كانوا قد عارضوا فكرة سعد زغلول سنة ١٩١٩ بإلغاء الملكية في مصر وإعلان الجمهورية . .)

. . وتم الاتفاق بين الأحزاب المتولفة على الاكتفاء بتقييد سلطة الملك ، والعمل على إجراء مفاوضات مع الإنجليز لخلاء الجيوش البريطانية عن مصر . وبعد الجلاء يقرر الشعب نظام الحكم الذي يريد . .

وأحس الإنجليز أن سعد زغلول يريد أن يقوم البرلمان بثورة ضد الملك ! . . فأبقر وزير الخارجية البريطانية إلى المندوب السامي منزعجاً من اتجاه سعد زغلول :

هل يحاول سعد خلع الملك ؟ !

سرى

رقم ١

« برقية من سير أوستن تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية »

« إلى لورد جورج لويد » المندوب السامي البريطاني « القاهرة .

« رقم ٤٨٢ سرى .

« وزارة الخارجية في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٦ .

« عزيزي اللورد .

اطلعت على تقرير أخير . أعتقد أن مضمونه وصل إلى علمكم . بشأن خطط الوفد تجاه عرش مصر . وسوف يسرنى أن أعلم إذا كنتم الآن في موقف يسمح لكم بإبداء رأيكم في احتمال قيام سعد زغلول باشا بمحاولة جادة لعزل الملك فؤاد عن العرش ! ؟

إمضاء : « أوستن تشمبرلين »

ثورة سعد هي ثورة عراقى !

وميث المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أربعة أسابيع يبحث ويتنب عن احتمال أن يقوم سعد زغلول بحركة لخلع الملك : ثم أبقى البرقية التالية إلى لندن :

رقم ٢

« من اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية . لندن

« وصل إلى وزارة الخارجية يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ .

« رقم ٣١٩ سرى

١ - ردأ على برقيتكم رقم ٤٨٢ سرى بتاريخ ٢٩ أبريل قررت فى برقيتى

رقم ٢٠٨ بتاريخ أمس أننى أعتقد أنه من المستبعد للغاية أن يقوم سعد زغلول باشا فى الوقت الحاضر بمحاولة جادة وسافرة لخلع الملك فؤاد من العرش .

٢ - وليس هناك شك أن الرغبة فى خلع الملك عن العرش موجودة ، ليس فى

قلب سعد زغلول وحده . بل وفى قلوب عدد كبير جداً من المصريين .

إن هناك عدداً يتزايد من الناس . فى هذا البلد . يشعرون أن الأمل ضئيل

أمامهم ، إذا ظل الملك فؤاد على العرش ! . . ولكن ينبغي أن نفرق بين وجود هذه الرغبة ، وبين إمكان تحقيق خلع الملك في وقت قريب ! . . إن سعد زغلول وأعرانه لا يمكن إلا أن يدركوا أن تحقيق آمالهم في خلع الملك فؤاد هو تصور من الصعب أن يكون ممكناً ، مادامت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليس لديها ما يبرر رفض تقديم مساعدة للملك فؤاد ، ومادامت الحراب البريطانية موجودة هنا لتقديم هذه المساعدة !

٣- لهذا فإنني أعتقد أنه سيكون من الخطأ الوصول بناء على الرواية الخاصة بخطط المعارضة إلى نتيجة مؤداها أن ثمة خطوة محددة سوف تتخذ قريباً لعزل الملك فؤاد عن العرش .

إن خطط الائتلاف (الذي يتزعمه سعد زغلول) كما أتصورها سوف تتجه نحو تقييد سلطة الملك ، والحد من نفوذه في المسائل السياسية بقدر الإمكان .

٤- هناك ميزات واضحة لهذا الائتلاف . من وراء سلوك هذا السبيل أن التحالف بين الأحرار الدستوريين والحزب الوطني والمفديين هو تحالف غير طبعى ، والقاسم المشترك بينهم هو كراهية الملك فؤاد ، وعدم الثقة به . والاحتفاظ بهذا الائتلاف يعد - مؤقتاً - على أية حال - ذا جاذبية كبيرة بالنسبة لسعد زغلول . إنه يعطى مظهراً من الاحترام للديمقراطية ، كما أنه في الوقت نفسه يتيح له في شخص حزب الأحرار الدستوريين ستاراً مناسباً للعمل وراءه ، وضماناً ضد الهجوم من جانب القطاع الأكثر ذكاءً وخطورة في الأمة ، وهو يحرم الملك فؤاد وقصر المندوب السامى البريطانى من أية حكومة بديلة بأى شكل من الأشكال .

٥- لهذا فإن سعد زغلول سيجاول على الأرجح المحافظة على هذا الائتلاف كما هو لأطول مدة ممكنة . وأفضل فرصة أمامه لتحقيق ذلك تكمن في المحافظة على

الهدف المشترك وهو العداء للملك . وفضلا عن ذلك فإن النجاح على أساس هذه الخطوط سوف يحقق - بالإضافة إلى الإبقاء على الائتلاف - هدفاً مزدوجاً آخر من حيث إنه لن يرضى الحزبات الشخصية ضد الملك فحسب ، بل وسوف يضعف مركز دار المنسوب السامى البريطانى . بقدر ما يعتمد الملك على نفوذ دار المنسوب السامى البريطانى . . بالإضافة إلى استناد الملك على الاستخدام المباشر للجيش البريطانى ، وعلى قدرة دار المنسوب السامى إلى حد كبير عند الحاجة ، على استخدام حقوق الملك ، كحقه فى حل البرلمان مثلاً .

إن نجاح « سعد زغلول » فى الحد بشكل كبير من حقوق الملك ، سوف يجرى من أبرز الوسائل للسيطرة على الحكومة المضربة والبرلمان المصرى !
٦ - يكمن فى خلفية أسلوب العمل هذا مخطط موجود ضد شخص الملك نفسه . ذلك أن « الزغلولية » - أى مبادئ سعد زغلول - هى « العرابية » - مبادئ ثورة عرابى - تحت اسم آخر ، وفى ظروف مختلفة .

إن سعد زغلول لا يقل عن عرابى من حيث كونه نموذجاً للوطنية المصرية بمعناها المحدود . والحركة العرابية ، التى كانت نتاجاً لسنوات سوء الحكم من جانب الخديو إسماعيل ، كانت فى مرحلتها الأولى ثورة ضد السيطرة التركية فى الجيش وفى الإدارة وعلى العرش ، وعندما تطورت ثورة عرابى أصبحت دينية ومناهضة للأجانب ، ولو كانت هذه الثورة نجحت لطردت الأسرة المالكة التركية من مصر !

٧ - ولا تختلف المبادئ الكامنة فى حركة سعد زغلول فى جوهرها عن مبادئ عرابى ، إلا من حيث إن طرد البريطانيين من مصر يعد حتى الآن الهدف الأول لثورة سعد زغلول !

وتتبع قوة سعد إلى حد كبير - وكما كان الحال بالنسبة لعرابى - من الإيمان

الشعبى بأصله المصرى الخالص . فضلا عن جاذبيته الشخصية . وبلاغته . أما الملك فؤاد فإنه يدين بسلامة عرشه وسلامته الشخصية للاحتلال البريطانى ، وبشكل لا يقل عن الخديو توفيق .

٨ - إن الأمانى المصرية فى الحرية والاستقلال تكبجها اليوم قوتان هما الجيش البريطانى وحقوق العرش . واوكان الملك فؤاد شخصا مختلفا ، فربما كان قد أصبح هو نفسه زعيم الوطنية المصرية . ولكنه عجز عن انتهاز الفرص المتاحة أمامه .

وعلى الرغم من أن الملك فؤاد يتعلق بالوهم فى أن يصبح . بعد وفاة سعد زغلول . زعيما شعبيا ، فإن شخصيته ، بغض النظر عن أى شىء آخر ، تجعله غير أهل للقيام بهذا الدور . وبالإضافة إلى ذلك فإن عيوبه بلغت حدا جعله يحول ، كما يبدو ، الهجمات الأولى للوطنية المصرية إلى نفسه . بدلا من تحويلها ضد البريطانيين ! ومن المؤكد أن الاستياء الشعبى فى الوقت الحاضر أقوى ضد الملك فؤاد منه ضدنا . إنه مكروه بدرجة كبيرة . ولا يؤثق به . لامن جانب المثقفين وحدهم ، بل وكذلك من جانب طبقات مثل أصحاب الأراضى . والأسر التى تسمى الأسر التركية المصرية التى كان ينبغى أن يستطيع الملك فؤاد الاعتماد على مساندتها : كأمر طبيعى وبشكل مطلق . فى مواجهة أية حركة وطنية مصرية .

وفضلا عن ذلك . فقد خسر عطف أفراد الأسرة المالكة المصرية بلا استثناء .

٩ - وهكذا فإنه على الرغم من أن النفوذ والسيطرة اللذين أستطيع ممارستهما على الملك فؤاد باعتباره ملكا ، يعتبران مصدر قوة لى من ناحية ، إلا أن عيوب الملك فؤاد الشخصية ، والالتزام الذى يتعين على بمقتضاه أن أحافظ على مكانة الملك وحقوقه ، كل هذا يعتبر عقبة قاسية .

ومن سوء الحظ أنه يراودني الإحساس بأننى مضطر لأن أبدد الكثير من الأدبية فى مساندة ملك لا يمكن الدفاع عن كثير من تصرفاته ، كما أنه / بأى قيمة بين شعبه ، ويعد شخصية غير شعبية . إلى حد أن عدم شعب فؤاد تنعكس على "شخصياً عندما أحاول الدفاع عنه !

١٠ - ومع ذلك ، فإنه على الرغم من أن الموقف على هذه الصورة الحقيقة هى أن مركزنا سوف يصبح محفوفاً بالخطر بدرجة أكبر مما هو . وربما لا يحتمل ، إذا نحن سمحنا للأحزاب المتطرفة بأن تضعف مركز الملك إلى خطيرة .

وفى ظروف كهذه . فإنه ليس شك فى أن سبيلنا الوحيد هو الدفاع ع فؤاد ، وعن حقوقه . واستخدام كل جهودنا ونفوذنا فى نفس الوقت ، لمنع استخدام هذه الحقوق من جانبه !

إمضاء : « لويد

(المندوب السامى البريط

هزيمة حزب الملك !

وجرت الانتخابات . وفاز الوفد برئاسة سعد زغلول بمائة وخمسة وستين . وفاز ٢٩ من الأحرار الدستوريين . وخمسة من الحزب الوطنى . وعثة المستقلين .

ولم يفز من حزب الاتحاد (حزب الملك) إلا خمسة نواب . من ٢١٤ نا وكان الطبيعى بعد هذا الفوز الساحق أن يدعو الملك فؤاد سعد زغلول الأغلبية ليؤلف الوزارة .

وكان من رأى سعد زغلول أن يرفض تأليف الوزارة ، بسبب ضعف حالته الصحية ، ويؤلفها عدلى يكن باشا . . وأبلغ سعد قراره إلى أعضاء الوفد ، واستدعى عدلى يكن وقال له إنه قرر أن يؤلف الوزارة ، وأن تكون الوزارة مؤتلفة من الوفديين والدستوريين والمستقلين . .

وإذا بالجهاز السرى يبلغ سعد زغلول أن الحكومة البريطانية أبرقت إلى المندوب السامى البريطانى تقول له إن لندن ترفض أن يتولى سعد زغلول رئاسة حكومة مصر ! واستدعى سعد زغلول على الفور عدلى يكن وأبلغه أنه يلغى القرار الذى أصدره منذ ثلاث ساعات بأن يؤلف عدلى يكن الوزارة ، وأنه مصر على أن يؤلف هو الوزارة بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية . .

وذهب عدلى يكن إلى المندوب السامى البريطانى وأبلغه قرار سعد زغلول الأخير . . وانزعج لورد لويد ، وقال إنه إذا أصر سعد زغلول على رئاسة الوزارة ، فسوف تتدخل الجيوش البريطانية لمنعها بالقوة من رئاسة الوزارة ، وستطلب حل البرلمان . ووقف الدستور !

وذهب عدلى يكن وأبلغ سعد زغلول تهديد لورد لويد !

لقاء سعد مع المندوب السامى !

وتحدد موعد للقاء المندوب السامى البريطانى مع سعد زغلول . .
ونترك لبرقية المندوب السامى البريطانى السرية أن تروى ما حدث :

» مصر

» حل الشفرة والرموز

» من لورد لويد (القاهرة)

» ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦

» وقت الإرسال ٣ و٥٠ صباحاً (٣١ مايو سنة ١٩٢٦)

» وقت الاستقبال ٩ و١٠ صباحاً (٣١ مايو سنة ١٩٢٦)

» رقم ٢٤٩ و ٢٥٠

» بداية الاستقبال

» عاجل

» رأيت سعد زغلول هذا بعد ظهر اليوم . أجريت معه مائدة استغرقت ساعة وثلاثة أرباع الساعة . قررت إجراء هذه المقابلة لأن عدلى يكن باشا ألح في طلبها . مئبها أن مقابلتى المبكرة لسعد زغلول تبدو بالنسبة لعدلى يكن المرصة الوحيدة الباقية لإقناع سعد زغلول بانتهاج نسل أكثر حكمة . ومن ناحية أخرى لأن سعد زغلول كان قد قام بأكثر من تمهيد غير مباشر . وقد بدا لى أن سعد زغلول سيدعم قضيتته أمام الرأى العام المصرى إذا استطاع أن يدعى أننى كنت غير راغب حتى فى مناقشة الموقف مع زعيم الأغلبية المتصرف . وكان قد أكد قبل الآن وبعد ما حدث أنه لو كان قد عرف وجهات نظر دار المندوب السامى لامتنع عن هذا العمل أو ذاك مما كان موضعاً للشكوى .

» وبناء على ذلك أوفدت سكرتيرى الشرقى أمس ليقول لسعد زغلول إنه إذا كان راغباً فى مناقشة الموقف معى . فلأننى سأكون سعيداً بلقائه .

» قلت لسعد زغلول لئننى كنت أتابع سير الأحداث باهتمام حتى يومين فقط . دون أن يخاو الأمر من بعض التناول . وكانت تصريحات سعد زغلول العلنية المتكررة باستدراة هى أنه قرر بصورة قاطعة ألا يتولى بنفسه رئاسة الوزارة . وأنه سيعهد برئاسة الوزارة إلى عدلى يكن باشا . وقد دلنى هذا على أنه كان يتصرف

بأكثر السبل حكمة وحذراً . ولكن كان علينا - أنا وهو - أن نتصرف حيال الرأي العام . فأحداث الماضي لا يمكن أن تنسى على الفور ، وقد اهتزت بعنف الثقة بين الجاليات الأجنبية والمسؤولين البريطانيين في مصر ، دعك من الرأي العام البريطاني .

« وقلت لسعد زغلول إن أحداً لا ينازع في قوة موقفه نظراً لنتائج الانتخابات ، كما يعرف الجميع ضعف حالته الصحية ، ومن ثم فإن عدم توليه رئاسة الوزارة لم يكن عرضة لعدم الفهم ، كما أنه من ناحية أخرى سوف يتيح ظهور حكومة جديدة . دون أن يوقظ المخاوف التي كان هناك أمل كبير في تبديدها ، إذا اتبع حزب الوفد في الحكم سياسة معتدلة وودية . وبعد ذلك ، وبعد أن تعيد التجربة الفعلية الثقة ، يمكن تغيير الموقف بسهولة أكثر .

« وقلت لسعد إن قراره المفاجئ بتولي رئاسة الوزارة . بعد حوالي ثلاث ساعات من تفويض عدلي باشا في إبلاغه بأن سعد كلف عدلي بكونه برئيس الوزارة ، قد وضعني أنا وعدلي باشا في موقف بالغ الصعوبة . وقد كان هدفي الأساسي من مقابلته هو محاولة إقناعه بعدم الاستمرار في خطة قد تؤدي إلى نتائج خطيرة ، للأسباب التي ذكرتها آنفاً .

« وأكدت لسعد زغلول رغبتى الصادقة في الوصول إلى نتيجة سوف تؤدي تدريجاً إلى علاقات طيبة . ولكنني كنت أشعر في ثقة بأن طريق العمل الذي اقترح سعد اتخاذه (بإصراره على رئاسة الوزارة) هو طريق لن يسفر إلا عن اشتداد المصاعب في الوقت الراهن .

« وأجاب سعد زغلول بأنه كان يفهم دائماً أنني أرغب في أن تقوم علاقات الكتاب المنوع - ثان

ودية بين مصر وبريطانيا ، وأن مصر ، كما يفترض أن أعلم ، هي سعد زغلول . ولكنه لم يستطع أن يفهم . والأمر كذلك ، لماذا لا أرحب في حرارة برياسته للوزارة ؟
 « وذكرت سعد زغلول بأن الثقة بعد أن تحطمت بأحداث الماضي لا يمكن استعادتها بتأكيدات مبهمه ، بل تعود الثقة بتجربة عملية . وفضلا عن ذلك فإننى لم أتلق حتى الآن من سعد زغلول أية تأكيدات من أى نوع محدد . فيما يتعلق بمسلكه ، أو مسلك حزبه مستقبلا . وعلى العكس فإن صحافته وتصريحات أتباعه العلنية كانت في الفترة الأخيرة عدائية لبريطانيا إلى أقصى حد ! »

« وقال سعد إنه إذ يرغب في علاقات ودية مع إنجلترا ، فإن من المستحيل عليه أن يعطى تأكيدات من أى نوع . وإن على بريطانيا أن تثق به ، وسوف يسير كل شيء على ما يرام . وهو غير مستعد لأن يعطى أية تأكيدات بشأن السودان (الذى أخرج منه الإنجليز الجيش المصرى بعد إخراج سعد زغلول من الوزارة) ولا بشأن واحة « جغبوب » (التى أمر الإنجليز بانتزاعها من مصر) إعطائها إلى ليبيا لاسترضاء « موسوليني » ولا تأكيدات بشأن أية مسألة أخرى
 « وسيعالج هو هذه المسائل بطريقته الخاصة . وسوف نرى أن كل شيء سيكون على ما يرام . »

« وسألت سعد زغلول ما إذا كان في استطاعته مثلا أن يؤكد لي أنه لن يعمل على تشجيع المظاهرات الصاخبة واستخدام الطلبة مستقبلا ؟
 « فأجاب سعد على ذلك بأنه يبدو أنى أريد تعطيل حرية الكلام في مصر ! .. ولا كنت أفترض أنه كان غير قادر على السيارة على الطلبة وعلى أتباعه . لتبين لي أننى كنت غلطاً . . وأضاف سعد زغلول كذلك أنه لما كانت إنجلترا بلداً ديمقراطياً . فليس هناك شيء يمكن أن يمنع من أن يتولى رئاسة الوزارة . وأنه ليس على إلا أن أبرق له

لندن ، وأقول إننى مستعد لوضع ثقتى الثامة فى سعد زغلول ، وهو لا يساوره أى شك فى أن كل الصعوبات سوف يمكن تذليلها فوراً .

« ولقد أجبته بأن التغيير المفاجئ فى موقفه يجعل من المستحيل علىّ أن أتحدث بصورة محددة عن وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولكن رأيت من واجبي مرة أخرى أن أرجوه - مراعاة لمصالح بريطانيا العظمى ومصالح مصر - أن يعيد النظر فى موقفه !

« وحذرت سعد زغلول، من أنه إذا لم يفعل ذلك ، فإن الموقف الصعب القائم فعلاً قد يزداد تدهوراً ، ودعوته مرة أخرى إلى التفكير فى الموقف على ضوء نصيحتى الجادة .

« ولكن سعد زغلول قال لى إن قراره نهائى . .

« وسوف أرى عدلى يكن باشا غداً ، وأعرف منه أثر حديثى على سعد زغلول ، وأنى أوافق تماماً على الحجج التى استخدمت فى الفقرة الثانية من برقيتكم الخاصة رقم ١٧٩ .

« سأبرق غداً بالشروط التى أقترح أن يتضمنها رفضنا ، إذا أصر سعد زغلول فى النهاية على موقفه .

إمضاء : « لويد »

(المندوب السامى البريطانى بالقاهرة)

هل الشعب مستعد لمعركة جديدة ؟

وجمع سعد زغلول عدداً من زعماء الوفد فى اجتماع سرى عقده فى بيت الأمة مساء يوم ٣٠ مايو ، وعرض عليهم تهديد الحكومة البريطانية بوقف الدستور وإلغاء

الحياة النيابية وحل مجلس النواب ، بعد أسبوع واحد من إجراء الانتخابات ! . .
وسألهم : هل الشعب مستعد أن يدخل في الوقت الحاضر معركة جديدة ؟ .. وكان
من رأى أغلبيتهم أن الشعب خرج من المعارك الأخيرة منهوكة . وأنه يحتاج إلى فترة
يسرود فيها أنفاسه ! ونصحوا بقبول عدلى يكن باشا مؤقتاً رئيساً للوزارة . .

ووافق سعد زغلول . .

وألّف عدلى يكن الوزارة الائتلافية . وأعلن سعد أنها وزارة اندماج لا وزارة
ائتلاف .

ثم اختلف عدلى يكن مع مجلس النواب . كان ١٥ نائباً قد تقدموا في مجلس
النواب باقتراح شكر الوزارة لأنها لم تفعل شيئاً إلا أنها أدت واجبها ! .
وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح . .

واعتبر عدلى يكن هذا الرقص إهانة له . واستقال في نفس الجلسة ، أى في
يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ .

وارتفعت الأصوات تطالب بأن يؤلف سعد زغلول الوزارة . . وانزعجت بريطانيا
أن يعود عدوها إلى الحكم !

لا نريد سعد زغلول

وقيل أن تؤلف الوزا الجديدة ، أرسل وزير الخارجية البريطانية البرقية الخطيرة
التالية إلى لورد لويد المندوب السامى البريطانى في القاهرة :

« ج ١٠٠٠ - ٨ - ١٦ »

« مصر »

«برقية بالشفرة إلى لورد لويد (القاهرة)

« من وزارة الخارجية البريطانية

« ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٧ :

« الساعة الثالثة بعد الظهر

« رقم ١١٣

« هام

« ردًا على برقياتكم من رقم ١٣٠ إلى رقم ١٣٧ . .

« أنت مكلف رسمياً بأن تعلن ، إذا متى رأيت ذلك ضرورياً ، أن حكومة

صاحب الجلالة البريطانية لن تسمح لسعد زغلول بأن يتولى الحكم . وهذا المنع

يشمل - من باب أولى - أحمد ماهر والنقراشي ، وغيرهما مثل وليم مكرم عبيد .

الذين ترى أنه يشبه في أن هناك أدلة قوية ترجح أن لهم علاقة بالاعتقالات » :

وذهب لورد لويد إلى الملك فؤاد وأبلغه هذا الإنذار :

وهكذا ألف عبد الخالق ثروت باشا وزارة ائتلافية في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ :

وبعد أقل من أربعة أشهر مات سعد زغلول . . .

ولكن الشعب المصرى لم يمّت . . .

وطن يموت . . . !

الفصل السادس عشر

شهداء شورة ١٩١٩

يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩

مصرى مجهول . قعم السيدة زينب
غلام مجهول : مستشفى قصر العيني

يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩

محمد عزت البيومي و طالب
عبد الفناح محمود جاد
طلبة حسن

توفوا في قصر العيني مصابين برصاص الإنجليز في المظاهرات .

يوم ١٩ مارس سنة ١٩١٩

مصطفى ماهر أمين الطالب بالسنة الثالثة بالمدرسة السعيدية الثانوية
بالحيزة .

يوم ١٤ مارس سنة ١٩١٩

خليل مصطفى من الوايلية الصغرى
محمد محمد المرعشلى من الباطنية - الدرب الأحمر

محمد سيد عبد الرسول	من الجمالية
حسين يوسف	من الجمالية
محمد سلام منصور	من الدرب الأحمر
أحمد حسن السرجاني	من الدرب الأحمر
محمد جبريل	من العطوف
محمد محمد القروي	من باب الوزير
منصور حسين	من الدرب الأحمر
همام علي	من الدرب الأحمر
السيدة حميدة خليل	من كفر الزغاوي بالجمالية
محمد علي غزلان	من الباطنية
محمود مطاوع	من قصر الشوك بالجمالية
إبراهيم حامد	حوش قدم بالدرب الأحمر

١٨ مارس سنة ١٩١٩

محمد الكردي	من بولاق
سيدة حسن	من المناصرة حي عابدين
محمد عبد الحميد	من بولاق
عبد الحليم سعد محمد	من بولاق
أبو سريع درويش	من بولاق
علي فرحات	من بولاق
محمد السيد غريب	من بولاق

من بولاق

محمود السجين

محمد منصور

١١ أبريل سنة ١٩١٩

من حى الخليفة

شفقة محمد

من الحنفى

أحمد مصطفى شكرى

من السيدة

محمود أحمد

عامل بهندسة السكة الحديد

أحمد كيلاى

من الحرفش

أحمد السرس

من حى أبو العلا

زكى محمد

من الخليفة

محمد على عامر

من السيدة زينب

محمد بدر

من باب الشعرية

حسين محمود الحمادى

من المغربلين

أحمد فهمى

الموسكى

موسى أمين

الموسكى

لمعى سرور

١٢ مارس سنة ١٩١٩

تلמיד بالإسكندرية

منصور على الديب

عامل بالإسكندرية

السيد أبو العينين

محمد السخاوى

الكتاب المنوع - ثان

الشافعي قاسم	
حسن العزازي	
عمر حسن أفندي	طالب بالإسكندرية
السيد عبد المجيد	بحار بالإسكندرية
للصاوي عفيقي	بحار بالإسكندرية
محمد إبراهيم	بحار بالإسكندرية
أحمد علي صالح	بحار بالإسكندرية
أحمد محمد حسان	بحار بالإسكندرية
أحمد أبو السعود	بحار بالإسكندرية
طه علي عامر	عامل بالجمرك
عبده أحمد	عامل بالجمرك
محمد كامل الجداوي	عامل بالجمرك

١٠ أبريل (إسكندرية)

محمد عثمان
إسماعيل محمد
أحمد علي
حسن التوفي
عبد العزيز عبد الخالق
وكلهم من باب عمر باشا بالإسكندرية

٢١ مارس (بور سعيد)

إبراهيم الزبني	تاجر من دمياط
فريد الغنام	من عزبة البرج
السيد المصري	
عبد العزيز فزاع	
محمد عباده	طالب
محمد خليفة	
رجب السلموني	

١٧ مارس (دمهور)

أمين محمد جواهر
محمد سلمان محمد
أحمد محمد حسين
إبراهيم محمد عمر

١٢ مارس (طنطا)

مرزوق محمد إسماعيل	طالب بالمعهد الأحمدى من منيل المويشات
	مركز طنطا
السيد يوسف المبيض	تاجر
محمد عامر العربى	مزارع

طالب من خرسيت مركز طنطا	على جابر
طالب من محلة مرحوم	محمد مصطفى السيد
طالب	السيد السيد أبو قوده
كاتب من شنتنا منوفية	محمد إبراهيم راشد
تاجر من سهر باي	محمد درويش الهامى
طالب من الفرستى مركز كفر الزيات	عبد المجيد إبراهيم الديبى
طالب	منصور فهمى جرجس
طالب بالمعهد الأحمدي من سنجرج منوفية	محمد محمود شادى
طالب من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات	مصطفى محمد هاشم
شمال	محمد على زيدان
طالب	محمود السيد جمعة
طالب بالمعهد الأحمدي من قويسنا	محمد حسين عفيفى
	عبد الرحمن نصر

١٨ مارس (سمنود)

ملاحظ نقطة سمنود	الملازم أول محمد عمار
فقيه	محمد مصطفى الشراوى
تاجر	السيد عنتر أبو جيب
نخياط	الحاج محمد حسن شحاتة

١٤ مارس (المنصورة)

كاتب	رمضان إبراهيم عطية
------	--------------------

عطار	العدوى محمد عزام
فقيه	محمد بدر محمد
حوزى	محمد المنسى
ساعاتى	محمد عبد الغنى السندوبى
بائع متجول	الشحات محمد حسين
كاتب	أحمد محمد ماهر
طباخ من الدراكسة	محمد إبراهيم المهدي
صانع أحذية	إبراهيم المهدي إبراهيم
عامل جلود	عباس عبد الله الزينى
بناء	رمضان العفيفى كامل
طالب	حافظ خليل القصفى
حلاق	عبد الرحمن رمضان عطية
كاتب	فؤاد محمد عوض
حوزى	حسن أحمد سليمان
طالب	حسن محمد الجداوى
طالب	إسماعيل محمود زين الدين
نجار	محمد على الشحات
حداد	محمود يونس
موظف بالمجلس البلدى	محمد الكنانى
مزارع	على على مصطفى
مزارع	محمد عرفة

عبد العظيم على سلطان
شعبان المبيض

مزارع من ميت بدر خميس
مزارع من ميت بدر خميس

٢٣ مارس (ميت قرشى - مركز ميت غمر)

محمد مأمود عبد المعطى
على عبد العزيز مسعد
محمد فخرى
محمد المهدي
فؤاد نصر
إبراهيم محمد عطوة
إبراهيم أحمد الخاويجي
عبد الوهاب عثمان
سليمان نافع
الشحات سليمان
شحاتة طه العوضى
على عوض الله
متولى العوضى
عطية حسن حلوة
صالح الدسوقي جودة
محمد القرش محمد نور
سليمان هلال

محمد حسن مراد
عبد المجيد إبراهيم
محمود حسن مراد
عناني محمد سليمان
من كفر الوزير
سيدة بنت بلران
من كفر الوزير

٢٧ مارس (تفهننا الأشراف)

عبد الفتاح سيد أحمد
أحمد متولى القرموطي
محمد علي وافي
رقية بنت أحمد متولى

٢٨ مارس (بلدة دنديط)

عطية على الغلبان
حنيفة أم عجوة

١٩ مارس (قليوب)

حسن علي ناصر
عبد الفتاح أبو سنة
المعلم التلواني
إسماعيل محمد نور الدين
سيد إبراهيم أبو نشابة

من طوخ	إبراهيم إمامي
من طوخ	علام على
من طوخ	محمد مسعد
من طوخ	مبروك مبروك
من طوخ	السيد على
من طوخ	محمد - نيفي

١٦ مارس (منيا القمح)

محمود محمد
عبد السلام محمد
بنداري محمد
السيد سالم
محمد علم الدين
أم محمد بنت نجاد
عامر أحمد
على عسكر
عمر على
بيومي عطية
حسن السيد
إبراهيم محمد
سلامة محمد

عوض سنيد أحمد

عبد الحميد عثمان

إبراهيم السيد

محمد عثمان

بن بنت صيخ

السيد الكرائي

أحمد محمود

السيد سويلم

عوض الله مرسل

عبد الله إبراهيم

١٩ مارس (الفيوم)

محمد وهبة

قرزى

محمد عبد الدايم

توفيق عبد الباسط

درويش إبراهيم

رياض على

عبد العال رزق

أحمد أحمد حسين

بدوى عبد النبي

سيد محمود

أحمد روني

محمود محمد

نعمان إبراهيم

محمد مسعود

عبد الباقي حسن

غريب محمد

عثمان عطية

أحمد حنفي

السيد فتح الباب

محمد عبد الله

نجيب بدوى

أحمد رمضان

عبد الجواد أحمد

حميدة سليمان

محمد عزازي

محمد فرحات

عبد العليم حافظ

عبد النبي على
محمد عطا الله
عبد الباسط عبد التواب
نظير على
محمد جبرة
منصور أبو بكر
على محمد
حسن حسين
محمود محمد
سيد على
فاطمة محمود
نعمات محمد

٢٤ مارس (أسبوط)

عيسى أحمد
فايقة عبد الله الشامي
نجية عبد الله الشامي

القاهرة ٣ أبريل

حارة أبو الليف قسم السيدة زينب
من البغالة
من عابدين

عباس محمد
على أحمد الصاوح
محمد الجزائر

محمد محمد الزاوى	من باب الشعرية
عمود عبد الوهاب	من درب الحجر
محمد محمد حسين	من سوق الزلط — باب الشعرية
محمد أحمد عبد العاطى	من باب اللوق
إسماعيل حسين	من حارة الحكر — قسم عابدين
محمد حسين	من درب شغلان

٥ أبريل (القاهرة)

محمد إسماعيل ابن القباقبي من شارع الركبية

١٥ مارس (الجيزة)

محمد سلام حسن
زكى محمد غراب
مصطفى أحمد الشراوى
نعيمه عبد الحميد محمد
عبد العزيز أحمد السقا

٢٣ مارس (إمبابة)

على محمود السيد نجم

٢٥ مارس (العزيزية والبدرشين)

إبراهيم عطوة الدالى

عبد الجواد سيد
إبراهيم سيد رفاعي
السيدة عالية زوجة الشيخ حسين الجزار (قتلت وهي تدافع عن عرضها ضد
الجنود الإنجليز)

٣٠ مارس (نزلة الشوبك)

عبد التواب عبد المقصود (قتل وهو يدافع عن عرض زوجته أمام محاولة
اعتداء الجنود البريطانية)
زوجة سليمان محمود القوال قتلت وهي تدافع عن عرضها
عبد الغني إبراهيم طلبة شيخ البلد
عبد الرحيم طلبة
سعيد طلبة
خفاجة مرزوق

١٣ أبريل (صفط الملوك)

يوسف مبروك

٧ أبريل (القاهرة)

أحمد محمد عمران من شبرا

٨ أبريل (القاهرة)

عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من الجامع الأحمر
إمام أحمد إبراهيم حسن من الشعراني

الحاج أحمد عبد الكريم السوداني	من الوايلي
محمد أبو شادى	من كوم الصعايدة قسم عابدين
رجب إبراهيم	من باب الشعرية
سيد صقر	
إبراهيم بدوى	
مصطفى أحمد سليم	من عطفة الشعار
سيد يوسف	من عطفة الشعار
عبد العزيز المستكاوى	من عطفة الشعار

١٠ أبريل (القاهرة)

أحمد مصطفى .	غيتو العدة
زكى محمد	بولاق
فرج حسن	
أحمد الكيلانى	السيدة زينب
أحمد إبراهيم	الخرنفس
إبراهيم خشبة	شبرا
محمد المصرى	بلبيس
حسين محمود الحماى	باب الشعرية
موسى محمد الخليفة	بولاق
حنى السيد	السيدة زينب
عبد ربه على الغنام	شبرا

الخليفة	عبدہ أحمد فرج
الماوردی	محمد منصور
السيدة زينب	بيومي حسين
الناصرية	محمد شبراخيت
اطفيح	عبد الجواد حسين
باب الشعرية	محمود مصطفى
عرب اليسار قسم الخليفة	شحاتة محمد الدكروري
مصر القديمة	أحمد جمعة
مصر القديمة	محمود محمد مرموح
الماوردی	سيد أحمد كامل
بولاق	إمام السيد
السروجية - بولاق	عائشة عمر
باب الشعرية	عبد الفتاح إبراهيم الزناتي
طبيب أسنان - قسم عابدين	الدكتور رزق مينا
الخرطة القديمة - قسم الخليفة	شفقة محمد
الدرب الأحمر	محمد جمعة
المنيرة	محمد بلر حسن
المغربلين	أحمد فهمي
الدرب الأحمر	السيدة فهيمة رياض
بولاق	غالي بولس
شبرا البلد	محمد أبو السعود
السيدة زينب	محمد مرسى سالک

٢٤ أكتوبر - إسكندرية

الشيخ شلبي عوض
الآنسة فهمية دهمان
محمود السيد منصور
محمود رمضان صادق
محمد خليل

٣١ أكتوبر - إسكندرية

يوسف مرسي
زكي السيد
نعيمة بنت علي

١٥ نوفمبر - القاهرة

من عابدين	السيدة عائشة محمد
طالب	سيد محمد
الدرب الأحمر	عبد العزيز محمد
شارع كوبري قصر النيل	حسين صالح
طالب	فهمي ميشيل
	محمود جاد المولى
	صادق حسنين

عبد الحميد زكى
محمد على عثمان
حسن جمعة

١٨ نوفمبر - القاهرة

أحمد خلوصى
من بردين شرقية

١٨ نوفمبر - الإسكندرية

عمود السيد قنارى

عدد القتلى

فى يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم أن القتلى
من المصريين فى الثورة بلغ ألف قتيل من ١١ مارس إلى ١١ مايو سنة ١٩١٩ .
وورد فى تقرير الجنرال ألانجى نائب الملك فى مصر والقائد البريطانى إلى حكومته
بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩١٩ أن قتلى الثورة بلغوا (٨٢٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح) .
وفى رأى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أن قتلى الثورة بلغوا ما لا يقل عن ثلاثة
آلاف شهيد .

الفصل السابع عشر

أحكام الإعدام!

حكمت المحكمة العسكرية البريطانية يوم ٢٣ مارس بالإعدام على البكباشي محمد كامل محمد مأمور بندر أسبوط لأنه قاد مظاهرة هاجمت الجيش البريطاني في أسبوط . ونفذ فيه حكم الإعدام يوم ١٠ يونيو سنة ١٩١٩ ،

قضية دير مواس

وهاجم الشعب في دير مواس قطاراً بريطانياً مسلحاً وقتلوا الجنود والضباط .
الإنجليز . .
وحكمت المحكمة العسكرية البريطانية في أسبوط على ٥١ مصرياً بالإعدام ،
وعفا القائد العام البريطاني عن واحد هو رزق مراد عبد الله لأن عمره ٧٠ سنة ،
فعدل الحكم بالنسبة لإيه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

وهذه هي الأسماء :

إعدام	عبد العليم فولى
إعدام	عبد المحييد فولى
إعدام	محمد مرمييد شحاتة
إعدام عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة	رزق مراد عبد الله

إعدام	محمد فرسى محبوب
إعدام	عبد الحكيم عبد الباقى
إعدام	فرغلى محمد مبارك
إعدام	عبد اللطيف على عبد الله
إعدام	تغيان سليمان حسام
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة .	حافظ سعد إبراهيم
إعدام وعدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة	عبد الراضى - مدان موسى
إعدام	عبد الجابر حمدان موسى
إعدام	عبد الباقى على حامد
إعدام	عبد الله محروس
إعدام	عبد الملك فرحات
إعدام	راغب سويلى على
إعدام	أبو المجيد محمد عبد الله
إعدام وعدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة	عبد العظيم عوض الله حسن
إعدام	عبد الملك سليم إبراهيم
إعدام	واغب عبد العال هلال
إعدام وعدل إلى الأشغال الشاقة سنة	أحمد مفتاح أحمد
إعدام	محمد على مكاوى
إعدام خريج جامعة لندن	خليل أبو زيد على
إعدام عدل إلى أشغال شاقة ١٠ سنة	محمد أبو زيد على
إعدام	عبد الرحمن حسن محمود

إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	محمد حسن محمود
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	محمد علي محمود
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	عمر أبو زيد فايد
إعدام	عبد العزيز عثمان ثراني
إعدام	أحمد إبراهيم موسى الصعیدی إعدام
إعدام	عباس عبد العال البحیری
إعدام	عباس عبد العال الزلاح
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	عبد الوهاب محمد فايد
إعدام	أحمد عثمان
إعدام	أحمد محمد إبراهيم
إعدام	عبد الجابر أبو العلا
إعدام	إسماعيل اللدباح
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	علي جنیدی محمد
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة ٥ سنوات	عبد المنعم عبد الجليل
إعدام	قاسم محمد فايد
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	حسان مشرقى
إعدام	محمد أبو العلا
إعدام	سيف أحمد عبد الله الغراني
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة ١٥ سنة	محمد جاد
إعدام	هلالي جنیدی
إعدام	عبد السلام أبو العلا
إعدام	محمد إبراهيم عبيد

قضية الواسطي

حكمت المحكمة العسكرية البريطانية على ١١ شخصاً في الواسطي لأنهم هاجموا
مستر « أرز سمث » أحد كبار موظفي السكك الحديدية البريطانية يوم ١٥ مارس :

إعدام	عبد السيد شحانة
إعدام	أمين عبد القادر
إعدام	عبد الله أبو زيد

قضية ملوى

وهي قضية هجوم الشعب على الجنود الإنجليز في ملوى . ١ . حكمت المحكمة
العسكرية العليا البريطانية فيها بإعدام كل من :

إعدام	درويش مصطفى
إعدام	محمد سعد الورداني
إعدام	إسماعيل الورداني

قضية فاقوس

سليمان بك مصطفى خليل إعدام ثم استبدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

قضية الغريبة

من كفر الشيخ إعدام	مصطفى شيداري
من سمود إعدام	إبراهيم شلي
من كفر الشيخ إعدام	علي أحمد يوسف

قضية بني سويف

إعدام	محمد أحمد بهاء
-------	----------------

قضية الجهاز السرى

إعدام وعدل إلى السجن ١٥ سنة	عبد الرحمن فهمى بك
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	حامد المليجى
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	محمود عبد السلام
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	محمد يوسف
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	محمد حسن البشيشى
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	محمد لطفى المسلمى
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	على هندارى
سجن ٢٠ سنة	حسنى الشناوى
سجن ٢٠ سنة	توفيق صليب
سجن ١٥ سنة	إبراهيم عبد الهادى

كامل جرجس عبد الشهيد	سجن ٥ سنوات
عبد الحلم عايددين	سجن ١٥ سنة
محمد إبراهيم سليمان	سجن ٧ سنوات
محمد عبد الرحمن الجديلي	سجن ١٥ سنة
محمد سامي	سجن ٧ سنوات
ياقوت عبد النبي	سجن ٢٠ سنة
عبد العزيز حسن هنلي	سجن ١٥ سنة
صالح حسن شلبي	سجن ٣ سنوات
حافظ محمود عواد	سجن ٣ سنوات
عازر غبريال	سجن ٧ سنوات
محمد المصيلحي	سجن ٥ سنوات
محمد حلمي الجيار	سجن ١٥ سنة
عبد القادر شحاتة	إعدام ثم عدل الحكم إلى أشغال شاقة مؤبدة
عباس حلمي	إعدام ثم عدل الحكم إلى أشغال شاقة مؤبدة
إبراهيم حسن مسعود	إعدام
إبراهيم خليل نظير	إعدام
محمد دسوقي مصطفى	إعدام
محمد الشافعي البنا	إعدام ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة
علي فهمي علي	إعدام
محمد كامل عبد الخالق	إعدام ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

قضية مصرع السردار

عبد الفتاح عنایت	إعدام	ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة (طالب بمدرسة الحقوق) .
عبد الحمید عنایت	إعدام	طالب بمدرسة المعلمين العليا
إبراهيم موسى	إعدام	خراط بالعنابر
محمود راشد	إعدام	مهندس بمصلحة التنظيم
على إبراهيم محمد	إعدام	براد بالعنابر
واغب حسن	إعدام	نجار بمصلحة تلغرافات الحكومة
الدكتور شفيق منصور	إعدام	عضو مجلس النواب ومحام
محمود أحمد إسماعيل	إعدام	موظف بوزارة الأوقاف
محمد فهمي على	إعدام	عامل

الخاتمة

هذه الثورة ...

ثورة ١٩١٩ هي ثورة شعب ، كل الشعب . ليست ثورة طائفة أو طبقة ، العامل والباشا حارباً فيها جنباً إلى جنب ، الفلاح وصاحب الأرض علقاً في مشنقتين متجاورتين ، المسلم كان بطلاً والقبطي كان بطلاً . من مفاخر سعد زغلول زعيم الثورة ، أنه استطاع أن يوحد بين الأقباط والمسلمين في مصر . لم يراع نسبة عدد السكان بين الأقباط والمسلمين ، فألف الوفد بعدد من الأقباط أكثر من نسبتهم العددية . عندما أُلِف أول وزارة للشعب في سنة ١٩٢٤ قُدم إلى الملك فؤاد قائمة بأسماء وزرائه العشرة ، قال الملك إنه يوجد خطأ ! إن التقاليد أن يكون عدد الوزراء عشرة ، منهم واحد قبطي وتسعة مسلمون ، ووزارة سعد فيها قبطيان وثمانية مسلمون . قال سعد للملك : « هذه ليست وزارة تقاليد إنها وزارة ثورة ! عندما كنا نحارب الإنجليز نفوا إلى جزيرة سيحل زعماء الثورة ، كنا أربعة مسلمين واثنين من الأقباط ! عندما حكم الإنجليز بالإعدام على زعماء الثورة كانوا أربعة مسلمين وثلاثة من الأقباط . عندما كان الإنجليز يطلقون الرصاص على الشعب الثائر لم يراعوا النسبة بين الأقباط والمسلمين ، فكيف أراعيها اليوم ؟ » وكانت وزارة سعد هي أول وزارة في مصر فيها وزيران قبطيان وثمانية من المسلمين .

ولقد كان الإنجليز يدعون قبل ذلك أنهم يحتلون مصر لحماية الأقليات ، وحينما انتزع سعد منهم هذه الحجة أسقط في يدهم . . وقد صرح الزعيم غاندى :

« إن سعد زغلول كان أستاذى . وقد نجح فى أمرين فشلت فيهما : نجح فى التوحيد بين الأقباط والمسلمين ، وفشلت فى التوحيد بين المسلمين والهندوس . . . ونجح أن يجعل جميع موظفى حكومة مصر يضربون عن العمل ، وفشلت أنا فى ذلك »

ولم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة على الاحتلال البريطانى فقط ، بل كانت ثورة اجتماعية أيضاً ، فإن سعد زغلول أول من اختار الأفندية ليكونوا وزراء ، وقد كانت الوزارة فى مصر مقصورة على الباشوات . وعندما اختار سعد واصف بطرس ظالم أفندى ليكون وزيراً للخارجية ومحمد نجيب الغرابى أفندى ، وزيراً للأعدل اعترض الملك فؤاد ، واقترح أن ينعم عليهما برتبة الباشوية قبل أن يعينهما وزيرين وأصر سعد زغلول على أن يظهر الوزيران فى المرسوم الملكى وهما أفنديان ، وينعم عليهما بعد ذلك بأسابيع برتبة الباشوية . -

وكان سعد يباهى بأنه زعيم أصحاب الجلايب الزرقاء ، وأن حكومته هى حكومة الرعاع ، ولقد أطلق على وزارته اسم « وزارة الشعب » وكانت هذه هى أول مرة فى تاريخ مصر يتولى فيها الشعب أموره ، بوزارة منبثقة من برلمان منتخب انتخاباً حرّاً ، ومع ذلك لم تعيش هذه الوزارة سوى ثمانية أشهر ، وقد كان شعبيّاً إذ يطبع سعد هذا الشعب بطابعه ، وأن يؤثر فيه كل هذا التأثير العظيم ولم يحكم هذا البلد إلا ثمانية أشهر !

وكانت حكومته أول حكومة مصرية اعترفت بنقابات العمال فى مصر ، واختار سعد أقوى شخصية فى الوفد - عبد الرحمن فهمى بك - ليقود حركة العمال .

وكانت ثورة ١٩١٩ هى التى دعت إلى إنشاء بنك مصر ، وهى التى طالبت الشعب بأن يقاطع البنوك البريطانية ويضع أمواله فى بنك مصر ، وهى التى شجعت

الصناعات المصرية عندما أعلنت مقاطعة البضائع البريطانية .

إن ثورة ١٩١٩ أنتجت ثورة فكرية إلى جانب ثورتها السياسية والاقتصادية ، فهي التي ولدت الأدب المصري الجديد-الذي تزعمه عباس محمود العقاد وطه حسين وأحمد أمين وأحمد حسن الزيات ومصطفى صادق الرافعي وإبراهيم عبد القادر المازني وفكري أباطة ومحمد التايبي . وهي التي أنتجت المثال محمود مختار صاحب تمثال نهضة مصر ، وهي التي أظهرت منيرة المهدي وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وسيد درويش في عالم الموسيقى ، ويوسف وهبي ونجيب الريحاني في عالم المسرح . وهي التي بدأت النهضة الجديدة في الصحافة المصرية .

وهي - قبل كل هذا - التي أخرجت المرأة المصرية من الحريم ، واستطاع سعد زغلول أن ينجح فيما فشل فيه قاسم أمين ، وخرجت المرأة المصرية في مظاهرات في الشوارع تتحدى مدافع الإنجليز ، ورفع سعد زغلول الحجاب الأبيض عن سيدة تخطب بين يديه ، ورفعت نساء مصر حجابين بعد ألوف السنين !

وقيمة ثورة ١٩١٩ أنها أول ثورة قامت في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وأنها أول ثورة في منطقة الشرق الأوسط ، وأنها أثرت فيمن حولها ، فقامت ثورة الهند ، وثورة سوريا ، وثورة ليبيا ، وثورة مراكش . . .

وكل ثورة من هذه الثورات تأثرت بسعد زغلول . ، واتصلت به ، وتلقّت إرشاداته ومعونته . فلم تكن ثورة المصريين وحدهم ، وإنما هي ثورة من أجل تحرير شعوب العالم كلها .

الوثائق الخطية



PLOT TO KILL MINISTERS.

**ARMED POLICE GUARD
FOR CABINET.**

DAY AND NIGHT.

**EGYPTIAN NATIONALIST
MURDER GANG.**

LORD ALLENBY'S WARNING.

Cabinet Ministers have been placed under special police protection as the result of information received from the headquarters in Cairo of Lord Allenby, the High Commissioner for Egypt, that the discovery has been made of a plot to assassinate prominent members of the British Government.

So much importance is attached to the information that the Secretary, Sir William Joynton-Hicks, issued immediate instructions for certain of his Cabinet colleagues to be provided with plain clothes armed guards for duty day and night.

There is every indication that the plot is the outcome of propaganda originated and fomented by the Wafd, the native of the extremist Egyptian Nationalist organisation.

HYSTERICAL STUDENTS.

**HOW EGYPTIAN PLOTTERS USE THEM
AS TOOLS.**

صورة زئكروغرافية لصلدر جريدة «الديل ميل» يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ وفيها نبال الذعر من

١١٢٢



محضر مجلس العموم البريطاني وفي داخله رسالة بالحبر السري من زعيم الثورة سعد زغلول
إلى الجهاز السري في القاهرة

توقيع حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي - بالنيابة - على محضر استجوابه في التحقيق في قضية مصرع السردار.

صفحة من مذكرات مرقص حنا باشا عضو الوفد ووزير الأشغال في وزارة سعد زغلول - يصف فيها حادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول

ben koudes maider et ma
 vout d'assumer koudes et je
 pue q'au 20e ~~de~~ de l'air
 nae hoes maider

* ————— *

ben koudes)
 pue k'au 20e de l'air
 a vout d'assumer maider
 g'au 20e

ben koudes je pue
 d'assumer a vout d'assumer
 maider g'au 20e

* ————— *

ben koudes je pue
 d'assumer a vout d'assumer
 maider g'au 20e

ben koudes je pue
 d'assumer a vout d'assumer
 maider g'au 20e

مشروعات بركات بالفرنسية بخط سعد زغلول

صفحة من مذكرات سعد زغلول يعبر فيها عن قلقه أثناء انتظار الحكم في قضية ماهر والنقراشي. واضطرب القلم في يد سعد زغلول فسقط نقطة حبر سوداء.

المكتب منظر تانيا - ببراءة باقي المرفقة مما استند اليهم والافراج عنهم لم يكونوا محبوسين بغيره
 من هذا الحكم عفا عنه يوم الثغراء ٢٠ مايو ١٩٥١ المرفقة ١٢ ذي القعدة ١٣٧٠
 رئيس المحكمة
 كاتب المحكمة
 محمد الجبوري

توقيع القاضي « كرشو » البريطاني على أصل الحكم ببراءة ماهر والنقراشي الذي أعلن
 بعد ذلك أنه غير موافق عليه .

” حفرة يعقوب افندي صبري
 امرى عفا عنه صاحب الجولم الملك بانه اخبرك بانك تمنع عفا تانيا منه
 مع جميع الجرائم التي تكونه اشترك فيك او من علم بك ودون اذا اوتيت
 جلبا جميع ما فعله بخصوص الجرائم السياسية في اقطار مصر وتاكدت لكونه
 من اخلاصهم في المعلومات التي اعطيتهمها
 وزير الداخلية
 امضاء
 محمد علي عيسى
 ٢٦ سبتمبر ١٩٥١

ضمان من الملك فؤاد لأحد الشهود إذا اعترف ضد الدكتور أحمد ماهر والنقراشي .
 المستند مصور من أصل حكم محكمة الاستئناف في أثناء محاكمة ماهر والنقراشي
 في قضية الاغتيالات .

عزیزی ^{محبوبی} منید
 انك اول صورتی رفیع را با بالافراخ غنی خدا گشت
 بهیچ چیز نه ایچیم ^{نقشه} منتهی بالمشاطی و شاقه به ایچیم
 بالاعظم و قله السردار - خلقت ازین قبل خند ^{منتهی} !!
 وانا انی الوحيد منه الذی اخلقوا الرماض علی السردار وایچیم
 الذی نورانی علی قدر الحیاة من طراز السری البقی قام باعتیال کبر
 بعد منة الانجلیز آتقما لذنیه ^{اعتراف} منة الاوربا وخواها المور
 اننی ایضاً لک فخر منة وقرانی منة کشفته وصریح هذا انوار
 دانته لم اقدم عرف الا سرا - الا عنما بد آت ملک اسرار قوه ۱۱۶
 عیالغ غنی

HANDS OFF EGYPT!

STERN DRAHNS WARNING TO THE LEAGUE.

FROM OUR OWN CORRESPONDENT.

CAIRO, Thursday.

The League of Nations to-day published the text of a note in the British Government concerning Egypt which, by a strange coincidence, was received from London on the very day, November 19, the Nubar was murdered in Cairo, but, owing to circumstances of a technical order, has been kept secret until now.

The Note says that, as the terms of the resolution adopted by the Assembly in September for the opening of the protocol on the peaceful settlement of international disputes suppress the communitarian of the protocol to the Egyptian Government, the British Government is obliged to remind the League that, although the British Protectorate over Egypt came to an end in February 1922, specific reservations were made by Britain on certain questions until agreement regarding them had been reached with the Egyptian Government.

These reservations relate to matters involving the vital interests of the British Empire which admit of no intervention and no discussion by any other Power. Britain would therefore regard as an unfriendly act any attempt at interference in Egyptian affairs by another Power and would regard by all means as her command any aggression against Egyptian territory.

Britain is unable to admit that the protocol, signed by Egypt, will enable the Egyptian Government to involve the intervention of the League in the settlement of matters over which the declaration reserves to Britain entire independence.

صورة زئكوغرافية لما نشرته جريدة «الدليل ميل»
لسان حال حكومة المحافظين يوم ٥ ديسمبر سنة
١٩٢٤. وفيه نيا عن مذكرة من الحكومة البريطانية إلى
عصبة الأمم قبل حادث السردار تمهد لما سوف تفعله
بعد وقوعه.

مجموعة صحف « هيرست » في أمريكا نشرت تحقيقاً
يقول إن المخابرات البريطانية هي التي دبرت اغتيال
« سيرلي ستاك » سردار الجيش المصري وحاكم السودان .

وضع نجيب الملباوى خطة للقبض على قتلة السردار
وقدمها بخط يده إلى « إنجرام بك » وكيل الحكمادار
في مصر ورجل المخابرات البريطانية . وهذا اعتراف
بخط يد نجيب الملباوى نفسه منقول عن مذكراته التي
لديها وفيها أن « رسل » باشا الحكمادار الإنجليزي
ناداه بمسئره .

Fourth great scoop and one of the Intelligence Service agents' masterpieces, was the bloodless conquest of the Sudan as a colony for the Crown. Until 1914 this African colony just south of Egypt, was under mutual Anglo-Egyptian control. To Britain, Egypt's presence in the Sudan was inconvenient. To get rid of Egypt in the Sudan the Intelligence Service was instructed to do all in its power. It was inadvisable to provoke an open conflict between Britain and her own vassal state, Egypt, therefore the B.I.S. waited its opportunity to turn the trick in a roundabout way. In 1924 its chance came. Lord Allenby, then High Commissioner of Egypt and unaware of the undercover work of the Intelligence Service, invited for a conference in Cairo the Governor-General of the Sudan. On the day Governor Stack arrived, mysterious assassins, who to this day have never been found, shot and killed him in the streets.

This gruesome murder afforded the Foreign Office a convenient weapon for unleashing its fury. Twelve hours after the murder Britain demanded an indemnity of \$2,500,000 to Governor Stack's widow. Twenty-four hours later Egypt was ordered out of the Sudan. The panic-stricken Egypt had to pay and to quit. Great Britain, through the ingenuity of her Intelligence Service, acquired complete control of the Sudan plains. Hereafter by controlling the waters of the Nile they could starve out a politically stubborn Egypt and easily bring them to terms. Today the Sudan is ruled by the Intelligence Service. Although a Crown Colony the Sudan is not under the jurisdiction of the Colonial Office but still is regarded by the Foreign Office as a British possession. There is no doubt that the Intelligence Service is the master of the Sudan.

قال سيد باشا - واسم لم تسمع هذه الحثمة مما صيرت يا مسر ه ؟
- سوف اقتل نفسي على الطريقة اليابانية لان لا اطيعه
على ذل بلادى وطرد مسكى

SECRET

Decypher. Lord Lloyd, (Cairo).
25th November, 1925.

D. 3.15 a.m. 26th November, 1925.

R. 9.00 a.m. 26th November, 1925.

No. 418.

During the last three months opposition to present Government has been quickly gathering head.

Objects for which Ittehad party was originally formed and for which present Government was called into being were wrecked by the King's short sightedness in availing himself during Prime Minister's absence last summer of Abdel Razek dispute in order to get rid of liberal members of Ministry and to substitute in their room placemen of his own.

The King's action left a Ministry composed of entirely incompetent men who became mere instruments of the Palace in a series of administrative follies, extortions and petty nepotism.

Liberals no longer restrained by office drifted towards the Left so that today party differences between them and Zaghloulists are being forgotten in their common antipathy to present administration.

While attacks of the public are apparently directed against Ministry their real objectives are the King and his acting Chef de Cabinet Nuchast Pacha against whom feeling runs very high.

AS/

(2)

as popular opinion conceives that no Ministry can remain in office without our support it believes that this Ministry has our support and it follows that there is an ever increasing risk of our becoming generally regarded as favourably disposed or at least intentionally blind to unjust and despotic Government.

In the last three weeks particularly, tension has rapidly increased and though I had hoped to be able to hold my hand for a few weeks it is clear to me that a continuance of the present discontent is so dangerously favourable to the parties of disorder that something must be done at once to ease the tension: It is equally clear that if relief is to be brought it is advantageous that I should bring it.

I have as you know confined myself so far to supporting this Cabinet until certain accounts which can best be settled with them are disposed of but I do not feel that we can long support continued suspension of Parliamentary Government in favour of mere Palace autocracy. Public disorder would rapidly follow once the public were satisfied that I was going to do nothing to relieve them from their grievances and it seems to me that you would find it hard to justify in Parliament my support of such a Ministry in their inevitable task of suppressing that disorder.

I am therefore led to search for some action which will show clearly that we disapprove and will not tolerate Palace autocracy and which while conciliating better elements in opposition will do so without necessarily bringing about fall of Ministry.

Tha/

(3)

The situation even for Egypt is unusually complex and has come to a head unfortunately rapidly but I see no alternative but to strike rapidly at the root of the present mischief which lies at the Palace. As you are aware the executor and to some extent the inspirer of the King's policy is Harshat Pasha and I desire to have him removed.

Main counts against him are:-

(1) Gross interference in administration leading to discontent, intrigue and insecurity amongst official classes.

(2) Responsibility for exactions by Unionist party falling through Qadas partly on the poorest classes and arbitrarily making and unmaking of petty village officers for political and personal reasons.

(3) Odium which largely through his mal-practices is falling more and more directly upon King Fued whom we do not wish to be precluded from supporting in a proper measure.

(4) Scandal caused by frequent mention of his name in the course of the enquiry into the murder of the Birdar and widespread belief that he was implicated in that crime (it is probable that he will soon be submitted to an unpleasant examination by public prosecutor).

(5) I strongly suspect him of serious intrigue with French (I may or may not be able to mention this to King Fued.)

Whilst I am fully aware that many of these charges might be levelled with equal force against any past or future Cabinet they clearly constitute far graver scandal when they emanate from an

autocracy/

(4)

autocracy under a constitutional régime."

I am unable to estimate extent of King Fuad's resistance to this demand on my part; it will I think be less than it might have been a month ago but will still be determined. I should therefore be grateful for assurance of your support in case I am obliged to press King Fuad rather strongly.

So far as I can see main favourable results of Nashaat's dismissal will be:-

- (1) Great relief to the country at large.
- (2) Some breathing space for Ministry or opportunity for a reconstruction to include men of greater influence to combat Zaghoul.
- (3) Enhancement of our position and of our determination to stand for decent government.

As against this it is clear that this action will break up what is left of the Unionist party which Nashaat controlled but I think that recent events have in any case shattered it irremediably in the country. There is also the risk that it may be a temporary encouragement to Zaghoul but this would be off-set if Nashaat's dismissal enabled Sidky to resume his portfolio in the Interior, a position which would give him full scope for indulging his enmity to Zaghoul. In any case I consider that in the long run nothing is so favourable to Zaghoul as continuance of Palace autocracy and its abuses.

The best justification for the action I recommend is that it is right in itself and in accordance with the standards we should stand for. Whilst I am
fully/

(5)

fully alive to the importance of action and of speculative nature of its ultimate results I am clear that immediate result will show a preponderance of good and I consider it necessary to remove a grievous mischief.

I should propose to invite the King to promote Hassanein Bey in place of Nacheat Pasha which would provide us with a reliable channel of communication with His Majesty.

I should be grateful for very immediate reply as it is essential that my action should be taken before fresh agitation develops rather than after it.

نص البرقية السرية بالزنكوجراف من المندوب السامي البريطاني
بالقاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية يقترح أن يطلب إخراج
حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي من منصبه لصالحه بمصرع
السردار « سيرلى ستاك » وهي وثيقة سرية من وثائق وزارة الخارجية
البريطانية .

EGYPT.

Decode. Lord Lloyd (Cairo).
& 30th May, 1926.
Decypher. D. 3.50 a.m. 31st May, 1926.
R. 9.00 a.m. 31st May, 1926.
Nos. 249 & 250.

::::::::::::::::::

(Beginning of "R".)

URGENT.

I saw Zaghloul here this afternoon and had a conversation which lasted an hour and three quarters. I decided upon interview partly because Adly Pasha pressed for it and urged that an early-interview seemed to him the only remaining chance of persuading Saad to wiser courses and partly because Saad had made more than one indirect overture and it seemed to me that it would strengthen his case before the public if he could allege that I had been unwilling even to discuss situation with the leader of victorious majority. He has before now asserted after the event that, if only he had known Residency's views he would have refrained from this or that action complained of.

I accordingly sent my Oriental Secretary yesterday to say that if he desired to discuss situation with me I should be happy to receive him.

I said that up to two days ago I had followed the course of events with interest and not without some optimism. His constantly repeated public professions that he had irrevocably decided not to take office himself but to confide premiership to Adly Pasha indicated ...

(2).

indicated to me that he was acting in wisest and most prudent manner. But he and I had to deal with public opinion. Events of past could not be immediately forgotten. Confidence amongst foreign colony and officials here to say nothing of British opinion had been severely shaken. No one was likely to dispute power of his position in view of election results and everyone knew of weak condition of his health so that his non-assumption of office could not risk being misunderstood. It would on the other hand enable new government to be brought into being without awakening apprehension which there was every hope would be allayed if party of Wafd in power pursued a temperate and friendly policy. Later on when practical experience had restored confidence situation could more easily change.

His suddenly modified decision some three hours after he had authorised Adly Pasha to inform me that Cabinet was settled under Adly's premiership had put both Adly Pasha and myself in a very difficult position and my main object in seeing him was to try and dissuade him from persisting in a course of action which for reasons I have given above might lead to grave results. I emphasized my sincere desire to arrive at a conclusion which would gradually lead to good relations but I felt confident that course of action he proposed to take was one which could only aggravate difficulties of the moment. Saad Pasha replied that he had always understood that I desired friendly relations with Egypt, that Egypt he supposed I understood was Zaghloul and that he failed to understand why this ...

(3).

this being so I should not warmly welcome his premiership. I reminded him that confidence once shattered by past events could not be restored by vague assurances but only by practical experience. Furthermore I had so far received no assurances of any definite kind as to his future attitude or that of his party. On the contrary his press and his followers' public statements had recently been of an extremely hostile character. Saad said that while he desired friendly relations with England, it was impossible for him to give explicit assurances of any kind. England must trust him and all would be well. He was not prepared to give any assurances about the Sudan, Jaghbub or any other questions. He would handle them his own way and we should see all would be well. I asked him if he felt able for instance to assure me that noisy demonstrations and use of students would be discouraged by him in the future to which he replied that it appeared that I wanted to stop free speech. If I suggested that he was unable to control students and his followers, I should find I was mistaken. He added moreover that as England was a constitutional country, nothing could prevent his assumption of office. I had only to telegraph to London and say that I was prepared to place my full confidence in Zaghloul and he had no doubt that all difficulties would immediately be overcome.

I replied that his own sudden change of attitude made it impossible for me to speak definitely on views of His Majesty's Government but I felt it my duty once
more ...

(4).

more in the interests of Great Britain and of Egypt to beg him to reconsider his attitude and to warn him that if he did not do so an already difficult situation might become aggravated. I urged him once more to think over the situation in the light of my earnest counsel but he replied that his mind was made up.

I shall see Adly Pasha tomorrow and learn from him effect of my conversation with Saad Pasha.

I fully agree with arguments used in second paragraph of your private telegram No. 179.

(End of "R".)

I am telegraphing tomorrow terms in which I propose our refusal should be couched if Saad finally persists in his attitude.

الوثيقة رقم ٢٤٩ - ٢٥٠

نص البرقية السرية التي أرسلها «لورد لويد» المندوب السامي البريطاني في مصر إلى «سير أوسطن تشمبرلين» وزير الخارجية البريطانية في لندن عن مقابلته لسعد زغلول وإبلاغه أن بريطانيا تعترض على أن يرأس الوزارة في مصر على الرغم من أنه نال الأغلبية الساحقة في الانتخابات.

A Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

Printed for the Cabinet. June 1928.

SECRET.

No. 1.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 482. Secret.)

My Lord,

Foreign Office, April 29, 1928.

MY attention has been called to a recent report, with the substance of which I believe that your Lordship is acquainted, on the subject of Wafid plans in regard to the Egyptian Throne.

2. I shall be glad to learn whether you are yet in a position to make any comments on the possibility of Zaghlul Pasha making a serious attempt to dethrone King Fuad.

I am, &c.

AUSTEN CHAMBERLAIN.

No. 2.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.-(Received May 23.)

(No. 319. Secret.)

Sir,

Cairo, May 15, 1928.

IN replying to your despatch No. 482. Secret. of the 29th April, I stated in my telegram No 206 of yesterday's date that I regarded it as most unlikely that Saad Zaghlul Pasha would make at this juncture a serious and overt attempt to dethrone King Fuad.

2. Undoubtedly the desire to dethrone the King exists in the heart not only of Saad, but of very many Egyptians. There are an increasing number of people in this country who feel that there is little hope for it so long as King Fuad remains on the throne. But a distinction must be drawn between the existence of this desire and the belief in the possibility of its early realisation. Saad and his followers cannot but appreciate that the realisation of their hopes in this respect is scarcely a feasible proposition so long as His Majesty's Government have not had reason to refuse to give to the King any longer their support and so long as British bayonets are here to give effect to that support.

3. It would, therefore, I think, be a mistake to conclude from the account of the plans of the Opposition that any definite and immediate move will be made for the actual dethronement of King Fuad. The efforts of the Coalition will, as I conceive it, rather be directed towards restricting the King's prerogatives and limiting his influence in political matters as far as possible.

4. There are obvious and natural advantages in the adoption of such a course. The alliance between Liberal Constitutionals, Wataniists and Zaghlulists is an unnatural one, with hatred and mistrust of King Fuad as their common denominator. Its maintenance has, at any rate momentarily, considerable attractions for Zaghlul. It gives an air of respectability to demagoguery and, while providing in the persons of the Liberals a convenient cloak behind which to work, as well as a guarantee against attack on the part of the more intelligent and dangerous section of the nation, it deprives the King and the Residency of almost any form of alternative Government.

5. Saad is likely, therefore, to try to keep the alliance intact as long as possible. His best prospect of being able to do this lies in the preservation of the common aim—hostility to the King. Moreover, success along these lines would achieve, in addition to maintaining the Coalition, a further double object in that it would not only satisfy personal animosities against the King, but also weaken the position of the Residency, inasmuch as the latter's influence is, apart from direct use of the British Army of Occupation, based to a considerable extent on its capacity, in

3475 [14617]

برقية رقم ١

نص بريقة سرية من وزير خارجية بريطانيا إلى المندوب السامي
البريطاني في القاهرة يسأله فيها هل يقوم سعد زغلول بمحاولة جديدة
لخلع الملك فؤاد عن العرش !

2

case of need, to make use of the King's prerogatives, such as, for instance, the dissolution of Parliament. An excessive diminution of those prerogatives would, in fact, deprive me of my most obvious means of control over the Government and Parliament.

6. Only in the background of this course of action would lie concealed a design against the person of the King himself. For Zaghlulism is merely Arabism under another name and under different circumstances. Saad no less than Arabi was, in the prototype of Egyptian Nationalism in its restricted sense. The Arabist movement, which was the outcome of the years of misrule of the Khedive Ismail, was in its initial stage a revolt against Turkish domination in the army, in the administration and on the throne. Only in its development did it become religious and anti-foreign. Its success would have entailed the expulsion of the Turkish ruling House.

7. The inherent principles of the Zaghlulist movement do not differ in their essence from those of Arabi, except in so far as, in view of the altered circumstances, the expulsion of the British has hitherto been its first objective. Apart from the magnetism of his personality and his eloquence, the strength of Saad's position is, as in the case of Arabi, largely derived from the popular belief in his pure Egyptian origin. King Fuad, no less than did the Khedive Tewfik, owes the safety of his throne and of his dynasty to the British occupation.

8. Egyptian aspirations for liberty and independence are to-day held in leash by two forces, namely, the British army and the powers of the throne. Had King Fuad been other than he is, he might well have been himself the leader of Egyptian nationalism. He has, however, failed to take his opportunities, and though he possibly still cherishes the illusion that he may yet, on the death of Zaghlul, become the popular leader, his personality, apart from anything else, renders him unfit to fill the rôle. Moreover, his defects are such that he has, as it would appear, diverted the first attacks of Egyptian nationalism against himself rather than against the British. Certainly, at the present moment, popular resentment is far stronger against the King than against ourselves. He is thoroughly disliked and distrusted, not only by the intelligentsia, but also by those classes, such as the land-owners and so-called Turco-Egyptian families, on whose support he should, as against an Egyptian Nationalist movement, have been able naturally and absolutely to count. Moreover, he has, almost without exception, alienated the sympathies of the other members of his dynasty.

9. Thus, though in one respect, the influence and control which I am able to exercise over Fuad in his capacity as King is a source of strength to me, in another sense his personal failings and the obligation under which I am to maintain his prestige and prerogatives is a severe handicap. It is unfortunate to reflect that I am obliged to waste much of my moral authority in supporting a ruler, many of whose actions are indefensible, who enjoys no credit among his own people and who is so unpopular that his unpopularity is reflected upon me when I attempt to defend him.

10. Whilst, however, this is so, the fact remains that our position would become even more precarious than it is, and possibly untenable, if we were to allow the extremist parties in Egypt to weaken the King's position to any serious degree; and at a juncture like this I have no doubt that our only course is to defend His Majesty and his prerogatives, employing at the same time all our efforts and influence with a view to prevent his abuse of them.

I have, &c.,
LLOYD, High Commissioner.

برقية رقم ٢

نص البرقية السرية من المندوب السامي البريطاني في القاهرة
إلى وزير الخارجية البريطانية يؤكد فيها أن سعد زغلول يريد عزل
الملك ، وأن نوابا ثورته مثل نوابا ثورة عرابي تماماً !

EGYPT.

Decode. Lord Lloyd (Cairo).
5th June, 1926.
D. 7.30 p.m. 5th June, 1926.
R. 9.00 p.m. 5th June, 1926.
No. 276. (R).

::::::::::::

URGENT.

My despatch No. 274.

Adly Pasha told me last night that it would be of considerable assistance to him if I could see Zaghloul once again.

(2). I accordingly invited Zaghloul here this morning.

(3). I began by asking him whether his recent change of intention had been correctly reported in the press, i.e., whether in accordance with vote taken at Thursday luncheon party he had decided to renounce office. I had I explained to inform His Majesty's Government and could afford to risk no misunderstanding.

(4). Zaghloul replied without hesitation that he had now definitely and irrevocably made up his mind never to become Prime Minister again in any circumstances and that he would be grateful if I would communicate this decision to you in most categorically possible fashion.

(5). There had he regretted to remember been much mutual mistrust between Great Britain and Egypt ...

(2).

Egypt in the past. Now, however, such mistrust would he hoped be speedily dissipated. He on his side would do all in his power to establish and maintain good relations with His Majesty's Government.

(6). He said in conclusion that he would enjoin moderation on Tafd and that Adly, when they now wished to assume office, could be confident of their full support.

(7). Zaghoul's manner was deferential in marked contrast to the attitude which he had adopted at our first interview.



برقية سرية من « لورد لويد » المندوب السامي البريطانى إلى وزير
الخارجية البريطانية عن مقابلته الثانية لسمعد زغلول والذى أبلغه
فيها سمعد أنه قرأن لا يرأس الوزارة .

(J.1000/8/16).

EGYPT.

Cypher telegram to Lord Lloyd (Cairo).

Foreign Office, 24th April, 1927. 3.00 p.m.

No. 113.

IMPORTANT.

Your telegrams Nos. 130 to 137.

You are authorised to let it be known, if and when you think necessary, that His Majesty's Government will not permit Zaghoul to take off a. This prohibition extends a fortiori to Maher and Nekrashi, and further to any others, for example William Ebeid, against whom you consider that the suspicion of complicity in murder is strong enough to justify it.

نص البرقية السرية التي أرسلتها وزارة الخارجية البريطانية إلى
المنسوب الهامى البريطانى يمنع سعد زغلول أن يكون رئيساً لوزارة
مصر. . وأن لا يدخل الوزارة أحمد ماهر ولا النقراشى ولا مكرم
عبيد لأنهم اشتركوا فى اغتيال الإنجليز فى ثورة ١٩١٩ .

فهرس

مقدمة :

• زعيم ثورة ١٩١٩

الفصل العاشر :

• عندما اتفق الملك والمندوب السامى على إعدام زعيم ثورة ١٩١٩

٢١

وتصفية الثورة وإبادة رجالها

الفصل الحادى عشر :

٩٧

• بصيات على جثة السردار

الفصل الثانى عشر :

• أول مجلس أعلى للاغتيالات

٢١٩

• اعترافات شفيق منصور وكشف أسرار الجهاز السرى

الفصل الثالث عشر :

فضيحة فى محكمة الجنايات :

٢٨٩

• وصدر الحكم بالبراءة علناً

الفصل الرابع عشر :

• ختام المعركة

٣٣٧

• الجهاز السرى ينقل نشاطه إلى لندن ليرد على العدوان البريطانى

الفصل الخامس عشر :

● الشعب يقاتل بلا قنابل . . . وبلا مسدسات

الفصل السادس عشر :

● شهداء ثورة ١٩١٩

الفصل السابع عشر :

● أحكام الإعدام

الخاتمة :

● هذه الثورة

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ١٩٩٠/٨٨٥٧

الترقيم الدولي 1 - 0082 - 08 - 977 ISBN

كتاب اليوم

عباس محمود العقاد

عبقريّة المسيح

- المسيح في التاريخ ..
- بين بني إسرائيل .. تاريخ الميلاد ..
- الطوائف اليهودية في عصر الميلاد ..
- الحالة السياسية .. والاجتماعية ..
- الحياة الفكرية في عصر الميلاد ..
- الحياة الدينية في العالم في عصر الميلاد ..
- شريعة الحب • آداب حياة
- قدرة المعلم .. إخلاص التلاميذ
- الأناجيل • الغاية بعد كل ختام .

مع الباعة

كتاب اليوم
عدد أول فبراير

نوبار في مصر



نبيل زكي

- رحلة نوبار من أرمينيا إلى أزمير .. ومن أزمير إلى القاهرة .
- نوبار. مرشح لتولي منصب أمير إمارة أرمينيا !
- لماذا حدثت الأزمة بين ديوان الشورى ومحمد علي ؟
- فنجان قهوة ينهي حياة قائد الأسطول التركي في الاسكندرية !

● ترقب صدوره ●

الكتاب الممنوع

.. في هذا الكتاب ملحمة ثورة ١٩١٩ . خاصة جانبها الخفي . كيف دارت الحرب الخفية بين الجهاز السري للثورة وبين مخابرات بريطانيا التي كانت عظمى وقتئذ ؟ كيف استطاع شعب فقير جائع ان يمرغ اكبر قوة وقتئذ في الوحل ؟ لقد ظل زعماء الثورة وزعماء جهازها السري صامتون دائماً . لأن الوقت لم يكن مناسباً لإذاعة أسرارها

وأخيراً .. نشر مصطفى أمين الأسرار الكبرى للثورة في هذا الكتاب ، في عام ١٩٦٣ بدأ محاولة نشر هذا الكتاب ولكن قراراً صدر وقتها بمنعه . كان مصطفى أمين شاهداً على أحداث الثورة منذ البداية ، إذ ولد في بيت الأمة وعاش فيه ، ثم وجد نفسه بعد ذلك صديقاً لزعمائها الذين اتّمنوه على أسرارهم ، ومن خلال هذا الموقع الفريد يقدم دراما الثورة ، وجوانبها السرية جداً ، وتراجيديا الشهداء البسطاء الذين سقطوا . ستقرأ عن كل منهم في هذا الكتاب الذي كان ممنوعاً ، واصبح الآن متاحاً للجميع .